

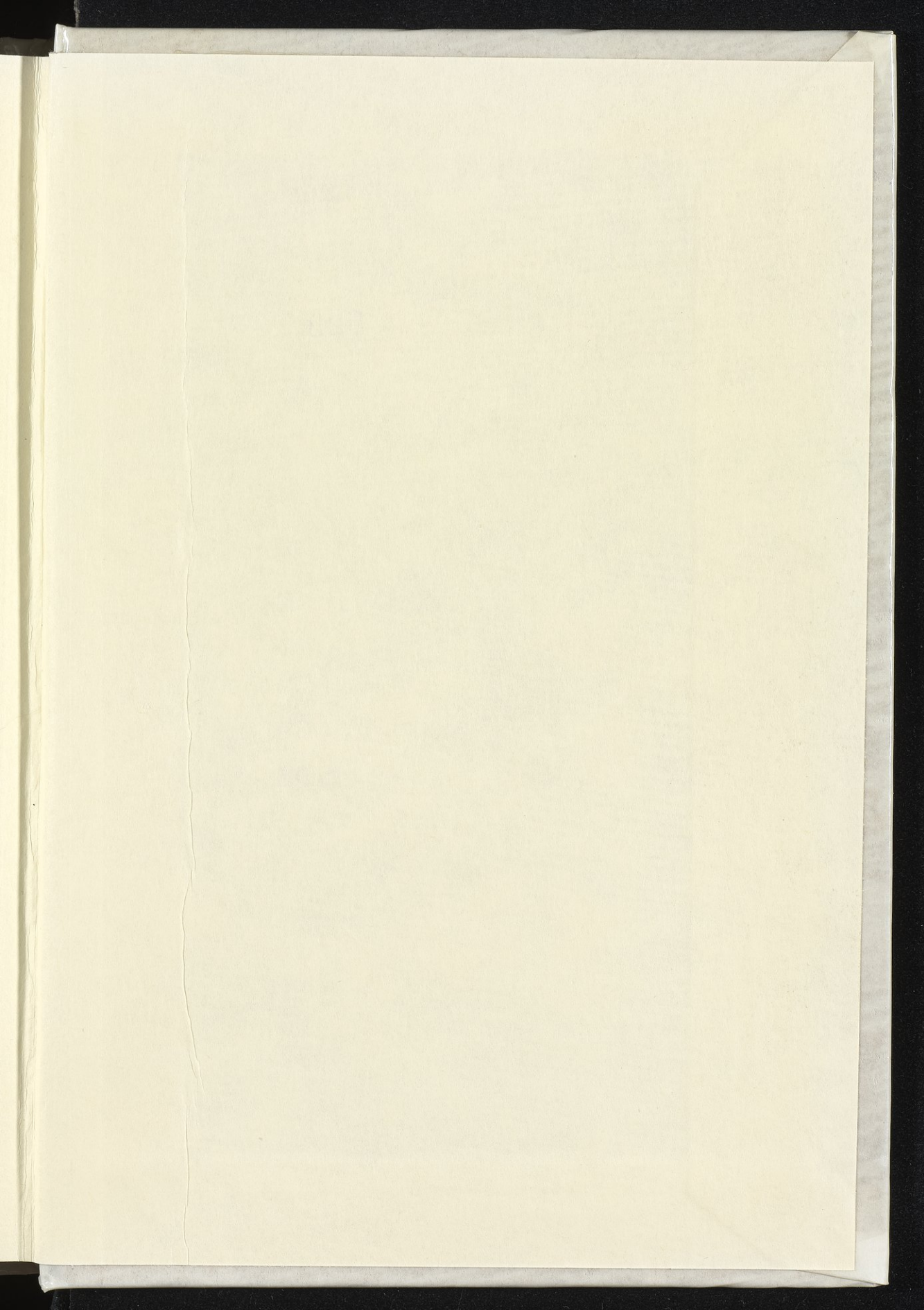
الفروق اللغوية

للامام الاديب اللغوي أبي هلال العسكري

عن أربع نسخ مخطوطة

مَنشورات
مكتبة بصيرتي
قم - شارع علم

(سنة ١٣٥٣ و حقوق الطبع محفوظة)



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR>

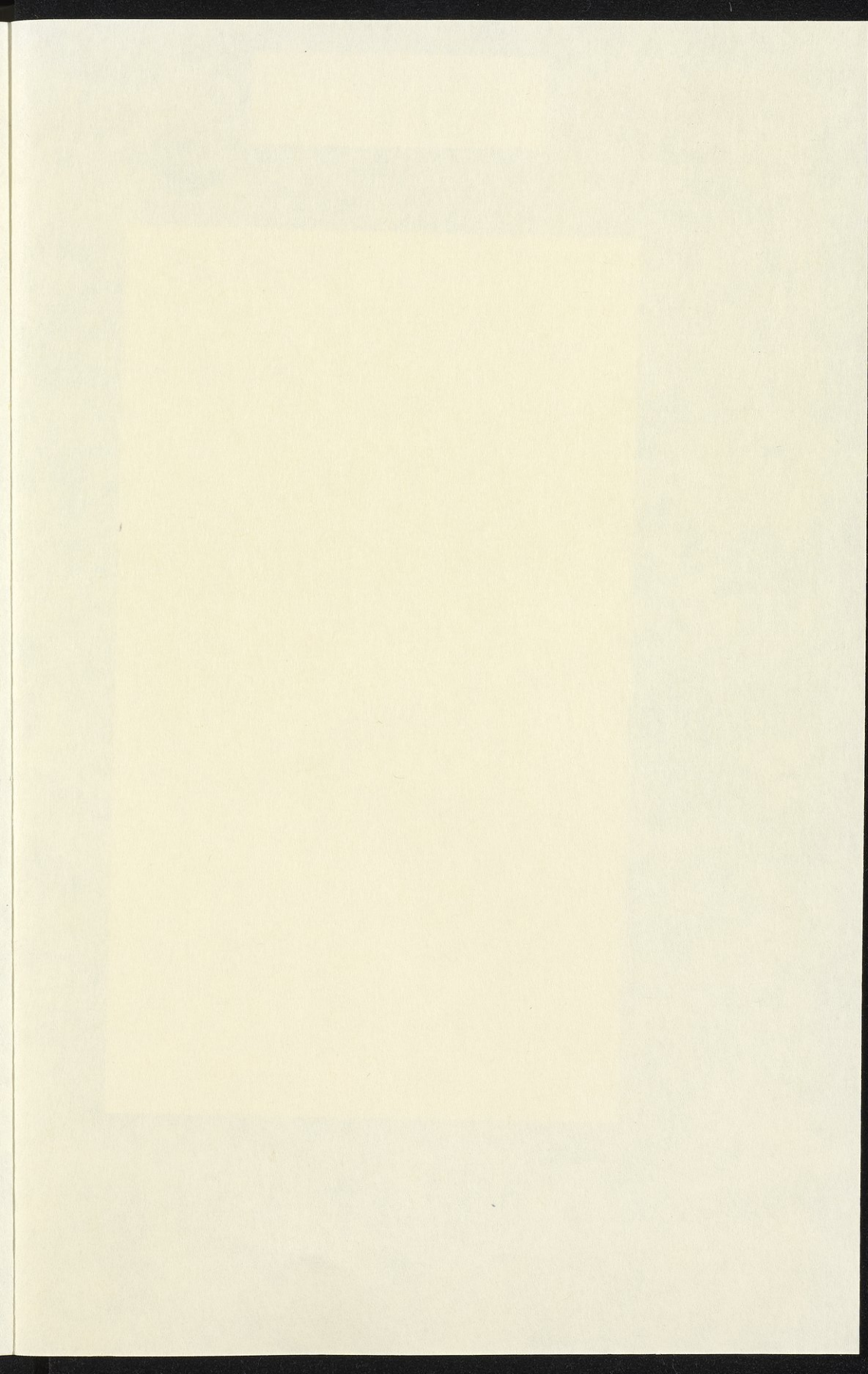


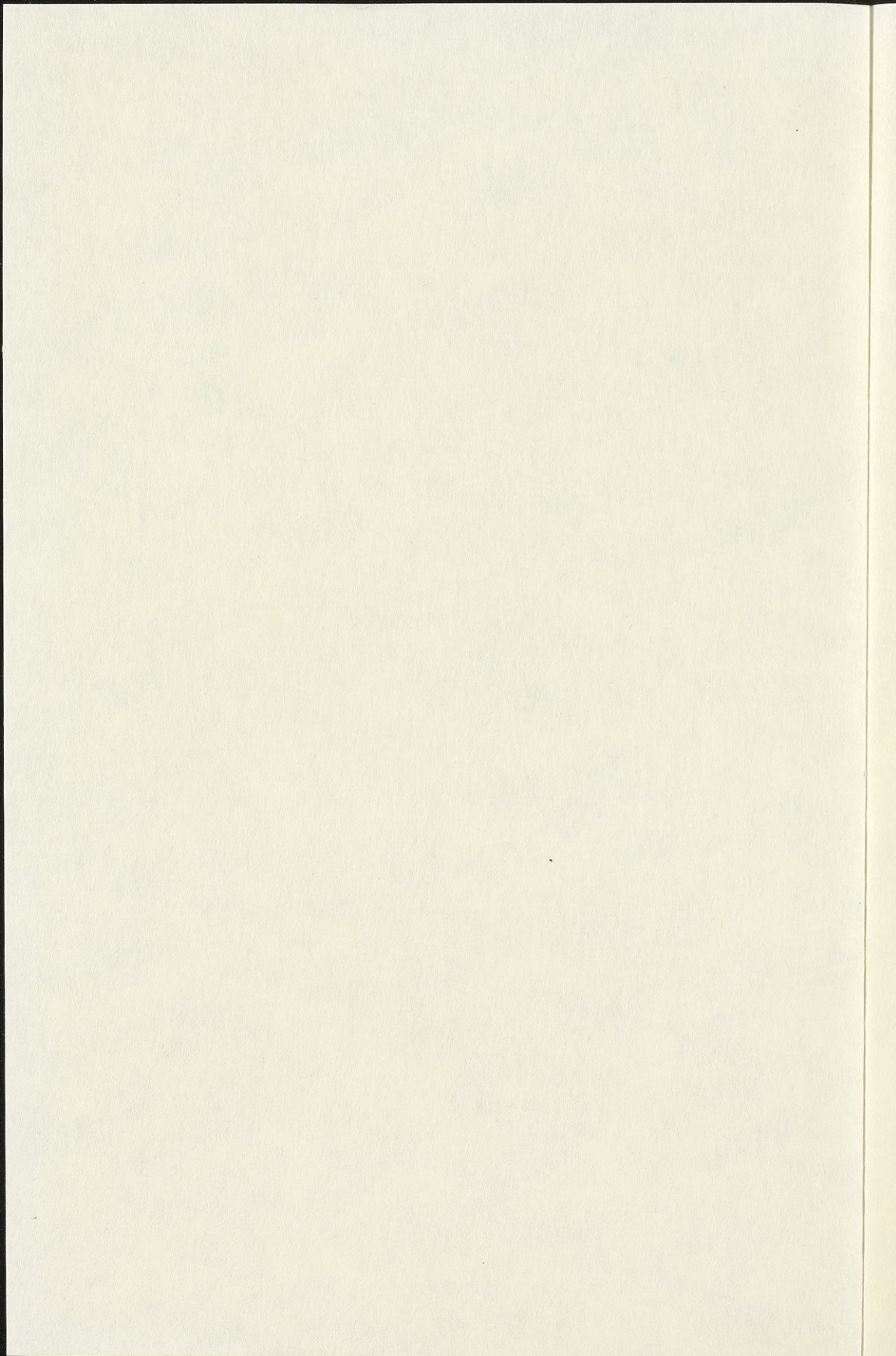
32101 011157904

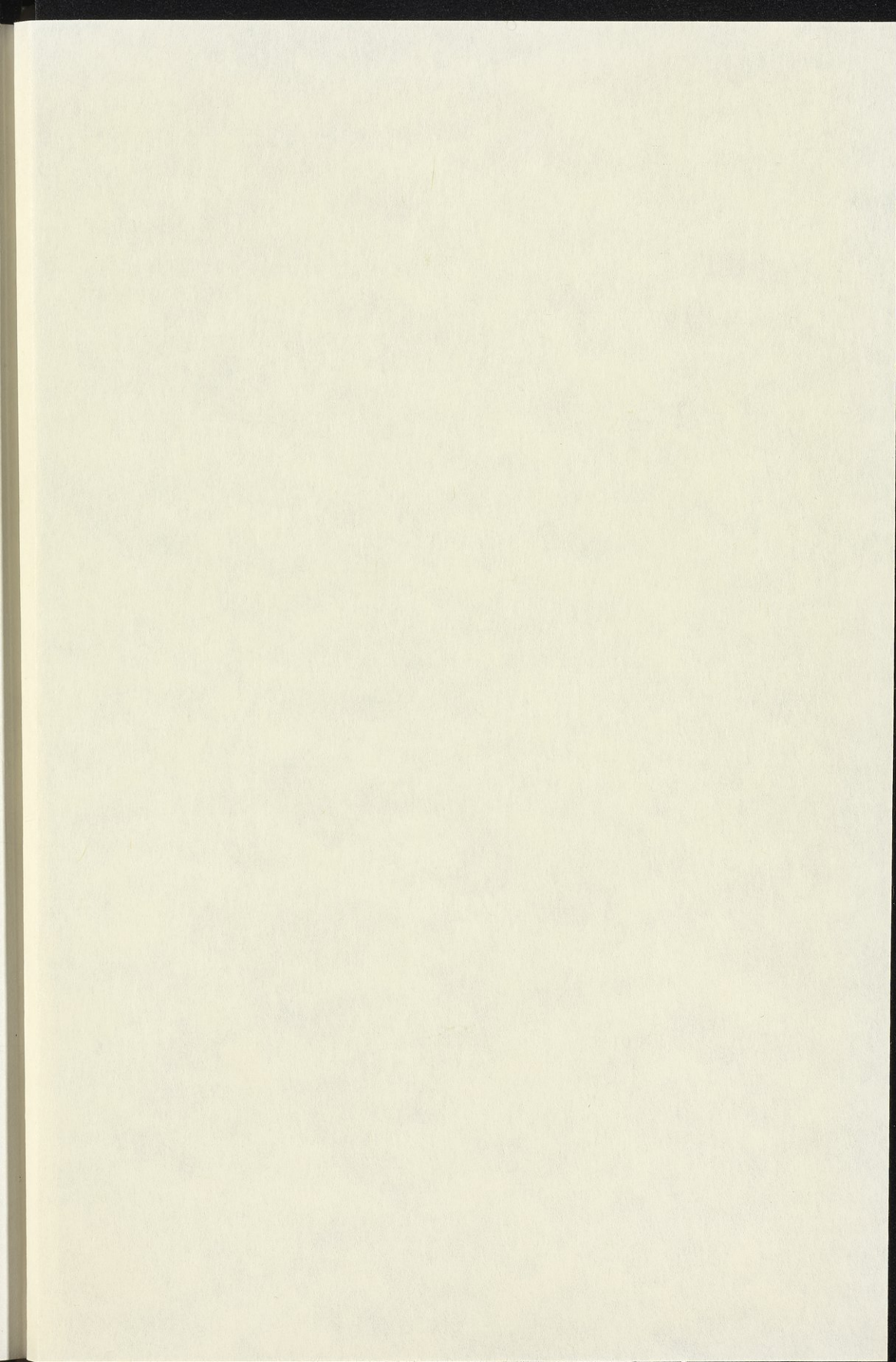
PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--







Askari
۱۱۱

الفروق اللغوية

للامام الاديب اللغوي أبي هلال العسكري

عن أربع نسخ مخطوطة

مَشُورَات
مَكْتَبَةِ بَصِيْرَتِي
فَتْم - شَارِحِي

(سنة ۱۳۵۳ و حقوق الطبع محفوظة)

2264

217

337

1980z

(كلمة عن حياة المؤلف)

عن معجم الأدباء لياقوت وعيون التواريخ لابن شاكر
وشذرات الذهب لابن العماد وغيرها

هو أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران
اللغوى العسكرى .

قال أبو طاهر الساني : سألت الرئيس أبا المظفر محمد بن أبي العباس الأبيوردى
رحمه الله بهمدان عنه فأثنى عليه ووصفه بالعلم والفقهاء (١) معاً ، وقال كان
يتبرز احترازاً من الطمع والدناءة والتبذل - وذكّر فيه فضلاً هوفى سؤالاتي
عنه - وكان الغالب عليه الأدب والشعر ، وله فى اللغة كتاب وسمه بالتخييص
كتاب مفيد ، وكتاب الصناعتين صناعتى النظم والنثر وهو أيضاً كتاب
مفيد جداً (٢) .

ومن جملة من روى عنه : أبو سعد السمان الحافظ بالرى ، وأبو الغنائم بن حماد
المقرئء املاءً . وأنشدنى أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكرى لنفسه :

قد تعاطاك شباب وتغشاك مشيب

فأنى ما ليس يمضى ومضى ما لا يؤوب

فتأهب لسنسقام ليس يشفيه طبيب

لا توهمه بعيمدا إنما الآتى قريب

وما أنشدنا القاضى أبو أحمد الموحّد بن محمد بن عبد الواحد الحنفى بتستمر
قال أنشدنا أبو حكيم أحمد بن إسماعيل العسكرى أنشدنا أبو هلال الحسن
ابن عبد الله بن سهل اللغوى لنفسه بالعسكر :

إذا كان مالى مال من يلقط العجم وحالى فيكم حال من حاك أو حجم

فأين اتفاعى بالأصالة والحجبا وما ربحت كفى على العلم والحكم

ومن ذا الذى فى الناس (٣) يبصر حالى فلا يلعن القرطاس والخبر والقلم

(١) فى نسخة « العفة » مكان « الفقه » . (٢) سيذكر باقى مصنفاته بعد .

ج

ومما أنشدنا القاضي أبو أحمد الحنفي بتستر قال أنشدني أبو حكيم اللغوي
قال أنشدنا أبو هلال العسكري لنفسه :

جلوسى في سوق أبيع وأشتري دليل على أن الأتنام قروود
ولا خير في قوم تذلل كرامهم ويعظم فيهم نذلهم ويسود
وتهجوهم عنى رثائه كسوتى (١) هجاءاً قبيحاً ما عليه مزيد
ومما أنشدناه أبو غالب الحسين بن أحمد بن الحسين القاضي بالسوس قال
أنشدنا المظفر بن طاهر بن الجراح الاسترأباذى قال أنشدني أبو هلال الحسن
ابن عبد الله بن سهل اللغوي العسكري لنفسه :

باهللاً من القصور تدلى صام وجهى لمقلتيه وصلى
لست أدري أطال ليلي أم لا كيف يدري بذالك من يتقلى
لو تفرغت لاستطالة ليلي ولرعى النجوم كنت مخلى
هذا آخر ما ذكره السلفي من حال أبي هلال .

قال ياقوت : وهذه الأبيات الأخيرة التي منها * لست أدري أطال ليلي أم لا *
والبيت الذي بعده رأيت في بعض الكتب منسوباً إلى خالد الكاتب والله أعلم (٢)
هذا عن السلفي . وذكر غيره أن أبا هلال كان ابن أخت أبي أحمد العسكري .
وله من الكتب بعد ما ذكره السلفي : كتاب ديوان المعاني وهو من أحسن
الكتب . وكتاب جمهرة الأمثال . كتاب معاني الأديب . كتاب من احتكم
من الخلفاء إلى القضاة . كتاب التبصرة وهو كتاب مفيد . كتاب شرح الحماسة .
كتاب مفاخرة الدرهم والدينار . كتاب المحاسن في تفسير القرآن خمس مجلدات .
كتاب العمدة . كتاب فضل العطاء على العسر . كتاب ما تلحن فيه الخاصة . كتاب
أعلام المعاني في معاني الشعر . كتاب الأوائس . كتاب ديوان شعره . كتاب الفرق
بين المعاني (٣) . كتاب نوادر الواحد والجمع . كتاب تصحيح الوجوه والنظائر
قال ياقوت : وأما وفاته فلم يبلغني فيها شيء ، غير أني وجدت في آخر كتاب

(١) في عيون التواريخ (رثائه ما لم يسمي) . (٢) لعل الغلط من الراوي لأن أبا هلال نفسه ذكر
الأبيات في الجزء الأول من ديوان المعاني في الصفحة ٣٥٠ منسوبة إلى خالد الكاتب .
(٣) هو كتاب الفروق .

الأوائل من تصنيفه : وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت
من شعبان سنة ٢٩٥ ، ول بعضهم :

وأحسن ما قرأت على كتاب
فلو أني جعلت أمير جيش
فان الناس ينهزمون منه
وقال أبو هلال العسكري في تفضيل الشتاء على غيره من الأزمدة :
فترت صبوتي وأقصر شجوى
ان روح الشتاء خلص روجى
برد الماء والهواء كأن قد
ريحه تلمس الصدور فتشقى
لست أنسى منه دماثة دجن
وجنوباً تبشر الأرض بالقطر
وغيوماً مطر زات الحواشي
كلما أرخت السماء عراها
وهى تعطيك حين هبت شمالاً
وترى الأرض فى ملاءة تلج
فاستعار العراء (١) منها لباساً
فكان الكافور موضع ترب
وليل أظن مدة درسى
مر لى بعضها بفقها وبعض
وحديث كأنه عقد ربا
فى حديث الرجال روضة أنس
ومن شعره فى ارتفاع السفلى :

لا يغرنكم تلو لثيم
فارتفاع الغريق فيه فضوح
فعلو لا يستحق سفال
وارتفاع المصلوب فيه نكال

(١) فى الأصله العراء. (٢) أ أكثر هذه الأبيات غير موجود فى ديوان المعانى
الذى سرد فيه كثيراً من شعره بما يدل على كثرة نظم أنى هلال وسعة ديوانه رحمه الله

﴿ فهرس الكتاب (١) ﴾

الصفحة

- ٢ ترجمة المؤلف ، ٨ المقدمة .
- ١٠ (الباب الاول) في الابانة عن كون اختلاف العبارات والاسماء موجياً
لاختلاف المعاني في كل لغة ، والقول في الدلالة على الفروق بينها .
- ١٧ (الباب الثاني) في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما .
- ٢٥ ومن قبيل الكلام السؤال ، ٢٨ ومن قبيل القول الخبر .
- ٣١ ومن أقسام القول الكذب ، ٣٤ وما يخالف الكذب الصدق ، من قبيل القول الاقرار .
- ٣٥ ومن قبيل القول الشكر ، ٣٨ وما يخالف ذلك الهجو .
- ٤٠ وما يوصف به الكلام المستقيم ، ٤٢ ومن قبيل الكلام القسم .
- ٤٣ ومن قبيل الكلام التفسير والتأويل ، ٤٤ ومن قبيل القول التحية ، ومن الكلام الخاص .
- ٤٨ ومن قبيل الكلام النجوى ، ٤٩ ومن قبيل الكلام المنازعة .
- ٥٢ (الباب الثالث) في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال ، وبين النظر والتأمل ،
وبين النظر والروية ، وما يجري مع ذلك ، ٥٩ وما يجري مع ذلك .
- ٦٠ وما يجري مع الاستدلال القياس .
- ٦٢ (الباب الرابع) في الفرق بين أقسام العلوم وما يجري مع ذلك من الفرق بين
الادراك والوجدان ، وفي الفرق بين ما يصاد العلوم ويخالفها .
- ٦٤ وما يجري مع هذا ، ٦٧ وما يجري مع هذا ، ٦٨ وما يجري مع ذلك وليس منه .
- ٧٧ الفرق بين ما يخالف العلم ويضاده .
- ٨٢ (الباب الخامس) في الفرق بين الحياة والنماء والحى والحيوان ، وبين
الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك ، وفي الفرق بين الحياة والقدرة
والاستطاعة والقوة والقدرة وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يصاده ويخالفه .

(١) أشرت في آخر الكتاب إلى أن عدأبواب الكتاب في المقدمة يغنى عن الفهرس

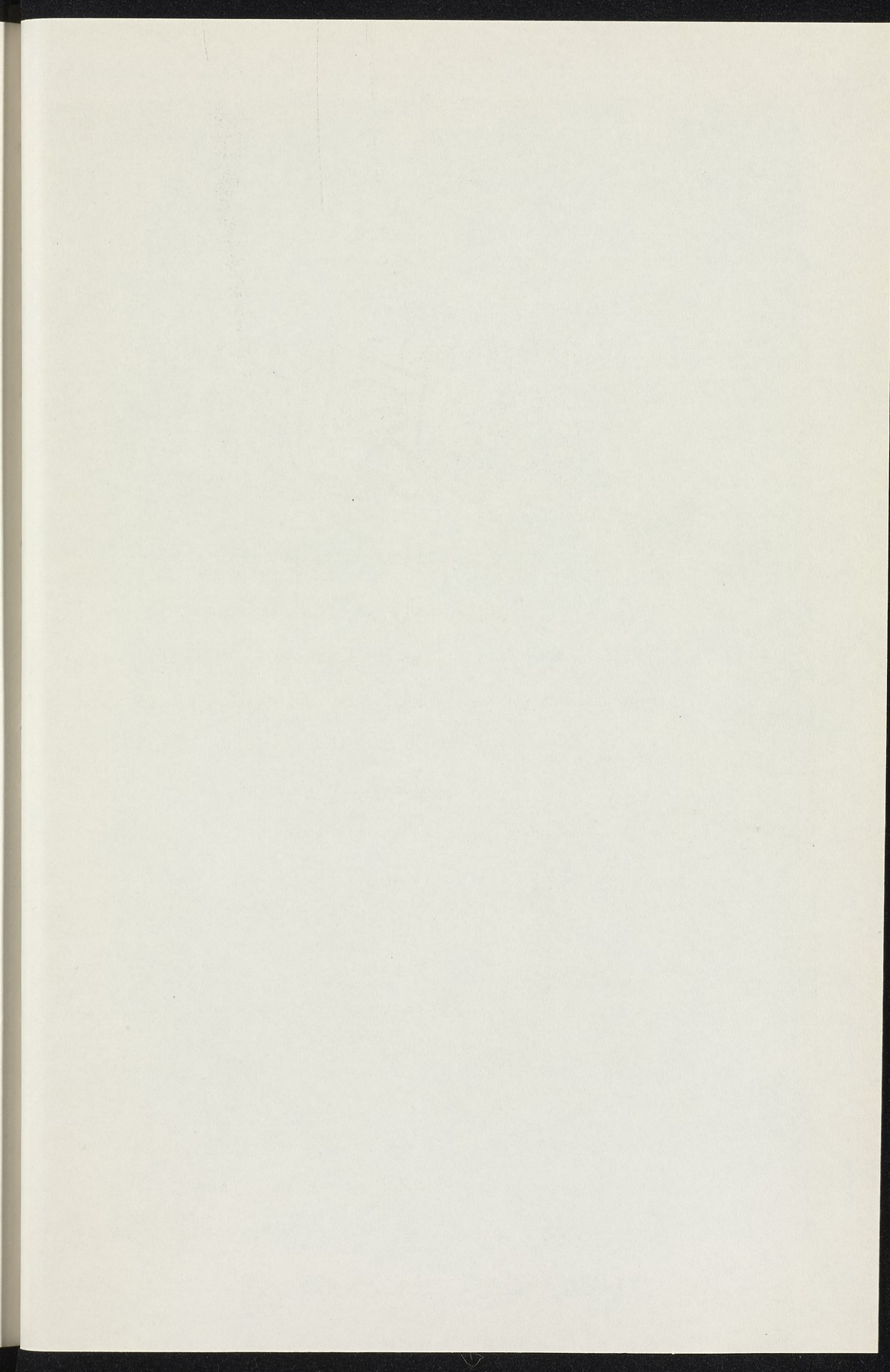
ثم رأيت هنا متسماً طسذاً الفهرس .

- ٨٣ ومما يضاد الحياة الموت ، ٨٨ ومما يجرى مع ذلك .
- ٩٠ الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها ، ٩٣ ومما يجرى مع هذا .
- ٩٤ (الباب السادس) في الفرق بين القديم والعتيق ، والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك .
- ٩٨ (الباب السابع) في الفرق بين أقسام الارادات وما يقرب منها ، وبين أقسام ما يضادها ويخالفها ، وبين أقسام الأفعال .
- ١٠٧ ومما يخالف الاختيار المذكور في هذا الباب الاضطراب .
- ١٠٨ الفرق بين أقسام الافعال .
- ١١٤ (الباب الثامن) في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يجرى مع ذلك ، وفي الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من التأليف والتصنيف والنظم والتنضيد ، والمماسه والمجاورة ، والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل .
- ١٢٢ الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف ، ١٢٤ ومما يجرى مع هذا الباب
- ١٢٥ (الباب التاسع) في الفرق بين المثل والشبه والعديل والنظير وما يخالف ذلك : من المختلف والمتضاد والمتنافي وما يجرى مع ذلك .
- ١٢٩ الفرق بين ما يخالف ذلك .
- ١٣٠ (الباب العاشر) في الفرق بين الجسم والجرم ، والشخص والشبح وما يقرب من ذلك .
- ١٣٢ وما يدخل في هذا الباب ، ومما يجرى مع ذلك .
- ١٣٣ (الباب الحادى عشر) في الفرق بين الأصل والأُس ، والجنس والنوع والصفة ، وما يقرب من ذلك .
- ١٣٥ (الباب الثانى عشر) في الفرق بين القسم والحظ والنصيب وبين السخاء والجود وأقسام العطايات ، وبين الغنى والجدة وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة .
- ١٤٤ ومما يوافق السخاء المذكور في الباب ، ومما يخالفه البخل .
- ١٤٥ الفرق بين ما يخالف الغنى ، ١٤٦ ومما يخالف الحظ الحرمان والحرف .
- ١٤٧ ومما يخالف النقصان الزيادة ، ١٤٨ ومما يدخل في هذا الباب .

- ١٤٨ (الباب الثالث عشر) في الفرق بين العز والشرف ، والرياسة والسودد ، وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين والنصرة والاعانة ، وبين الكبير والعظيم والفرق بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يجرى مع ذلك .
- ١٥٤ ومما يجرى مع ذلك
- ١٥٨ (الباب الرابع عشر) في الفرق بين الانعام والاحسان وبين النعمة والرحمة والرافة والنفع والخير ، وبين الحلم والصبر ، والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك .
- ١٦٣ الفرق بين ما يخالف النفع والاحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما يجرى معه .
- ١٦٨ ومما يخالف ذلك .
- ١٦٩ (الباب الخامس عشر) في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجرى مع ذلك ، وفي الفرق بين الضمان والوكالة والزعامة وما يقرب من ذلك .
- ١٧٣ (الباب السادس عشر) في الفرق بين الهداية والصلاح والسداد ، وما يخالف ذلك من الفنى والفساد وما يقرب منه .
- ١٧٤ ومما يجرى مع هذا ، ١٧٦ الفرق بين ما يخالف الهداية وغيرها .
- ١٧٨ (الباب السابع عشر) في الفرق بين التكليف والاختبار ، والفتنة والتجريب ، وبين اللطف والتوفيق ، وبين اللطف والالطف وما يجرى مع ذلك .
- ١٧٩ الفرق بين اللطف والتوفيق والمصمة والالطف والركة وما يجرى مع ذلك .
- ١٨١ (الباب الثامن عشر) في الفرق بين الدين والملة ، والطاعة والعبادة ، والفرض والوجوب ، والحلال والمباح ، وما يجرى مع ذلك .
- ١٨٨ ومما يخالف ذلك ، ١٩٤ ومما يخالف الظلم المذكور في الباب العدل .
- ١٩٤ الفرق بين ما يخالف ذلك من التوبة والاعتذار والعمو والغفران وما يجرى معها .
- ١٩٦ (الباب التاسع عشر) في الفرق بين الثواب والعوض ، وبين العوض والبدل ، وبين القيمة والتمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب والعذاب ، والالم والوجع وما يجرى مع ذلك .

- ٢٠٤ (الباب العشرون) في الفرق بين الكبير والتهيه ، والجبرية والزهو ، وبين
 . يخالف ذلك من التذلل والخضوع والخشوع والهون ، وما بسبيل ذلك .
- ٢١٠ (الباب الحادي والعشرون) في الفرق بين العبث واللعب ، والهزل والمزاح ،
 والاستهزاء والسخرية وما يخالف ذلك .
- ٢١٢ (الباب الثاني والعشرون) في الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسحر والشعوذة ،
 ولسكر والكيد وما يقرب من ذلك ، وبين العجب والامر ، وما بسبيله .
- ٢١٦ (الباب الثالث والعشرون) في الفرق بين الحسن والوضاءة والبهجة ، والطهارة
 والنظافة ، وما يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك .
- ٢٢٢ (الباب الرابع والعشرون) في الفرق بين الارسال والانفاذ ، وبين النبي والرسول .
- ٢٢٣ (الباب الخامس والعشرون) في الفرق بين الزمان والدهر ، والاجل والمدة ،
 والسنة والعام وما يجري مع ذلك .
- ٢٢٦ (الباب السادس والعشرون) في الفرق بين الناس والخلق ، والعالم والبشر ،
 والورى والانام وما يجري مع ذلك ، والفرق بين الجماعات وضروب القربات ،
 وبين الصحبة والقراية وما بسبيل ذلك .
- ٢٢٩ وخلاف الانسبى الجنى ، ٢٣٣ الفرق بين ضروب القربات .
- ٢٣٥ وما يجرى مع ذلك .
- ٢٣٦ (الباب السابع والعشرون) في الفرق بين الاظهار والافتشاء والجهر .
- ٢٣٩ (الباب الثامن والعشرون) في الفرق بين الطالب والسؤال والروم والاقتضاء
 وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين البعث والانفاذ وما يقرب منه .
- ٢٤٠ (الباب الثامن والعشرون) في الفرق بين السكتب والنسخ ، وبين المنشور
 والكتاب ، والدفتر والصحيفة وما يقرب من ذلك .
- ٢٤٢ (الباب التاسع والعشرون) في الفرق بين غاية الشيء ومداه ، ونهايته
 وحده وآخره وما يجرى مع ذلك .
- ٢٤٤ (الباب الثلاثون) في الفرق بين أشياء مختلفة .

في الصفحة ١٠ السطر ١٥ (الكيف) وهي محرفة عن (الكسيف) تخرىفاً ظاهراً لمن يتدبر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله القائم بالقسط المالك للقبض والبسط الذى لا اراد لما يقضيه ولا دافع لما يمضيه . أحمده على نعمه التى لا يحصى عددها ولا ينقطع مددها، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تزلف إليه وتكسب الحظوة لديه ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالرحمة المختار لهداية الأمة أرسله رافعاً لأعلام الحق صلى الله عليه وعلى آله مصابيح الخلق .

ثم إنى مارأيت نوعاً من العلوم وفناً من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام فى الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء، والارادة والمشية، والغضب والسخط، والخطأ والباطل، والسكال والتمام، والحسن والجمال، والفصل والفرق، والسبب والآلة، والعام والسنة، والزمان والمدة، وما شا كل ذلك فانى مارأيت فى الفرق بين هذه المعانى وأشباهها كتاباً يكفى الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يودى إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه فعملت كتابى هذا مشتملاً على ماتقع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير وجعلت كلامى فيه على ما يعرض منه فى كتاب الله وما يجرى فى ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس . وتركت الغريب الذى يقل تداوله ليكون الكتاب قصداً بين العالى والمنحط وخير الأمور أوسطها .

وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك في ثلاثين باباً :

(الباب الأول) في الابانة عن كون اختلاف العبارات موجبا لاختلاف المعانى فى كل لغة، والقول فى البيان عن معرفة الفروق والدلالة عليها .

(الباب الثانى) فى الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما .

(الباب الثالث) فى الفرق بين الدليل والدلالة والاستدلال والنظر والتأمل .

(الباب الرابع) فى الفرق بين أقسام العلوم وما يجرى مع ذلك من الفرق بين الادراك والوجدان وفى الفرق بين ما يخالف العلوم ويضادها .

(الباب الخامس) فى الفرق بين الحياة وما يقرب منها فى اللفظ والمعنى وما يخالفها ويضادها والفرق بين القدرة وما يخالفها ويناقضها والفرق بين الصحة والسلامة وما يجرى مع ذلك .

(الباب السادس) فى الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك .

(الباب السابع) فى الفرق بين أقسام الارادات وأضدادها والفرق بين أقسام الأفعال .

(الباب الثامن) فى الفرق بين الفرد والواحد والوحدة والوحدانية وما بسبيل ذلك وما يخالفه من الفرق بين الكل والجمع وما هو من قبيل الجمع من التأليف والتصنيف والتنظيم والتنضيد والفرق بين المماساة والمجاورة وما يخالف ذلك من الفرق بين الفصل والفرق .

(الباب التاسع) فى الفرق بين الشبه والشبهه والعديل والنظير والفرق بين ما يخالف ذلك من المتناقض والمتضاد وما يجرى معه .

(الباب العاشر) فى الفرق بين الجسم والجرم والشخص والشبح وما يجرى مع ذلك .

(الباب الحادى عشر) فى الفرق بين الجنس والنوع والضرب والصنف والأصل والأس وما بسبيل ذلك .

(الباب الثانى عشر) فى الفرق بين القسم والحظ والرزق والنصيب وبين السخاء والجود وبين أقسام العطيات وبين الغنى والجدة وما يخالف الغنى من الفقر والإملاق وما بسبيله وما يخالف الحظ من الحرمان والحرف .

الباب الثالث عشر : في الفرق بين العز والشرف والرياسة والسؤدد ، وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين ، وبين النصر والاعانة ، وبين الكبر والعظيم والكبرياء والكبرياء ، وبين الحكم والقضاء ، والقدر والتقدير وما يجري مع ذلك .

الباب الرابع عشر : في الفرق بين النعمة والرحمة والاحسان والانعام ، وبين الحلم والامهال . والصبر والاحتمال . والوقار والسؤدد وما بسبيل ذلك .

الباب الخامس عشر : في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة والحماية ، والفرق بين الرقيب والمهيمن ، وبين الوكيل والضمين وما يجري مع ذلك .

الباب السادس عشر : في الفرق بين الهداية والرشد والصلاح والسداد وما يخالف ذلك من الغي والفساد .

الباب السابع عشر : في الفرق بين التكليف والاختبار والابتلاء والفتنة وبين اللطف والتوفيق والالطف والمطف .

الباب الثامن عشر : في الفرق بين الدين والملة . والطاعة والعبادة . والفرض والوجوب ، والمباح والحلال وما يخالف ذلك من اقسام المعاصي ، والفرق بين التوبة والاعتذار وما يجري مع ذلك .

الباب التاسع عشر : في الفرق بين الثواب والعوض والتفضل . وبين العوض والبدل . وبين القيمة والتمن والفرق بين ما يخالف ذلك من العذاب والعقاب . والالم والوجع . والخوف والخشية . والوجل والحياء والخجل وما يخالف ذلك من الرجاء والطمع واليأس والقنوط .

الباب العشرون : في الفرق بين الكبر والتهيه والجبرية وما يخالف ذلك من الخضوع والخشوع وما بسبيلها .

الباب الحادي والعشرون : في الفرق بين اللعب والالعاب ، والهزل والمزاح والاستهزاء والسخرية وما بسبيل ذلك .

الباب الثاني والعشرون : في الفرق بين الخلدعه والحيلة والمكر والكيد .

وما يقرب من ذلك .

الباب الثالث والعشرون : في الفرق بين الوضاعة والحسن والقسامة والبهجة

وبين السرور والفرح وما بسبيل ذلك

الباب الرابع والعشرون : في الفرق بين الزمان والدمر والامد والمدة وما

يجرى مع ذلك .

الباب الخامس والعشرون : في الفرق بين ضروب القرايات وبين المصاحبة

والمقاربة وما يقرب من ذلك .

الباب السادس والعشرون : في الفرق بين الاظهار والجره وما بسبيل ذلك

وما يخالفه من الفرق بين الكتمان والاختفاء والستر والحجاب وما يقرب من ذلك .

الباب السابع والعشرون : في الفرق بين البعث والارسال والاتقاذ وبين

النبي والرسول .

الباب الثامن والعشرون : في الفرق بين الكتب والنسخ وبين المنشور والكتاب

وبين الكتاب والدفتر والصحيفة .

الباب التاسع والعشرون : في الفرق بين نهاية الشيء وآخره وغايته وبين

الجانب والكيف وما يجري مع ذلك .

الباب الثلاثون : في الفرق بين أشياء مختلفة .

والرغبة الى الله في التوفيق للصواب فيما اضمنه هذه الابواب ثم في جميع

ها أتصرف فيه من القول والفعل ان شاء الله تعالى .

(الباب الاول)

في الابانة عن كون اختلاف العبارات والاسماء موجباً لاختلاف

المعاني في كل لغة . والقول في الدلالة على الفروق بينها

قال الشيخ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل رحمه الله تعالى : الشاهد على

أن اختلاف العبارات والاسماء يوجب اختلاف المعاني ان الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الاشارة واذا اشير الى الشيء مرة واحدة فعرف فالاشارة اليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد فان اشير منه في الثاني والثالث الى خلاف ما أشير اليه في الاول كان ذلك صوابا فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الاعيان في لغة واحدة فان كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر والا لكان الثاني فضلا لا يحتاج اليه. وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء واليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) قال فعطف شرعة على منهاج لأن الشرعة لاول الشيء ومنهاج لمعظمه ومتسعه. واستشهد على ذلك بقولهم شرع فلان في كذا إذا ابتدأه وأنهج البلي في الثوب اذا اتسع فيه. قال ويعطف الشيء على الشيء وان كانا يرجعان الى شيء واحد اذا كان في أحدهما خلاف للآخر فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالاول فعطف أحدهما على الآخر خطأ لا تقول جاءني زيد وأبو عبد الله إذا كان زيد هو أبو عبد الله ولكن مثل قوله :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
وذلك أن المال اذا لم يقيد فأنما يعنى به الصامت كذا قال، والنسب ما ينسب ويثبت من المقارنات، وكذلك قول الخطيئة :

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهندأت من دونها النأي والبعد
وذلك أن النأي يكون لما ذهب عنك الى حيث بلغ وأدنى ذلك يقال له نأي. والبعد تحقيق التروح والذهاب إلى الموضع السحيق. والتقدير أتى من دونها النأي الذي يكون أول البعد والبعد الذي يكاد يبلغ الغاية. قال أبو هلال رحمه الله والذي قاله ههنا في العطف يدل على أن جميع ما جاء في القرآن وعن العرب من لفظين جاريتين مجرى ما ذكرنا من العقل واللب والمعرفة والعلم والكسب والجرح والعمل والتعلل معطوفا أحدهما على الآخر فأنما جاز هذا فيما لنا بينهما من

الفرق في المعنى وثولاً ذلك لم يجز عطف زيد على أبي عبد الله إذ كان هو هو ، قال أبو هلال رحمه الله: ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه ليصح عطف ما عطف به عليه إلا إذا علم أن الثاني ذكر تفخيماً وأُفرد عما قبله تعظيماً نحو عطف جبريل وميكائيل على الملائكة في قوله تعالى (من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل) (١) وقال بعض النحويين لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف (٢) علامة لكل واحد منهما فإن لم يكن فيه لذلك علامة اشكل وألبس على المخاطب وليس من الحكمة وضع الأدلة المشككة إلا أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علة ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلا ما شد وقل . وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه .

قال : ولا يجوز أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لا يكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين فأما في لغة واحدة فمحال أن يتلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون تلك العلل والفروق فظنوا ما ظنوه من ذلك وتأولوا على العرب ما لا يجوز في الحكم (٣) وقال المحققون من أهل العربية لا يجوز أن يختلف الحركتان في الكلمتين ومعنهما واحد قالوا فإذا كان انزجلاً عدة للشيء قيل فيه مفعول مثل مرحم ومحرب وإذا كان قوياً على الفعل قيل فعول مثل صبور وشكور وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل فعال مثل علام وصابر . وإذا كان ذلك عادة له قيل مفعال :

(١) في التيمورية « ميكائيل » وهي قراءة

(٢) في النسخ « تضامه » مكان تضاف (٣) في التيمورية (الحكمة)

مثل معوان ومعطاء ومهداء . ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد
المبالغة فقط وليس الامر كذلك بل هي مع افادتها المبالغة تفيد المعاني التي
ذكرناها . وكذلك قولنا فعلت يفيد خلاف ما يفيد اعلت في جميع الكلام
إلا ما كان من ذلك لغتين فقولك : سقيت الرجل يفيد أنك اعطيته ما يشربه
أو صببت ذلك في حلقه . وأسقيته يفيد أنك جعلت له سقيا أو حظاً من الماء . وقولك
شرقت الشمس يفيد خلاف غربت وأشرقت يفيد أنها صارت ذات اشراق . ورعدت
السماء أت برعد وارعدت صارت ذات رعد فأما قول بعض أهل اللغة أن الشعر
والشعر ١ والنهر والنهر ٢ بمعنى واحد فأن ذلك لغتان . وإذا كان اختلاف الحركات يوجب
اختلاف المعاني فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك . ولهذا المعنى أيضاً قال
المحققون من أهل العربية ان حروف الجر لا تتعاقب . حتى قال ابن درستويه
في جواز تعاقبها ابطال حقيقة اللغة وافساد الحكمة فيها والقول بخلاف
ما يوجب العقل والقياس . قال ابو هلال رحمه الله وذلك أنها اذا تعاقبت خرجت
عن حقائقها ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر فأوجب ذلك أن يكون لفظان
مختلفان لهما معنى واحد فأبى المحققون أن يقولوا بذلك وقال به من لا يتحقق
المعاني ، ولعل قائل يقول إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين
معنى واحد رد على جميع أهل اللغة لأنهم إذا ارادوا أن يفسروا اللب قولوا
هو العقل . أو الجرح قالوا هو الكسب . أو السكب قالوا هو الصب ، وهذا يدل على أن
اللب والعقل عندهم سواء وكذلك الجرح والكسب والسكب والصب وما اشبه ذلك ،
قلنا ونحن أيضاً كذلك نقول الا أنا نذهب الى أن قولنا اللب وان كان هو العقل
فانه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل . ومثل ذلك القول وان كان هو الكلام والكلام
هو القول فأن كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيد الآخر . وكذلك المؤمن وان

(١) الاولى بفتح العين والثانية بسكونها .

(٢) الاولى بفتح الهاء والثانية بسكونها .

كان هو المستحق للثواب فأن قولنا مستحق للثواب يفيد خلاف ما يفيد قولنا مؤمن . وكذلك جميع ما في هذا الباب ؛ ولهذا المعنى قال المبرد الفرق بين ابصرته وبصرت به على اجتماعهما في الفائدة أن بصرت به معناه انك صرت بصيرا بموضعه وفعلت أى انتقلت الى هذا الحال . وأما ابصرته فقد يجوز أن يكون مرة ويكون لاكثر من ذلك . وكذلك أدخلته ودخلت به فأذا قلت أدخلته جاز أن تدخله وأنت معه وراز الا تكون معه . ودخلت به اخبار بأن الدخول لك وهو معك بسبك . وحاجتنا الى الاختصار تلزنا الاقتصار فى تأييد هذا المذهب على ما ذكرناه وفيه كفاية .

فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهاها فاشياء كثيرة منها اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنيهما . ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما . ومنها اعتبار ما يؤول اليه المعنيان . ومنها اعتبار الحروف التي تعدي بها الافعال . ومنها اعتبار النقيض . ومنها اعتبار الاشتقاق . ومنها ما يوجهه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه . ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما فى أصل اللغة .

فاما الفرق الذي يعرف من جهة ما تستعمل عليه الكلمتان فكالفرق بين العلم والمعرفة وذلك أن العلم يتعدى الى مفعولين والمعرفة تتعدى الى مفعول واحد فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة اياها عليه يدل على الفرق بينهما فى المعنى وهو أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك الا بضرب آخر من التخصيص فى ذكر المعلوم . وسنتكلم فى ذلك بما فيه كفاية اذا انتهينا الى موضعه .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين فكالفرق بين الحلم والامهال وذلك أن الحلم لا يكون الا حسنا والامهال يكون حسنا وقبيحا . وسنبين ذلك فى موضعه ان شاء الله .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار ما يؤول إليه المعنيان فكالفرق بين المزاح والاستهزاء وذلك أن المزاح لا يقتضى تحقير الممازح ولا اعتقاد ذلك فيه ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يدل على استئناسه بهم. والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزأ به فظهر الفرق بين المعنيين بتباين ما دل عليه وأوجبه.

وأما الفرق الذي يعلم من جهة الحروف التي تعدى بها الأفعال فكالفرق بين العفو والغفران ذلك أنك تقول عفوت عنه فيقتضى ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه وتقول غفرت له فيقتضى ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به. وبيان هذا يجيء في باب ان شاء الله.

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار النقيض فكالفرق بين الحفظ والرعاية وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة ونقيض الرعاية الإهمال ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع همل. والإهمال ما يؤدى إلى الإضاعة فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك والرعاية فعل السبب الذي يصرف به المكاره عنه. وسنشرح هذا في موضعه إن شاء الله. ولو لم يعتبر في الفرق بين هاتين الكلمتين وما بسبيلهما النقيض لصعب معرفة الفرق بين ذلك.

وأما الفرق الذي يعرف من جهة الاشتقاق فكالفرق بين السياسة والتدبير وذلك أن السياسة هي النظر في الدقيق من أمور السوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف ولهذا لا يوصف الله تعالى بالسياسة لأن الأمور لا تدق عنه. والتدبير مشتق من الدبر ودر كل شيء آخره. وأدبار الأمور عواقبها فالتدبير آخر الأمور وسوقها إلى ما يصلح به أدبارها أى عواقبها ولهذا قيل للتدبير المستمر سياسة وذلك أن التدبير إذا كثر واستمر عرض فيه ما يحتاج إلى دقة النظر فهو راجع إلى الأول. وكالفرق بين التلاوة والقراءة وذلك أن

التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة . والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه . وذلك أن أصل التلاوة من قولك تلا الشيء يتلوه إذا تبعه فإذا لم تكن الكلمة تتبع اختها لم تستعمل فيها التلاوة وتستعمل فيها القراءة لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل .

وأما الفرق الذي توجهه صبغته اللفظ فكالفرق بين الاستفهام والسؤال وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجمله المستفهم أو يشك فيه لأن المستفهم طالب لأن يفهم وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم فصبغة الاستفهام وهو استفعال والاستفعال للطلب ينبىء عن الفرق بينه وبين السؤال . وكذلك كل ما اختلفت صبغته من الأسماء والأفعال فمعناه مختلف مثل الضعف والضعف (١) والجهد والجهد وغير ذلك مما يجرى مجراه .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها فكالفرق بين الحنين والاشتياق وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الأبل تحديتها إذا اشتاقت إلى أوطانها ثم كثر ذلك حتى أجرى اسم كل واحد منهما على الآخر كما يجرى على السبب وعلى المسبب اسم السبب (٢) فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين (٣) لك الفرق بين معنيهما فاعلم أنهما من لغتين مثل القدر بالبصرية والبرمة بالمكية ومثل قولنا الله بالعربية وآزر بالفارسية .

وهذه جملة إذا اعتمدها أوصلتك إلى بعيتك من هذا الباب إن شاء الله .

(١) الأولى بفتح الضاد والثانية بضمها .

(٢) في التيمورية (كما يجرى على السبب اسم المسبب وعلى المسبب

اسم السبب) (٣) في التيمورية « ولم يستبن » .

(الباب الثاني)

في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاماً

فن الكلام الاسم والتسمية واللقب والصفة. فالفرق بين الاسم والتسمية والاسم واللقب أن الاسم فيما قال ابن السراج ما دل على معنى مفرد شخصاً كان أو غير شخص. وفيما قال أبو الحسن علي بن عيسى رحمه الله كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة واشتقاقه من السمو وذلك أنه كالعلم ينصب ليدل على صاحبه. وقال أبو العلاء المازني رحمه الله الاسم قول دال على المسمى غير مقتضٍ لزمان من حيث هو اسم. والفعل ما اقتضى زماناً أو تقديره من حيث هو فعل. قال والاسم اسمان اسم محض وهو قول دال دلالة الإشارة واسم صفة وهو قول دال دلالة الافادة. وقال علي بن عيسى التسمية تعليق الاسم بالمعنى على جهة الابتداء. وقال أبو العلاء اللقب ما غلب على المسمى من اسم علم بعد اسمه الاول فقولنا زيد ليس بلقب لانه اصل فلا لقب الا علم وقد يكون علم ليس بلقب . وقال النحويون : الاسم الاول هو الاسم المستحق بالصورة مثل رجل وظي وحائط وحمار. وزيد هو اسم تان. واللقب ما غلب على المسمى من اسم ثالث . واما النبز فان المبرد قال هو اللقب الثابت قال والمنابذة الاشاعة باللقب يقال لبني فلان نبز يعرفون به اذا كان لهم لقب ذائع (١) شائع ومنه قوله تعالى (ولا تنازوا باللقاب) وكان هذا من أمر الجاهلية فنهى الله تعالى عنه. وقيل النبز ذكر اللقب يقال نبز ونزب كما يقال جذب وجذب وقولوا في تفسير الآية هو ان يقول للمسلم ييهودي او يانصراني فينسبه الى ماتاب منه .

(الفرق بين الاسم والصفة)

ان الصفة ما كان من الاسماء مخصصاً مفيداً مثل زيد الظريف وعمر والعاقل وليس الاسم

(١) في الاصل « واقع » مكان « ذائع » ولعلها تصحيف.

كذلك فكل صفة اسم وليس كل اسم صفة والصفة تابعة للاسم في اعرابها
وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم ويقع الكذب والصدق في الصفة لاقتضائها
الفوائد ولا يقع ذلك في الاسم واللقب فالفائل للاسود أبيض على الصفة كاذب
وعلى اللقب غير كاذب ، والصحيح من الكلام ضربان أحدهما يفيد فائدة
الاشارة فقط وهو الاسم العلم واللقب وهو ماصح تبديله واللغة مجالها كزيد
وعمر و لانك لو سميت زيدا عمرالم تتغير اللغة .

والثاني ينقسم أقساما فمنها ما يفيد ابانة موصوف من موصوف كعالم وحى .
ومنها ما يبين نوعا من نوع كقولنا لون وكون واعتقاد وارادة . ومنها ما يبين
جنسا من جنس كقولنا جوهر وسواد وقولنا شيء يقع على ما يعلم وان لم
يفد أنه يعلم .

(العرق : الص و اعمت)

أن النعت فيما حكى ابو العلاء رحمه الله لما يتغير من الصفات . والصفة لما
يتغير ولما لا يتغير فالصفة أعم من النعت . قال فعلى هذا يصح أن
ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل . ولا ينعت بأوصافه
لذاته اذ لا يجوز أن يتغير . ولم يستدل على صحة ما ذله من ذلك بشيء
والذى عندي أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ولهذا قالوا هذا نعت
الخليفة كمثل قولهم الامين والمأمون والرشيدي . وقالوا أول من ذكر نعته
على المنبر الامين ولم يقولوا صفته وان كان قولهم الامين صفة له عندهم لأن
النعت يفيد من المعاني التي ذكرنا ما لا تفيد الصفة ثم قد تتداخل الصفة
والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناهما ويجوز أن يقال
الصفة لغة والنعت لغة أخرى ولا فرق بينهما في المعنى والدليل على ذلك أن
أهل البصرة من النحاة يقولون الصفة وأهل الكوفة يقولون النعت ولا يفرقون
بينهما فأما قولهم نعت الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض

الموصوفين بغير معنى يخصه فيجري مجرى اللقب في الرفع ثم كثيرا حو
استعمل كل واحد منهما في موضع الآخر .

(الفرق بين الصفة والحال)

أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ . والحال زيادة في الفائدة والخبر .
قال المبرد اذا قلت جاءني عبد الله وقصدت الى زيد فخفت أن يعرف السامع جماعة
أو اثنين كل واحد عبد الله أو زيد قلت الراكب أو الطويل أو العاقل وما اشبه
ذلك من الصفات لتفضل بين من تعني وبين من خفت أن يلبس به كأنك قلت
جاءني زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول فأن لم ترد هذا ولكن اردت
الاخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت جاءني زيد راكبا أو ماشيا فجت بعده
بذكرة لا يكون نعمت له لانه معرفة وانما أردت أن مجيئه وقع في هذه الحال ولم
ترد جاءني زيد المعروف بالركوب فأن ادخلت الالف واللام صارت صفة للاسم
المعروف وقرابينه وبينه .

(الفرق بين الوصف والصفة)

أن الوصف مصدر والصفة فعلة . وفعلة نقصت فليل صفة واصلها
وصفة فهي أخص من الوصف لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقبيله
والصفة ضرب من الوصف مثل الجلسة والمشية وهي هيئة الجالس والماشي .
ولهذا أجريت الصفات على المعاني فليل العفاف والحياء من صفات المؤمن
ولا يقال أوصافه بهذا المعنى لأن الوصف لا يكون الا تولا والصفة اجريت
مجري الهيئة وان لم تكن بها فليل للمعاني نحو العلم والقدرة صفات لأن
الموصوف بها يعقل عليها كما ترى صاحب الهيئة على هيئته وتقول هو على صفة
كذا وهذه صفتك كما تقول هذه حلقتك ولا تقون هذا وصفك الا أن يعني
به وصفه للشيء .

(الفرق بين التحلية والصفة)

أن التحلية في الاصل فعل المحلى وهو تركيب الحلية على الشيء مثل السيف وغيره. وليس هي من قبيل القول. واستعمالها في غير القول مجاز وهو انه قد جعل ما يعبر عنه بالصفة صفة كما أن الحقيقة من قبيل القول. ثم جعل ما يعبر عنه بالحقيقة حقيقة وهو الذات الا انه كثر به الاستعمال حتى صار كالحقيقة.

(الفرق بين الاسم والحد)

أن الحد يوجب المعرفة بالحدود من غير الوجه المذكور في المسألة عنه فيجمع للسائل المعرفة من وجهين. وفرق آخر وهو انه قد يكون في الاسماء مشترك وغير مشترك مما يقع الالتباس فيه بين المتجادلين فاذا توافقا على الحد زال ذلك. وفرق آخر وهو انه قد يكون مما يقع عليه الاسم ما هو مشكل فاذا جاء الحد زال ذلك. مثاله قول النحويين الاسم والفعل والحرف. وفي ذلك اشكال فاذا جاء الحد أبان. وفرق آخر وهو أن الاسم يستعمل على وجه الاستعارة والحقيقة فاذا جاء الحد بين ذلك وميزه.

(الفرق بين الحد والحقيقة)

أن الحد ما أبان الشيء وفصله من اقرب الاشياء بحيث منع من مخالطة غيره له وأصله في العربية المنع. والحقيقة ما وضع من القول موضعه في اصل اللغة والشاهد انها مقتضية المجاز وليس المجاز الا قولاً فلا يجوز أن يكون ما يناقضه الا قولاً. ومثل ذلك الصدق لما كان قولاً كان نقيضه وهو الكذب قولاً ثم يسمي ما يعبر عنه بالحقيقة وهو الذات حقيقة مجازاً فهي على الوجهين مفارقة للحد مفارقة بينة. والفرق بينهما أيضاً أن الحد لا يكون إلا لما له غير مجتمعه وایاه جنس قد فصل بالحد بينه وبينه. والحقيقة تكون كذلك ولما ليس له غير كقولنا شيء

والشيء لاحد له من حيث هو شيء وذلك ان الحد هو المانع للحدود من الاختلاط بغيره والشيء لا غير له ولو كان له غير لما كان شيئاً كما أن غير اللوف ليس بلون فتقول ما حقيقة الشيء ولا تقول ما حد الشيء . و فرق آخر وهو أن العلم بالحد هو علم به وبما يميزه والعلم بالحقيقة علم بذاته .

(الفرق بين الحد والرسم)

أن الحد اتم ما يكون من البيان عن المحدود . والرسم مثل السمعة يخبر به حيث يعسر التحديد . ولا بد للحد من الاشعار بالاصل اذا أمكن ذلك فيه والرسم غير محتاج الى ذلك . وأصل الرسم في اللغة العلامة ومنه رسوم الديار . و فرق المنطقيون بين الرسم والحد فقالوا الحد مأخوذ من طبيعة الشيء والرسم من اعراضه .

(الفرق بين قولنا ما حده وبين قولنا ما هو)

أن قولنا ما هو يكون سؤالاً عن الحد كقولك ما الجسم وسؤالاً عن الرسم كقولك ما الشيء وذلك أن الشيء لا يحد على ما ذكرنا وإنما يرسم بقولنا إن الذي يصح أن يعلم ويذكر ويخبر عنه . وسؤالاً عن الجنس كقولك ما الدنيا وسؤالاً عن التفسير اللغوي كقولك ما القطر فتقول النحاس وما القطر فتقول العود . وليس كذلك قولنا ما حده لأن ذلك يبين الاختصاص من وجه من هذه الوجوه .

(الفرق بين الحقيقة والذات)

انه لم يعرف الشيء من لم يعرف ذاته . وقد يعرف ذاته من لم يعرف حقيقته . والحقيقة ايضاً من قبيل القول على ما ذكرنا وليست الذات كذلك والحقيقة عند العرب ما يجب على الانسان حفظه يقولون هو حامي الحقيقة وفلان لا يحمي حقيقته .

(الفرق بين الحقيقة والحق)

ان الحقيقة ما وضع من القول موضعه في اصل اللغة حسناً كان أو

قديحا وإلحق ما وضع موضعه من الحكمة فلا يكون الا حسنا وانما شملها اسم التحقيق لاشتراكهما في وضع الشيء منهما موضعه من اللغة والحكمة .

(الفرق بين الحقيقة والمعنى)

ان المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه وقد يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلق به القصد . والحقيقة ما وضع من القول موضعه منها على ما ذكرنا يقال عينته أعنيه معنى . والمفعل يكون مصدرا ومكانا وهو ههنا مصدر ومثله قولك دخلت مدخلا حسنا أى دخولا حسنا . ولهذا قال أبو علي رحمه الله عليه إن المعنى هو القصد الى ما يقصد اليه من القول فجعل المعنى القصد لا أنه مصدر . قال ولا يوصف الله تعالى بأنه معنى لأن المعنى هو قصد قلوبنا الى ما نقصد اليه من القول والمقصود هو المعنى والله تعالى هو المعنى وليس بمعنى وحقيقة هذا الكلام أن يكون ذكر الله هو المعنى والقصد اليه هو المعنى اذا كان المقصود في الحقيقة حادث . وقولهم عنيت بكلامي زيدا كقولك اردته بكلامي ولا يجوز أن يكون زيد في الحقيقة مراداً مع وجوده فدل ذلك على انه عنى ذكره وأريد الخبر عنه دون نفسه . والمعنى مقصور على القول دون ما يقصد . الا ترى أنك تقول معنى قولك كذا ولا تقول معنى حركتك كذا ثم توسع فيه فقبل ليس لدخولك الى فلان معنى والمراد انه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول . وتوسع في الحقيقة ما لم يتوسع في المعنى فقبل لاشيء الا وله حقيقة ولا يقال لاشيء الا وله معنى . ويقولون حقيقة الحركة كذا ولا يقولون معنى الحركة كذا هذا على انهم سمو الاجسام والاعراض معانى الا أن ذلك توسع والتوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتمداه .

(الفرق بين المعنى والموصوف)

أن قولنا موصوف يجيء مطلقاً وقولنا معنى لا يجيء إلا مقيداً تقول هذا

الشيء موصوف ولا تقول معنى حتى تقول معنى بهذا القول وبهذا الكلام وذلك أن وصفت تتعدى الى مفعول واحد بنفسه كضربت تقول وصفت زيدا كما تقول ضربت زيدا فان أردت زيادة فائدة عديته بحرف فقلت وصفته بكذا كما تقول ضربته بعضا أو بسيف. وعנית يتعدى الى مفعولين احدهما بنفسه والآخر بالحرف تقول عנית زيدا بكذا فالفائدة في قولك بكذا فهو كالشيء الذي لا بد منه .
فلهذا يقيد المعنى ويطلق الموصوف.

(الفرق بين الغرض والمعنى)

أن المعنى المقصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه على ما ذكرنا . والكلام لا يترتب في الاخبار والاستخبار وغير ذلك الا بالمقصد فلو قال قائل محمد رسول الله ويريد محمد بن جعفر كان ذلك باطلا ولو اراد محمد بن عبد الله عليه السلام كان حقا أو قال زيدا في الدار يريد يزيد تمثيل النحويين لم يكن مخبرا. والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل باضمار مقدمة ولهذا لا يستعمل في الله تعالى غرضي بهذا الكلام كذا اي هو مقصودى به وسمى غرضا تشبيها بالغرض الذي يقصده الرامى بسهمه وهو الهدف وتقول معنى قول الله كذا لأن الغرض هو المقصود وليس للقول مقصود فان قلت ليس للقول قصد ايضا قلنا هو مجاز والمجاز يلزم موضعه ولا يجوز القياس عليه فتقول غرض قول الله كما تقول معنى قول الله قياسا . والغرض ايضا يقتضي أن يكون باضمار مقدمة والصفة بالاضمار لا يجوز على الله تعالى ويجوز أن يقال الغرض المعتمد الذي يظهر وجه الحاجة اليه ولهذا لا يوصف الله تعالى به لأن الوصف بالحاجة لا يلحقه .

(الفرق بين الكلام والتكليم)

أن التكليم تعليق الكلام بالمخاطب فهو أخص من الكلام وذلك أنه

ليس كل كلام خطابا للغير فاذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكليم وذلك أن قولك كلمته كلاما وكلمته تكليما سواء وأما قولنا فلان يخاطب نفسه ويكلم نفسه فجاز وتشبيه بمن يكلم غيره ولهذا قلنا إن القديم لو كان متكلمًا فيما لم يزل لكان ذلك صفة نقص لأنه كان تكلم ولا مكلم وكان كلامه أيضا يكون اخبارا عما لم يوجد فيكون كذبا .

(الفرق بين المتكلم والكلماتي)

أن المتكلم هو فاعل الكلام ثم استعمل في القاص ومن يجري مجراه من أهل الجدل على وجه الصناعة . والكلماتي ألحقت به الزوائد للبالغة ومثله الشعراني . والصفة به تلحق الذرب اللسان المقتدر على الكلام القوي على الاحتجاج ولا يوصف الله تعالى به لان الصفة بالذراية لا تلحقه .

(الفرق بين الكلمة والعبارة)

أن الكلمة الواحدة من جملة الكلام ثم سميت القصيدة كلمة لأنها واحدة من جملة القصائد . والعبارة عن الشيء هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان الا ترى أنه لو سئل عن الجسم فقيل هو الطويل العريض العميق المانع لم يكن ذلك عبارة عن الجسم لزيادة المانع في صفة ولو قيل هو الطويل العريض لم يكن ذلك عبارة عنه أيضا لنقصان العمق من حده . ويقال فلان يعبر عن فلان اذا كان يؤدي معاني كلامه على وجهها من غير زيادة فيها ولا نقصان منها واذا زاد فيها أو نقص منها لم يكن معبرا عنه . وقيل العبارة من قولك عبرت الدنياير وإنما يعبر ليعرف مقدار وزنها فيرتفع الاشكال في صفتها بالزيادة والنقصان . وسميت العبارة عبارة لأنها تعبر المعنى الى المخاطب ، والتعبير وزن الدنياير لانها تعبر به من حال المقدار الى ظهره . والعبارة الدمعة المترددة في العين لعبورها من احد

الجانبيين إلى الآخر ، والعبارة الآية التي يعبر بها من منزلة الجهل إلى العلم ، والتعبير تفسير الرؤيا لانه يعبر بها من حال النوم إلى اليقظة ، والعبارة بمنزلة القول في انها اسم لما يتكلم به المتكلم أجمع وانها تقتضى معبرا عنه ، وتكون مفرداً وجملة فالمفرد قولك عبرت عن الرجل يزيد ، والجملة قولك عبرت عما قلته بقام زيد وبزيد منطلق .

(الفرق) بينهما وبين القول ان القول يقتضى المقول بعينه مفرداً كان أو جملة أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعدياً مطلقاً ولم يتعد الى غير المقول ، والعبارة تعدت إلى معنى القول بحرف فقيل عبرت عنه .

(الفرق) بين العبارة عن الشيء والاخبار عنه أن الاخبار عنه يكون بالزيادة في صفة والنقصان منها ويجوز أن يخبر عنه بخلاف ما هو عليه فيكون ذلك كذباً ، والعبارة عنه هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان فالفرق بينهما بين .

ومن قبيل الكلام السؤال

(الفرق) بين السؤال والاستخبار أن الاستخبار طلب الخبر فقط ، والسؤال يكون طلب الخبر وطلب الأمر والنهي وهو أن يسأل السائل غيره أن يأمره بالشيء أو ينهاه عنه ، والسؤال والأمر سواء في الصيغة وانما يختلفان في الرتبة فالسؤال من الأدنى في الرتبة والأمر من الأرفع فيها .

(الفرق) بين السؤال والاستفهام ان الاستفهام لا يكون إلا لما يجمله المستفهم أو يشك فيه وذلك ان المستفهم طالب لان يفهم ويجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم وعن ما لا يعلم فالفرق بينهما ظاهر ، وأدوات السؤال هل والالف وأم وما ومن وأي وكيف وكم وأين ومتى ، والسؤال هو طلب الاخبار بأداته في الافهام فان قال مذهبك في حدث العالم فهو سؤال لانه قد أتى بصيغة السؤال ، وان قال اخبرني عن مذهبك في حدث العالم فمعناه معنى السؤال ولفظه لفظ الأمر .

(الفرق) بين الدعاء والمسألة أن المسألة يقارنها الخضوع والاستكانة ولهذا قالوا المسألة بمن دونك والأمر بمن فوقك والطلب بمن يساويك فأما قوله تعالى

(ولا يسألكم أموالكم) فهو يجري مجرى الرفق في الكلام واستعطف السامع به ومثله قوله تعالى (ان تقرضوا الله قرضاً حسناً) فأما قول الحصين بن المنذر ليزيد بن المهلب والحصين بن حيدة :

أمرتك أمراً جازماً فعصيتني وكان من التوفيق قتل ابن هاشم فهو على وجه الازدراء بالمخاطب والتخطئة له ليقبل لرأيه الادلال عليه أو غير ذلك مما يجري مجراه ، والأمر في هذا الموضع هو المشورة وسميت المشورة أمراً لأنها على صيغة الأمر وهو معلوم أن التابع لا يأمر المتبوع ثم يعنفه على مخالفته أمره ، لا يجوز ذلك في باب الدين والدنيا ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال ان المسكين أمر الأُمير باطعامه وإن كان المسكين أفضل من الأُمير في الدين ، والدعاء إذا كان لله تعالى فهو مثل المسألة معه استكانة وخضوع وإذا كان لغير الله جاز أن يكون معه خضوع وراز أن لا يكون معه ذلك كدعاء النبي صلى الله عليه وسلم أباً جهل إلى الاسلام لم يكن فيه استكانة ، ويعدى هذا الضرب من الدعاء بال ، فيقال دعاه إليه وفي الضرب الاول بالباء فيقال دعاه به تقول دعوت الله بكذا ولا تقول دعوته إليه لأن فيه معنى مطالبته به وقوده إليه .

(الفرق) بين الدعاء والنداء أن النداء هو رفع الصوت بماله معنى والعربي يقول لصاحبه ناد معي ليكون ذلك أُندي اصوتنا أي أبعد له ، والدعاء يكون برفع الصوت وخفضه يقال دعوته من بعيد ودعوت الله في نفسه ولا يقال ناديته في نفسه ، وأصل الدعاء طلب الفعل دعا يدعو وادعى ادعاءً لأنه يدعو إلى مذهب من غير دليل ، وتداعى البناء يدعو بعضه بعضاً إلى السقوط ، والدعوى مطالبة الرجل بمال يدعو إلى أن يعطاه ، وفي القرآن (تدعون أدبر وتولى) أي يأخذه بالعذاب كأنه يدعو إليه .

(الفرق) بين النداء والصياح ان الصياح رفع الصوت بما لا معنى له وربما قيل للنداء صياح فأما الصياح فلا يقال له نداء إلا اذا كان له معنى .
(والفرق) بين الصوت والصياح ان الصوت عام في كل شيء تقول صوتت الحجر وصوت الباب وصوت الانسان ، والصياح لا يكون إلا لحيوان فأما قول الشاعر :

تصيح الردينيات فينا وفيهم صياح بنات الماء أصبحن جوعا
فهو على التشبيه والاستعارة.

(الفرق) بين الصوت والكلام ان من الصوت ما ليس بكلام مثل صوت الطست وأصوات البهائم والطيور. ومن المشكلة وهي حمرة تخالط بياض العين وغيرها والمختلط بغيره قد يظهر للتأمل فكذلك المعنى المشكل قد يعرف بالتأمل والذي فيه ليس كالمستور والمستور خلاف الظاهر.

(الفرق) بين الاستعارة والتشبيه ان التشبيه صيغة لم يعبر عنها واللفظ المستعار قد نقل من أصل الى فرع فهو مغير عما كان عليه فالفرق بينهما بين (الفرق) بين الاعادة والتكرار أن التكرار يقع على إعادة الشيء مرة وعلى إعادته مرات، والاعادة للمرة الواحدة ألا ترى أن قول القائل أعاد فلان كذا لا يفيد الا اعداته مرة واحدة واذا قال كرر كذا كان كلامه مبهما لم يدر أعاده مرتين أو مرات، وأيضا فانه يقال أعاده مرات ولا يقال كرهه مرات الا أن يقول ذلك عامي لا يعرف الكلام، ولهذا قالت الفقهاء الامر لا يقتضى التكرار والنهي يقتضى التكرار ولم يقولوا الاعادة، واستدلوا على ذلك بأن النهي الكف عن المنهى ولا ضيق في الكف عنه ولا حرج فاقضى الدوام والتكرار ولو اقتضى الامر التكرار للحق المأمور به الضيق والتشاغل به عن أمره فاقضى فعله مرة ولو كان ظاهرا الامر يقتضى التكرار ما قال سراقه للنبي صلى الله عليه وسلم ألعمانا هذا أم لا بد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بد قال لو (١) قلت نعم لو جبت، فأخبر أن الظاهر لا يوجبه وانه يصير واجبا بقوله. والمنهى عن الشيء إذا عاد إلى فعله لم يقل انه قد انتهى عنه واذا أمر بالشيء ففعله مرة واحدة لم يقل انه لم يفعله. فالفرق بين الأمر والنهي في ذلك ظاهر، ومعلوم أن من يوكل غيره بطلاق امراته كان له أن يطاق مرة واحدة، وما كان من أوامر القرآن مقتضيا للتكرار فان ذلك قد عرف من حاله بدليل لا يظاهاه، ولا يتكرر (٢) الامر مع الشرط أيضا ألا ترى أن من قال لغلامه اشتر اللحم اذا دخلت السوق لم يعقل (٣) ذلك التكرار.

(١) في التيمورية «ولو قلت نعم». (٢) في النسخ «بتكرار» (٣) في نسخة «يعلل»

(الفرق) بين الاختصار والايجاز أن الاختصار هو إلقاء فضول الالفاظ من الكلام المؤلف من غير اخلال بمعانيه ولهذا يقولون قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول ألفاظهم وأدى معانيهم في أقل مما أدوها فيه من الالفاظ فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتأليفه ، والايجاز هو أن يبني الكلام على قلة اللفظ وكثرة المعاني يقال أوجز الرجل في كلامه إذا جعله على هذا السبيل ، واختصر كلامه أو كلام غيره إذا قصره بعد اطالة فان استعمل أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنيهما .

(الفرق) بين الحذف والاقصص أن الحذف لا بد فيه من خاف ليستغنى به عن المحذوف ، والاقصص تعليق القول بما يحتاج اليه من المعنى دون غيره مما يستغنى عنه ، والحذف اسقاط شيء من الكلام وليس كذلك الاقتصار .

(الفرق) بين الاسهاب والاطناب أن الاطناب هو بسط الكلام لتكثير الفائدة ، والاسهاب بسطه مع قلة الفائدة فالاطناب بلاغة والاسهاب عي ، والاطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوي على زيادة فائدة ، والاسهاب بمنزلة سلوك ما يعد جهلاً بما يقرب ، وقال الخليل يختصر الكلام ليحفظ ويبسط ليفهم ؛ وقال أهل البلاغة الاطناب إذا لم يكن منه بد فهو إيجاز ، وفي هذا الباب كلام كثير استقصيناه في كتاب صنعة الكلام .

ومن قبيل القول الخبر

(الفرق) بين الخبر وبين الحديث أن الخبر هو القول الذي يصح وصفه بالصدق والكذب ويكون الاخبار به عن نفسك وعن غيرك ، وأصله أن يكون الاخبار به عن غيرك وما به (١) صار الخبر خبراً هو معنى غير صيغته لأنه يكون على صيغة ما ليس بخبر كقولك رحم الله زيداً والمعنى اللهم ارحم زيداً . والحديث في الأصل هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تستند إلى غيرك وسمى حديثاً لأنه لا تقدم له وإنما هو شيء حدث لك فحدثت به ثم كثر استعمال اللفظين حتى

(١) في التيمورية « له » .

سمى كل واحد منهما باسم الآخر فقييل للحديث خبر وللخبر حديث ، ويدل على صحة ما قلنا انه يقال فلان يحدث عن نفسه بكذا وهو حديث النفس ولا يقال مخبر عن نفسه ولا هو خبر النفس ، واختار مشايخنا قولهم إن سأل سائل فقال أخبروني ولم يختاروا حدثوني لأن السؤال استخبار والمجيب مخبر ، ويجوز أن يقال إن الحديث ما كان خبرين فصاعداً إذا كان كل واحد منهما متعلقاً بالآخر فقولنا رأيت زيداً خبر ، ورأيت زيداً منطلقاً حديث ، وكذلك قولك رأيت زيداً وعمراً حديث مع كونه خبراً .

(الفرق) بين النبأ والخبر أن النبأ لا يكون إلا للاخبار بما لا يعلمه المخبر ويجوز أن يكون المخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه ولهذا يقال تخبرني عن نفسي ولا يقال تنبئني عن نفسي وكذلك تقول تخبرني عما عندى ولا تقول تنبئني عما عندى ، وفي القرآن (فسياً تهم أبناء ما كانوا به يستهزؤون) وإنما استهزؤوا به لأنهم لم يعلموا حقيقته ولو علموا ذلك لتوقوه يعني العذاب وقال تعالى (ذلك من أبناء القرى نقصه عليك) وكان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف شيئاً منها ، وقال علي بن عيسى في النبأ معنى عظيم الشأن وكذلك أخذ منه صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبو هلال أيداه الله ولهذا يقال سيكون لفلان نبأً ولا يقال خبر بهذا المعنى ، وقال الزجاج في قوله تعالى (فسياً تهم أبناء ما كانوا به يستهزؤون) أبناءه تأويله والمعنى سيعلمون ما يؤول إليه استهزؤهم . قلنا وإنما يطلق عليه هذا لما فيه من عظم الشأن . قال أبو هلال والانباء عن الشيء أيضاً قد يكون بغير حمل النبأ عنه تقول هذا الأمر ينبغيء بكذا ولا تقول يخبر بكذا لأن الاخبار لا يكون إلا بحمل الخبر .

(الفرق) بين القصص والحديث أن القصص ما كان طويلاً من الأحاديث متحدثاً به عن سلف ومنه قوله تعالى (نحن نقص عليك أحسن القصص) وقال (نحن نقص عليك من أبناء الرسل) ولا يقال لله قاص لأن الوصف بذلك قد صار علماً لمن يتخذ القصص صناعة ، وأصل القصص في العربية اتباع الشيء الشيء ومنه قوله تعالى (وقالت لا نخته قصيه) وسمى الخبر الطويل قصصاً لأن

بعضه يتبع بعضاً حتى يطول وإذا استطال السامع الحديث قال هذا قصص .
والحديث يكون عن سلف وعن حضر ويكون طويلاً وقصيراً ، ويجوز أن
يقال القصص هو الخبر عن الأمور التي يتلو بعضها بعضاً ، والحديث يكون عن
ذلك وعن غيره ، والقص قطع يستطيل ويتبع بعضه بعضاً مثل قص الثوب
بالمقص وقص الجناح وما أشبه ذلك ، وهذه قصة الرجل يعني الخبر عن مجموع
أمره وسميت قصة لأنها يتبع بعضها بعضاً حتى تحتوي على جميع أمره .

(الفرق) بين الخبر والشهادة أن شهادة الاثني عشر عند القاضي يوجب العمل
عليها ولا يجوز الانصراف عنها ، ويجوز الانصراف عن خبر الاثني عشر والواحد
إلى القياس والعمل به ويجوز العمل به أيضاً والتعبد اخرج الشهادة عن حكم
الخبر المحض ، ويفرق بين قولك شهد عليه وشهد على إقراره فتقول إذا جرى
الفصل أو الأخذ بحضرة الشاهد كتب شهد عليه ، وإذا جرى ذلك رؤية ثم
أقره عنده كتب شهد على إقراره .

(الفرق) بين الخبر والأمر أن الأمر لا يتناول الأمر لأنه لا يصح أن
يأمر الانسان نفسه ولا أن يكون فوق نفسه في الرتبة فلا يدخل الأمر مع
غيره في الأمر ويدخل مع غيره في الخبر لأنه لا يتمتع أن يخبر عن نفسه
كأخباره عن غيره ولذلك قال الفقهاء إن أوامر النبي صلى الله عليه وسلم تعداه
إلى غيره من حيث كان لا يجوز أن يختص بها وفصلوا بينها وبين أفعاله بذلك
فقالوا أفعاله لا تعداه إلا بدليل ، وقال بعضهم بل حكمنا وحكمه في فعله سواء فإذا
فعل شيئاً فقد صار كأنه قال لنا إنه مباح ، قال ويختص العام بفعله كما يختص
بقوله . ويفرق بينهما أيضاً من وجه آخر وهو أن النسخ يصح في الأمر ولا يصح
في الخبر عند أبي علي وأبي هاشم رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو عبد الله البصرى
رحمه الله إلى أن النسخ يكون في الخبر كما يكون في الأمر قال وذلك مثل أن يقول
الصلاة تلزم المكلف في المستقبل ثم يقول بعد مدة إن ذلك لا يلزمه ، وهذا أيضاً
عند القائلين بالقول الأول أمر وإن كان لفظه الخبر . وأما الخبر عند حال
الشيء الواحد المعلوم أنه لا يجوز خروجه عن تلك الحال فإن النسخ لا يصح في

ذلك عند الجميع نحو الخبر عن صفات الله بأنه عالم وقادر .

ومن أقسام القول الكذب

(الفرق) بين الكذب والمحال أن المحال ما أحيل من الخبر عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطراباً مثل قوتك سأقوم أمس وشربت غداً والجسم أسوداً أبيض في حال واحدة. والكذب هو الخبر الذي يكون مخبره على خلاف ما هو عليه ويصح اعتقاد ذلك ويعلم بطلانه استدلالاً . والمحال ليس بصدق ولا كذب ، ولا يقع الكذب إلا في الخبر ، وقد يكون المحال في صورة الخبر مثل قولك هو حسن قبيح من وجه واحد ، وفي صورة الاستخبار مثل قولك أقدم زيد غداً وفي صورة التمني كقولك ليتني في هذه الحال بالبصرة ومكة وفي صورة الامراتق زيدا أمس وفي صورة النهي كقولك لا تلق زيدا في السنة الماضية ، ويقع في النداء كقولك يا زيد بكر على أن تجعل زيدا بكراً . وخلاف المحال المستقيم وخلاف الكذب الصدق . والمحال على ضربين تجوز الممتنع وإيجابه فتجوز قولك المقيد يجوز أن يعدو وإيجابه كقولك المقيد يعدو والآخر مالا يفيد ممتنعاً ولا غير ممتنع بوجه من الوجوه كقول القائل يكون الشيء أسوداً أبيض وقائماً قاعداً .

(الفرق) بين المحال والممتنع على ما قال بعض العلماء أن المحال مالا يجوز كونه ولا تصوره مثل قولك الجسم أسود أبيض في حال واحدة ، والممتنع مالا يجوز كونه ويجوز تصوره في الوهم وذلك مثل قولك للرجل عش أبداً فيكون هذا من الممتنع لان الرجل لا يعيش أبداً مع جواز تصور ذلك في الوهم . (الفرق) بين المحال والمتناقض ان من المتناقض ما ليس بمحال وذلك ان القائل بمقال صدقا ثم نقضه فصار كلامه متناقضا قد نقض آخره أوله ولم يكن محالا لان الصدق ليس بمحال وقولنا محال لا يدخل الا في الكلام ، ولكن المتكلمين يستعملونه في المعنى الذي لا يصح ثبوته كالصفة وهو في اللغة قول الواصف ثم تعارفه المتكلمون في المعاني . والمناقضة تنقسم أقساما : فمنها مناقضة

جملة بتفصيل كقول المخبر الله عادل ولا يظلم مع قولهم انه خلق الكفار للنار من غير جرم ، ومنها نقض جملة بجملة وهو قولهم ان جميع جهات الفعل بالله ثم يقولون انه ليشاب العبد ، ومنها نقض تفصيل بتفصيل كقول النصارى واحد ثلاثة وثلاثة واحد لان اثباته واحد انفى لثاني وثالث وفي اثباته ثلاثة اثبات لما نفى في الاول بعينه .

(الفرق) بين التضاد والتناقض ان التناقض يكون في الاقوال والتضاد يكون في الافعال يقال الفعلان متضادان ولا يقال متناقضان فاذا جعل الفعل مع القول استعمل فيه التضاد ففعل زيد يضاد قوله وقد يوجد التقيضان من القول ولا يوجد الضدان من الفعل ألا ترى ان الرجل اذا قال بلسانه زيد في الدار في حال قوله في الضدانه ليس في الدار فقد أوجد تقيضين معا وكذلك لو قال أحد القولين بلسانه وكتب الآخر بيده أو أحدهما يمينه والآخر بشماله ولا يصح ذلك في الضدين ، ووجد الضدين هو ما تنافى في الوجود ، ووجد التقيضين القولان المتنافيان في المعنى دون الوجود ، وكل متضادين متنافيان وليس كل متنافيين ضدين عند أبي علي كالموت والارادة وقال أبو بكرهما ضدان لئمانعهما وتدافعهما قال ولهذا سمي القرنان المتقاومان ضدين .

ومما يجرى مع هذا وان لم يكن قولا التناقض والتضاد والفرق بينهما أن التناقض لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبق وما لا يبق .
(الفرق) بين الكذب والخرص أن الخرص هو الخزر وليس من الكذب في شيء والخرص ما يحزر من الشيء يقال كم خرص نخلك أى كم يحىء من ثمرته وانما استعمل الخرص في موضع الكذب لان الخرص يجرى على غير تحقيق فشبه بالكذب واستعمل في موضعه ، وأما التكذيب فالتصميم على أن الخبر كذب بالقطع عليه ونقيضه التصديق ولا تطلق صفة المكذب إلا لمن كذب بالحق لانها صفة ذم ولكن اذا قيدت فقيل مكذب بالباطل كان ذلك مستقيما وانما صار المكذب صفة ذم وان قيل كذب بالباطل لانه من أصل فاسد وهو الكذب فصار الذم أغلب عليه كما أن الكافر صفة ذم وان قيل كفر بالطاغوت لانه من أصل فاسد وهو الكفر .

(الفرق) بين الكذب والافك أن الكذب اسم موضوع للخبر الذي لا مخبر له على ما هو به ، وأصله في العربية التقصير ومنه قولهم كذب عن قرنه في الحرب اذا ترك الحملة عليه وسواء كان الكذب فاحش القبح أو غير فاحش القبح ، والافك هو الكذب الفاحش القبح مثل الكذب على الله ورسوله أو على القرآن ومثل قذف المحصنة وغير ذلك مما يفحش قبحه وجاء في القرآن على هذا الوجه قال الله تعالى (ويل لكل أفكأثم) وقوله تعالى (ان الذين جاءوا بالافك عصابة منكم) ويقال للرجل اذا أخبر عن كون زيد في الدار وزيد في السوق انه كذب ولا يقال افك حتى يكذب كذبة يفحش قبحها على ما ذكرنا ، وأصله في العربية الصرف وفي القرآن (أنى يؤفكون) أى يصرفون عن الحق ، وتسمى الرياح المؤتفكات لأنها تقلب الارض فتصرفها عما عهدت عليه ، وسميت ديار قوم لوط المؤتفكات لأنها قلبت بهم .

(الفرق) بين الانكار والجحد أن الجحد أخص من الانكار وذلك أن الجحد انكار النية الظاهر ، والشاهد قوله تعالى (بآياتنا يجحدون) فجعل الجحد مما تدل عليه الآيات ولا يكون ذلك إلا ظاهراً وقال تعالى (يعرفون نعمه الله ثم ينكرونها) فجعل الانكار للنعمه لأن النعمه قد تكون خافية ، ويجوز أن يقال الجحد هو انكار الشيء مع العلم به والشاهد قوله (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) فجعل الجحد مع اليقين ، والانكار يكون مع العلم وغير العلم .

(الفرق) بين قولك جحدته وجحد به ان قولك جحدته يفيد أنه أنكره مع علمه به ، وجحد به يفيد أنه جحد ما دل عليه وعلى هذا فسر قوله تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) أى جحدوا ما دللت عليه من تصديق الرسل ونظير هذا قولك إذا تحدث الرجل بحديث كذبه وسميته كاذباً فالمقصود المحديث وإذا قلت كذبت به فمعناه كذبت بما جاء به فالمقصود ههنا الحديث ، وقال المبرد لا يكون الجحود إلا بما يعلمه الجاحد كما قال الله تعالى (فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) .

(الفرق) بين الجحد والكذب أن الكذب هو الخبر الذي لا مخبر له على ما هو

به ، والجحد انكارك الشيء الظاهر أو انكارك الشيء مع علمك به فليس الجحد له إلا الانكار الواقع على هذا الوجه ، والكذب يكون في انكار وغير انكار .

(الفرق) بين قولك أنككر منه كذا وبين قولك نقم منه كذا أن قولك أنككر منه كذا يفيد انه لم يجوز فعله ، وقولك أنككره عليه يفيد أنه بين أن ذلك ليس بصلاح له وقوله نقم منه يفيد أنه أنككر عليه إنكار من يريد عقابه ومنه قوله تعالى (وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله) وذلك أنهم أنكروا امنهم التوحيد وعذبوهم عليه في الأخدود المقدم ذكره في السورة وقال تعالى (وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله) أى ما أنكروا من الرسول حين أرادوا اخراجه من المدينة وقتله إلا أنهم استغنوا وحسنت أحوالهم منذ قدم بلدهم والدليل على ذلك قوله تعالى (وهموا بما لم ينالوا) أى هموا بقتله أو إخرجه ولم ينالوا ذلك ، ولهذا المعنى سمي العقاب انتقاما والعقوبة نعمة .

(الفرق) بين الزور والكذب والبهتان أن الزور هو الكذب الذى قد سوى وحسن فى الظاهر ليحسب أنه صدق وهو من قولك زورت الشيء إذا سويته وحسنته ، وفى كلام عمر زورت يوم السقيفة كلاما ، وقيل أصله فارسى من قولهم زور وهو القوة وزورته قويته ، وأما البهتان فهو واجهة الانسان بما لم يحبه وقد بهته . (الفرق) بين قولك اختلق وقولك افترى أن افترى قطع على كذب وأخبر به ، واختلق قدر كذبا وأخبر به لأن أصل افترى قطع وأصل اختلق قدر على ما ذكرنا .

ومما يخالف الكذب الصدق

(الفرق) بين قولك صدق الله وصدق به أن المعنى فيما دخلته الباء أنه أيقن بالله لانه بمنزلة صدق الخبر بتثبیت الله ومعنى الوجه الأول أنه صدق الله فيما أخبر به . (الفرق) بين الصدق والحق أن الحق أعم لأنه وقوع الشيء فى موقعه الذى هو أولى به ، والصدق الاخبار عن الشيء على ما هو به ، والحق يكون اخبار أو غير اخبار .

ومن قبيل القول الاقرار

(الفرق) بين الاقرار والاعتراف أن الاقرار فيما قاله أبو جعفر الدامغانى

حاصله أخبار عن شيء ماض وهو في الشريعة جهة ملزمة للحكم والدليل على أنه جهة ملزمة قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين) إلى قوله (وليلال الذي عليه الحق) فأمر بالأصغاء إلى قول من عليه الحق في حال الاستيثاق والشهاد ليشبث عليه ذلك فلو لا أنه جهة ملزمة لم يكن لا ثباته فائدة، وقال بعضهم الاعتراف مثل الاقرار إلا أنه يقتضى تعريف صاحبه الغير أنه قد التزم ما اعترف به، وأصله من المعرفة، وأصل الاقرار من التقرير وهو تحصيل ما لم يصرح به القول ولهذا اختار أصحاب الشروط أقربه ولم يختاروا اعترف به، قال الشيخ أبو هلال أيده الله تعالى يجوز أن يقر بالشيء وهو لا يعرف أنه أقربه ويجوز أن يقر بالباطل الذي لأصله ولا يقال لذلك اعتراف إنما الاعتراف هو الاقرار الذي صحبته المعرفة بما أقربه مع الالتزام له ولهذا يقال الشكر اعتراف بالنعمة ولا يقال اقرار بها لانه لا يجوز أن يكون شكراً إلا إذا قارنت المعرفة موقع المشكور وبالمشكور له في أكثر الحال فكل اعتراف اقرار وليس كل اقرار اعترافاً ولهذا اختار أصحاب الشروط ذكر الاقرار لانه أعم، ونقيض الاعتراف الحمد ونقيض الاقرار الانكار

ومن قبيل القول الشكر

(الفرق) بين الشكر والحمد أن الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة التعظيم للمنع، والحمد الذكر بالجميل على جهة التعظيم المذكور به أيضاً ويصح على النعمة وغير النعمة، والشكر لا يصح إلا على النعمة ويجوز أن يحمد الانسان نفسه في أمور جميلة يأتيتها ولا يجوز أن يشكرها لان الشكر يجري مجرى قضاء الدين ولا يجوز أن يكون للانسان على نفسه دين فالاعتماد في الشكر على ما توجبه النعمة وفي الحمد على ما توجبه الحكمة. ونقيض الحمد الذم إلا على إساءة ويقال الحمد لله على الاطلاق ولا يجوز أن يطلق إلا لله لان كل إحسان فهو منه في الفعل أو التسبب والشاكر هو الذاكر بحق المنعم بالنعمة على جهة التعظيم ويجوز في صفة الله شاكر مجازاً والمراد أنه يجازى على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة ونظير ذلك قوله تعالى (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً) وهذا تطف في

الاستدعاء إلى النفقة في وجوه البر والمراد أن ذلك بمنزلة القرض في إيجاب الحق ، وأصل الشكر إظهار الحال الجميلة فمن ذلك دابة شكور إذا ظهر فيه السمن مع قلة العلف وأشكر الضرع اذا امتلأ وأشكرت السحابة امتلأت ماءً والشكير قضبان غضة تخرج رخصة بين القضبان العاسية والشكير من الشعر والنبات صغار نبت خرج بين الكبار مشبهة بالقضبان الغضة ، والشكر بضع المرأة والشكر على هذا الاصل إظهار حق النعمة لقضاء حق المنعم كما أن الكفر تغطية النعمة لا بطلان حق المنعم فان قيل أنت تقول الحمد لله شكراً فتجعل الشكر مصدراً للحمد فلولا اجتماعهما في المعنى لم يجتمعا في اللفظ قلنا هذا مثل قولك قتلته صبرا (١) وأتيت سعيماً والقتل غير الصبر والاتيان غير السعي ، وقال سيديو به هذا باب ما ينصب من المصادر لانه حال وقع فيها الامر وذلك كقولك قتلته صبرا ومعناه أنه لما كان القتل يقع على ضروب وأحوال بين الحال التي وقع فيها القتل والحال التي وقع فيها الحمد فكأنه قال قتلته في هذه الحال ، والحمد لله شكراً أبلغ من قولك الحمد لله حمداً لأن ذلك للتوكيد والاول لزيادة معنى وهو أي أحمده في حال إظهار نعمه على .

(الفرق) بين الحمد والاحماد أن الحمد من قبيل الكلام على ما ذكرناه ، والاحماد معرفة تضمرها ولذلك دخلته الالف فقلت أحمدته لانه بمعنى أصبته ووجدته فليس هو من الحمد في شيء .

(الفرق) بين الشكر والجزاء أن الشكر لا يكون إلا على نعمة والنعمة لا تكون إلا لمنفعة أو ما يؤدي إلى منفعة كالمريض يكون نعمة لانه يؤدي إلى الانتفاع بعوض ، والجزاء يكون منفعة ومضرة كالجزاء على الشر .

(الفرق) بين الشكر والمكافأة أن الشكر على النعمة سمي شكراً عليها وإن لم يكن يوازيها في القدر كشكر العبد لنعم الله عليه ولا تكون المكافأة بالشكر مكافأة به حتى تكون مثله وأصل الكلمة ينوء عن هذا المعنى وهو الكفو يقال هذا كفء هذا اذا كان مثله والمكافأة أيضاً تكون بالنفع والضرر والشكر لا يكون إلا على النفع أو ما يؤدي إلى النفع على ما ذكرنا ، والشكر أيضا لا يكون

(١) القتل صبراً هو أن يوثق الشيء ويرمى حتى يموت.

إلا قولاً والمكافأة تكون بالقول والفعل وما يجري مع ذلك .

(الفرق) بين الجزاء والمقابلة أن المقابلة هي المساواة بين شيئين كمقابلة الكتاب بالكتاب وهي في المجازاة استعارة قال بعضهم قد يكون جزاء الشيء أنقص منه والمقابلة عليه لا تكون إلا مثله واستشهدوا بقوله (وجزاء سيئة سيئة مثلها) قال ولو كان جزاء الشيء مثله لم يكن لذكر المثل ههنا وجه والجواب عن هذا أن الجزاء يكون على بعض الشيء فإذا قال مثلاً فكأنه قال على كلها .

(الفرق) بين الحمد والمدح أن الحمد لا يكون إلا على إحسان والله حامد لنفسه على إحسانه إلى خلقه فالحمد مضمن بالفعل ، والمدح يكون بالفعل والصفة وذلك مثل أن يمدح الرجل بأحسانه إلى نفسه وإلى غيره وإن يمدحه بحسن وجهه وطول قامته ويمدحه بصفات التعظيم من نحو قادر وعالم وحكيم ولا يجوز أن يحمده على ذلك وإنما يحمده على إحسان يقع منه فقط .

(الفرق) بين المدح والتقريظ أن المدح يكون للحى والميت، والتقريظ لا يكون إلا للحى، وخلافه التأمين ولا يكون إلا للميت يقال أئنه يؤبئه تأمينا وأصل التقريظ من القرظ وهو شيء يدبغ به الأديم وإذا دبغ به حسن وصلاح وزادت قيمته فشبّه مدحك للإنسان الحى بذلك كأنك تزيد في قيمته بمدحك إياه ولا يصح هذا المعنى فى الميت ولهذا يقال مدح الله ولا يقال قرظه .

(الفرق) بين المدح والثناء أن الثناء مدح مكرر من قولك ثنيت الخيط إذا جعلته طايقين وثنيته بالتشديد إذا أضفت إليه خيطاً آخر ومنه قوله تعالى (سبعاً من المثاني) يعنى سورة الحمد لأنها تكرر فى كل ركعة .

(الفرق) بين الثناء والنشأ على ما قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد رحمه الله (١) أن الثناء يكون فى الخير والشر يقال أئنى عليه بخير وأئنى عليه بشر والنشأ مقصور لا يكون إلا فى الشر ونحن سمعناه فى الخير والشر، والصحيح عندنا أن النشأ هو بسط القول فى مدح الرجل أو ذمه وهو مثل النث نث الحديث ثنا إذا نشره ويقولون جاءنى ثناً خبر سائى يريدون انتشاره واستفاضته، وقال أبو

(١) هو شيخ المصنف وسميه ونسيه .

بكر الثناء بالمد لا يكون إلا في الخير وربما استعمل في الشر والنثا يكون في الخير والشر، وهذا خلاف ما حكاه أبو أحمد والثناء عندنا هو بسط القول مدحاً أو ذمماً والنثا تكريه فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين المدح والاطراء أن الاطراء هو المدح في الوجه ومنه قولهم الاطراء يورث الغفلة يريدون المدح في الوجه والمدح يكون واجهة وذيرم واجهة .

ومما يخالف ذلك الهجو

(الفرق) بين الهجو والذم أن الذم تقيض الحمد وهما يدلان على الفعل وحمد المكلف يدل على استحقاقه للشواب بفعله، وذمه يدل على استحقاقه للعقاب بفعله، والهجو تقيض المدح وهما يدلان على الفعل والصفة كهجوك الانسان بالبخل وقبح الوجه، وفرق آخر أن الذم يستعمل في الفعل والفاعل فتقول ذمته بفعله وذمت فعله، والهجو يتناول الفاعل والموصوف دون الفعل والصفة فتقول هجوته بالبخل وقبح الوجه ولا تقول هجوت قبحه وبخله، وأصل الهجو في العربية الهدم تقول هجوت البيت إذا هدمته وكان الاصل في الهجو أن يكون بعد المدح كما أن الهدم يكون بعد البناء إلا أنه كثر استعماله فجري في الوجهين .

(الفرق) بين السب والشتم أن الشتم تقيض أمر المشتوم بالقول وأصله من الشتمة وهو قبح الوجه ورجل شتم قبيح الوجه وسمى الأسد شتماً لقبح منظره، والسب هو الاطئاب في الشتم والاطالة فيه واشتقاقه من السب وهي الشقة الطويلة ويقال لها سبيب أيضاً وسبيب الفرس شعر ذنبه سمي بذلك لطوله خلاف العرف والسب العمامة الطويلة فهذا هو الأصل فان استعمل في غير ذلك فهو توسع .

(الفرق) بين البهل واللعن أن اللعن هو الدعاء على الرجل بالبعد، والبهل الاجتهاد في اللعن، قال المبرد بهله الله ينسئ عن اجتهاد داعي عليه باللعن ولهذا قيل للمجتهد في الدعاء المبتهل .

(الفرق) بين الشتم والسفه أن الشتم يكون حسناً وذلك إذا كان المشتوم يستحق الشتم، والسفه لا يكون إلا قبيحاً وجاء عن السلف في تفسير قوله تعالى (صم

بكم) إن الله وصفهم بذلك على وجه الشتم ولم يقل على وجه السفه لما قلناه .
 (الفرق) بين الذم واللوم أن اللوم هو تنبيه الفاعل على موقع الضرر في فعله وتهجين طريقته فيه وقد يكون اللوم على الفعل الحسن كاللوم على السخاء والذم لا يكون إلا على القبيح واللوم أيضاً يواجهه الملموم، والذم قد يواجه به المذموم ويكون دونه وتقول حمدت هذا الطعام أو ذمته وهو استعارة ولا يستعار اللوم في ذلك .

(الفرق) بين العتاب واللوم أن العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المودة والصدافة في الاخلال بالزيارة وترك المعونة وما يشاكل ذلك ولا يكون العتاب إلا لمن له موات يمت بها فهو مفارق للوم مفارقة بينة .

(الفرق) بين اللوم والتثريب والتفنيذ أن التثريب شبيه بالتقريع والتوبيخ تقول ونخه وقرعه وثر به بما كان منه ، واللوم قد يكون لما يفعله الانسان في الحال ولا يقال لذلك تقريع وتثريب وتوبيخ ، واللوم يكون على الفعل الحسن ولا يكون التثريب الا على قبيح ، والتفنيذ تعجيز الرأي يقال فنده إذا عجز رأيه وضعفه والاسم الفند ، وأصل الكلمة الغلظ ومنه قيل للقطعة من الجبل فند ، ويجوز أن يقال التثريب الاستقصاء في اللوم والتعنيف ، وأصله من الثرب وهو شحم الجوف (١) لان البلوغ اليه هو البلوغ الى الموضع الاقصى من البدن .
 (الفرق) بين قولك عابه وبين قولك لمزه ان اللمز هو أنت يعيب الرجل بشيء يثمه فيه ولهذا قال تعالى (ومنهم من يلزمك في الصدقات) أى يعيبك و يثمك انك تضعها في غير موضعها ولا يصح اللمز فيما لا تصح فيه التهمة ، والعيب يكون بالكلام وغيره يقال عاب الرجل بهذا القول وعاب الاناء بالكسر له ولا يكون اللمز إلا قولاً .

(الفرق) بين الهمز واللمز قال المبرد الهمز هو أن يهمز الانسان بقول قبيح من حيث لا يسمع أو يحثه (٢) ويوسده على أمر قبيح أى يغريه به ، واللمز أجهر من الهمز وفي القرآن (همزات الشياطين) ولم يقل لمزات لان مكايده

(١) في النسخ « الخوف » وهو تحريف . (٢) في النسخ غير منقوطة .

الشیطان خفية ، قال الشیخ رحمه الله المشهور عند الناس ان اللمز العیب سرا ،
والهمز العیب بكسر العين وقال قتادة (يلمزك فی الصدقات) يطعن عليك وهو
دال علی صحة القول الاول .

ومما یوصف به الكلام المستقیم

(الفرق) بین المستقیم والصحيح والصواب ان كل مستقیم صحيح وصواب
ولیس كل صواب وصحيح مستقیماً ، والمستقیم من الصواب والصحيح ما كان
مؤلفاً ومنظوما علی سنن لا یتحتاج معه إلى غیره ، والصحيح والصواب یجوز أن
یکو نامؤلفین وغیر مؤلفین ولهذا قال المتکلمون هذا جواب مستقیم إذا كان مؤلفاً
علی سنن یغنی عن غیره وكان مقتضياً لسؤال السائل ، ولا یقولون للجواب إذا
كان كلمة نحو لا ونعم مستقیم ، وتقول العرب هذه كلمة صحيحة وصواب ولا یقولون
كلمة مستقیمة ولكن كلام مستقیم لأن الكلمة لا تكون مؤلفة والكلام مؤلف .
(الفرق) بین المستقیم والصواب أن الصواب إطلاق الاستقامة علی الحسن
والصدق ، والمستقیم هو الجاری علی سنن فتقول للكلام اذا كان جارياً علی
سنن لا تفاوت فیہ انه مستقیم وان كان قبیحاً ولا یقال له صواب الا اذا
كان حسناً ، وقال سیبویه مستقیم حسن ومستقیم قبیح ومستقیم صدق ومستقیم
کذب قلنا ولا یقال صواب قبیح .

(الفرق) بین الخطأ والخطأ ان الخطأ هو أن یقصد الشیء فیصیب غیره
ولا یطلق إلا فی القبیح فاذا قید جاز أن یتكون حسناً مثل أن یقصد القبیح
فیصیب الحسن فیقال أخطأ ما أراد وان لم یأت قبیحاً ، والخطأ تعمد الخطأ فلا
یکون إلا قبیحاً والمصیب مثل المخطیء إذا أطلق لم یکن إلا بمدوحاً وإذا قید
جاز أن یتكون مذموماً كقولك مصیب فی رمیة وان كان رمیة قبیحاً فالصواب
لا یتكون إلا حسناً والاصابة تكون حسنة وقبیحة والخاطیء فی الدین لا یتكون
إلا عاصياً لانه قد زل عنه لقصده غیره ، والمخطیء یخالفه لانه قد نزل عما قصد منه
وكذلك یتكون المخطیء من طریق الاجتهاد مطیعاً لانه قصد الحق واجتهد فی اصابته

(الفرق) بين الخطأ والغلط أن الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صواباً في نفسه ، والخطأ لا يكون صواباً على وجه ، مثال ذلك أن سائلًا لو سأل عن دليل حديث الاعراض فأجيب بأنها لا تخلو من المتعاقبات ولم يوجد قبلها كان ذلك خطأ لأن الاعراض لا يصح ذلك فيها ولو أجيب بأنها على ضربين منها ما يبقى ومنها ما لا يبقى كان ذلك غلطاً ولم يكن خطأ لأن الاعراض هذه صفتها إلا أنك قد وضعت هذا الوصف لها في غير موضعه ولو كان خطأ لكان الاعراض لم تكن هذه حالها لأن الخطأ ما كان الصواب خلافه وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه بل هو وضع الشيء في غير موضعه ، وقال بعضهم الغلط أن يسهي عن ترتيب الشيء وإحكامه والخطأ أن يسهي عن فعله أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره .

(الفرق) بين اللحن والخطأ أن اللحن صرفك الكلام عن جهته ثم صار اسماً لازماً لمخالفة الاعراب ، والخطأ اصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في القول والفعل ، واللحن لا يكون إلا في القول تقول لحن في كلامه ولا يقال لحن في فعله كما يقال أخطأ في فعله إلا على استعارة بعيدة ، ولحن القول ما دل عليه القول وفي القرآن (ولتعرفنهم في لحن القول) وقال ابن الأنباري لحن القول معنى القول ومدبه واللحن أيضاً اللغة يقال هذا بلحن اليمين ، واللحن بالتحريك الفطنة ومنه قوله عليه السلام فاعل بعضكم ألحن بحجته .

(الفرق) بين خطئ اللسان وزلق اللسان أنه يقال فلان خطئ اللسان إذا كان سفيهاً لا يبالي ما يقول وما يقال له قال أبو النجم * أخطئ والدهر كثير خطئه * أي لا يبالي ما أتى به من المصائب وأصله من استرخاء الأذن ثم استعمل فيما ذكرناه ، والزلق اللسان الذي لا يزال يسقط السقطة ولا يريد ما ولكن تجرى على لسانه .

(الفرق) بين المهمل والهذيان والهذر أن المهمل خلاف المستعمل وهو لا معنى له في اللغة التي هو مهمل فيها والمستعمل ما وضع لفائدة مفرداً كان أو مع غيره ، والهذيان كلام مستعمل أخرج على وجه لا تتعده فائدة ، والهذر الإسقاط في الكلام ولا يكون الكلام هذراً حتى يكون فيه سقط قل أو كثير ،

وقال بعضهم الهذر كثرة الكلام، والصحيح هو الذي تقدم .

ومن قبيل الكلام القسم

(الفرق) بين القسم والحلف أن القسم أبلغ من الحلف لأن معنى قولنا أقسم بالله أنه صار ذا قسم بالله، والقسم النصيب والمراد أن الذي أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله، والحلف من قولك سيف حليف أى قاطع ماض فإذا قلت حلف بالله فكأنك قلت قطع المخاصمة بالله فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم فيه معنيان وقولنا حلف يفيد معنى واحداً وهو قطع المخاصمة فقط وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاق في الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه وليس كل من دفع الخصومة في الشيء فقد أحرزه، واليمين اسم للقسم مستعار وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شيء تصافقوا بإيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمي القسم يمينا .

(الفرق) بين العقد والقسم أن العقد هو تعليق القسم بالمقسم عليه مثل قولك والله لا أدخلن الدار فتعقد اليمين بدخول الدار وهو خلاف اللغو من الايمان، واللغو من الايمان ما لم يعقد بشيء كقولك في عرض كلامك هذا حسن والله وهذا قبيح والله .

(الفرق) بين العقد والعهد أن العقد أبلغ من العهد تقول عهدت إلى فلان بكذا أى ألزمته إياه وعقدت عليه وعاقדתه ألزمته باستيثاق وتقول عاهد العبد ربه ولا تقول عاقد العبد ربه إذ لا يجوز أن يقال استوثق من ربه وقال تعالى (أوفوا بالعقود) وهى ما يتعاقد عليه اثنان وما يعاهد العبد ربه عليه أو يعاهد ربه على لسان نبيه عليه السلام، ويجوز أن يكون العقد ما يعقد بالقلب واللغو ما يكون غلطاً والشاهد قوله تعالى (ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) ولو كان العقد هو اليمين لقال تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم أى حلفتم ولم يذكر الايمان فلما أتى بالمعقود به الذى وقع به العقد علم أن العقد غير اليمين، وأما قول القائل إن فعلت كذا فعبدى حر فليس ذلك يمين في الحقيقة وإنما هو شرط وجزاء به فتى وقع الشرط وجب الجزاء فسمى ذلك يمينا مجازا وتشبيها كأن الذى يلزمه

من العتق مثل ما يلزم المقسم من الحنث ، وأما قول القائل عبده حر وامرأته طالق فخبير مثل قولك عبدي قائم إلا أنه ألزم نفسه في قوله عبدي حر عتق العبد فلزمه ذلك ولم يكن في قوله عبدي قائم إلزام .

(الفرق) بين العهد والميثاق أن الميثاق تؤكد العهد من قولك أو وثقت الشيء إذا أحكمت شدة ، وقال بعضهم العهد يكون حالاً من المتعاهدين والميثاق يكون من أحدهما . (الفرق) بين الوعد والعهد أن العهد ما كان من الوعد مقروناً بشرط نحو قولك ان فعلت كذا فعلت كذا وما دمت على ذلك فأنا عليه ، قال الله تعالى (ولقد عهدنا إلى آدم) أي أعلمناه انك لا تخرج من الجنة ما لم تأكل من هذه الشجرة ، والعهد يقتضى الوفاء والوعد يقتضى الايجاز ، ويقال نقض العهد وأخلف الوعد . (الفرق) بين الوعد والوأي أن الوعد يكون مؤقتاً وغير مؤقت فالوقت كقولهم جاء وعذر بك ، وفي القرآن (فاذا جاء وعد أولاهما) وغير المؤقت كقولهم إذا وعد زيد أخلف وإذا وعد عمرو وفي ، والوأي ما يكون من الوعد غير مؤقت ألا ترى أنك تقول إذا وأي زيد أخلف أو وفي ولا تقول جاء وأي زيد كما تقول جاء وعده .

ومن قبيل الكلام التفسير والتأويل

(الفرق) بين التأويل والتفسير أن التفسير هو الاخبار عن أفراد آحاد الجملة ، والتأويل الاخبار بمعنى الكلام ، وقيل التفسير افراد ما انتظمه ظاهر التنزيل ، والتأويل الاخبار بغرض المتكلم بكلام ، وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة ومنه يقال تأويل المتشابه ، وتفسير الكلام افراد آحاد الجملة ووضع كل شيء منها موضعاً منه أخذ تفسير الامتعة بالماء ، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه والمجمل ما لا يفهم المراد به إلا بغيره ، والمجمل في اللغة ما يتناول الجملة ، وقيل المجمل ما يتناول جملة الاشياء أو ينفي عن الشيء على وجه الجملة دون التفصيل ، والأول هو العموم وما شا كله لان ذلك قد سمي بجملاً من حيث يتناول جملة مسميات ، ومن ذلك قيل أجملت الحساب ، والثاني هو ما لا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسر والمفسر ما تقدم له تفسير ، وغرض الفقهاء غير هذا وإنما سموا ما يفهم المراد منه بنفسه مفسراً لما كان يتبين كما يتبين

ماله تفسير، وأصل التأويل في العربية من ألت إلى الشيء أوول إليه إذا صرت إليه ، وقال تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم) ولم يقل تفسيره لأنه أراد ما يؤول من المتشابه إلى المحكم .

(الفرق) بين الشرح والتفصيل أن الشرح بيان المشروح وإخراجه من وجه الاشكال إلى التجلي والظهور ، ولهذا لا يستعمل الشرح في القرآن ، والتفصيل هو ذكر ما تضمنه الجمله على سبيل الافراد ، ولهذا قال تعالى (ثم فصلت من لدن حكيم خبير) ولم يقل شرحت ، و فرق آخر أن التفصيل هو وصف آحاد الجنس وذكرها معا وربما احتاج التفصيل إلى الشرح والبيان والشيء لا يحتاج الى نفسه .

(الفرق) بين التفصيل والتقسيم أن في التفصيل معنى البيان عن كل قسم بما يزيد على ذكره فقط ، والتقسيم يحتمل الأمرين ، والتقسيم يفتح المعنى والتفصيل يتم بيانه .

(الفرق) بين القرآن والفرقان أن القرآن يفيد جمع السور وضم بعضها إلى بعض ، والفرقان يفيد أنه يفرق بين الحق والباطل والمؤمن والكافر .

ومن قبيل القول السلام والتحية

(الفرق) بين السلام والتحية أن التحية أعم من السلام ، وقال المبرد يدخل في التحية حياك الله ولك البشرى ولقيت الخير ، وقال أبو هلال أيده الله تعالى ولا يقال لذلك سلام إنما السلام قولك سلام عليك ، ويكون السلام في غير هذا الوجه السلامة مثل الضلال والضلالة والجلال والجلالة ، ومنه دار السلام أى دار السلامة وقيل دار السلام أى دار الله ، والسلام اسم من أسماء الله ، والتحية أيضا الملك ومنه قولهم التحيات لله .

ومن الكلام الخاص

(الفرق) بين الخاص والخصوص أن الخصوص يكون فيما يراد به بعض ما ينطوى عليه لفظه بالوضع ، والخاص ما يختص بالوضع لا بإرادة ، وقال بعضهم

الخصوص ما يتناول بعض ما يتضمنه العموم أو جرى مجرى العموم من المعاني، وأما العموم فما استغرق ما يصلح أن يستغرقه وهو عام، والعموم لفظ مشترك يقع على المعاني والكلام، وقال بعضهم الخاص ما يتناول أمراً واحداً بنفس الوضع، والخصوص أن يتناول شيئاً دون غيره وكان يصح أن يتناوله وذلك الغير.

(الفرق) بين العام والمبهم أن العام يشتمل على أشياء والمبهم يتناول واحد الأشياء لكن غير معين الذات فقولنا شيء مبهم وقولنا الأشياء عام.

(الفرق) بين التخصيص والنسخ أن التخصيص هو ما دل على أن المراد بالكلمة بعض ما تناولته دون بعض، والنسخ ما دل على أن مثل الحكم الثابت بالخطاب زائل في المستقبل على وجه لولا لكان ثابتاً، ومن حق التخصيص أن لا يدخل إلا فيما يتناوله اللفظ، والنسخ يدخل في النص على عين والتخصيص ما لا يدخل فيه، والتخصيص يؤذن بأن المراد بالعموم عند الخطاب ما عداه، والنسخ يحقق أن كل ما يتناوله اللفظ مراد في حال الخطاب وإن كان غيره مراد فيما بعد، والنسخ في الشريعة لا يقع بأشياء يقع بها التخصيص، والتخصيص لا يقع ببعض ما يقع به النسخ فقد بان لك مخالفة أحدهما للآخر في الحد والحكم جميعاً، وتساويهما في بعض الوجوه لا يوجب كون النسخ تخصيصاً.

(الفرق) بين النسخ والبداء أن النسخ رفع حكم تقدم بحكم ثان أو جبه كتاب أو سنة ولهذا يقال إن تحريم الخمر وغيرها مما كان مطلقاً في العقل نسخ لا باحة ذلك لأن إباحته عقلية ولا يستعمل النسخ في العقليات، والبداء أصله الظهور تقول بدا لي الشيء إذا ظهر وتقول بدا لي في الشيء إذا ظهر لك فيه رأى لم يكن ظاهراً لك فتركته لأجل ذلك، ولا يجوز على الله البداء لكونه عالماً لنفسه، وما ينسخه من الأحكام ويثبتها إنما هو على قدر المصالح لا أنه يبدو له من الأحوال ما لم يكن بادياً، والبداء هو أن تأمر المكلف الواحد بنفس ما تنهاه عنه على الوجه الذي تنهاه عنه والوقت الذي تنهاه فيه عنه وهذا لا يجوز على الله لأنه يدل على التردد في الرأي، والنسخ في الشريعة لفظ منقولة عما وضعت له في أصل اللغة كسائر الأسماء الشرعية مثل الفسق والنفاق ونحو ذلك

وأصله في العرية الازالة ألا تراهم قالوا نسخت الريح الآثار فان قلت إن الريح ليست بمزيلة لها على الحقيقة قلنا اعتقد أهل اللغة أنها مزيلة لها كاعتقادهم أن الصنم إله .

(الفرق) بين فحوى الخطاب ودليل الخطاب أن فحوى الخطاب ما يعقل عند الخطاب لا بافظه كقوله تعالى (ولا تقل لهما أف) فالمنع من ضربهما يعقل عند ذلك ، ودليل الخطاب هو أن يعلق بصفة الشيء أو بعدد أو بحال أو غاية فما لم يوجد ذلك فيه فهو بخلاف الحكم فالصفة قوله في سائمة الغنم الزكاة فيه دليل على أنه ليس في المعلوفة زكاة ، والعدد تعليق الحد بالثمانين فيه دليل على سقوط ما زاد عليه ، والغاية قوله تعالى (حتى يطهرن) فيه دليل على أن الوطء قبل ذلك محذور ، والحال مثل ما روى أن يعلى بن أمية قال لعمر مالنا نقصر وقد امننا يعني الصلاة فقال عمر تعجبت مما تعجبت منه وسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، وهذا مذهب بعض الفقهاء ، وآخرون يقولون إن جميع ذلك يعرف بدلائل آخر دون دلائل الخطاب المذكورة ههنا ، وفيه كلام كثير ليس هذا موضع ذكره ، والدليل لو قرن به دليل لم يكن مناقضة ولو قرن باللفظ فحواه لكان ذلك مناقضة ألا ترى أنه لو قال في سائمة الغنم الزكاة وفي المعلوفة الزكاة لم يكن تناقضا ولو قال فلا تقل لهما أف واضربهما لكان تناقضا وكذلك لو قال هو مؤتمن على قنطار ثم قال يخون في الدرهم يعد تناقضا وقوله تعالى (ولا تظلمون فتبلا) يدل فحواه على نفى الظلم فيما زاد على ذلك ودلالة هذا كدلالة النص لان السامع لا يحتاج في معرفته إلى تأمل ، واما قوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فمعناه فأفطر بعده ، وقد جعله بعضهم فحوى الخطاب وليس ذلك بفحوى عندهم ولكنه من باب الاستدلال ألا ترى أنك لو قرنت به فحواه لم يكن تناقضا فأما قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فانه يدل على المراد بفائدته لا بصريحه ولا فحواه وذلك أنه لما ثبت أنه زجر أفاد أن القطع هو لاجل السرقة وكذلك قوله تعالى (الزانية والزاني) .

(الفرق) بين البيان والفائدة قال علي بن عيسى ما ذكر ليعرف به غيره فهو البيان كقولك غلام زيد وإنما ذكر زيد ليعرف به الغلام فهو للبيان وقولك ضربت زيداً إنما ذكر زيد ليعرف أن الضرب وقع به فذكر ليعرف به غيره ، والفائدة ما ذكر ليعرف في نفسه نحو قولك قام زيد إنما ذكر قام ليعرف أنه وقع القيام ، وأما معتمد البيان فهو الذي لا يصح الكلام إلا به نحو قولك ذهب زيد فذهب معتمد الفائدة ومعتمد البيان ، وأما الزيادة في البيان فهو البيان الذي يصح الكلام دونه وكذلك الزيادة في الفائدة هي التي يصح الكلام دونها نحو الحال في قولك مر زيد ضاحكاً والبيان قولك أعطيت زيداً درهماً فعلى هذا يجرى البيان والفائدة ومعتمد الفائدة والحال أبدأ للزيادة في الفائدة للمفعول الذي ذكر فاعله للزيادة في البيان فأما الفاعل فهو معتمد البيان وكذلك ما لم يسم فاعله وقولك قام زيد معتمد الفائدة فإذا كان صفة فهو للزيادة في البيان نحو قولك مررت برجل قام فهو هنا صفة مذكورة للزيادة في البيان .

(الفرق) بين عطف البيان وبين الصفة أن عطف البيان يجرى مجرى الصفة في أنه تبيين للأول ويتبعه في الاعراب كقولك مررت بأخيك زيد إذا كان له أخوان أحدهما زيد والآخر عمرو فقد بين قولك زيد أي الأخوين مررت به ، والفرق بينهما أن عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه كان له مثل صفته وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه مثال ذلك مررت بزيد الطويل فالطويل يجب بمعنى الطول وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى وجب له صفة طويل وأما زيد فيجب المسمى به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو وافقه غيره في كل شيء لم يجب أن يكون زيداً كما لو وافقه في كل شيء لوجب أن يكون له مثل صفته ولا يجب أن يكون له مثل اسمه .

قال (١) أبو هلال أيده الله والبيان عند المتكلمين الدليل الذي تبيين به الأحكام ، ولهذا قال أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله : الهداية هي الدلالة والبيان جعلاً

(١) من هنا إلى قوله « الفرق بين النجوى والسر » غير موجود في نسخة التيمورية .

الدلالة والبيان واحداً ، وقال بعضهم هو العلم الحادث الذي يتبين به الشيء ،
ومنهم من قال : البيان حصر القول دون ماعده من الأدلة ، وقال غيره :
البيان هو الكلام والخط والاشارة ، وقيل البيان هو الذي أخرج الشيء من
حين الاشكال الى حد التجلي ، ومن قال هو الدلالة ذهب إلى أنه يتوصل
بالدلالة إلى معرفة المدلول عايمه والبيان هو ما يصح أن يتبين به ما هو بيان له ،
وكذلك يقال ان الله قديم الاحكام بأن دل عليها بنصية الدلالة في الحكم المظهر
ظنا وكذلك يقال للمدلول عليه قد بان ويوصف الدال بأنه يبين وتوصف الامارات
الموصلة إلى غلبة الظن بأنها بيان كما يقال انها دلالة تشبيهها بما يوجب العلم من الأدلة .

ومن قبيل الكلام النجوى

(الفرق) بن النجوى والسر أن النجوى اسم للكلام الخفى الذى تناجى
به صاحبك كأنك ترفعه عن غيره وذلك أن أصل الكلمة الرفعة ، ومنه النجوة
من الارض ، وسمى تكليم الله تعالى موسى عليه السلام مناجاة لأنه كان كلاما
أخفاه عن غيره ، والسر إخفاء الشيء فى النفس ، ولو اختفى بستر أو وراء جدار
لم يكن سراً ، ويقال فى هذا الكلام سر تشبيهها بما يخفى فى النفس ، ويقال سرى
عند فلان تريد ما يخفيه فى نفسه من ذلك ولا يقال نجواى عنده ، وتقول
لصاحبك هذا ألقه اليك تريد المعنى الذى تخفيه فى نفسك ، والنجوى تناول
جملة ما يتناجى به من الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك وقد يكون السر فى غير
المعنى مجازاً تقول فعل هذا سراً وقد أسر الأمر ، والنجوى لا تكون إلا كلاماً .

(الفرق) بين القراءة والتلاوة أن التلاوة لا تكون إلا للكلمتين فصاعداً ،
والقراءة تكون للكلمة الواحدة يقال قرأ فلان اسمه ولا يقال تلا اسمه وذلك
أن أصل التلاوة اتباع الشيء الشيء يقال تلاه إذا تبعه فتكون التلاوة فى الكلمات
يتبع بعضها بعضاً ولا تكون فى الكلمة الواحدة اذ لا يصح فيه التلو .

(الفرق) بين إلا ولكن أن الاستثناء هو تخصيص صيغة عامة فأما ولكن
فهى تحقيق اثبات بعد نفي أو نفي بعد اثبات تقول ماجاءنى زيد لكن عمر وجاءنى
. وأتى عمرو لكن زيد لم يأت فهذا أصل لكن ، وليس باستثناء فى التحقيق ،

وقال ابن السراج الاستثناء هو إخراج بعض من كل .

(الفرق) بين الاستثناء والعطف أنك إذا قلت ضربت القوم فقد أخبرت أن الضرب قد استوفى القوم ثم قلت وعمراً فعمرو غير القوم والفعل الواقع به غير الفعل الواقع بالقوم وإنما أشركته معهم في فعل ثان وصل إليه منك وليس هذا حكم الاستثناء لأنك تمنع في الاستثناء أن يصل فعلك إلى جميع المذكور .

ومن قبيل الكلام المنازعة

(الفرق) بين المنازعة والمطالبة أن المطالبة تكون بما يعرف به المطلوب كالمطالبة بالدين ولا تقع إلا مع الاقرار به وكذلك المطالبة بالحجة على الدعوى والدعوى قول يعترف به المدعى، والمنازعة لا تكون إلا فيما ينكر المطلوب ولا يقع فيما يعترف به الخصمان منازعة .

(الفرق) بين المعارضة والالزام أن كل معارضة الزام وليس كل الزام معارضة ألا ترى أن قولك لمن أنكر حدوث الأجسام ما أنكرت أنها سابقة للحوادث الزام وليس بمعارضة، والمعارضة أن تبدأ بما في عرض المسألة وبما في رأيه ثم تأتي بالمسألة فتجمع بينهما وبين ذلك إما بعلّة أو بغير علة . فالمعارضة بالعلّة كقولك إن كان الله تعالى يفعل الجور فلا يكون الجور لأنه القادر المالك، والمعارضة على غير علة نحو قولنا لمن يقول إن السواد والحركة جسم ما أنكرت أن البياض والسكون أيضاً جسم .

(الفرق) بين المعارضة وإجراء العلة في المعلول أن المطالب بإجراء العلة في المعلول يبدأ بتقرير خصمه على جهة الانتلال ثم يأتي بالموضع الذي رام أن يجري فيه كما تقول لا أصحاب الصفات إذا قلت إن كل موجود لم يكن غير الله محوّر فقولوا إن صفاته محدثة لأنها ليست هي الله، وكذلك قولك للملحد إذا قلت إن الأجسام قديمة لأن قدمها متصور في العقل فلا يتصور في العقل ما لا حقيقة له .

(الفرق) بين المسألة والفتيا أن المسألة عامة في كل شيء والفتيا سؤال عن حادثة، وأصله من الفتاه وهو الشباب والفتى الشاب والفتاة الشابة وتقول للامة وإن كانت عجوزاً فتاة لأنها كالصغيرة في أنها لا توقر توقير الكبيرة،

والفتوة حال الغرة والحدائث، وقيل للمسألة عن حادثة فتيا لأنها في حالة الشابة في أنها مسألة عن شيء حدث .

(الفرق) بين المعارضة وقاب المسألة أن قاب المسألة هو الرجوع على السائل بمثل مطالبته في مذهب له يلزمه فيه مثل الملك كقولنا للبحيرة إذا قالوا إن الفاعل في الشاهد لا يكون إلا جسماً فلما كان الله فاعلاً وجب أن يكون جسماً ما أنكرتم إذا كان الفاعل في الشاهد لا يكون إلا محدثاً مروباً أي لا يكون في الغائب إلا كذلك ، وقاب المسألة يكون بعد الجواب فإذا كان قبل الجواب كان ظلماً إلا أن يجعل على صيغة الجواب ، والمعارضة هو أن يذكر المذهبان جميعاً فيجمع بينهما ، وقاب السؤال لا يكون إلا ذكر مذهب واحد .

(الفرق) بين الإيصال والاداء أن الإيصال الشيء على ما يجب فيه ، ومنه أداء الدين ، فلان حسن الأداء لما يسمع وحسن الأداء للقراءة ، والإيصال ما فيه بيان للفهم ومنه البلاغة وهي إيصال المعنى إلى النفس في أحسن صورة .

(الفرق) بين الإيصال والإيصال أن الإيصال أشد اقتضاء للمنتهى إليه من الإيصال لأنه يقتضى بلوغ فهمه وعقله كالسلاغة التي تصل إلى القلب ، وقيل الإيصال اختصار الشيء على جهة الانتهاء ومنه قوله تعالى (ثم أبانها ما منه) .

(الفرق) بين الاسم العرفي والاسم الشرعي أن الاسم الشرعي ما نقل عن أصله في اللغة فسمى به فعل أو حكم حدث في الشرع نحو الصلاة والزكاة والصوم والكفر والإيمان والإسلام وما يقرب من ذلك وكانت هذه أسماء تجرى قبل الشرع على أشياء ثم جرت في الشرع على أشياء أخرى وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها وصار استعمالها على الأصل مجازاً ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم في الدعاء مجاز وكان هو الأصل ، والاسم العرفي ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا دابة وذلك أنه قد صار في العرف إسماً لبعض ما يدب وكان في الأصل إسماً لجميعه وكذلك الغائط كان اسماً للمطمئن من الأرض ثم صار في العرف اسماً لقضاء الحاجة حتى ليس يعقل عند الإطلاق سواه ، وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن الله خطاب قد وقع في اللغة لشيء واستعمل في العرف لغيره ووضع في الشرع

لآخر فالواجب حملة على ما وضع في الشرع لأن ما وضع له في اللغة قد انتقل عنه وهو الاصل فما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك وإذا كان الخطاب في العرف لشيء وفي اللغة بخلافه وجب حملة على العرف لأنه أولى كما أن اللفظ الشرعي يحمله على ما عدل عنه وإذا حصل الكلام مستعملاً في الشريعة أولى على ما ذكر قبل، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ما وضعت له في اللغة وذلك على ضربين أحدهما يراد به ما لم يوضع له البتة نحو الصلاة والزكاة، والثاني يراد به ما وضع له في اللغة ولكنه قد جعل إسماء في الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص أو يبلغ حداً مخصوصاً فصار كأنه مستعمل في غير ما وضع له وذلك نحو الصيام والوضوء وما شاكله.

(الفرق) بين بلي ونعم أن بلي لا تكون إلا جواباً لما كان فيه حرف جحد كقوله تعالى (أست بر بكم قالوا بلي) وقوله عز وجل (ألم يأتكم رسل منكم) ثم قال في الجواب (قالوا بلي) ونعم لا تكون للاستفهام بلا جحد كقوله تعالى (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم) وكذلك جواب الخبر إذا قال قد فعلت ذلك قلت نعم لعمرى قد فعلته، وقال الفراء وإنما امتنعوا أن يقولوا في جواب الجحود نعم لأنه إذا قال الرجل مالك على شيء فلو قال الآخر نعم كان صدقه كأنه قال نعم ليس لي عليك شيء وإذا قال بلي فأنما هو رد لكلام صاحبه أي بلي لي عليك شيء فلذلك اختلف بلي ونعم.

(الفرق) بين الوسوسة والنزغ أن النزغ هو الاغواء بالوسوسة وأكثر ما يكون عند الغضب، وقيل أصله للازغ عاج بالحركة إلى الشر ويقال هذه نزغة من الشيطان للخصلة الداعية إلى الشر، وأصل الوسوسة الصوت الخفي ومنه يقال لصوت الحلي وسواس، وكل صوت لا يفهم تفصيله لخفائه وسوسة وسواس وكذلك ما وقع في النفس خفياً، وسى الله تعالى الموسوس وسواساً بالمصدر في قوله تعالى: (من شر الوسواس الخناس).

﴿ الباب الثالث ﴾

في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال ، وبين النظر والتأمل
وبين النظر والرؤية ، وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الدلالة والدليل أن الدلالة تكون على أربعة أوجه أحدها ما يمكن أن يستدل به قصد فاعله ذلك أو لم يقصد، والشاهد أن أفعال البهائم تدل على حدوثها وليس لها قصد إلى ذلك والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها وإن لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك، ومن جعل قصد فاعل الدلالة شرطاً فيها احتج بأن اللص يستدل بأثره عليه ولا يكون أثره دلالة لأنه لم يقصد ذلك فلو وصف بأنه دلالة لوصف هو بأنه دال على نفسه وليس هذا بشيء إلا أنه ليس بمنكر في اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه بل ذلك جائز في اللغة معروف يقال قد دل الحارب على نفسه بركوبه الرمل ويقال أسلك الحزن لأنه لا يدل على نفسك ويقولون استدللنا عليه بأثره وليس له أن يحمل هذا على المجاز دون الحقيقة إلا بدليل ولا دليل ، والثاني العبارة عن الدلالة يقال للمسئول أعدد لالتك ، والثالث الشبهة يقال دلالة المخالف كذا أي شبهة ، والرابع الامارات يقول الفقهاء الدلالة من القياس كذا والدليل فاعل الدلالة ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق دليل إذ كان يفعل من التقدم ما يستدلون به ، وقد تسمى الدلالة دليلاً مجازاً ، والدليل أيضاً فاعل الدلالة مشتق من فعله ، ويستعمل الدليل في العبارة والأمانة ولا يستعمل في الشبه ، والشبهة هي الاعتقاد الذي يختار صاحبه الجهل أو يمنع من اختيار العلم وتسمى العبارة عن كيفية ذلك الاعتقاد شبهة أيضاً وقد سمي المعنى الذي يعتقد عنده ذلك الاعتقاد شبهة ويقال هذه الحيلة شبهة لقوم اعتقدوها معجزة .

(الفرق) بين الدلالة والشبهة فيما قال بعض المتكلمين إن النظر في الدلالة يوجب العلم والشبهة يعتقد عندها أنها دلالة فيختار الجهل لا لما كان الشبهة ولا للنظر فيها ، والاعتقاد هو الشبهة في الحقيقة لا المنظور فيه .

(الفرق) بين الدلالة والامارة أن الدلالة عند شيو خنا ما يؤدي النظر فيه إلى العلم ، والامارة ما يؤدي النظر فيه إلى غلبة الظن لنحو ما يطلب به من جهة القبلة ويعرف به جزاء الصيد وقيم المتلفات ، والظن في الحقيقة ليس يجب عن النظر في الامارة لوجوب النظر عن العلم في الدلالة وإنما يختار ذلك عنده فالامارة في الحقيقة ما يختار عنده الظن ، ولهذا جاز اختلاف المجتهدين مع علم كل واحد منهم بالوجه الذي منه خالفه صاحبه كاختلاف الصحابة في مسائل الجد واختلاف آراء ذوى الرأي في الحروب وغيرها مع تقاربهم في معرفة الامور المتعلقة بذلك ، ولهذا تستعمل الامارة فيما كان عقلياً وشرعياً .

(الفرق) بين الدلالة والحجة قال بعض المتكلمين الادلة تنقسم أقساماً وهي دلالة العقل ودلالة الكتاب ودلالة السنة ودلالة الاجماع ودلالة القياس فدلالة العقل ضربان أحدهما ما أدى النظر فيه إلى العلم بسوى المنظور فيه أو بصفة لغيره ، والآخر ما يستدل به على صفة له أخرى وتسمى طريقة النظر ولا تسمى دلالة لأنه لا يبعد أن يكون الشيء دلالة على نفسه أو على بعض صفات نفسه فلا يبعد أن يكون يدل على غيره وكل ذلك يسمى حجة فافتقرت الحجة والدلالة من هذا الوجه ، وقال قوم لا يسميان حجة ودلالة إلا بعد النظر فيهما وإذا قلنا حجة الله ودلالة الله فالمراد أن الله نصبهما وإذا قلنا حجة العقل ودلالة العقل فالمراد أن النظر فيهما يفضى إلى العلم من غير افتقار إلى أن ينصبهما ناصب ، وقال غيره الحجة هي الاستقامة في النظر والمضى فيه على سنن مستقيم من يرد الفرع إلى الاصل وهي ماخوذة من الحجة وهي الطريق المستقيم وهذا هو فعله المستدل وليس من الدلالة في شيء ، وتأثير الحجة في النفس كتأثير البرهان فيها وإنما تنفصل الحجة من البرهان لأن الحجة مشتقة من معنى الاستقامة في القصد حج يجمع إذا استقام في قصده ، والبرهان لا يعرف له اشتقاق وينبغي أن يكون لغة مفردة .

(الفرق) بين الاحتجاج والاستدلال أن الاستدلال طلب الشيء من جهة غيره ، والاحتجاج هي الاستقامة في النظر على ما ذكرنا سواء كان من جهة

ما يطلب معرفته أو من جهة غيره .

(الفرق) بين دلالة الكلام ودلالة البرهان أن دلالة البرهان هي الشهادة للمقالة بالصحة ، ودلالة الكلام احضاره المعنى النفس من غير شهادة له بالصحة إلا أن يتضمن بعض الكلام دلالة البرهان فيشهد بصحة المقالة ، ومن الكلام ما يتضمن دلالة البرهان ومنه ما لا يتضمن ذلك إذ كل برهان فانه يمكن أن يظهر بالكلام كما أن كل معنى يمكن ذلك فيه ، والاسم دلالة على معناه وليس برهاناً على معناه وكذلك هداية الطريق دلالة عليه وليس برهاناً عليه فتأثير دلالة الكلام خلاف تأثير دلالة البرهان .

(الفرق) بين الاستدلال والدلالة أن الدلالة ما يمكن الاستدلال به ، والاستدلال فعل المستدل ولو كان الاستدلال والدلالة سواءاً لكان يجب أن لو صنع جميع المكلفين للاستدلال على حدث العالم أن لا يكون في العالم دلالة على ذلك . (الفرق) بين الدلالة والعلامة أن الدلالة على الشيء ما يمكن كل ناظر فيها أن يستدل بها عليه كالعالم لما كان دلالة على الخالق كان دالاً عليه لكل مستدل به ، وعلامة الشيء ما يعرف به المعلم له ومن شاركه في معرفته دون كل واحد كالحجر يجعله علامة لدين تدفنه فيكون دلالة لك دون غيرك ولا يمكن غيرك أن يستدل به عليه إلا إذا وافقته على ذلك كالتصفيق يجعله علامة لمحجى زيد فلا يكون ذلك دلالة إلا لمن يوافقك عليه ، ثم يجوز أن تزيل علامة الشيء بينك وبين صاحبك فتخرج من أن تكون علامة له ولا يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه فالعلامة تكون بالوضع والدلالة بالاقتضاء .

(الفرق) بين العلامة والآية أن الآية هي العلامة الثابتة من قولك تأييت بالمكان إذا تحبست به وتثبت قال الشاعر :

وعلمت أن ليست بدار ثابتة فكصفتة بالكف كان رقادى
أى ليست بدار تحبس وتثبت ، وقال بعضهم أصل آية آية ولكن لما
اجتمعت يا أن قلبوا (١) أحداها ألفاً كراهة التضعيف وجاز ذلك لانه اسم

(١) في التيمورية « قلبت » .

غير جار على فعل .

(الفرق) بين العلامة والاثار أن اثر الشيء يكون بعده ، وعلامة تكون قبله
تقول الغيوم والرياح علامات المطر ومدافع السيول آثار المطر .

(الفرق) بين العلامة والسمة أن السمة ضرب من العلامات مخصوص وهو
ما يكون بالنار في جسد حيوان مثل سمات الابل وما يجري مجراها وفي القرآن
(سنسمه على الخراطوم) وأصلها التأثير في الشيء ومنه الوسمى (١) لأنه يؤثر
في الأرض أثرأ ، ومنه الموسم لما فيه من آثار أهله والوسمة (٢) معروفة سميت
بذلك لتأثيرها فيما يخضب بها .

(الفرق) بين الدلالة والبرهان أن البرهان لا يكون إلا قولاً يشهد بصحة
الشيء ، والدلالة تكون قولاً تقول العالم دلالة على القديم وليس العالم قولاً ،
وتقول دلالاتي على صحة مذهبي كذافتاتي بقول تحتج به على صحة مذهبك ، وقال
بعض العلماء البرهان بيان يشهد بمعنى آخر حق في نفسه وشهادته مثال ذلك أن
الاخبار بان الجسم محدث هو بيان بان له محدثاً والمعنى الأول حق في نفسه ،
والدليل ما ينبيء عن معنى من غير أن يشهد بمعنى آخر وقد ينبيء عن معنى يشهد
بمعنى آخر فالدليل أعم ، وسمعت من يقول البرهان ما يقصد به قطع حجة الخصم
فارسي معرب وأصله بران أي اقطع ذلك ومنه البرهة وهي القطعة من الدلالة
ولا يعرف صحة ذلك ، وقال علي بن عيسى : الدليل يكون وضعياً قد يمكن
أن يجعل على خلاف ما جعل عليه نحو دلالة الاسم على المسمى ، وأما دلالة
البرهان فلا يمكن أن توضع دلالة على خلاف ما هي دلالة عليه نحو دلالة الفعل
على الفاعل لا يمكن أن تجعل دلالة على أنه ليس بفاعل .

(الفرق) بين الاشارة والعلامة أن الامارة هي العلامة الظاهرة ، ويدل على
ذلك أصل الكلمة وهو الظهور ، ومنه قيل أمر الشيء إذا كثرت ومع الكثرة
ظهور الشأن ، ومن ثم قيل الامارة لظهور الشأن ، وسميت المشورة أماراً لأن
الرأى يظهر بها واتتمر القوم إذا تشاوروا قال الشاعر : فقيم الامار فيكم والامار

(١) هو أول المطر . (٢) نبت يخضب به الشعر .

(الفرق) بين العلامة والرسم أن الرسم هو إظهار الاثر في الشيء ليكون علامة فيه ، والعلامة تكون ذلك وغيره ألا ترى أنك تقول علامة مجيء زيد تصفيق عمرو وليس ذلك بأثر.

(الفرق) بين الرسم والختم أن الختم يبنى عن إتمام الشيء وقطع فعله وعمله تقول ختمت القرآن أى أتممت حفظه وقرأته وقطعت قراءته وختمت الكبر لانه آخر مايفعل به لحفظه ولا يبنى الرسم عن ذلك وإنما الرسم إظهار الاثر بالشيء ليكون علامة فيه وليس يدل على تمامه ألا ترى أنك تقول ختمت القرآن ولا تقول رسمته فان استعمال الرسم فى موضع الختم فى بعض المواضع فللقرب معناه من معناه ، والاصل فى الختم ختم الكتاب لانه يقع بعد الفراغ منه ومنه قوله تعالى (اليوم نختم على أفواههم) منع وقوله تعالى (ختم الله على قلوبهم) ليس بمنع ولكنه ذم بأنها كالممنوعة من قبول الحق على أن الرسم فارسى معرب لأصل له فى العربية فيجوز أن يكون بمعنى الختم لافرق بينهما لانهما لغتان.

(الفرق) بين الختم والطبع أن الطبع أثر يثبت فى المطبوع ويلزمه فهو يفيد من معنى الثبات واللزوم ما لا يفيد الختم ، ولهذا قيل طبع الدرهم طبعاً وهو الاثر الذى يؤثر فيه فلا يزول عنه ، كذلك أيضاً قيل طبع الانسان لانه ثابت غير زائل ، وقيل طبع فلان على هذا الخلق إذا كان لا يزول عنه ، وقال بعضهم الطبع علامة تدل على كنهه الشيء قال وقيل طبع الانسان لدلالته على حقيقة مزاجه من الحرارة والبرودة قال وطبع الدرهم علامة جوازه .

(الفرق) بين العلة والدلالة أن كل علة مطردة منعكسة وليس كل دلالة تطرد وتنعكس ألا ترى أن الدلالة على حدث الاجسام هى استحالة خلوها عن الحوادث وليس ذلك بمطرد فى كل محدث لأن العرض محدث ولا تحله الحوادث ، والعلة فى كون المتحرك متحركاً هى الحركة وهى مطردة فى كل متحرك وتنعكس فليس بشيء يحدث فيه حركة إلا وهو متحرك ولا متحرك إلا وفيه حركة .

(الفرق) بين العلة والسبب أن من العلة ما يتأخر عن المعلول كالريح وهو

علة التجارة . يتأخر ويوجد بعدها والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك لم تتجر قلت للربح . وقد أجمع أهل العربية ان قول القائل لم مطالبه بالعلة لا بالسبب فان قيل ما أنكرت ان الربح علة لحسن التجارة وسبب له أيضاً ، قلنا أول ما في ذلك أنه يوجب أن كل تجارة فيها ربح حسنة لانه قد حصل فيها علة الحسن كما أن كل ما حصل فيه ربح فهو تجارة ، والسبب لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه ألا ترى أن الرمي الذي هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم ، والعلة في اللغة ما يتغير حكم غيره به ومن ثم قيل للبرص علة لأنه يغير حال المريض ويقال للداعى إلى الفعل علة له تقول فعلت كذا لعله كذا ، وعند بعض المتكلمين أن العلة ما توجب حالاً لغيره كما يكون والقدرة ولا تقول ذلك في السواد لما لم يوجب حالاً ، والعلة في الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القاييس .

(الفرق) بين السبب والشرط أن السبب يحتاج اليه في حدوث المسبب ولا يحتاج اليه في بقاءه ألا ترى أنه قد يوجد المسبب والسبب معدوم وذلك نحو ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمي ، والشرط يحتاج اليه في حال وجود المشروط وبقائه جميعاً نحو الحياة لما كانت شرطاً في وجود القدرة لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة .

(الفرق) بين السبب والآلة أن السبب يوجب الفعل والآلة لا توجبه ، والآلة هي التي يحتاج اليها بعض الفاعلين دون بعض فلا ترجع إلى حسن الفعل وهي كاليد والرجل .

(الفرق) بين النظر والاستدلال أن الاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره والنظر طلب معرفته من جهته ومن جهة غيره ، ولهذا كان النظر في معرفة القادر قادر آمن جهة فعله استدلالاً ، والنظر في حدوث الحركة ليس باستدلال ، وحدث النظر طلب إدراك الشيء من جهة البصر أو الفكر ويحتاج في إدراك المعنى إلى الأمرين جميعاً كالتأمل للخط الدقيق بالبصر أو لا ثم بالفكر لأن إدراك الخط الدقيق التي بها يقر أطرق إلى إدراك المعنى وكذلك طريق الدلالة المؤدية إلى العلم بالمعنى ، وأصل النظر المقابلة فالنظر

بالبصر الاقبال به نحو المبصر، والنظر بالقلب الاقبال بالفكر نحو المفكر فيه، ويكون النظر باللمس ليدري اللين من الخشونة، والنظر إلى الانسان بالرحمة هو الاقبال عنه بالرحمة، والنظر نحو ما يتوقع والانتظار إلى مدة هو الاقبال بالنظر نحو المتوقع، والنظر بالأمل هو الاقبال به نحو المأمول، والنظر من الملك لرعيته هو إقباله نحوهم بحسن السياسة، والنظر في الكتاب بالعين والفكر هو الاقبال نحو بهما، ونظر الدهر اليهم أى أهملتهم وهو إقباله نحوهم بشدائده، والنظير المثل فانك إذا نظرت إلى أحدهما فقد نظرت إلى الآخر وإذا قرن النظر بالقلب فهو الفكر في أحوال ما ينظر فيه وإذا قرن بالبصر كان المراد به تقليب الحدقة نحو ما يلمس رؤيته مع سلامة الحاسة .

(الفرق) بين النظر والتأمل أن النظر هو ما ذكرناه، والتأمل هو النظر المؤمل به معرفة ما يطلب ولا يكون إلا في طول مدة فكل تأمل نظر وليس كل نظر تأملاً .

(الفرق) بين النظر والبديهة أن البديهة أول النظر يقال عرفته على البديهة أى في أول أحوال النظر، وله في الكلام بديهة حسنة إذا كان يرتجله من غير فكر فيه .

(الفرق) بين البديهة والروية أن الروية في ما قال بعضهم آخر النظر، والبديهة أوله، ولهذا يقال للرجل إذا وصف بسرعة الاصابة في الرأي بديهته كروية غيره، وقال بعضهم الروية طول التفكير في الشيء وهو خلاف البديهة، وبديهة القول ما يكون من غير فكر، والروية اشباع الرأي والاستقصاء في تأمله تقول روأت في الأمر بالتشديد وعلت بالتشديد للتكثير والمبالغة، وتركت همزة الروية لكثرة الاستعمال .

(الفرق) بين النظر والفكر أن النظر يكون فكرياً أو يكون بديهة والفكر ما عدا البديهة .

(الفرق) بين النظر والانتظار أن الانتظار طلب ما يقدر النظر إليه ويكون في الخير والشرو ويكون مع شك ويقين وذلك أن الانسان ينتظر طعاماً يعمل في داره وهو لا يشك أنه يحضر له، وينتظر قدوم زيد غداً وهو شك فيه .

(الفرق) بين التفكير والتدبير أن التدبير تصرف القلب بالنظر في العواقب والتفكير تصرف القلب بالنظر في الدلائل . وسنمين اشتقاق التدبير وأصله فيما بعد .

(الفرق) بين النظر والرؤية أن النظر طلب الهدى، والشاهد قوهم نظرت

فلم أر شيئاً، وقال علي بن عيسى: النظر طلب ظهور الشيء، والناظر الطالب لظهور الشيء والله ناظر لعباده بظهور رحمته إياهم، ويكون الناظر الطالب لظهور الشيء بادراكه من جهة حاسة بصره أو غيرها من حواسه ويكون الناظر إلى لين هذا الثوب من لين غيره، والنظر بالقلب من جهة التفكير، والانتظار التوقف لطلب وقت الشيء الذي يصلح فيه قال والنظر أيضا هو الفكر والتأمل لاحوال الأشياء ألا ترى أن الناظر على هذا الوجه لا بد أن يكون مفكراً والمفكر على هذا الوجه يسمى ناظراً وهو معنى غير الناظر وغير المنظور فيه ألا ترى أن الانسان يفصل بين كونه ناظراً وكونه غير ناظر، ولا يوصف القديم بالنظر لان النظر لا يكون إلا مع فقد العلم ومعلوم أنه لا يصلح النظر في الشيء ليعلم إلا وهو مجهول، والنظر يشاهد بالعين فيفرق بين نظر الغضبان ونظر الراضى، وأخرى فانه لو طلب جماعة الهلال ليعلم من رآه منهم بمن لم يره مع أنهم جميعاً ناظرون فصح بهذا أن النظر تقليب العين حيال مكان المرئى طلباً لرؤيته، والرؤية هي ادراك المرئى، ولما كان الله تعالى يرى الأشياء من حيث لا يطلب رؤيتها صح أنه لا يوصف بالنظر.

(الفرق) بين قولنا مد إليه بصره واستشرفه ببصره أن قولنا استشرفه ببصره معناه أنه مد إليه بصره من أعلاه.

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الانتظار والترجي أن الترجي انتظار الخير خاصة ولا يكون إلا مع الشك، وأما الانتظار والتوقع فهو طلب ما يقدر أن يقع.

(الفرق) بين الانتظار والتربص أن التربص طول الانتظار يكون قصير المدة وطويلها ومن ثم يسمى المتربص بالطعام وغيره متربصاً لأنه يطيل الانتظار لزيادة الربح ومنه قوله تعالى (فتربصوا به حتى حين (١)) وأصله من الربصة وهي التلبث يقال مالى على هذا الأمر ربصة أى تلبثت فى الانتظار حتى طال. (الفرق) بين الانتظار والامهال أن الانتظار مقرون بما يقع فيه النظر والامهال مبهم.

(١) وفى نسخة « فتربصوا حتى يأتى الله بأمره » وكلاهما فى القرآن.

(الفرق) بين قولهم آنت يبصرى وأحسست يبصرى أن الاحساس يفيد الرؤية وغيرها بالحاسة، والايئاس يفيد الائاس بما تراه ولهذا لا يجوز أن يقال ان الله يؤنس ويحس إذ لا يجوز عليه الوصف بالحاسة والائس، ويكون الايئاس في غير النظر .

(الفرق) بين الخاطر والنظر أن الخاطر مرور معنى بالقلب بمنزلة خطاب مخاطب يحدث بضروب الاحاديث، والخواطر تنقسم بحسب المعانى إذ كل معنى فله خاطر يختصه يخالف جنس ما يختص غيره ومن كمال العقل تصرف القلب بالخواطر ولا يصح التكليف إلا مع ذلك، وعند أبي علي أن الخاطر جنس من الاعراض لا يوجد إلا في قلب حيوان وانه شيء بين الفكر والذكر لا الذي ذكر علم والفكر جنس من النظر الذي هو سبب العلم، والخواطر تنبئ على الاشياء وتكون ابتداءً أو لا تولد علماً، ومنزلة الخاطر في ذلك منزلة التخيل في أنه به العلم والظن لأنه تمثل شيء من غير حقيقة، وعند الباخي رحمه الله أنه كلام يحد الله تعالى في سماع الانسان أو يحدته الملك أو الشيطان فاذا كان من الشيطان سمي وسواساً، وإلى هذا ذهب أبو هاشم رحمه الله، والذي يدل على أن الخاطار ليس بكلام ما يدل من أفعال الأخرس على خطوط الخواطر بقلبه وهو لا يعرف الكلام أصلاً ولا يعرف معانيه، وعن إبراهيم أنه لا بد من خاطرين أحدهما يأمر بالاقدام والآخر بالكف ليصح الاختيار، وعن ابن الراوندى أن خاتم المعصية من الله تعالى وأن ذلك كالعقل والشهوة لأن الشهوة ميل الطبع المشتمى، والعقل التمييز بين الحسن والقبيح .

(الفرق) بين الذكروالخواطر أن الخاطر يكون ابتداءً أو يكون عن عزوب، والذي لا يكون إلا عن عزوب لأنه إنما يذكر ما عزب (١) عنه وهو عرض يتأق النسب

ومما يجرى مع الاستدلال القياس

(الفرق) بين القياس وبين الاجتهاد أن القياس حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه من الشبه، وقيل حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبهه به

عند الحامل، وقال أبو هاشم رحمه الله حمل شيء على شيء واجراء حكمه عليه
ولذلك سمي المكيال مقياساً من حيث كان يحمل عليه ما يراد كياله، وكذلك
يسمون ما يقدر به النعال مقياساً أيضاً، ولذلك لا يستعمل القياس في
شيء من غير اعتبار له بغيره وإنما يقال قست الشيء بالشيء فلا (١) يقال لمن
شبه شيئاً بشيء من غير أن يحمل أحدهما على الآخر ويجرى حكمه عليه قايس،
ولو جاز ذلك لجاز أن يسمى الله تعالى قايساً لتشبيهه الكافر بالميت والمؤمن بالحى
والكفر بالظلمة والايان بالنور، ومن قال القياس استخراج الحق من الباطل
فقد أبعده لأن النصوص قد يستخرج بها ذلك ولا يسمى قياساً، ومثال القياس
قولك إذا كان ظلم المحسن لا يجوز من حكيم فعقوبة المحسن لا تجوز منه، والفقهاء
يقولون هو حمل الفرع على الأصل لعلة الحكم، والاجتهاد موضوع في أصل
اللغة لبذل المجهود، ولهذا يقال اجتهد في حمل الحجر إذا بذل مجهوده فيه ولا
يقال اجتهدت في حمل النواة، وهو عند المتكلمين ما يقتضى غلبة الظن في الاحكام
التي كل مجتهد فيها مصيب ولهذا يقولون قال أهل الاجتهاد كذا وقال أهل القياس
كذا فيفرون بينهما، فعلى هذا الاجتهاد أعم من القياس لأنه يحتوى على القياس
وغيره، وقال الفقهاء الاجتهاد بذل المجهود في تعرف حكم الحادثة من النص
لا بظاهره ولا فخواه، ولذلك قال معاذ أجتهد رأياً فيما لا أجد فيه كتاباً ولا سنة،
وقال الشافعى: الاجتهاد والقياس واحد وذلك أن الاجتهاد عنده هو أن يغفل
أصلاً ويرد غيره اليه، فأما الرأى فما أوصل اليه الحكم الشرعى من الاستدلال
والقياس ولذلك قال معاذ أجتهد رأياً، وكتب عمر هذا مارأى عمر وقال على
عليه السلام رأى ورأى عمر أن لا يعن ثم رأيت يعن، يعنى أمهات الأولاد،
وفيه دلالة على بطلان قول من يرد الرأى ويذمه، والترجيح ما أيد به العلة والخبر
إذا قابله ما يعارضه، والاستدلال أن يدل على أن الحكم في الشيء ثابت من غير
رده الى أصل، والاجتهاد لا يكون إلا في الشرعيات وهو مأخوذ من بذل المجهود
واستفراغ الوسع في النظر في الحادث ليرده إلى المنصوص على حسب ما يغلب

في الظن وإنما يوسع ذلك مع عدم الدلالة والنص ألا ترى أنه لا يجوز لا حد أن يقول إن العلم بحدوث الأجسام اجتهاد كما أن سهم الجهد اجتهاد، ولا يجوز أن يقال وجوب خمسة دراهم في مائتي درهم مسألة اجتهاد لسكون ذلك جمعاً عليه، وقد يكون القياس في العقليات فالفرق بينه وبين الاجتهاد ظاهر.

(الفرق) بين دلالة الآية وتضمن الآية أن دلالة الآية على الشيء هو ما يمكن الاستدلال به على ذلك الشيء كقوله الحمد لله يدل على معرفة الله إذا قلنا إن معنى قوله الحمد لله أمراً لأنه لا يجوز أن يحمد من لا يعرف، ولهذا قال أصحابنا إن معرفة الله واجبة لأن شكره واجب لأنه لا يجوز أن يشكر من لا يعرف، وتضمن الآية هو احتمالها للشيء بلا مانع ألا ترى أنه لو احتملته لكن منع منه القياس أو سنة أو آية أخرى لم تتضمنه، ولهذا نقول إن قوله (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) لا يتضمن وجوب القطع على من سرق دانتاً وإن كان محتملاً لذلك لمنع السنة منه، وهذا واضح والحمد لله تعالى.

﴿ الباب الرابع ﴾

في الفرق بين أقسام العلوم وما يجرى مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجدان وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها

(الفرق) بين العلم والمعرفة أن المعرفة أخص من العلم لأنها علم بعين الشيء مفصلاً عما سواه، والعلم يكون مجملاً ومفصلاً قال الزهري لا أصف الله بأنه عارف ولا أعنف من يصفه بذلك لأن المعرفة مأخوذة من عرفان الدار يعني آثارها التي تعرف بها قال ولا يجوز أن يكون علم الله تعالى بالاشياء من جهة الاثر والدليل، قال والمعرفة تميز المعلومات فأوماً إلى أنه لا يصفه بذلك كما لا يصفه بأنه مميز، وليس ما قاله بشيء لأن آثار الدار ان كانت سميت عرفانا

فسميت بذلك لأنها طريق إلى المعرفة بها وليس في ذلك دليل على أن كل معرفة تكون من جهة الأثر والدليل ، وأما وصف العارف بأنه يفيد تمييز المعلومات في علمه فلو جعله دليلاً على أن الله عارف كان أولى من المعلومات متميزة في علمه بمعنى أنها متخيلة له وإنما لم يسم علمه تمييزاً لأن التمييز فيما هو استعمال العقل بالنظر والفكر اللذين يؤديان إلى تمييز المعلومات فلم يمتنع أن توصف معلوماته بأنها متميزة وإن كان لا يوصف بأنه يميز لأن تمييزها صفة لها لا للمعرفة بها تفيد ذلك فيها لا فيه فكل معرفة علم وليس كل علم معرفة وذلك لأن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم ، والشاهد قول أهل اللغة إن العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما إلا أن يكون بمعنى المعرفة كقوله تعالى (لا تعلمونهم الله يعلمهم) أي لا تعرفونهم الله يعرفهم ، وإنما كان ذلك كذلك لأن لفظ العلم مبهم فإذا قلت علمت زيدا فقد كرت به باسمه الذي يعرفه به المخاطب لم يفد فإذا قلت قائماً أفدت لأنك دلت بذلك على أنك علمت زيدا على صفة جاز أن لا تعلمه عليها مع علمك به في الجملة ، وإذا قلت عرفت زيدا أفدت لأنه بمنزلة قولك علمته متميزاً من غيره فاستغنى عن قولك متميزاً من غيره لما في لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك . والفرق بين العلم والمعرفة إنما يتبين في الموضوع الذي يكون فيه جملة غير مبهمة ألا ترى أن قولك علمت أن لزيد ولداً وقولك عرفت أن لزيد ولداً يجريان مجرى واحداً .

(الفرق) بين العلم واليقين أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، واليقين هو سكون النفس وثلج الصدر بما علم ، ولهذا لا يجوز أن يوصف الله تعالى باليقين ، ويقال ثلج اليقين وبرد اليقين ولا يقال ثلج العلم وبرد العلم ، وقيل الموقن العالم بالشيء بعد حيرة الشك ، والشاهد أنهم يجعلونه ضد الشك فيقولون شك ويقين وقيل يقال شك وعلم فاليقين ما يزيل الشك دون غيره من أصدقاء العلوم ، والشاهد قول الشاعر :

بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

أى أزال الشك عنه عند ذلك ، ويقال إذا كان اليقين عند المصلي أنه صلى أربعاً فله أن يسلم ، وليس يراد بذلك أنه إذا كان عالماً به لأن العلم لا يضاف إلى ما عند أحد إذا كان المعلوم في نفسه على ما علم وإنما يضاف اعتقاد الانسان إلى ما عنده سواء كان معتقده على ما اعتقده أولاً إذا زال به شكه ، وسمى علمنا يقيناً لأن في وجوده ارتفاع الشك .

(الفرق) بين العلم والشعور أن العلم هو ما ذكرناه ، والشعور علم يوصل إليه من وجه دقيق كدقة الشعر ولهذا قيل للشاعر شاعر لفظنته لدقيق المعاني ، وقيل للشعير شعيراً للشظية الدقيقة التي في طرفه خلاف الحنطة ، ولا يقال الله تعالى يشعر لأن الأشياء لا تدق عنه ، وقال بعضهم الذم للانسان بأنه لا يشعر أشد مبالغة من ذمه بأنه لا يعلم لأنه إذا قال لا يشعر فكأنه أخرجه إلى معنى الحمار وكأنه قال لا يعلم من وجه واضح ولا خفي وهو كقولك لا يحس ، وهذا قول من يقول إن الشعور هو أن يدرك بالمشاعر وهي الحواس كما أن الاحساس هو الإدراك بالحواسة ولهذا لا يوصف الله بذلك .

(الفرق) بين البصير والمستبصر أن البصير على وجهين أحدهما المختص بأنه يدرك المبصر إذا وجد ، وأصله البصر وهو صحة الرؤية ، ويؤخذ منه صفة مبصر بمعنى رأى ، والرأى هو المدرك للمرئى والقديم رأى بنفسه ، والآخر البصير بمعنى العالم تقول منه هو بصيروله به بصر وبصيرة أى علم ، والمستبصر هو العالم بالشيء بعد تطلب العلم كأنه طلب الابصار مثل المستفهم والمستخبر المتطلب للفهم والخبر ، ولهذا يقال إن الله بصير ولا يقال مستبصر ، ويجوز أن يقال إن الاستبصار هو أن يتضح له الأمر حتى كأنه يبصره ولا يوصف الله تعالى به لأن الاتضاح لا يكون إلا بعد الخفاء .

ومما يجرى مع هذا

(الفرق) بين البصر والعين أن العين آلة البصر وهي الحدقة ، والبصر اسم للرؤية ولهذا يقال احدى عينيه عمياء ولا يقال أحد بصريه أعشى ، وربما يجرى البصر على العين الصحيحة مجازاً ولا يجرى على العين العمياء فذلك هذا

على أنه اسم للرؤية على ما ذكرنا ، ويسمى العلم بالشيء اذا كان جلياً بصراً ، يقال لك فيه بصر يراد أنك تعلمه كما يراه غيرك .

(الفرق) بين التعليم والتلقين أن التلقين يكون في الكلام فقط ، والتعليم يكون في الكلام وغيره تقول لقنه الشعر وغيره ولا يقال لقنه التجارة والتجارة والخياطة كما يقال علمه في جميع ذلك ، وأخرى فان التعليم يكون في المرة الواحدة ، والتلقين لا يكون إلا في المرات ، وأخرى فان التلقين هو مشافهتك الغير بالتعليم وإلقاء القول إليه ليأخذه عنك ووضع الحروف مواضعها والتعليم لا يقتضى ذلك . ولهذا لا يقال ان الله يلحق العبد كما يقال ان الله يعلمه .

(الفرق) بين العلم والرسوخ أن الرسوخ هو أن يعلم الشيء بدلائل كثيرة أو بضرورة لا يمكن ازلتها ، وأصله الثبات على أصل يتعلق به ، وسنين ذلك في آخر الكتاب إن شاء الله ، واذا علم الشيء بدليل لم يقل ان ذلك رسوخ .

(الفرق) بين المعرفة الضرورية والالهام أن الالهام ما يبدو في القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل وبطريق الشر ليترك ، والمعارف الضرورية على أربعة أوجه أحدها يحدث عند المشاهدة والثاني عند التجربة والثالث عند الاخبار المتواترة والرابع أوائل العقل .

(الفرق) بين العالم والمتحقق أن المتحقق هو المتطلب حق المعنى حتى يدركه كقولك تعلم أى اطلب العلم ، ولهذا لا يقال إن الله متحقق ، وقيل التحقق لا يكون إلا بعد شك تقول تحققت ما قلته فيفيد ذلك أنك عرفته بعد شك فيه .

(الفرق) بين العلم والعقل أن العقل هو العلم الأول الذى يزجر عن القبائح (١) وكل من كان زاجره أقوى كان أعقل ، وقال بعضهم العقل يمنع صاحبه عن الوقوع فى القبيح وهو من قولك عقل البعير إذا شده فمنعه من أن يشور ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، وقال بعضهم العقل الحفظ يقال اعقلت دراهمى أى حفظتها وأنشد قول لبيد :

واعقلى إن كنت لما تعقلى ولقد أفلح من كان عقل

قال ومن هذا الوجه يجوز أن يقال إن الله عاقل كما يقال له حافظ إلا أنه لم يستعمل فيه ذلك ، وقيل العقل يفيد معنى الحصر والحبس ، وعقل الصبي إذا وجد له من المعارف ما يفارق به حدود الصبيان (١) وسميت المعارف التي تحصر معلوماته عقلا لأنها أوائل العلوم التي أتت أنه يقال للمخاطب اعقل ما يقال لك (٢) أي احصر معرفته لئلا يذهب عنك ، وخلاف العقل الحق وخلاف العلم الجهل ، وقيل لعاقلة الرجل عاقلة لأنهم يحبسون عليه حياته ، والعقال ما يحبس الناقة عن الانبعاث ، قال وهذا أحب إلى في حد العقل من قولهم هو علم بقبس القبائح والمنع من ركوبها لأن في أهل الجنة عقلا (٣) لا يشتهون القبائح وليست علومهم منعاً ، ولو كان العقل منعاً لكان الله تعالى عاقلاً لذاته وكونا معقولين لأنه الذي منعنا ، وقد يكون الإنسان عاقلاً كاملاً مع ارتكابه القبائح ، ولما لم يجوز أن يوصف الله بأن له علوماً حصرت معلوماته لم يجوز أن يسمى عاقلاً وذلك أنه عالم لذاته بما لانهاية له من المعلومات ، وهذه العلة لم يجوز أن يقال إن الله معقول لنا لأنه (٤) لا يكون محصوراً بعلومنا كما لا تحيط به علومنا .

(الفرق) بين العقل والارْب أن قولنا الارْب يفيد وفور العقل من قولهم عظم مؤرب إذا كان عليه لحم كثير وافر ، وقدح أريب وهو المعلى وذلك أنه يأخذ النصيب المؤرب (٥) أي الوافر .

(الفرق) بين العقل واللب أن قولنا اللب يفيد أنه من خالص صفات الموصوف به ، والعقل يفيد أنه يحصر معلومات الموصوف به فهو مفارق له من هذا الوجه ، وللباب الشيء ولبه خالصه ولما لم يجوز أن يوصف الله تعالى بمعان بعضها أخلص من بعض لم يجوز أن يوصف باللب .

(الفرق) بين العقل والنهي أن النهي هو النهاية في المعارف التي لا يحتاج إليها في مفارقة الأبطال ومن يجري مجراهم وهي جمع واحدها النهية ويجوز

(١) من هنا إلى (الفرق بين العلم والشهادة) غير موجود في التيمورية بل في الأصل والسكندرية . (٢) في نسخة زيادة « فيه » . (٣) في السكندرية « لأن أهل الجنة عقلاء » . (٤) في نسخة « وأنه » . (٥) في النسخ « مؤربا » .

أن يقال إنها تفيد أن الموصوف بها يصاح أن ينتهي إلى رأيه، وسمى الغدير نهياً لأن السيل ينتهي إليه، والتنهية المكان الذي ينتهي إليه السيل والجمع التناهي وجمع النهى انه (١) وأنها.

(الفرق) بين العقل والحجاء أن الحجا هو ثبات العقل من قولهم تحجى بالمكان إذا قام به. (الفرق) بين العقل والذهن أن الذهن هو تقيض سوء الفهم وهو عبارة عن وجود الحفظ لما يتعلمه (٢) الانسان ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالتعلم. (الفرق) بين العلم والفتنة أن الفتنة هي التنبيه على المعنى، وضدها الغفلة ورجل مغفل لا فتنة له وهي الفتنة والفتانة، والطبابة مثلها ورجل طبن فطن، ويجوز أن يقال إن الفتنة ابتداء المعرفة من وجه غامض فكل فتنة علم وليس كل علم فتنة، ولما كانت الفتنة علماً بالشيء من وجه غامض لم يجوز أن يقال الانسان فطن بوجود نفسه وبأن السماء فوقه.

(الفرق) بين الفتنة والذكاء أن الذكاء تمام الفتنة من قولك ذكت النار إذا تم اشتعالها، وسميت الشمس ذكاء لتمام نورها، والتذكية تمام الذبح فني الذكاء معنى زائد على الفتنة.

(الفرق) بين الفتنة والحذق والكيس أن الكيس هو سرعة الحركة في الأمور والأخذ فيما يعني منها دون مالا يعني يقال غلام كيس إذا كان يسرع الأخذ فيما يؤمر به ويترك الفضول وليس هو من قبيل العلوم، والحذق أصله حدة القطع يقال حذقه إذا قطعه، وقولهم حذق الصبي القرآن معناه أنه بلغ آخره وقطع تعلمه وتناهى في حفظه وكل حاذق بصناعة فهو الذي تنهى فيها وقطع تعلمها فلما كان الله تعالى لا توصف معلوماته بالانقطاع لم يجوز أن يوصف بالحذق.

ومما يجرى مع هذا

(الفرق) بين الأملعي واللودعي أن اللودعي هو الخفيف الظريف مأخوذ من لذع النار وهو سرعة أخذها في الشيء، والأملعي هو الفطن الذكي الذي يتبين عواقب الأمور بأدنى لمحة تلوح له.

(١) في النسخ « النهى » ، والتصحيح من القاموس. (٢) في نسخة « يستعمله » .

(الفرق) بين الفطنة والنفاذ أن النفاذ أصله في الذهب يقال نفذ السهم إذا ذهب في الرمية، ويسمى الانسان نافذاً إذا كان فكره يبلغ حيث لا يبلغ فكر البليد ففي النفاذ معنى زائد على الفطنة، ولا يكاد الرجل يسمى نافذاً إلا إذا كثرت غظنته للأشياء ويكون خراجاً ولاجاً في الأمور، وليس هو من الكيس أيضاً في شيء لأن الكيس هو سرعة الحركة فيما يعني دون ما لا يعني، ويوصف به الناقص الآلة مثل الصبي ولا يوصف بالنفاذ إلا الكامل الراجح وهذا معروف.

(و الفرق) بين ذلك وبين الجلادة أن أصل الجلادة صلابة البدن ولهذا سمي الجلد جلداً لأنه أصلب من اللحم وقيل الجليد لصلابته وقيل للرجل الصلب على الحوادث جلد وجليد من ذلك، وقد جالد قرنه وهما يبجالدان إذا اشتد أحدهما على صاحبه، ويقال للأرض الصلبة الجلد بتحريك اللام .

ومما يجري مع ذلك وليس منه

(الفرق) بين القريحة والطبيعة أن الطبيعة ما طبع عليه الانسان أي خلق، والقريحة فيما قال المبرد ما خرج من الطبيعة من غير تكلف ومنه فلان جيد القريحة ويقال للرجل اقترح ماشئت أي أطلب ما في نفسك، وأصل الكلمة الخلوص ومنه ماء قراح إذا لم يخالطه شيء، ويقال للارض التي لا تنبت شيئاً قرواح إذا لم يخالطها شيء من ذلك، والنخلة إذا تجردت وخلصت جلدتها قرواح وذلك إذا نمت وتجاوزت وأتى عليها الدهر، والفرس القارح يرجع الى هذا لأنه قد تم سنه، قال وأما القرح والقرحه فليس من ذلك وإنما القرح ثلم في الجلد والقرحه مشبهة بذلك .

(الفرق) بين علام وعلامة أن الصفة بعلام صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فعال، وعلامة وان كان للمبالغة فان معناه ومعنى دخول الهاء فيه أنه يقوم مقام جماعة علماء فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه، ولهذا يقال الله علام ولا يقال له علامة كما يقال إنه يقوم مقام جماعة علماء فأما قول من قال إن الهاء دخلت في ذلك على معنى الداهية فان ابن درستويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ولكن يقال في الذم والمدح

وفي المكروه والمحجوب قال وفي القرآن (والساعة أدهى وأمر) وقال الشاعر:

اكل أخى عيش وإن طال عمره دومية تصفر منها الأنامل
يعنى الموت ، ولو كانت الداهية صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيا ،
وكذلك قوله لحانة شهبوه بالهيمه غلط لأن الهيمه لا تلحن وإنما يلحن من
يتكلم ، والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال دهى يدهى فهو
داه وللأثني داهية ثم يلحقها التأنيث على ما يراد به للمبالغة فيستوى فيه الذكر
والأنثى مثل الرواية ويجوز أن يقال إن الرجل سمي داهية كأنه يقوم مقام جماعة
دهاة ، ورواية كأنه يقوم مقام جماعة رة على ما ذكر قبل وهو قول المبرد .
(الفرق) بين الفهم والعلم أن الفهم هو العلم بمعاني الكلام عند سماعه
خاصة ولهذا يقال فلان سىء الفهم إذا كان بطيء العلم بمعنى ما يسمع ولذلك كان
الأعجمي لا يفهم كلام العربي ، ولا يجوز أن يوصف الله بالفهم لأنه عالم بكل
شئ على ما هو به فيما لم يزل ، وقال بعضهم لا يستعمل الفهم إلا في الكلام ألا ترى
أنك تقول فهمت كلامه ولا تقول فهمت ذهابه ومجيئه كما تقول علمت ذلك .
وقال أبو أحمد بن أبي سلمة رحمه الله الفهم يكون في الكلام وغيره من البيان
كالإشارة ألا ترى أنك تقول فهمت ما قلت وفهمت ما أشرت به إلى . قال الشيخ
أبو هلال رحمه الله الأصل هو الذي تقدم وإنما استعمل الفهم في الإشارة لأن
الإشارة تجرى مجرى الكلام في الدلالة على المعنى .

(الفرق) بين العلم والفقه أن الفقه هو العلم بمقتضى الكلام على تأمله ولهذا
لا يقال إن الله يفقه لأنه لا يوصف بالتأمل ، وتقول لمن تخاطبه تفقه ما أقوله أى
تأمله لتعرفه ، ولا يستعمل إلا على معنى الكلام قال ومنه قوله تعالى (لا يكادون
يفقهون قولا) وأما قوله تعالى (وإن من شئ إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون
تسبيحهم) فإنه لما أتى بلفظ التسبيح الذى هو قول ذكر الفقه كما قال (سنفرغ
لكم) عقب قوله (كل يوم هو فى شأن) قال الشيخ أبو هلال رحمه الله وسعى علم
الشرع فقها لأنه مبنى عن معرفة كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ .

(الفرق) بين العالم والعليم أن قولنا عالم دال على معلوم لأنه من علمت

وهو متعدد، وليس قولنا عليم جارياً على علمية فهو لا يتعدى وإنما يفيد أنه إن صح معلوم علمه، كما أن صفة سميع تفيد أنه إن صح (١) مسموع سمعه، والسامع يقتضى مسموعاً، وإنما يسمى الانسان وغيره سمياً إذا لم يكن أصم وبصيراً إذا لم يكن أعمى ولا يقتضى ذلك مبصراً ومسموعاً ألا ترى أنه يسمى بصيراً وإن كان مغمضاً، وسمياً وإن لم يكن بحضرة صوت يسمعه فالسميع والسامع صفتان، وكذلك المبصر والبصير والعليم والعالم والقدير والقادر لأن كل واحد منهما يفيد ما لا يفيد الآخر فإن جاء السميع والعليم وما يجري مجراهما متعدياً في بعض الشعر فإن ذلك قد جعل بمعنى السامع والعالم، وقد جاء السميع أيضاً بمعنى مسمع (٢) في قوله:

أمن ريحانة الداعي السميع يورقي وأصحابي هيجوع

(الفرق) بين الصفة بسامع والصفة بعالم أنه يصح عالم بالمسموع بعد نقضه ولا يصح سامع له بعد تفصسه.

ومما جرى مع ذلك وليس من الباب

(الفرق) بين السمع والاصغاء أن السمع هو ادراك المسموع والسمع أيضاً اسم الآلة التي يسمع بها، والاصغاء هو طلب ادراك المسموع بما لا يسمع إليه يقال صغاً يصغو إذا مال وأصغى غيره وفي القرآن (قد صغت قلوبكم) أي مالت، وصغوك مع فلان أي ميلك.

(الفرق) بين السمع والاستماع أن الاستماع هو استفادة (٣) المسموع بالاصغاء إليه ليفهم ولهذا لا يقال إن الله يستمع وأما السماع فيكون إسماً للمسموع يقال لما سمعته من الحديث هو سماعي ويقال للغناء سماع، ويكون بمعنى السمع تقول سمعت سماعاً كما تقول سمعت سماعاً، والتسمع (٤) طلب السمع مثل التعلم طلب العلم.

(الفرق) بين العلم والادراك أن الادراك موقوف على أشياء مخصوصة، وليس العلم كذلك، والادراك يتناول الشيء على أخص أو صافه وعلى الجملة،

(١) في نسخة « أنه يصح مسموع » وهو تحريف. (٢) في نسخة « مسموع ».

(٣) في السكندرية « استبعث ». (٤) في النسخ « والسمع ».

والعلم يقع بالمعدوم ولا يدرك إلا الموجود، والادراك طريق من طرق العلم، ولهذا لم يجوز أن يقوى العلم بغير المدرك قوته بالمدرك ألا ترى ان الانسان لا ينسى ما يراه في الحال كما ينسى ما رآه قبل .

(الفرق) بين قولنا يدرك وبين قولنا يحس أن الصفة بحس مضمنة بالحاسة والصفة تدرك مطلقة، والحاسة اسم لما يقع به ادراك شيء مخصوص ولذلك قلنا الحواس أربع السمع والبصر والذوق والشم، وادراك الحرارة والبرودة لا تختص بآلة والله تعالى لم يزل مدركا بمعنى أنه لم يزل عالما وهو مدرك للطعم والرائحة لأنه مبين لذلك من وجه يصح أن يتبين منه لنفسه، ولا يصح أن يقال إنه يشم ويندوق لأن الشم ملابسة المشموم للأنف، والذوق ملابسة المذوق للفم، ودليل ذلك قولك شممته فلم أجد له رائحة وذقته فلم أجد له طعما، ولا يقال إن الله يحس بمعنى أنه يرى ويسمع إذ قولنا يحس يقتضى حاسة .

(الفرق) بين الادراك والاحساس على ما قال أبو أحمد أنه يجوز أن يدرك الانسان الشيء وان لم يحس به كالشيء يدركه يبصره ويغفل عنه فلا يعرفه فيقال انه لم يحس به، ويقال إنه ليس يحس إذا كان بليدا لا يفتن، وقال أهل اللغة كل ما شعرت به فقد أحسسته ومعناه أدركته بحسك وفي القرآن (فلما أحسوا بأسنا) وفيه (فتحسسوا من يوسف وأخيه) أى تعرفوا باحساسكم . وقال بعضهم :

(الفرق) بين العلم والحس أن الحس هو أول العلم ومنه قوله تعالى (فلما أحس عيسى منهم الكفر) أى علمه فى أول وهلة، ولهذا لا يجوز أن يقال إن الانسان يحس بوجود نفسه، قلنا وتسمية العلم حساً واحساساً مجاز ويسمى بذلك لأنه يقع مع الاحساس والاحساس من قبيل الادراك، والآلات التى يدرك بها حواس كالعين والأذن والأنف والفم، والقلب ليس من الحواس لأن العلم الذى يختص به ليس بادراك وإذا لم يكن العلم ادراكا لم يكن محله حاسة، وسميت الحاسة حاسة على النسب لا على الفعل لانه لا يقال

منه حسنت وإنما يقال أحسستهم إذا أبدتهم (١) قتلا مستأصلا ، وحقيقته أنك تأتي على إحساسهم فلا تبقى لهم حساً .

(الفرق) بين الإدراك والوجدان أن الوجدان في أصل اللغة لما ضاع أو لما يجري مجرى الضائع في أن لا يعرف موضعه ، وهو على خلاف النشدان فأخرج على مثاله يقال نشدت الضالة إذا طلبتها نشدانا فإذا وجدت قات ووجدتها وجدانا فلما صار مصدره موافقاً لبناء النشدان استدل على أن وجدت هنا وإنما هو للضالة ، والإدراك قد يكون ما يسبقك ألا ترى أنك تقول وجدت الضالة ولا تقول أدركت الضالة وإنما يقال أدركت الرجل إذا سبقك ثم اتبعته فلحقته ، وأصل الإدراك في اللغة بلوغ الشيء وتماهه ومنه إدراك الثمرة وإدراك الغلام وإدراكك من تطلب يرجع إلى هذا لأنه مبلغ مرادك ومنه قوله تعالى (قال أصحاب موسى إنا لمدركون) والدرك الحبل يقرب بحبل آخر ليبلغ ما يحتاج إلى بلوغه ، والدرك المنزلة لأنها مبلغ من تجعل له ، ثم توسع في الإدراك والوجدان فأجريا مجرى واحداً فقيل أدركته يبصرى ووجدته يبصرى ووجدت حجمه (٢) ييدى وأدركت حجمه ييدى ووجدته بسمعى وأدركته بسمعى وأدركت طعمه بغمى ووجدت طعمه بغمى وأدركت ريحاً بأنفى ووجدت ريحاً بأنفى ، وحد الممتكلمون الإدراك فقالوا هو ما يتجلى به المدرك تجلى الظهور ثم قيل يجد بمعنى يعلم ومصدره الوجود وذلك معروف في العربية ومنه قول الشاعر :

وجدت الله أكبر كل شيء محاولة (٣) وأكثرهم جنودا

أى علمته كذلك إلا أنه لا يقال للمعدوم موجود بمعنى أنه معلوم وذلك أنك لا تسمى واجداً لما غاب عنك فان علمته في الجملة فذلك في المعدوم أبعد وقال الله تعالى (يجد (٤) الله غفوراً رحيماً) أى يعلمه كذلك وقيل يجدونه حاضراً فالوجود هو العلم بالموجود ، وسمى العالم بوجود الشيء واجداً له لا غير هذا مما جرى على الشيء مما قار به وكان من سببه ، ومن هنا يفرق بين الوجود والعلم .

(١) الكلمة في النسخ غير ظاهرة ، والتصحيح من لسان العرب .

(٢) في نسخة مجتمه . . . (٣) في السكندرية «مجادلة» . . . (٤) في النسخ «يجد» .

(الفرق) بين العلم والبصيرة أن البصيرة هي تكامل العلم والمعرفة بالشئ ولهذا لا يجوز أن يسمى الباري تعالى بصيرة إذ لا يتكامل علم أحد بعظمته وسلطانه.
 (الفرق) بين العلم والدراية أن الدراية فيما قال أبو بكر الزيرى (١) بمعنى الفهم قال وهو لنفى السهو عما يرد على الانسان فيدرية أى يفهمه ، وحكى عن بعض أهل العربية أنها مأخوذة من دريت اذا اختلت وأنشد :

* يصيب فما يدرى ويخطئ فما درى * أى ما اختل فيه يفوته ومطلبه من الصيد بغير ختل يناله فان كانت مأخوذة من ذاك فهو يجرى مجرى ما يقطن الانسان له من المعرفة التى تنال غيره فصار ذلك كاختل منه للاشياء ، وهذا لا يجوز على الله سبحانه وتعالى ، وجعل أبو على رحمه الله الدراية مثل العلم وأجازها على الله واحتج بقول الشاعر * لاهم لأدرى وأنت الدارى * وهذا صحيح لان الانسان اذا سئل عما لا يدرى فقال لأدرى فقد أفاد هذا القول منه معنى قوله لا أعلم لانه لا يستقيم أن يسأل عما لا يعلم فيقول لا أفهم لان معنى قوله لا أفهم أى لا أفهم سؤالك وقوله لأدرى إنما هو لا أعلم ما جواب مسألتك ، وعلى هذا يكون العلم والدراية سواء لأن الدراية علم يشتمل على المعلوم من جميع وجوهه وذلك أن الفعالة للاشتمال مثل العصابة والعمامة والقلادة ، ولذلك جاء أكثر أسماء الصناعات على فعالة نحو القصاراة والخياطة ومثل ذلك العبارة لاشتمالها على ما فيها فالدراية تفيد ما لا يفيد العلم من هذا الوجه والفعالة أيضا تكون للاستيلاء مثل الخلافة والامارة فيجوز أن تكون بمعنى الاستيلاء فتفارق العلم من هذه الجهة .

(الفرق) بين العلم والاعتقاد أن الاعتقاد هو اسم لجنس الفعل على أى وجه ووقع اعتقاده والاصل فيه أنه مشبه (٢) بعقد الحبل والخيط فالعالم بالشئ على ما هو به كالعقاد المحرك لما عقده ومثل ذلك تسميتهم العلم بالشئ حفظا له ولا يوجب ذلك أن يكون كل عالم معتقداً لان اسم الاعتقاد أجرى على العلم مجازا وحقيقة العالم هو من يصح منه فعل ما علمه متيقناً (٣) اذا كان قادراً عليه .

(١) لعله «الزهرى» . (٢) فى نسخة «مبدوء» وهو تحريف . (٣) فى السكندرية «متسقاً» .

(الفرق) بين العلم والحفظ أن الحفظ هو العلم بالمسموعات دون غيره من المعلومات ألا ترى أن أحداً لا يقول حفظت أن زيدا في البيت وإنما استعمل ذلك في الكلام ولا يقال للعلم بالمشاهدات حفظ ، ويجوز أن يقال إن الحفظ هو العلم بالشيء حالا بعد حال من غير أن يخله جهل أو نسيان، ولهذا سمي حفاظ القرآن حفاظا ولا يوصف الله بالحفظ لذلك .

(الفرق) بين العلم والذكر أن الذكر وإن كان ضربا من العلم (١) فإنه لا يسمى ذكرا إلا إذا وقع بعد النسيان ، وأكثر ما يكون في العلوم الضرورية ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالنسيان ، وقال علي بن عيسى الذكرك يضاد السهو ، والعلم يضاد الجهل ، وقد يجمع الذكرك للشيء والجهل به من وجه واحد . وأما (الفرق) بين الذكر والخاطر فإن الخاطر مرور المعنى على القلب ، والذكر حضور المعنى في النفس .

(الفرق) بين التذكير والتنبية أن قولك ذكر الشيء يقتضى أنه كان علاما به ثم نسيه فرده إلى ذكره ببعض الأسباب وذلك أن الذكرك هو العلم بالحادث بعد النسيان على ما ذكرنا ، ويجوز أن ينبه الرجل على الشيء لم يعرفه قط (٢) ألا ترى أن الله ينبه على معرفته بالزلازل والصواعق وفهم من لم يعرفه البتة فيكون ذلك تنبيها له كما يكون تنبيها لغيره ، ولا يجوز أن يذكره مالم يعلمه قط .

(الفرق) بين العلم والخبر أن الخبر هو العلم بكنهه المعلومات على حقائقها فقيه معنى زائد على العلم ، قال أبو أحمد بن أبي سلامة رحمه الله : لا يقال منه خابر لأنه من باب فعلت مثل طرقت وكرمت وهذا غلط لأن فعلت لا يتعدى وهذه الكلمة تتعدى به وإنما هو من قولك خبرت الشيء إذا عرفت حقيقة خبره وأنا خابر وخبير من قولك خبرت الشيء إذا عرفت حقيقة خبره وأنا خابر وخبير من قولك خبرت الشيء إذا عرفته مبالغة مثل عليم وقدير ثم أكثر حتى استعمل في معرفة كنهه وحقيقته قال كعب الأشقرى (٣) :
وما جاءنا من نحو أرضك خابر ولا جاهل إلا يذمك يا عمرو

(١) في السكندرية «العلوم» . (٢) في السكندرية نقص أسطر من هذا الفرق .

(٣) في النسخ «الاشقرى» بالمهملة ، والتصويب من معجم الشعراء المرزباني ومن غيره .

(الفرق) بين قولنا يحسن وبين قولنا يعلم أن قولنا فلان يحسن كذا بمعنى يعلمه مجازاً، وأصله فيما يأتي للفعل الحسن ألا ترى أنه لا يجيء له مصدر إذا كان بمعنى العلم البتة فقولنا فلان يحسن الكتابة معناه أنه يأتي بها حسنة من غير توقف واحتباس، ثم كثر ذلك حتى صار كأنه العلم وليس به .

(الفرق) بين العلم والرؤية أن الرؤية لا تكون إلا الموجود، والعلم يتناول الموجود والمعدوم، وكل رؤية لم يعرض معها آفة فالمرئي بها معلوم ضرورة، وكل رؤية فهي محدود أو قائم في محدود كما أن كل احساس من طريق اللمس فإنه يقتضى أن يكون محدود أو قائم في محدود . والرؤية في اللغة على ثلاثة أوجه أحدها العلم وهو قوله تعالى (ونراه قريباً) أى نعلمه يوم القيامة وذلك أن كل آت قريب، والآخر بمعنى الظن وهو قوله تعالى (انهم يرونه بعيداً) أى يظنون، ولا يكون ذلك بمعنى العلم لأنه لا يجوز أن يكونوا عالمين بأنها بعيدة وهي قريبة في علم الله، واستعمال الرؤية في هذين الوجهين مجاز، والثالث رؤية العين وهي حقيقة .

(الفرق) بين العلم بالشىء والمحيط به ان أصل المحيط المطيف بالشىء من حوله بما هو كالسور الدائر عليه يمنع أن يخرج عنه ما هو منه ويدخل فيه ما ليس فيه، ويكون من قبيل العلم وقيل القدرة مجازاً فقوله تعالى (وكان الله بكل شىء محيطاً) يصاح أن يكون معناه أن كل شىء في مقدوره فهو بمنزلة ما قبض القابض عليه في امكان تصريفه، ويصلح أن يكون معناه أنه يعلم بالاشياء من جميع وجوها وقال (قد أحاط بكل شىء علماً) أى علمه من جميع وجوهه وقوله (وأحاط بما لديهم) يجوز في العلم والقدرة وقال (قد أحاط الله بها) أى قد أحاط بها لكم بتمليككم إياه وقال (والله محيط بالكافرين) أى لا يفوتونه، وهو تخويف شديد بالغلبة فالمعلوم الذى علم من كل وجه بمنزلة ما قد أحيط به بضرب سور حوله وكذلك المقدور عليه من كل وجه فإذا أطلق اللفظ فالاولى أن يكون من جهة المقدور كقوله تعالى (والله محيط بالكافرين) وقوله (وكان الله بكل شىء محيطاً) ويجوز أن يكون من الجهتين

فاذا قيد بالعلم فهو من جهة المعلوم لاغير ، ويقال للعالم بالشيء عالم وان عرف من جهة واحدة (١) فالفرق بينهما بين ، وقد احتطت في الأمر اذا أحكمتها كأنك منعت الخلل أن يدخله ، وإذا أحيط بالشيء علما فقد علم من كل وجه يصح أن يعلم منه ، واذا لم يعلم الشيء مشاهدة لم يكن علمه إحاطة .

(الفرق) بين قولنا الله أعلم بذاته ولذاته أن قولنا هو عالم بذاته يحتمل أن يراد أنه يعلم ذاته كما اذا قلنا انه عالم بذاته لما فيه من الاشكال وتقول هو عالم لذاته لأنه لا إشكال فيه ويقال هو إله بذاته ولا يقال هو إله لذاته احترازا من الاشكال لأنه يحتمل أن يكون قولنا إله لذاته أنه إله ذاته كما يقال إنه إله لخلقه أى إله خلقه ، ويجوز أن يقال قادر لذاته وبذاته لأن ذلك لا يشكل لكون القادر لا يتعدى بالباء واللام وإنما يتعدى بعلى .

(الفرق) بين العلم والتمييز أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة كان ذلك بعد لبس أولا ، والتمييز علم يقع بالشيء بعد لبس فقط ولهذا لا يقال تميزت أن السماء فوقي كما تقول علمتها فوقي ولا يقال لله تميزت لذلك . (الفرق) بين المعروف والمشهور أن المشهور هو المعروف عند الجماعة الكثيرة ، والمعروف معروف وان عرفه واحد يقال هذا معروف عند زيد ولا يقال مشهور عند زيد ولكن مشهور عند القوم .

(الفرق) بين العلم والشهادة أن الشهادة أخص من العلم وذلك أنها علم بوجود الأشياء لا من قبل غيرها ، والشاهد نقيض الغائب في المعنى ولهذا سمي ما يدرك بالحواس ويعلم ضرورة شاهداً وسمى ما يعلم بشيء غيره وهو الدلالة غائبا كالحياة والقدرة ، وسمى القديم شاهداً لكل نجوى لأنه يعلم جميع الموجودات بذاته فالشهادة علم يتناول الموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم . (الفرق) بين الشاهد والمشاهد أن المشاهد للشيء هو المدرك له رؤية ، وقال بعضهم رؤية وسمعا وهو في الرؤية أشهر ولا يقال إن الله لم يزل مشاهداً لأن ذلك يقتضى إدرا كاحاسة والشاهد لا يقتضى ذلك .

(الفرق) بين الشاهد والحاضر أن الشاهد للشيء يقتضى أنه عالم به ولهذا قيل الشهادة على الحقوق لأنها لا تصح إلا مع العلم بها وذلك أن أصل الشهادة الرؤية وقد شاهدت الشيء رأيتة ، والشاهد العسل على ماشوهد في موضعه ، وقال بعضهم الشهادة في الأصل إدراك الشيء من جهة سماع أو رؤية فالشهادة تقتضى العلم بالمشهود على ما بينا ، والحضور لا يقتضى العلم بالحضور ألا ترى أنه يقال حضره الموت ولا يقال شهدته الموت إذ لا يصح وصف الموت بالعلم ، وأما الاحضار فإنه يدل على سخط وغضب ، والشاهد قوله تعالى (ثم هو يوم القيامة من المحضرين) .

(الفرق) بين العالم والحكيم أن الحكيم على ثلاثة أوجه أحدها بمعنى المحكم مثل البديع بمعنى المبدع والسميع بمعنى المسمع ، والآخر بمعنى محكم وفي القرآن (فيها يفرق كل أمر حكيم) أى محكم ، وإذا وصف الله تعالى بالحكمة من هذا الوجه كان ذلك من صفات فعله ، والثالث الحكيم بمعنى العالم بأحكام الأمور فالصفة به أخص من الصفة بعالم ، وإذا وصف الله به على هذا الوجه فهو من صفات ذاته .

(الفرق) بين الاعلام والاخبار أن الاعلام التعريض لأن يعلم الشيء وقد يكون ذلك بوضع العلم في القلب لأن الله تعالى قد علنا ما اضطربنا اليه ، ويكون الاعلام بنصب الدلالة والاخبار والاطهار للخبر علم به أو لم يعلم ، ولا يكون الله مخبرا بما يحدثه من العلم في القلب .

الفرق بين ما يخالف العلم و يضاده

(الفرق) بين العلم والتقليد أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، والتقليد قبول الأمر من لا يؤمن عليه الغلط بلا حجة فهو وإن وقع معتقده على ما هو به فليس بعلم لأنه لا ثقة معه ، واشتقاقه من قول العرب قلده الامانة أى ألزمته إياها فلزمته لزوم القلادة للعنق ، ثم قالوا طوقه الامانة لأن الطوق مثل القلادة ، ويقولون هذا الامر لازم لك وتقليد عنقك ومنه قوله تعالى (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه) أى ما طار له من الخير والشر .

والمراد به عمله يقال طارلى منك كذا أى صار حظى منك ، ويقال قلدت فلان نادىنى ومذهبى أى قلدته إنما إن كان فيه وألزمته إياه إلزام القلادة عنقه ، ولو كان التقليد حقاً لم يكن بين الحق والباطل فرق .

(الفرق) بين التقليد والتسحيت أن التسحيت هو الاعتقاد الذى يعتد به الانسان من غير أن يرجعه على خلافه أو يخطر بباله أنه بخلاف ما اعتقده ، وهو مفارق للتقليد لأن التقليد ما يقلد فيه الغير والتسحيت لا يقلد فيه أحد .
(الفرق) بين النسيان والسهو أن النسيان إنما يكون عما كان ، والسهو يكون عما لم يكن تقول نسيت ما عرفته ولا يقال سهوت عما عرفته وإنما تقول سهوت عن السجود فى الصلاة فتجعل السهو بدلا عن السجود الذى لم يكن والسهو والمسهو عنه يتعاقبان ، وفرق آخر أن الانسان (١) إنما ينسى ما كان ذا كراهة ، والسهو يكون عن ذكر وعن غير ذكر لأنه خفاء المعنى بما يتمتع به اذراكه ، وفرق آخر وهو أن الشئ الواحد محال أن يسهى عنه فى وقت ولا يسهى عنه فى وقت آخر وإنما يسهى فى وقت آخر عن مثله ويجوز أن ينسى الشئ الواحد فى وقت ويذكره فى وقت آخر .

(الفرق) بين السهو والغفلة أن الغفلة تكون عما يكون ، والسهو يكون عما لا يكون تقول غفلت عن هذا الشئ حتى كان ولا تقول سهوت عنه حتى كان لأنك إذا سهوت عنه لم يكن ويجوز أن تغفل عنه ويكون ، وفرق آخر أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلا عما كان من فلان ولا يجوز أن يسهى عن فعل الغير .
(الفرق) بين السهو والاعتماد أن الاعتماد سهو يكون من مرض فقط والنوم سهو يحدث مع فتور جسم الموصوف به .

(الفرق) بين الظن والتصوير أن الظن ضرب من أفعال القلوب يحدث عند بعض الامارات وهو رجحان احد طرفى التجوز ، واذا حدث عند امارات غلبت وزادت بعض الزيادة فظن صاحبه بعض ما تقتضيه تلك الامارات سمي ذلك غلبة الظن ، ويستعمل الظن فيما يدرك وفيما لا يدرك

والتصور يستعمل في المدرك دون غيره كأن المدرك إذا أدركه المدرك تصور نفسه، والشاهد أن الأعراض التي لا تدرك لا تصور نحو العلم والقدرة، والتمثل مثل التصور إلا أن التصور أبلغ لأن قولك تصورت الشيء معناه أني بمنزلة من أبصر صورته، وقولك تمثلته معناه أني بمنزلة من أبصر مثاله، ورؤيتك لصورة الشيء أبلغ في عرفان ذاته من رؤيتك لمثاله.

(الفرق) بين التصور والتوهم أن تصور الشيء يكون مع العلم به، وتوهمه لا يكون مع العلم به لأن التوهم من قبيل التجويز والتجويز يناهض العلم، وقال بعضهم التوهم يجري مجرى الظنون يتناول المدرك وغير المدرك وذلك مثل أن يخبرك من لا تعرف صدقه عما لا يخيل العقل فيتخيل كونه فإذا عرفت صدقه وقع العلم بمخبره وزال التوهم، وقال آخر التوهم هو تجويز ما لا يتمتع من الجائز والواجب ولا يجوز أن يتوهم الإنسان ما يتمتع كونه ألا ترى أنه لا يجوز أن يتوهم الشيء متحركاً ساكناً في حال واحدة.

(الفرق) بين الظن والشك أن الشك استواء طرفي التجويز، والظن رجحان أحد طرفي التجويز والشاك يجوز كون ما شك فيه على إحدى الصفتين لأنه لا دليل هناك ولا أمارة، ولذلك كان الشاك لا يحتاج في طلب الشك إلى الظن، والعلم وغالب الظن يطلبان بالنظر، وأصل الشك في العربية من قولك شككت الشيء إذا جمعته بشيء تدخله فيه، والشك هو اجتماع شيئين في الضمير، ويجوز أن يقال الظن قوة المعنى في النفس من غير بلوغ حال الثقة الثابتة، وليس كذلك الشك الذي هو وقوف بين التقيضين من غير تقوية أحدهما على الآخر.

(الفرق) بين نظر والحسبان أن بعضهم قال: الظن ضرب من الاعتقاد، وقد يكون حسبان ليس باعتقاد ألا ترى أنك تقول أحسب أن زيداً قد مات ولا يجوز أن تعتقد أنه مات مع علمك بأنه حي. قال أبو هلال رحمه الله تعالى أصل الحسبان من الحساب تقول أحسبه بالظن قد مات كما تقول أعده قد مات، ثم كثر حتى سمي الظن حسباناً على جهة التوسع وصار كالحقيقة بعد كثرة

الاستعمال (١) وفرق بين الفعل منهما فيقال في الظن حسب وفي الحساب حسب ولذلك فرق بين المصدرين فليل حسب وحسبان ، والصحيح في الظن ما ذكرناه .
 (الفرق) بين الشك والارتياب أن الارتياب شك مع تهمة (٢) والشاهد أنك تقول إني شك اليوم في المطر ولا يجوز أن تقول إني مرتاب بفلان إذا شككت في أمره واتهمته . فأما :

(الفرق) بين الريبة والتهمة فإن الريبة هي الخصلة من المكروه تظن بالإنسان فيشك معها في صلاحه ، والتهمة الخصلة من المكروه تظن بالإنسان أو يقال فيه ، ألا ترى أنه يقال وقعت على فلان تهمة إذا ذكر بخصلة مكروهة ويقال أيضاً اتهمته في نفسى إذا ظننت به ذلك من غير أن تسمعه فيه فالتهم هو المقول فيه التهمة والمظنون به ذلك ، والمريب المظنون به ذلك فقط ، وكل مريب متهم ويجوز أن يكون متهم ليس بمريب .

(الفرق) بين الشك والامتراء أن الامتراء هو استخراج الشبه المشككة ، ثم كثر حتى سمي الشك مرية وامترأ وأصله المرى وهو استخراج اللبن من الضرع مري الناقة يمر بها مرياً ، ومنه ماراه ممرأة ومرأاً إذا استخراج ما عنده بالمناظرة ، وامترى امترأ إذا استخراج الشبه المشككة من غير حل لها .

(الفرق) بين العلم والظن أن الظان يجوز أن يكون المظنون على خلاف ما هو ظنه ولا يحققه والعلم يحقق المعلوم وقيل جاء الظن في القرآن بمعنى الشك في قوله تعالى (إن هم إلا يظنون) والصحيح أنه على ظاهره .

(الفرق) بين الظن والجهل أن الجاهل يتصور نفسه بصورة العالم ولا يجوز خلاف ما يعتقدده وان كان قد يضطرب حاله فيه لأنه غير ساكن النفس اليه ، وليس كذلك الظان .

(الفرق) بين التصور والتخيل أن التصور تخيل لا يثبت على حال وإذا ثبت على حال لم يكن تخيلاً فاذا تصور الشيء في الوقت الأول ولم يتصور في الوقت الثاني قيل إنه تخيل ، وقيل التخيل تصور الشيء على بعض أوصافه دون

(١) في التيمورية ووصار كالحقيقة بعد لكثرة الاستعمال . (٢) في التيمورية «شك مع تهمة» .

بعض فهذا لا يتحقق ، والتخيل والتوهم ينافيان العلم كما أن الظن والشك ينافيانه .
 (الفرق) بين التقليد والظن أن المقلد وإن كان محسناً للظن بالمقلد لما عرفه
 من أحواله فهو سيطن أن الأمر على خلاف ماقلده فيه ، ومن اعتقد فيمن قلده
 أنه لا يجوز أن يخطئ فذاك لا يجوز كون ماقلده فيه على خلافه فلذلك لا يكون
 ظاناً ، وكذلك المقلد الذي تقوى عنده حال ماقلده فيه يفارق الظان لأنه
 كالسابق إلى اعتقاد الشيء على صفة لا ترجيح لكونه عليها عنده على كونه على
 غيرها ، والظن يكون له حكم إذا كان عن اشارة صحيحة ولم يكن الظان قادراً
 على العلم فأما إذا كان قادراً عليه فليس له حكم ، ولذلك لا يعمل بخبر الواحد إذا
 كان بخلاف القياس وعند وجود النص .

(الفرق) بين الجهل والحمق أن الحمق هو الجهل بالأمور الجارية في
 العادة ، ولهذا قالت العرب أحمق من دعة ، وهي امرأة ولدت فظنت
 أنها أحدثت فحمتها العرب بجهلها بما جرت به العادة من
 الولادة ، وكذلك قولهم أحمق من المهور (١) إحدى خدمتها وهي امرأة
 راودها رجل عن نفسها فقالت لا تسكنني بغير مهر فقال لها مهرك إحدى
 خدمتك أي خلخاليك فرضيت فحمتها العرب بجهلها بما جرت به العادة في
 المهور ، والجهل يكون بذلك وبغيره ولا يسمى الجهل بالله حقاً ، وأصل الحمق
 الضعف ومن ثم قيل البقلة الحقاء لضعفها ، واهمق الرجل إذا ضعف فقيل
 للأحمق أحمق لضعف عقله .

(الفرق) بين الحماقة والرقاعة أن الرقاعة على ما قال الجاحظ حمق معرفة
 وعلو رتبة ولا يقال للأحمق إذا كان وضعارياً وإنما يقال ذلك للأحمق
 إذا كان سيداً أو رئيساً أو ذا مال وجاه .

(الفرق) بين الاحمق والمائق أن المائق هو السريع البكاء القليل الحزم
 والنبات ، والمائة البكاء وفي المثل : أنا يثق وصاحبي مثق فكيف تنفق ، وقال
 بعضهم المائق السبيء الخلق ، وحكى ابن الأنباري أن قولهم أحمق مائق بمنزلة
 عطشان نظشان وجائع نائع (٢) .

(١) في النسخ « المهور » والمثل مشهور . (٢) أي هو اتباع .

﴿ الباب الخامس ﴾

في الفرق بين الحياة والنماء والحى والحيوان وبين الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك ، وفي الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة وما يقرب من ذلك، والفرق بين ما يضاؤه ويخالفه .

(الفرق) بين الحياة والنماء أن الحياة هي ما تصير به الجملة كالشئ الواحد في جواز تعلق الصفات بها فأما قوله تعالى (فأحيينا به الأرض بعد موتها) فعناه أنا جعلنا حالها كحال الحى في الانتفاع بها ، والصفة لله بأنه حى مأخوذة من الحياة على التقدير لا على الحقيقة كما أن صفته بأنه موجود مأخوذة من الوجود على التقدير وقد دل الدليل على أن الحى بعد أن لم يكن حيا حى من أجل الحياة فالذى لم يزل حياً ينبغي أن يكون حياً لنفسه ، والنماء يزيد الشئ حالاً بعد حال من نفسه لا باضافة إليه فالنبات ينمى ويزيد وليس بحى والله تعالى حى ولا ينام ، ولا يقال لمن أصاب ميراثاً أو أعطى عطية أنه قد نما ماله وإنما يقال نما ماله اذا زاد فى نفسه ، والنماء فى الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلاً قليلاً ، وفى الورق والذهب مجاز فهذا هو الفرق بين الزيادة والنماء ، ويقال للاشجار والنبات نوام لأنها تزيد فى كل يوم الى أن تنتهى الى حد التمام .

(الفرق) بين الحى والحيوان أن الحيوان هو الحى ذو الجنس ويقع على الواحد والجمع ، وأما قوله تعالى (وان الدار الآخرة لهى الحيوان) فقد قال بعضهم يعنى البقاء يريد أنها باقية ، ولا يوصف الله تعالى بأنه حيوان لأنه ليس بذى جنس .

(الفرق) بين الحياة والعيش أن العيش اسم لما هو سبب الحياة من الأكل والشرب وما بسبيل ذلك ، والشاهد قولهم معيشة فلان من كذا يعنون ما كله ومشر به مما هو سبب لبقاء حياته فليس العيش من الحياة فى شئ .

(الفرق) بين الحياة والروح أن الروح من قرائن الحياة ، والحياة عرض والروح جسم رقيق من جنس الريح ، وقيل هو جسم رقيق حساس ، وتزعم

الاطباء أن موضعها الصدر من الحجاب والقلب ، وذهب بعضهم إلى أنها مبسوطة في جميع البدن وفيه خلاف كثير ليس هذا موضع ذكره ، والروح والريح في العربية من أصل واحد ولهذا يستعمل فيه النفخ فيقال نفخ فيه الروح وسمى جبريل عليه السلام روحاً لأن الناس ينتفعون به في دينهم كما تنفعهم بالروح ولهذا المعنى سمي القرآن روحاً .

(الفرق) بين الروح والمهجة والنفس والذات ، أن المهجة خالص دم الانسان الذي إذا خرج خرجت روحه وهو دم القلب في قول الخليل ، والعرب تقول سألت مهجهم على رماحنا ، ولفظ النفس مشترك يقع على الروح وعلى الذات ويكون توكيداً يقال خرجت نفسه أي روحه وجاء في زيد نفسه بمعنى التوكيد والسواد سواد لنفسه كما تقول لذاته ، والنفس أيضا الماء وجمعه أنفاس قال جرير :

تعلى وهي ساغمة بفيها بأنفاس من الشيم القراح

والنفس ملء الكف من الدباغ والنفس التي تستعد بمعنى الذات ما يصح أن تدل على الشيء من وجه يختص به دون غيره ، وإذا قلت هو لنفسه على صفة كذا فقد دلت عليه من وجه يختص به دون ما يخالفه ، وقال علي بن عيسى الشيء والمعنى والذات نظائر وبينها فروق فالمعنى المقصود ثم كثر حتى سمي المقصود معنى ، وكل شيء ذات وكل ذات شيء إلا أنهم ألزموا الذات الاضافة فقالوا ذات الانسان وذات الجوهر ليحققوا الاشارة إليه دون غيره ، قلنا ويعبر بالنفس عن المعلوم في قولهم قد صح ذلك في نفسي أي قد صار في جملة ما أعلمه ولا يقال صح في ذاتي .

ومما يضاد الحياة الموت

(الفرق) بين الموت والقتل أن القتل هو نقض البنية الحيوانية ولا يقال له قتل في أكثر الحال إلا إذا كان من فعل آدمي ، وقال بعضهم القتل إماتة الحركة . ومنه يقال نافقة مقتلة إذا كثر عليها الاتعاب حتى تموت حركتها ، والموت عرض أيضا يضاد الحياة مضادة الروح ولا يكون إلا من فعل الله ، والميتة الموت بعينه

إلا أنه يدل على الحال ، والموت ينفي الحياة مع سلامة البنية ، ولا بد في القتل من انتقاض البنية ، ويقال لمن حبس الانسان حتى يموت أنه قتله ولم يكن (١) يقاتل في الحقيقة لأنه لم ينقض البنية ، ويستعار الموت في أشياء فيقال مات قلبه إذا صار بليداً ومات المتاع أي كسد ومات الشيء بينهم نقص وحظ ميت ضعيف ونيات ميت ذابل ووقع في المال موتان إذا ماتت وموتان الأرض إذا لم تعمر .
 (الفرق) بين القتل والذبح أن الذبح عمل معلوم ، والقتل ضروب مختلفة ولهذا منع الفقهاء عن الاجارة على قتل رجل قصاصاً ولم يمنعوا من الاجارة على ذبح شاة لأن القتل منه لا يدري أيقته بضربة أو بضربتين أو أكثر وليس كذلك الذبح .
 (الفرق) بين الفناء والنفاد أن النفاد هو فناء آخر الشيء بعد فناء أوله ، ولا يستعمل النفاد فيما يفنى جملة ألا ترى أنك تقول فناء العالم ولا يقال نفاد العالم ويقال نفاد الزاد ونفاد الطعام لأن ذلك يفنى شيئاً فشيئاً .

(الفرق) بين الاهلاك والاعدام أن الاهلاك أعم من الاعدام لأنه قد يكون بنقض البنية وإبطال الحاسة وما يجوز أن يصل معه اللذة والمنفعة ، والاعدام تقيض اليجاد فهو أخص فكل إعدام إهلاك وليس كل إهلاك إعداماً .
 (الفرق) بين الحياة والقدرة أن قدرة الحي قد تتناقص مع بقاء حياته على حد واحد ألا ترى أنه قد يتعذر عاينه في حال المرض والكبر كثير من أفعاله التي كانت مناسبة له مع كون إدراكه في الحالين على حد واحد فيعلم أن ما صح به أفعاله قد يتناقض وما صح به ادراكه غير متناقض ، وفرق آخر أن العضو قد يكون فيه الحياة بدليل صحة ادراكه وإن لم تكن فيه القدرة كالأذن ألا ترى أنه يتعذر تحريكها مباشرة وإن كانت منفصلة ، وفرق آخر أن الحياة جنس واحد والقدرة مختلفة ولو كانت متفقة لقدرتا بقدرتين على مقدر واحد .

(الفرق) بين القدرة والقهر أن القدرة تكون على صغير المقدر وكبيره ، والقهر يدل على كبر المقدر ولهذا يقال ملك قاهر إذا أريد المبالغة في مدحه بالقدرة ، ولا يقال في هذا المعنى ملك قادر لأن إطلاق قولنا قادر لا يدل على

(١) في التيمورية « وليس يقاتل » .

عظيم المقدور كما يدل عليه إطلاق قولنا قاهر :

(الفرق) بين القهر والغلبة أن الغلبة تكون بفضل القدرة وبفضل العلم يقال قاتله فغلبه وصارعه فغلبه وذلك لفضل قدرته وتقول حاجه فغلبه ولا عبه بالشرنج فغلبه بفضل علمه وفطنته ، ولا يكون القهر إلا بفضل القدرة ألا ترى أنك تقول ناوأه فقهره ولا تقول حاجه فقهره ولا تقول قهره بفضل علمه كما تقول غلبه بفضل علمه .

(الفرق) بين الغلبة والقدرة أن الغلبة من فعل الغالب وليست القدرة من فعل القادر يقال غلب خصمه غلباً كما تقول طلب طلباً وفي القرآن (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقولهم الله غالب من صفات الفعل وقولنا له قاهر من صفات الذات وقد يكون من صفات الفعل وذلك أنه يفعل ما يصير به العدو مقهوراً ، وقال علي بن عيسى : الغالب القادر على كسر حد الشيء عند مقاومته باقتداره ؛ والقاهر القادر على المستعصب من الأمور .

(الفرق) بين القادر والمقيت أن المقيت على ما قال بعض العلماء يجمع معنى القدرة على الشيء والعلم به قال والشاهد قول الشاعر :

ألى الفضل أم على إذا حو سبت إني على الحساب مقيت

قال ولا يمكن المحاسبة لهما مع القدرة عليها والعلم بها في القرآن (وكان الله على كل شيء مقيتاً) أى مقتدرأ على كل شيء عالماً به ، وقال غيره المقيت على الشيء الموقوف عليه وقيل هو المقتدر وأنشد :

وذى ضغن (١) كفت الضغن عنه وكنت على إساءته مقيتاً
وقيل هو المجازى كأنه يجعل لكل فعل قدرة من الجزاء ، والقدرة والقوت متقاربان وقال ابن عباس مقيتاً حفيظاً وقال مجاهد شهيداً وحفيظاً حسينياً ، وقال الخليل المقيت الحافظ والحفيظ أشبه الوجوه لأنه مشتق من القوت والقوت يحفظ النفس فكان المقيت الذى يعطى الشيء قدر حاجته من الحفظ ، وحكى الفراء يقوت ويقيت .

(الفرق) بين القادر والقوى أن القوى هو الذى يقدر على الشئ وعلى ما هو أكثر منه ولهذا لا يجوز أن يقال للذى استفرغ قدرته فى الشئ أنه قوى عليه وإنما يقال له إنه قوى عليه إذا كان فى قدرته فضل لغيره ، ولهذا قال بعضهم القوى القادر العظيم الشأن فيما يقدر عليه .

(الفرق) بين قولك قادر عليه وقادر على فعله أن قولك قادر عليه يفيد أنه قادر على تصرفه كقولك فلان قادر على هذا الحجر أى قادر على رفعه ووضعوه وهو قادر على نفسه أى قادر على ضبطها ومنعها فيما تتنازع إليه ، وقادر على فعله يفيد أنه قادر على إيجاده فبين الكلمتين فرق .

(الفرق) بين القادر على الشئ والمالك له أن المالك يضاف الى المقدور وغير المقدور نحو زيد مالك للمال وليس بقادر عليه فالقادر على الشئ قادر على إيجاده والمالك للشئ مالك لتصرفه ، وقد يكون المالك بمعنى القادر سواء وهو قوله تعالى (مالك يوم الدين) ويوم الدين لم يوجد فيملك وإنما المراد أنه قادر عليه ، والمالك فى الحقيقة لا يكون إلا الموجود والقدرة لا تكون على الموجود .

(الفرق) بين القوة والشدة أن الشدة فى الاصل هى مبالغة فى وصف الشئ فى صلابته وليس هو من قبيل القدرة ولهذا لا يقال لله شديد ، والقوة من قبيل القدرة على ما وصفنا ، وتأويل قوله تعالى (أشد منهم قوة) أى أقوى منهم وفى القرآن (ذى القوة المتين) أى العظيم الشأن فى القوة وهو اتساع .

(الفرق) بين الشدة والجلد أن الجلد صلابة البدن ومنه الجلد لانه أصلب من اللحم ، والجلد الصلب من الارض وقيل يتضمن الجلد معنى القوة والصبر ولا يقال لله جليل لذلك (١) .

(الفرق) بين الشدة والصعوبة أن الشدة ما ذكرناه ، والصعوبة تكون فى الأفعال دون غيرها يقال صعب على الأمر يعنى أن فعله صعب عليك ورجل صعب أى مقاساته صعبة ، وفيها معنى الغلبة لمن يزاولها ، ومن ثم سمي

(١) تقدم فى الصفحة ٦٨ (والفرق) بين ذلك وبين الجلادة .. الى آخر الفرق ، ولعل موضعه هنا لعدم مناسبته هنالك .

الفحل الشديد الغالب مصعباً فالصعوبة أبلغ من الشدة ، وقد يكون شديد غير صعب إذا استعمل فيما يستعمل فيه الصعب ولا صعب الا شديد .

(الفرق) بين القوة والمتانة أن المتانة صلابة في ارتفاع ، والمتن من الأرض الصلب المرتفع والجمع متان ، ومنه سمي عقب الظهر متناً ، والصلابة قريية من ذلك ، ولا تجوز الصفة بالصلابة والمتانة على الله فأما قوله تعالى (ذو القوة المتين) فالمتين في اسمائه مبالغة في الوصف بأنه قوى وهو في الله توسع لآمن المتانة في الأصل نقيضة الرخاوة فاستعملت في نقيض الضعف للمبالغة في صفة القوة والله أعلم .

(الفرق) بين القدرة والمنة أن المنة تفيد أنها قدرة للمبالغة تقطعها الاعمال الشاقة وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى (أجر غير ممنون) أى مقطوع ، والمنون المنية لأنها قاطعة عن التصرف بالحياة ، وقيل لامتنان بالنعمة امتنان لأنه يقطع الشكر .

(الفرق) بين الشدة والصلابة أن الصلابة هي التمام الاجزاء بعضها الى بعض من غير خلل مع يبوسة فيها ، والشدة هي التزاق الاجزاء بعضها ببعض سواء كان الموصوف بها ملتئماً أو متحللاً ، والشدة مبالغة في وصف الشيء والصلابة خلفه واستعمالها في موضع الصلابة استعارة .

(الفرق) بين القوة والشهامة أن الشهامة خشونة الجانب مأخوذة من الشيمم وهو ذكر القنافذ ولا يسمى الله شهماً لذلك .

(الفرق) بين الشهامة والجزالة أن الجزالة أصلها شدة القطع تقول جزلت الشيء اذا قطعته بشدة وقيل حطب جزل اذا كان شديد القطع صلباً واذا كان كذلك كان أبقى على النار فشبّه به الرجل الذي تبقى قوته في الأمور فسمى جزلاً ولا يوصف الله به .

(الفرق) بين الشجاعة والبسالة أن أصل البسل الحرام فكان الباسل حرام أن يصاب في الحرب بمكره ولشدته فيها وقوته ، والشجاعة الجرأة والشجاع الجريء المقدم في الحرب ضعيفاً كان أرقويماً ، والجرأة قوة القلب الداعي الى الاقدام على

المكاره فالشجاعة تنبئ عن الجرأة والبسالة تنبئ عن الشدة والقوة يجوز أن يكون الباسل من البسول وهي تكبره الوجه مثل البثور وهما لغتان ، وسمى باسلا لتكبره ولا تجوز الصفة بذلك على الله تعالى .

(الفرق) بين الشجاعة والنجدة أن النجدة حسن البدن وتمام لحمه وأصلها الارتفاع ومنه سميت بلادهم المرتفعة نجدا ، وقيل للنجاد نجاد لأنه يحشو الشباب قترتفع ثم قيل للشجاعة نجدة لأنها تكون مع تمام الجسم في أكثر الأحوال .
ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الصلابة والقسوة أن القسوة تستعمل فيما لا يقبل العلاج ولهذا يوصف بها القلب وان لم يكن صلبا .

(الفرق) بين القدرة والصحة أن الصحة يوصف بها المحل والآلات والقدرة تتعلق بالجملة فيقال غير صحيحة وحاسة صحيحة ولا يقال عين قادرة وحاسة قادرة .

(الفرق) بين الصحة والعافية أن الصحة أعم من العافية يقال رجل صحيح وآلة صحيحة وخشبة صحيحة إذا كانت ملتزمة لا كسر فيها ولا يقال خشبة معافاة ، وتستعار الصحة فيقال صححت القول وصح لي على فلان حق ، ولا تستعمل العافية في ذلك ، والعافية مقابلة المرض بما يصاده من الصحة فقط والصحة تنصرف في وجوه على ما ذكرنا ، وتكون العافية ابتداءً من غير مرض وذلك مجاز كأنه فعل ابتداء ما كان من شأنه أن ينافي المرض يقال خلقه الله معافى صحيحا ومع هذا فإنه لا يقال صح الرجل ولا عوفى إلا بعد مرض يناله ، والعافية مصدر مثل العاقبة والطاغية وأصلها الترك من قوله تعالى (فمن عفى له من أخيه شيء) أى ترك له ، وعفت الدار تركت حتى درست ومنه « اعفوا للحي ، أى اتركوها حتى تطول ومنه العفو عن الذنب وهو ترك المعاقبة عليه وعافاه الله من المرض تركه منه بضده من الصحة وعفاه يعفوه واعتفاه يعتفيه إذا أتاه يسأله تاركا لغيره .

(الفرق) بين الصحة والسلامة أن السلامة نقيضة الهلاك ونقيض الصحة الآفة من المرض والكسر وما بسبيل ذلك ألا ترى أنه يقال سلم الرجل من

علته اذا كان يخاف عليه الهلاك منها أو على شيء من جسده، واذا لم يكن يخاف عليه ذلك منها لم يقل سلم منها وقيل صح منها ، هذا على أن السلامة نقيضة الهلاك وليست الصحة كذلك وفي هذا وقوع الفرق بينهما ، ثم كثر استعمال السلامة حتى قيل للمتبرء من العيب سالم من العيب ، والسلامة عند المتكلمين زوال الموانع والآفات عن من يجوز عليه ذلك ولا يقال لله سالم لأن الآفات غير جائزة عليه ولا يقال له صحيح لأن الصحة تقتضى منافاة المرض والكسر ولا يجوز ان على الله تعالى .

(الفرق) بين القدرة والطاقة أن الطاقة غاية مقدرة القادر واستفراغ وسعه في المقدور يقال هذا طاقتي أى قدر إمكاني، ولا يقال لله تعالى مطيق لذلك .

(الفرق) بين القدرة والاستطاعة أن الاستطاعة فى قولك طاعت جوارحه للفعل أى انقادت له ولهذا لا يوصف الله بها ويقال أطاعه وهو مطيع وطاع له وهو طائع له إذا انقاد له ، وجاءت الاستطاعة بمعنى الاجابة وهو قوله تعالى : (هل يستطيع ربك) أى هل يجيبك إلى ما تسأله وأما قوله تعالى (لا يستطيعون سمعاً) فمعناه أنه يشغل عليهم استماع القرآن ليس أنهم لا يقدرون على ذلك، وأنت تقول لا أستطيع أن أبصر فلاناً تريد أن رؤيته تثقل عليك .

(الفرق) بين العزيز والقاهر أن العزيز هو الممتنع الذى لا ينال بالاذى ولذلك سمي أبو ذؤيب العقاب عزيزة لأنها تتخذ وكرها فى أعلى الجبل فهى ممتنعة على من يريد لها فقال :

حتى انتهيت إلى فراش عزيزة سوداء روية أنفها كالخوصف

ويقال عز يعز إذا صار عزيزاً وعز يعز عزاً إذا قهر باقتدار على المنع والمثل من عزيز والعزاز الأرض الصلبة لا تمتاعها على الحافر بصلابتها كالاتناع من الضيم، والصفة بعز يز لا تتضمن معنى القهر، والصفة بقاهر تتضمن معنى العز يقال قهر فلان فلاناً إذا غلبه وصار مقتدرأ على إنفاذ أمره فيه .

(الفرق) بين قولك العزيز وبين قولك عزيزى أن قولك عزيزى بمعنى حبيبي الذى يعز عليك فقدته لميل طبعك إليه ، ولا يوصف العطاء به مع الاضافة ،

وليس كذلك السيد وصيدي لأن الاضافة لا تقلب معنى ذلك إلا بحسب
ما تقتضيه الاضافة من الاختصاص .

(الفرق) بين القادر والتمكن أن التمکن مضمن بالآلة والمكان الذي
يتمكن فيه ، ولهذا لا يجوز الصفة به على الله تعالى ، وصفة القادر مطلقة لأنه
لا يجوز أن يستغنى بنفسه عن القدرة كما يستغنى بها عن الآلة في الكتابة
ونحوها ويقال مكنه ومكن له قال بعضهم معناها واحد ، قال ومنه قوله تعالى
(مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم) قال ف جاء باللغتين للتوسع في الكلام ،
والصحيح أن مكنت له جعلت له ما يتمكن به ومكنته أقدرته على ملك الشيء في المكان .
(الفرق) بين التمكين والاقدار أن التمكين اعطاء ما يصح به الفعل كائنا
ما كان من الآلات والعدد والقوى ، والاقدار إعطاء القدرة وذلك أن الذي
له قدرة على الكتابة تتعذر عليه إذا لم يكن له آلة للكتابة ويتمكن منها إذا حضرت
الآلة ، والقدرة ضد العجز ، والتمكن ضد التعذر .

الفرق بين ما يضاد القدرة ومخالفتها

(الفرق) بين العجز والمنع أن العجز يضاد القدرة مضادة التروك ويتعلق
بمتعلقها على العكس ، والمنع ما لا تجله يتعذر الفعل على القادر فهو يضاد الفعل
وليس يضاد القدرة بل ليس يسمى منعاً إلا إذا كان مع القدرة فليس هو من العجز في شيء .
(الفرق) بين المنع والكف أن المنع ما ذكرنا والكف على ما ذكر
بعضهم يستعمل في الامتناع عما تدعو إليه الشهوة قال والامسك مثله يقال كف
عن زيارة فلان وأمسك عن الافطار ، وليس الأمر كما قال بل يستعمل
الامسك والكف فيما تدعو إليه الشهوة وفيما لا تدعو إليه يقال كف عن
القتال كما يقال كف عن شرب الماء وأمسك عن ذلك أيضا ، وأصل الامسك
تحبس النفس عن الفعل ومنه المسك وهو مكان يمسك الماء أي يحبسه والجمع
مسك والمسكة السوار سمى بذلك لأنه يلزم المعصم فهو كالمحبوس فيه ، والمسكة
جلدة تكون على وجه الولد في بطن أمه لأنها محيطة به كحاطة الحبس بالمحبوس ،
واستمسك الشيء وتماسك كأن بعضه احتبس على بعض ، ونقيض الاستمسك

الاسترسال وتقبض الامساك الارسال ، وأصل الكف الاقتباس والتجمع
ومنه سميت الكف كفا لأنها تقبض على الأشياء وتجتمع ، ويقال جاءني الناس
كافة أى جميعاً فالكف عن الفعل هو الامتناع عن موالاته الفعل وإيجاده
حالا بعد حال خلاف الانبساط فيه وانما قلنا ذلك لأن أصله الاقتباس وخلاف
الاقتباس الانبساط ، والامساك حبس النفس عن الفعل على ما ذكرنا فالفرق بينهما بين

(الفرق) بين الكف والترك أن الترك عند المتكلمين فعل أحد الضدين اللذين يقدر
عليهما المباشر وقال بعضهم كل شيئين تضادا وقدر عليهما بقدرة واحدة مع كون وقت
وجودهما وقتاً واحداً ، وانا يحلان محل القدرة وانصرف القادر بفعل أحدهما عن
الآخر سمي الموجود منهما تركاً ومالم يوجد متروكاً ، والترك عند العرب تخفيف الشيء في
المكان الذي هو فيه والانصراف عنه ، ولهذا يسمون بيضة النعامة إذا خرج
فرخها تريكة لأن النعامة تنصرف عنها ، والتريكة الروضة يغفلها الناس ولا يرعونها .
(الفرق) بين الترك والتخية أن الترك هو ما ذكرنا ، والتخية للشيء نقيض
التوكيل به يقال خلاه إذا أزال التوكيل عنه كأنه جعله خالياً لا أحد معه ،
ثم صارت التخية عند المتكلمين ترك الأمر بالشيء والرغبة فيه والنهي عن
خلافه ، ويقولون القادر مخلى بينه وبين مقدوره أى لا مانع له منه شبه بمن
ليس معه موكل يمنعه من تصرفاته .

(الفرق) بين قولك تركت الشيء وقولك هيت عنه أنه يقال هيت عنه
إذا تركته سهواً أو تشاغلاً ، ولا يقال لمن ترك الشيء عامداً أنه هيت عنه ، وقول
صاحب الفصيح هيت عن الشيء إذا تركته غلطاً ألا ترى أنه لا يقال لمن ترك
الأكل بعد شبع أو الشرب بعد الرى أنه هيت عن ذلك ، وأصله من اللهمو
ميل الانفعال والمطاوعة .

(الفرق) بين التخية والاطلاق أن الاطلاق عند الفقهاء كالاذن إلا أن
أصل الاذن أن يكون ابتداءً أو الاطلاق لا يكون إلا بعد نهى ، ثم كثر حتى
استعمل أحدهما في موضع الآخر ، والاطلاق مأخوذ من الطلق وهو القيد أطلقه
إذا بك طلق أى قيده كما نقول أنشط إذا حل الإشرطاة ، ومنه طلق المرأة وذلك

أنهم يقولون للزوجة إنها في حبال الزوج فإذا فارقتها قيل طلقها كأنه قطع حبلها وإنما قيل في الناقة أطلق وفي المرأة طلق للفرق بين المعين والأصل واحد .

(الفرق) بين الكف والاحجام أن الاحجام هو الكف عما يسبق فعله

خاصة يقال أحجم عن القتال ولا يقال أحجم عن الأكل والشرب .

(الفرق) بين الاقدام والتقحم أن التقحم الاقدام في المضيق بشدة

يقال تقحم في الغار وتقحم بين الاقران ولا يقال أقدم في الغار ، وأصل

التقحم الاقدام على القحم وهي الامور الشديدة واحدها قحمة ، والاقدام

هو حمل النفس على المكروه من قدام ، ويخالف التقدم في المعنى لان التقدم

يكون في المكروه والمحبوب ، والاقدام لا يكون إلا على المكروه .

(الفرق) بين المنع والصد أن الصد هو المنع عن قصد الشيء خاصة ، ولهذا

قال الله تعالى (وهم يصدون عن المسجد الحرام) أي يمنعون الناس عن قصده ، والمنع

يكون في ذلك وغيره ألا ترى أنه يقال منع الحائط عن الميل ولا يقال صدته عن الميل لان

الحائط لا قصده ، ويقولون صدني عن لقائك يريد عن قصد لقائك وهذا بين

(الفرق) بين قولك منعته عن الفعل وبين قولك نهيته عنه أن المنع يكون

عن إيجاد الفعل ، والنهي لا يكون إلا المنع عن إتمام الفعل تقول نهيته عنه إذا

كان قد ابتدأه فمنعته عن إتمامه واستبقائه وإلى هذا يرجع الاستثناء في الكلام

لأنك إذا قلت ضربت القوم إلا زيدا فقد أخبرت أن الضرب قد استمر في

القوم دون زيد فكأنك أطلقت الضرب حتى إذا استمر في القوم نهيته فلم يصل إلى زيد .

(الفرق) بين الرد والرجع أنه يجوز أن ترجعه من غير كراهة له قال الله

تعالى (فان رجعت الله الى طائفة منهم) ولا يجوز أن ترده الا اذا كرهت

حاله ، ولهذا يسمى البهرج ردا ولم يسم رجعا ، هذا أصله ثم ربما استعملت احدي

الكلمتين موضع الاخرى لقرب معناهما .

(الفرق) بين الرد والرفع أن الرد لا يكون إلا إلى خلف ، والرفع يكون

إلى قدام وإلى خلف جميعاً .

ومما يجرى مع هذا

(الفرق) بين الحصر والحبس أن الحصر هو الحبس مع التضيق يقال حصرهم في البلد لأنه إذا فعل ذلك فقد منعهم عن الانفساح في الرعي والتصرف في الأمور ويقال حبس الرجل عن حاجته وفي الحبس إذا منعه عن التصرف فيها، ولا يقال حصر في هذا المعنى دون أن يضيق عليه وهو في حصار أي ضيق، والحصر احتباس النجوكا أنه من ضيق المخرج كذا قال أهل اللغة ويجوز أن يقال إن الحبس يكون لمن تمكن منه والحصر لمن لم يتمكن منه وذلك أنك إذا حاصرت أهل بلد في البلد فانك لم تتمكن منهم وإنما تتوصل بالحصر إلى التمكن منهم والحصر في هذا سبب التمكن والحبس يكون بعد التمكن .

(الفرق) بين الحصر والاحصار قالوا الاحصار في اللغة منع بغير حبس، والحصر المنع بالحبس قال الكسائي ما كان من المرض قيل فيه احصر، وقال أبو عبيدة ما كان من مرض أو ذهاب نفقة قيل فيه احصر وما كان من سجن أو حبس قيل فيه حصر فهو محصور، وقال المبرد هذا صحيح وإذا حبس الرجل الرجل قيل حبسه وإذا فعل به فعلاً عرضه به لأن يحبس قيل أحبسه وإذا عرضه للقتل قيل أقتله وسقاه إذا أعطاه إناءاً يشرب منه واسقاه إذا جعل له سقياً، وقبره إذا تولى دفنه وأقبره جعل له قبراً فغنى قوله تعالى (فان أحصرتم) عرض لكم شيء يكون سبباً لفوات الحج .

(الفرق) بين الوهن والضعف أن الضعف ضد القوة وهو من فعل الله تعالى كما أن القوة من فعل الله تقول خلقه الله ضعيفاً أو خلقه قويا، وفي القرآن (وخلق الانسان ضعيفا) والوهن هو أن يفعل الانسان فعل الضعيف تقول وهن في الأمر يهن وهناً وهو واهن إذا أخذ فيه أخذ الضعيف، ومنه قوله تعالى (ولا تمهوا ولا تحزنوا وأتتكم الاغصان) أي لا تفعلوا أفعال الضعفاء وأتتكم أقوياء على ما تطلبونه بتدليل الله إياهم لكم، ويدل على صحة ما قلنا أنه لا يقال خلقه الله واهنا كما يقال خلقه الله ضعيفاً، وقد يستعمل الضعف مكان الوهن مجازاً في مثل قوله تعالى (وما ضعفوا وما استكانوا) أي لم يفعلوا فعل الضعيف،

وبجوز أن يقال إن الوهن هو انكسار الحد والخوف ونحوه ، والضعف نقصان القوة ، وأما الاستكانة فقليل هي اظهار الضعف قال الله تعالى (وما ضعفوا وما استكانوا) أى لم يضعفوا بنقصان القوة ولا استكانوا باظهار الضعف عند المقاومة ، قال الخليل ان الوهن الضعف فى العمل والأمر وكذلك فى العظم ونحوه يقال وهن العظم يهن وهنا وأوهنه موهنة ورجل واهن فى الأمر والعمل وموهون فى العظم والبدن والموهن لغة والوهين بلغة أهل مصر رجل يكون مع الأجير يحثه على العمل .

(الفرق) بين الضعف والضعف أن الضعف بالضم يكون فى الجسد خاصة وهو من قوله تعالى (خلقكم من ضعف) والضعف بالفتح يكون فى الجسد والرأى والعقل يقال فى رأيه ضعف ولا يقال فيه ضعف كما يقال فى جسمه ضعف وضعف .

الباب السادس

فى الفرق بين القديم والعتيق والباتى والدائم وما يجرى مع ذلك (الفرق) بين القديم والعتيق أن العتيق هو الذى يدرك حديث جنسه فىكون بالنسبة اليه عتيقا أو يكون شيئا يطول مكثه ويبقى أكثر مما يبقى أمثاله مع تأثير الزمان فيه فىسمى عتيقا ولهذا لا يقال إن السماء عتيقة وان طال مكثها لأن الزمان لا يؤثر فيها ولا يوجد من جنسها ما تكون بالنسبة اليه عتيقا، ويبدل على ذلك أيضا أن الأشياء تختلف فيعتق بعضها قبل بعض على حسب سرعة تغيره ووطئه والقائم ما لم يزل موجودا ، والقدم لا يستفاد والعتيق يستفاد ألا ترى أنه لا يقال سأقدم هذا المتاع كما تقول سأعتقه ، ويتموسع فى القدم فيقال دخول زيد الدار أقدم من دخول عمرو ولا يقال أعتق منه فالعتق فى هذا على أصله لم يتموسع فيه .

(الفرق) بين الموجود والسكائن أن الموجود من صح له تأثير فتأثير القديم صحة الفعل منه وتأثير الجسم شغله للحيز (١) وتأثير العرض تغييره للجسم وصفة

(١) فى النسخ «للخير» .

الموجود من الوجود على التقدير وكذلك صفة القديم من القدم وصفة الحادث من الحدوث وانما جرت الصفات على البيان بأصل رجوع إليه إما محقق واما مقدر . وقد يكون الكلام المقدر أبلغ منه بالمحقق ألا ترى ان قول امرئ القيس
 بمنجرد قيدا لا وابد هيكله أبلغ من مانع الا وابد وهو مقدر تقدير المانع، والكائن على اربعة أوجه احدها بمعنى الموجود ويصح ذلك في القديم كما يصح في المحدث والناس يقولون ان الله لم يزل كائنا ، والثاني بمعنى وجود الصنع والتدبير وهو قوله الناس ان الله تعالى كائن بكل مكان والمراد أنه صانع مدبر بكل مكان وانه عالم بذلك غير غائب عن شيء من أحواله فيكون من هذا الوجه في حكم من هو كائن منه ، والثالث قولنا للجوهر إنه كائن بالمكان ومعناه أنه شاغل للمكان ، والرابع قولنا للعرض انه كائن في الجسم فالمراد حلوله .

(الفرق) بين الكائن والثابت أن الكائن لا يكون إلا موجودا ويكون ثابت ليس بموجود وهو من قولهم فلان ثابت النسب معنى ذلك انه معروف النسب وان لم يكن موجودا ويقال شيء ثابت بمعنى أنه مستقر لا يزول ، ويستعمل الثبات في الاجسام والاعراض وليس كذلك الكون .

(الفرق) بين الدوام والخلود أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الاوقات ولا يقتضى ان يكون في وقت دون وقت ألا ترى انه يقال ان الله لم يزل دائما ولا يزال دائما والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ ولهذا لا يقال انه خالد كما انه دائم

(الفرق) بين الدائم والسرمد أن السرمد هو الذي لا فصل يقع فيه وهو اتباع الشيء الشيء والميم فيه زائدة ، والعرب تقول شر بته سرمد أمبردا كما أنه اتباع .

(الفرق) بين الخلود والبقاء ان الخلود استمرار البقاء من وقت مبتدأ على ما وصفنا ، والبقاء يكون وقتين فصاعدا ، وأصل الخلود اللزوم ومنه أخله الى الأرض وأخلد الى قوله أى لزم معنى ما أتى به فالخلود اللزوم المستمر ولهذا يستعمل في الصخور وما يجرى مجراه ومنه قول لبيد حمر خوالد ما بين كلامها وقال علي بن عيسى الخلود مضممر بمعنى في كذا ولهذا يقال خلدته في الحبس وفي الديوان ، ومن أجله قيل للثاني خوالد فاذا زالت لم تكن خوالد ، ويقال لله

تعالى دائم الوجود ولا يقال خالد الوجود .

(الفرق) بين القديم والباقي والمتقدم أن الباقي هو الموجود لا عن حدوث في حال وصفه بذلك ، والقديم ما لم يزل كائناً موجوداً على ما ذكرنا وأنت تقول سابق هذا المتاع لنفسى ولا تقول سأقدمه واستبقيت الشيء ولا تقول استقدمته ، وقال قوم القديم في اللغة مبالغة في الوصف بالتقدم في الوجود وكلما تقدم وجوده حتى سمي قديماً فذلك حقيقة فيه ، وقال من يرد ذلك لو كان القدم يستفاد لجاز أن تقول لما عدته سيبقى طويلاً انه سيقدم كما تقول انه سيبقى ، وفي بطلان ذلك دلالة على انه في المحدث توسع والمتقدم خلاف المتأخر والتقدم حصول الشيء ، فقدم الشيء ، ومنه القدوم لتقدمها في العمل وقيل لمضيها في العمل لا تنشئ فتوبع لها في الصفة كالتقدم في الأمر ، ومنه القدم لأنك تتقدم بها في المكان في المشى ، والسابقة في الخير والشر قدم وفي القرآن (قدم صدق عند ربهم) وقوادم الريش العشر المتدمات ويقال قدم العهد وقدم البلى أى طال وكل ما يقدم فهو قديم وقدم وفي الحديث « حتى يضع الجبار فيها قدمه » أى فى النار يريد من سلف فى علمه أنه عاص ، ويجوز أن يكون من سلف بعضيانه ، والقديم على الحقيقة هو الذى لا أول لحدوثه .

(الفرق) بين قولنا الأول وبين قولنا قبل وبين قولنا آخر وقوانا بعد أن الأول هو من جملة ما هو أوله وكذلك الآخر من جملة ما هو آخره وليس كذلك ما يتعلق بقبل وبعد ذلك أنك إذا قلت زيد أول من جاءنى من بنى تميم وآخره أوجب ذلك أن يكون زيد من بنى تميم وإذا قلت جاءنى زيد قبل بنى تميم أو بعدهم لم يجب أن يكون زيد منهم فعلى هذا يجب أن يكون قولنا الله أول الأشياء فى الوجود وآخرها أن يكون الله من الأشياء ، وقولنا إنه قبلها أو بعدها لم يوجب أنه منها ولا أنه شيء إلا أنه لا يجوز أن يطلق ذلك دون أن يقال إنه قبل الأشياء الموجودة سواه أو بعدها فيكون استثناءؤه من الأشياء لا يخرج منه من أن يكون شيئاً ، وقبل وبعد لا يقتضيان زماناً ولو اقتضيا زماناً لم يصح أن يستعملوا فى الأزمنة والأوقات بأن يقال بعضها قبل بعض أو بعده لأن ذلك يوجب للزمان زماناً ، وغير مستنكر وجود

زمان لافي زمان ووقت لافي وقت، وقبل مضمته بالاضافة في المعنى واللفظ وربما حذفت الاضافة إجتزأاً بما في الكلام من الدلالة عليها، وأصل قبل المقابلة فكان الحادث المتقدم قد قابل الوقت الاول والحادث المتأخر قد بعد عن الوقت الاول ما يستقبل والآخر يحىء على تفصيل الاثنين تقول أحدهما كذا والآخر كذا، والاول والآخر يقال بالاضافة يقال أوله كذا وآخره إلا في أسماء الله تعالى والاول الموجود قبل والآخر الموجود بعد .

(الفرق) بين السابق والاول أن السابق في أصل اللغة يقتضى مسبوقاً، والاول لا يقتضى ثانياً ألا ترى أنك تقول هذا أول مولود ولد لفلان وان لم يولد له غيره، وتقول أول عبد يملكه حر وان لم يملك غيره ولا يخرج العبد والابن من معنى الابتداء، وبهذا يبطل قول الملحدين ان الاول لا يسمى أولاً إلا بالاضافة إلى ثان، وأما تسمية الله تعالى بأنه سابق فيفيد أنه موجود قبل كل موجود، وقال بعضهم لا يطلق ذلك في الله تعالى الا مع البيان لأنه يوهم أن معه أشياء موجودة قد سبقها ولذلك لا يقال إن الله تعالى أسبق من غيره لأنه يقتضى الزيادة في السابق، وزيادة أحد الموصوفين على الآخر في الصفة يوجب اشتراكهما فيها من وجه أو من وجوه .

(الفرق) بين قولك يقدمه وقولك يسبقه أن معنى قولك يقدمه يسير قدمه ويسبقه يقتضى أنه يلحق قبله، وقال تعالى (يقدم قومه يوم القيامة) قيل انه أراد يمشى على قدمه يقودهم الى النار وليس كذلك يسبقهم لأن يسبقهم يجوز أن يكون معناه أنه يوجد قبلهم فيها .

﴿ الباب السابع ﴾

في الفرق بين أقسام الارادات وما يقرب منها وبين أقسام ما يضادها
ويخالفها وبين أقسام الافعال

(الفرق) بين الارادة والمحبة أن المحبة تجرى على الشيء ويكون المراد به غيره ، وليس كذلك الارادة تقول أحبت زيدا والمراد أنك تحب إكرامه ونفعه ولا يقال أردت زيدا بهذا المعنى ، وتقول أحب الله أى أحب طاعته ولا يقال أريده بهذا المعنى فجعل المحبة لطاعة الله محبة له كما جعل الخوف من عقابه خوفاً منه وتقول الله يحب المؤمنين (١) بمعنى أنه يريد إكرامهم واثابهم ولا يقال إنه يريدهم بهذا المعنى ، ولهذا قالوا ان المحبة تكون ثواباً وولاية ، ولا تكون الارادة كذلك ، ولقولهم أحب زيدا مزية على قولهم أريد له الخير وذلك أنه اذا قال أريد له الخير لم يبين أنه لا يريد له شيئاً من السوء واذا قال أحبه أبان أنه لا يريد له سوءاً أصلاً وكذلك اذا قال اكره له الخير لم يبين أنه لا يريد له الخير (٢) البتة واذا قال أبغضه أبان أنه لا يريد له خيراً البتة ، والمحبة أيضاً تجرى مجرى الشهوة فيقال فلان يحب اللحم أى يشتهيهِ وتقول أكلت طعاماً لا أحبه أى لا أشتهيهِ ومع هذا فان المحبة هى الارادة ، والشاهد أنه لا يجوز أن يحب الانسان الشيء مع كراهته له .

(الفرق) بين المحبة والشهوة أن الشهوة توفى النفس وميل الطباع الى المشتهى وليست من قبيل الارادة ، والمحبة من قبيل الارادة وتقيضها البغضة وتقيض الحب البغض ، والشهوة تتعلق بالملاذ فقط والمحبة تتعلق بالملاذ وغيرها .

(الفرق) بينها وبين الصداقة أن الصداقة قوة المودة مأخوذة من الشيء الصديق وهو الصلب القوى ، وقال أبو على رحمه الله : الصداقة اتفاق القلوب على المودة . ولهذا لا يقال إن الله صديق المؤمن كما يقال إنه حبيبهِ وخليلهِ .

(١) في التيمورية «المؤمن» وما بعدها بالافراد موافقة لها . (٢) في التيمورية «خيراً» .

(الفرق) بين الشهوة واللذة أن الشهوة توقان النفس الى ما يلذ ويسر ،
واللذة ما تآقت النفس إليه ونازعت الى نيله فالفرق بينهما ظاهر .

(الفرق) بين الارادة والشهوة أن الانسان قد يشتهي ما هو كاره له
كالصائم يشتهي شرب الماء ويكرهه ، وقد يريد الانسان مالا يشتهي كشراب
الدواء المر والحمية والحجامة وما بسبيل ذلك ، وشهوة القبيح غير قبيحة و ارادة
القبيح قبيحة فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين اللذة والراحة أن الراحة من اللذة ما تقدمت الشهوة له
وذلك أن العطشان اذا اشتهى الشرب ولم يشرب مليا ثم شرب سميت لذته
بالشرب راحة واذا شرب في أول أوقات العطش لم يسم بذلك ، وكذلك
الماشي اذا أطال المشي ثم قعد وقد تقدمت شهوته للقعود سميت لذته بالقعود راحة
وليس ذلك من ارادات ولكنه يجرى معها ويشكل بها ، وعند أبي هاشم رحمه
الله أن اللذة ليست بمعنى ، وفي تعيين الملتذ بها وبضروبها الدالة على اختلاف
أجناسها دليل على أنها معنى ولو لم تكن معنى مع هذه الحال لوجب أن
تكون الارادة كذلك .

(الفرق) بين الحب والود أن الحب يكون فيما يوجه ميل الطباع والحكمة
جميعا والود من جهة ميل الطباع فقط ألا ترى أنك تقول أحب فلاناً وأوده وتقول
أحب الصلاة ولا تقول أود الصلاة وتقول أود أن ذاك كان لي إذا تمميت وداده
وأود الرجل وداً ومودة والود والوديد مثل الحب (١) وهو الحبيب .

(الفرق) بين المحبة والعشق أن العشق شدة الشهوة لنيل المراد من المعشوق
إذا كان إنساناً والعزم على مواعته عند التمكن منه ، ولو كان العشق مفارقاً للشهوة
لجاز أن يكون العاشق خالياً من أن يشتهي النيل من يعشقه إلا أنه شهوة مخصوصة
لا تفارق موضعها وهي شهوة الرجل للنيل من يعشقه ولا تسمى شهوته لشرب
الخمر وأكل الطيب عشقاً ، والعشق أيضاً هو الشهوة التي إذا أفرطت وامتنع نيل
ما يتعلق بها قتلت صاحبها ولا يقتل من الشهوات غيرها ألا ترى أن أحداً لم يمت .

من شهوة الخمر والطعام والطيب ولا من محبة داره أو ماله ومات خلق كثير من شهوة الخلوّة مع المعشوق والنيل منه .

(الفرق) بين الارادة والرضا أن إرادة الطاعة تكون قبلها والرضا بها يكون بعدها أو معها فليس الرضا من الارادة في شيء ، وعند أبي هاشم رحمه الله أن الرضا ليس بمعنى ونحن وجدنا المسلمين يرغبون في رضا الله تعالى ولا يجوز أن يرغب في لا شيء ، والرضا أيضا نقيض السخط والسخط من الله تعالى إرادة العقاب فينبغي أن يكون الرضا منه إرادة الثواب أو الحكم به .

(الفرق) بين التمني والارادة أن التمني معنى في النفس يقع عند فوت فعل كان للمتمنى في وقوعه نفع أو في زواله ضرر مستقبلا كان ذلك الفعل أو ماضيا ، والارادة لا تتعلق إلا بالمستقبل ، ويجوز أن يتعلق التمني بما لا يصح تعلق الارادة به أصلا وهو أن يتمنى الانسان أن الله لم يخلقه وأنه لم يفعل ما فعل أمس ولا يصح أن يريد ذلك ، وقال أبو علي رحمه الله : التمني هو قول القائل ليت الأمر كذا فجعله قولاً وقال في موضع آخر التمني هو هذا القول وإضمار معناه في القلب ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن الأشجاء ، والتمني أيضاً التلاوة قال الله تعالى (إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) وقال ابن الأثير : التمني التقدير قال ومنه قوله تعالى (من نطفة إذا تمنى) ، وتمنى كذب وروى أن بعضهم قال للشعبي أهذا بما رويته أو بما تمنيت أي كذبت في روايته ، وأما التمني في قوله تعالى (فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) فلا يكون إلا قولاً وهو أن يقول أحدهم ليت مات ، ومتى قال الانسان ليت الآن كذا فهو عند أهل اللسان متمن غير اعتبارهم لضميره ويستحيل أن يتحدواهم بأن يتمنوا ذلك بقلوبهم مع علم الجميع بأن التحدى بالضمير لا يعجز أحداً ولا يدل على صحة مقاله ولا فسادها لأن المتحدى بذلك يمكنه أن يقول تمنيت بقلبي فلا يمكن خصمه إقامة الدليل على كذبه ، ولو انصرف ذلك إلى تمنى القلب دون العبارة باللسان لقالوا قد تمنينا ذلك بقلوبنا فكانوا مساوين له فيه وسقط بذلك دلالة على كذبهم وعلى صحة ثبوته فلمالم يقولوا ذلك علم أن التحدى وقع بالتمنى لفظاً .

(الفرق) بين التمني والشهوة أن الشهوة لا تتعلق إلا بما يلذ من المدركات

بالحواس ، والتمنى يتعلق بمايلذوما يكره مثل أن يتمنى الانسان أن يموت ، والشهوة أيضاً لاتتعلق بالماضى .

(الفرق) بين الهوى والشهوة أن الهوى لطف محل الشيء من النفس مع الميل إليه بما لا ينبغي ولذلك غلب على الهوى صفة الذم ، وقد يشتهي الانسان الطعام ولا يهوى الطعام .

(الفرق) بين الارادة والمشية أن الارادة تكون لما يتراخى وقته ولما لا يتراخى ، والمشية لما لم يتراخ وقته والشاهد أنك تقول فعلت كذا شاء زيد أو أبى فيقابل بها إياه وذلك انما يكون عند محاولة الفعل وكذلك مشيئته إنما تكون بدلا من ذلك في حاله .

(الفرق) بين المشية والعزم أن العزم إرادة يقطع بها المرید رويته في الاقدام على الفعل أو الاحجام عنه ويختص بارادة المرید لفعل نفسه لا أنه لا يجوز أن يعزم على فعل غيره .

(الفرق) بين العزم والنية أن النية إرادة متقدمة للفعل بأوقات من قولك اتوى إذا بعد والنوى والنية البعد فسميت بها الارادة التي بعد ما بينها وبين مرادها ولا يفيد قطع الروية في الاقدام على الفعل ، والعزم قد يكون متقدما للمعزوم عليه بأوقات وبوقت ، ولا يوصف الله بالنية لأن إرادته لا تتقدم فعله ولا يوصف بالعزم كما لا يوصف بالروية وقطعها في الاقدام والاحجام .

(الفرق) بين الارادة والاختيار أن الاختيار إرادة الشيء بدلا من غيره ولا يكون مع خطور المختار وغيره بالبال ويكون إرادة للفعل لم يخطر بالبال غيره ، وأصل الاختيار الخير فالمختار هو المرید خير الشئيين في الحقيقة أو خير الشئيين عند نفسه من غير إلقاء واضطرار ولو اضطر الانسان إلى إرادة شيء لم يسمى مختاراً له لأن الاختيار خلاف الاضطرار .

(الفرق) بين الاختيار والايثار أن الايثار على ما قيل هو الاختيار المقدم والشاهد قوله تعالى (قالوا تالله لقد آثرك الله علينا) أى قدم إختيارك علينا وذلك أنهم كلهم كانوا مختارين عند الله تعالى لأنهم كانوا أنبياء ، واتسع في

الاختيار فقيل لانفعال الجوارح اختيارية تفرقة بين حركة البطش وحركة المجس
وحركة المرتعش وتقول اخترت المروى على الكتان أى اخترت لبس هذا
على لبس هذا وقال تعالى (ولقد اخترناهم على علم على العالمين) أى اخترنا
ارسالهم ، وتقول فى الفاعل مختار لكذا وفى المفعول مختار من كذا ، وعندنا
أن قوله تعالى (آثر ك الله علينا) معناه أنه فضلك الله علينا ، وأنت من أهل
الآثرة عندى أى بمن أفضله على غيره بتأثير الخير والنفع عنده ، واخترتك أخذتك
للخير الذى فىك فى نفسك ولهذا يقال آثرتك بهذا الثوب وهذا الدينار ولا
يقال اخترتك به وأنا يقال اخترتك لهذا الأمر فالفرق بين الايثار
والاختيار بين من هذا الوجه .

(الفرق) بين العزم والزمام أن العزم يكون فى كل فعل يختص به الانسان
والزمام يختص بالسفر يقال أزمعت المسير قال الشاعر : أزمعت من آل ليلي
ابتكاراً ولا يقال أزمعت الأكل والشرب كما تقول عزمت على ذلك ، والازمام
أيضاً يتعدى بعلى فالفرق بينهما ظاهر .

(الفرق) بين الارادة والمعنى أن المعنى إرادة كون القول على ماهو موضوع
له فى أصل اللغة أو مجازها فهو فى القول خاصة إلا أن يستعار لغيره على ما ذكرنا
قبل ، والارادة تكون فى القول والفعل .

(الفرق) بين التيمم والارادة أن أصل التيمم التأمم وهو قصد الشيء من أمام
ولهذا لا يوصف الله به لانه لا يجوز أن يوصف بأنه يقصد الشيء من أمامه أو
ورائه والتيمم القاصد ما فى أمامه ثم كثر حتى استعمل فى غير ذلك .

(الفرق) بين الارادة والتحرى أن التحرى هو طلب مكان الشيء مأخوذ
من الحرا وهو المأوى وقيل لمأوى الطير حراها ولموضع بيضها حراً أيضاً ومنه
تحرى القبلة ولا يكون مع الشك فى الاصابة ولهذا لا يوصف الله تعالى به فليس
هو من الارادة فى شيء .

(الفرق) بين الارادة والتوخى أن التوخى مأخوذ من الوخى وهو الطريق
القاصد المستقيم وتوخيت الشيء مثل تطرقته جعلته طريقى ثم استعمل فى ذا
الطلب والارادة توسعاً ، والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الارادة وتوطين النفس أن توطين النفس على الشيء يقع بعد الارادة ولا يستعمل إلا فيما يكون فيه مشقة ألا ترى أنك لا تقول وطن فلان نفسه على ما يشتهي .

(الفرق) بين القصد والارادة أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره، والارادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر، والقصد أيضاً ارادة الفعل في حال إيجاده فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصداً ألا ترى أنه لا يصح أن تقول قصدت أن أزورك غداً .

(الفرق) بين القصد والحج أن الحج هو القصد على استقامة ومن ثم سمي قصد البيت حجاً لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره ومنه قيل للطريق المستقيم محجة والحجة فعلة من ذلك لأنه قصد إلى استقامة رد الفرع إلى الأصل .
(الفرق) بين الحرد والقصد أن الحرد قصد الشيء من بعد ، وأصله من قولك رجل حريد المحل إذا لم يخالط الناس ولم يزل معهم وكوكب حريد منتج عن الكواكب وفي القرآن (وغدوا على حرد قادرين) والمراد أنهم قصدوا أمراً بعيداً وذلك أن الله أهلك ثمرتهم بعد الاتفاح بها .

(الفرق) بين الارادة والاصابة أن الارادة سميت إصابتها على المجاز في قولهم أصاب الصواب وأخطأ الجواب أي أراد، قال الله تعالى (رخاء أحيث أصاب) وذلك أن أكثر الاصابة تكون مع الارادة .

(الفرق) بين القصد والنحو أن النحو قصد الشيء من وجه واحد يقال نحوته إذا قصدته من وجه واحد ، والناس يقولون الكلام في هذا على أنحاء أي على وجوه ، وروى أن أبا الأسود عمل كتاباً في الاعراب وقال لأصحابه أنحوا هذا النحو أي اقصدوا هذا الوجه من الكلام فسمى الاعراب نحواً ، وناحية الشيء الوجه الذي يقصد منه وهي فاعلة بمعنى مفعولة أي هي منحوة .

(الفرق) بين الهم والارادة أن الهم آخر العزيمة عند موافقة الفعل قال الشاعر:
هممت ولم أفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلاله
ويقول هم الشحم إذا أظابه وذلك أن فوبان الشحم آخر أحواله ، وقيل الهم

تعلق الخاطر بشيء له قدرة في الشدة ، والمهمات الشدائد ، وأصل الحكمة الاستقصاء ومنه هم الشحم إذا أذابه حتى أحرقه وهم المرض إذا هبط .
(الفرق) بين الهم والقصد أنه قد يهيم بالإنسان بالأمر قبل القصد إليه وذلك أنه يبلغ آخر عزمه عليه ثم يقصده .

(الفرق) بين الهم والهمة أن الهمة اتساع الهم وبعد موقعه ولهذا يمدح بها الإنسان فيقال فلان ذو همة وذو عزيمة ، وأما قولهم فلان بعيد الهمة وكبير العزيمة فلأن بعض الهمم يكون أبعد من بعض وأكبر من بعض ، وحقبة ذلك أنه يهتم بالأمور السكبار ، والهم هو الفكر في إزالة المكروه واجتلاب المحبوب ومنه يقال أهم بحاجتي ، والهم أيضاً الشهوة قال الله تعالى (ولقد همت به وهم بها) أي عزمته على الفاحشة واشتهاها هو والشاهد على صحة هذا التأويل قيام الدلالة على أن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يعزمون على الفواحش وهذا مثل قوله تعالى (إن الله وملائكته يصلون على النبي) والصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين الدعاء ، وقوله تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة) فالشهادة من الله تعالى اخبار وبيان ومنهم اقرار ، والهم أيضاً عند الحزن الذي يذيب البدن من قولك هم الشحم إذا أذابه . وسند كبر الفروق بين الهم والحزن في باب إن شاء الله .

(الفرق) بين الحسد والغبط أن الغبط هو أن تتمنى أن يكون مثل حال المغبوط لك من غير أن تريد زوالها عنه (١) ، والحسد أن تتمنى أن تكون حاله لك دونه فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغبط فأما ما روى أنه عليه السلام سئل فقيل له أضرار الغبط فقال نعم كما يضر العصا الخبط فانه أراد أن تترك مالك فيه سعة لئلا تدخل في المكروه وهذا مثل قولهم ليس الزهد في الحرام إنما الزهد في الحلال ، والاعتباط الفرح بالنعمة ، والغبطة الحالة الحسنة التي يغبط عليها صاحبها .
الفرق بين ما يضاد الإرادة ويخالفها

(الفرق) بين الكراهة والاباء أن الاباء هو أن يتمتع وقد يكره

(١) « عنه » غير موجودة في النسخ .

الشيء من لا يقدر على إباته وقدر أياناهم يقولون للبلك أيبت اللعن ولا يعنون أنك تكره اللعن لأن اللعن يكرهه كل أحد وإنما يريدون أنك تمتنع من أن تلعن وتشتتم لما تأتي من جميل الأفعال ، وقال الراجز ولو أرادوا ظلمه أينا ، أي امتنعنا عليهم أن يظلموا ولم يرد أنا نكره ظلمهم إياه لأن ذلك لا مدح فيه ، وقال الله تعالى (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) أي يمتنع من ذلك ولو كان الله يأبى المعاصي كما يكرهها لم تكن معصية ولا عاص .

(الفرق) بين الإباء والمضادة أن الإباء يدل على النعمة ألا ترى أن المتحرك ساهيا لا يخرج ذلك من أن يكون أتى بضد السكون ولا يصح أن يقال قد أتى السكون ، والمضادة لا تدل على النعمة .

(الفرق) بين الكراهة والبغض أنه قد اتسع بالبغض ما لم يتسع بالكراهة فقليل ابغض زيدا أي ابغض إكرامه ونفعه ، ولا يقال أكرهه بهذا المعنى كما اتسع بلفظ المحبة فقليل أحب زيدا بمعنى إكرامه ونفعه ولا يقال أريده في هذا المعنى ، ومع هذا فإن الكراهة تستعمل فيما لا يستعمل فيه البغض فيقال أكره هذا الطعام ولا يقال أبغضه كما تقول أحبه والمراد إني أكره أكله كما أن المراد بقولك أريد هذا الطعام أنك تريد أكله أو شراه .

(الفرق) بين الكراهة ونفور الطبع أن الكراهة ضد الإرادة ، ونفور الطبع ضد الشهوة وقد يريد الإنسان شرب الدواء المر مع نفور طبعه منه ، ولو كان نفور الطبع كراهة لما اجتمع مع الإرادة ، وقد تستعمل الكراهة في موضع نفور الطبع مجازا ، وتسمى الأمراض والاسقام مكاره وذلك لكثرة ما يكره الإنسان ما ينفر طبعه منه ، ولذلك تسمى الشهوة محبة والمشتهى محبوبا لكثرة ما يحب الإنسان ما يشتهي ويميل إليه طبعه ، ونفور الطبع يختص بما يؤلم ويشق على النفس ، والكراهة قد تكون كذلك ولما يلذ ويشتهي من المعاصي وغيرها .

(الفرق) بين قولك يبغضه وقولك لا يحبهُ أن قولك لا يبغضه أباح من حيث يتوهم إذا قال يبغضه أنه يبغضه من وجه ويحبه من وجه كما إذا قلت يبغضه جاز أن يبغضه من وجه ويعلمه من وجه وإذا قلت لا يعلمه لم يحتمل الوجهين .

(الفرق) بين الغضب والغيط أن الانسان يجوز أن يفتاظ من نفسه ولا يجوز أن يغضب عليها وذلك أن الغضب إرادة الضرر للمغضوب عليه ولا يجوز أن يريد الانسان الضرر لنفسه، والغيط يقرب من باب الغم.

(الفرق) بين الغضب والسخط أن الغضب يكون من الصغير على الكبير ومن الكبير على الصغير والسخط لا يكون إلا من الكبير على الصغير يقال سخط الأمير على الحاجب ولا يقال سخط الحاجب على الأمير ويستعمل الغضب فيهما، والسخط إذا عديته بنفسه فهو خلاف الرضا يقال رضيه وسخطه وإذا عديته بعلى فهو بمعنى الغضب تقول سخط الله عليه إذا أراد عقابه .

(الفرق) بين الغضب والاشتياء أن الاشتياء خفة تلحق الانسان عند الغضب وهو في الغضب كالطرب في الفرح، وقد يستعمل الطرب في الخفة التي تعترى من الحزن، والاشتياء لا يستعمل إلا في الغضب ويجوز أن يقال الاشتياء سرعة الغضب قال الاصمعي يقال نافة مشياط إذا كانت سريعة السمن، ويقال استشاط الرجل إذا التهب من الغضب كأن الغضب قد طار فيه .

(الفرق) بين الغضب الذي توجهه الحمية والغضب الذي توجهه الحكمة أن الغضب الذي توجهه الحمية انتقاض الطبع بحال يظهر في تغير الوجه، والغضب الذي توجهه الحكمة جنس من العقوبة يضاد الرضا وهو الغضب الذي يوصف الله به.

(الفرق) بين الغضب والحرد أن الحرد هو أن يغضب الانسان فيبعد عن من غضب عليه وهو من قولك كوكب حريد أي بعيد عن الكواكب وحي حريد أي بعيد المحل، ولهذا لا يوصف الله تعالى بالحرد وهو الحرد بالاسكان ولا يقال حرد بالتحريك وإنما الحرد استرخاء يكون في أيدي الأبل جمل أحرد ونافة حرداء، ويجوز أن يقال إن الحرد هو القصد وهو أن يبلغ في الغضب أبعداً غاية.

(الفرق) بين العداوة والبغضة أن العداوة البعاد من حال النصر، ونقيضها الولاية وهي الحرب من حال النصر، والبغضة إرادة الاستحقار والاهانة، ونقيضها المحبة وهو إرادة الاعظام والاجلال .

(الفرق) بين العدو والكاشح أن الكاشح هو العدو الباطن العداوة

كأنه أضمر العداوة تحت كسحه ويقال كاشحك فلان إذا عاداك في الباطن
حوالاسم الكشيحة والمكاشحة :

(الفرق) بين العداوة والشنآن أن العداوة هي إرادة السوء لما تعاديه وأصله الميل ومنه عدوة الوادى وهي جانبه ، ويجوز أن يكون أصله البعد ومنه عدواء الدار أى بعدها وعدا الشيء يعدوه إذا تجاوزه كأنه بعد عن التوسط ، والشنآن على ما قال على بن عيسى طاب العيب على فعل الغير لما سبق من عداوته قال وليس هو من العداوة فى شيء وإنما أجرى على العداوة لأنها سببه وقد يسمى المسبب باسم السبب وجاء فى التفسير (شنآن قوم) أى بغض قوم فقريه شنآن قوم بالاسكان أى بغض قوم شنى وهو شنآن كما تقول سكر وهو سكران .
(الفرق) بين المعادة والمخاصمة أن المخاصمة من قبيل القول ، والمعادة من أفعال القلوب ، ويجوز أن يخصم الانسان غيره من غير أن يعاديه ، ويجوز أن يعاديه ولا يخصمه .

(الفرق) بين المعادة والمناوأة أن المناوأة غيرك مناهضتك له بشدة فى حرب أو خصومة وهي مفاعلة من النوء وهو النهوض بثقل ومشقة ، ومنه قوله تعالى ما إن مفاتحه تنوء بالعصبة) ويقال للمرأة البدينة إذا نهضت انها نأت وينوء بها عجزها وهو من المقلوب أى هي تنوء به ، وناء الكوكب إذا طلع كأنه نهض بثقل ، وقال صاحب الفصيح تقول إذا ناوت الرجال فاصبر أى عادت وهي المناوأة ، وليست المناوأة من المعادة فى شيء ألا ترى أنه يجوز أن يعاديه ولا يناوئه .
(الفرق) بين الغضب وإرادة الانتقام أن الغضب معنى يقتضى العقاب من طريق جنسه من غير توطين النفس عليه ولا يغير حكمه ، وليس كذلك الإرادة لأنها تقدمت فكانت عما توطن النفس على الفعل فإذا صحبت الفعل غيرت حكمه ، وليس كذلك الغضب ، وأيضاً فإن المغضوب عليه من نظير المراد وهو مستقل .

وومما يخالف الاختيار المذكور فى هذا الباب الاضطرار
(الفرق) بينه وبين الاجاء أن الاجاء يكون فيما لا يجد الانسان منه بدأ

من أفعال نفسه مثل أكل الميتة عند شدة الجوع ومثل العدو على الشوك عند مخافة السبع فيقال إنه ملجأ إلى ذلك، وقد يقال إنه مضطر إليه أيضاً فاما الفعل الذي يفعل في الانسان وهو يقصد الامتاع منه مثل حركة المرتعش فانه يقال هو مضطر اليه ولا يقال ملجأ إليه وإذا لم يقصد الامتاع منه لم يسم اضطراراً كتحريك الطفل يد الرجل القوى، ونحو هذا قول علي بن عيسى: إن الاجاء هو أن يحمل الانسان على أن يفعل، والضرورة أن يفعل فيه ما لا يمكنه الانصراف عنه من الضر والضرما فيه أم قال والاضطرار خلاف الاكتساب ألا ترى أنه يقال له باضطرار عرفت هذا أم باكتساب، ولا يقع الاجاء هذا الموقع، وقيل هذا الاصطلاح من المتكلمين قالوا فاما أهل اللغة فان الاجاء والاضطرار عندهم سواء، وليس كذلك لأن كل واحد منهما على صيغة ومن أصل وإذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعاني لا محالة، والاجبار يستعمل في الاكراه، والاجاء يستعمل في فعل العبد على وجه لا يمكنه أن ينفك منه، والمكره من فعل ما ليس له اليه داع وإنما يفعله خوف الضر، والاجاء ما تشتد دواعي الانسان إليه على وجه لا يجوز أن يقع مع حصول تلك الدواعي.

الفرق بين أقسام الأفعال

(الفرق) بين الحدوث والاحداث أن الاحداث والمحدث يقتضيان محدثاً من جهة اللفظ، وليس كذلك الحدوث والحادث وليس الحدوث والاحداث شيئاً غير المحدث والحادث وإنما يقال ذلك على التقدير، وشبه بعضهم ذلك بالسراب وقال هو اسم لا مسمى له على الحقيقة وليس الأمر كذلك لأن السراب سبخة تطلع عليه الشمس فتبرق فيحسب ماء فأالسراب على الحقيقة شيء إلا أنه متصور بصورة غيره وليس الحدوث والاحداث كذلك.

(الفرق) بين المحدث والمفعول أن أهل اللغة يقولون لما قرب حدوثه محدث وحديث يقال بناء محدث وحديث وثمر حديث وغلام حديث أي قريب الوجود، ويقولون لما قرب وجوده أو بعد مفعول والمحدث والمفعول في استعمال المتكلمين واحد.

(الفرق) بين الفعل والاختراع أن الفعل عبارة عما وجد في حال كان قبلها

مقدوراً سواء كان عن سبب أولاً ، والاختراع هو الابداع غير سبب وأصله في العربية اللين والسهولة فكان المخترع قد سهل له الفعل فأوجده من غير سبب يتوصل به إليه .

(الفرق) بين الاختراع والابتداع أن الابداع إيجاد ما لم يسبق إلى مثله يقال أبدع فلان إذا أتى بالشيء الغريب وأبدعه الله فهو مبدع وبتدعي ومنه قوله تعالى (بتدعي السموات والأرض) وفعيل من أفعل معروف في العربية يقال بصير من أبصر وحليم من أحلم ، والبدعة في الدين مأخوذة من هذا وهو قول ما لم يعرف قبله ومنه قوله تعالى (ما كنت بدعاً من الرسل) وقال رؤبة وليس وجه الحق أن يبدعاً .

(الفرق) بين الفعل والفطر أن الفطر إظهار الحادث باخراجه من العدم إلى الوجود كأنه شق عنه فطره ، وأصل الباب الشق ومع الشق الظهور ومن ثم قيل تفطر الشجر إذا تشقق بالورق وفطرت الاناء شققته وفطر الله الخلق أظهرهم بإيجاده إياهم كما يظهر الورق إذا تفطر عنه الشجر ففي الفطر معنى ليس في الفعل وهو الاظهار بالاخراج إلى الوجود قبل ما لا يستعمل فيه الظهور ولا يستعمل فيه الوجود ، ألا ترى أنك لا تقول إن الله فطر الطعام والرائحة كما تقول فعل ذلك ، وقال علي بن عيسى : الفاطر العامل للشيء بإيجاده بمثل الانشقاق عنه .

(الفرق) بين الفعل والانشاء أن الانشاء هو الاحداث -تألا بعد حال من غير احتذاء على مثال ومنه يقال نشأ الغلام وهو ناشئ إذا نما وزاد شيئاً فشيئاً والاسم النشوء ، وقال بعضهم الانشاء ابتداء الابداع من غير سبب ، والفعل يكون عن سبب وكذلك الاحداث وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ويكون بسبب وبغير سبب ، والانشاء ما يكون من غير سبب والوجه الأول أجود .

(الفرق) بين المبتدئ والمبتدئ أن المبتدئ للفعل هو المحدث له وهو مضمن بالاعادة وهي فعل الشيء مرة ثانية ولا يقدر عليها إلا الله تعالى فأما قولك أعدت الكتاب فحقيقته أنك كررت مثله فكأنك قد أعدته ، والمبتدئ بالفعل هو الفاعل لبعضه من غير تمتة ولا يكون إلا لفعل يتناول كبتدئ بالصلاة وبالكل وهو عبارة عن أول أخذه فيه .

(الفرق) بين الفعل والعمل أن العمل إيجاد الأثر في الشيء يقال فلان يعمل الطين خزفاً ويعمل الخوص زنبيلًا والأديم سقاءً ، ولا يقال يفعل ذلك لأن فعل ذلك الشيء هو إيجاداه على ما ذكرنا وقال الله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) أى خلقكم وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم إياه أو صوغكم له ، وقال البلخي رحمه الله تعالى : من الأفعال ما يقع في علاج وتعب واحتيال ولا يقال للفعل الواحد عمل ، وعنده أن الصفة لله بالعمل مجاز ، وعند أبي علي رحمه الله أنها حقيقة ، وأصل العمل في اللغة الدؤوب ومنه سميت الراحلة يعملة وقال الشاعر :

وقلوا قف ولا تعجل وإن كنا على عجل

قليل في هواك اليوم ما نلقى من العمل

أى من الدؤوب في السير ، وقال غيره * والبرق يحدث شوقاً كلما عملاً * ويقال عمل الرجل يعمل واعتمل إذا عمل بنفسه وأنشد الخليل :

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل

(الفرق) بين العمل والصنع أن الصنع ترتيب العمل وإحكامه على ما تقدم علم به وبما يوصل إلى المراد منه ، ولذلك قيل للتجار صانع ولا يقال للتاجر صانع لأن التجار قد سبق علمه بما يريد عمله من سرير أو باب وبالألساب التي توصل إلى المراد من ذلك والتاجر لا يعلم إذا تجر أنه يصل إلى ما يريد من الربح أو لا فالعمل لا يقتضى العلم بما يعمل له ألا ترى أن المستخرجين والضمان والعشارين من أصحاب السلطان يسمون عمالاً ولا يسمون صناعاً إذ لا علم لهم بوجود ما يعملون من منافع عملهم كعلم التجار أو الصائغ بوجود ما يصنعه من الحلي والآلات ، وفي الصناعة معنى الحرقة التي يتكسب بها وليس ذلك في الصنع ، والصنع أيضاً مضمن بالجودة ، ولهذا يقال ثوب صنيع وفلان صنيعه فلان إذا استخسه على غيره وصنع الله لفلان أى أحسن إليه وكل ذلك كالفعل الجيد .

(الفرق) بين الجعل والعمل أن العمل هو إيجاد الأثر في الشيء على ما ذكرنا ، والجعل تغيير صورته بإيجاد الأثر فيه وبغير ذلك ألا ترى أنك تقول جعل الطين خزفاً وجعل الساكن متحركاً وتقول عمل الطين خزفاً ولا

تقول عمل الساكن متحركاً لأن الحركة ليست بأثر يؤثر به في الشيء ، والجعل
أيضاً يكون بمعنى الاحداث وهو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) وقوله
تعالى (وجعل لكم السمع والابصار) ويجوز أن يقال إن ذلك يقتضى أنه
جعلها على هذه الصفة التي هي عليها كما تقول جعلت الطين خزفاً ، والجعل أيضاً
يدل على الاتصال ولذلك جعل طرفاً للفعل فتستفتح به كقولك جعل يقول
وجعل ينشد قال الشاعر :

فاجعل تحملك من يمينك انما حنث اليمين على الايم الفاجر
فدل على تحلل شيئاً بعد شيء ، وجاء أيضاً بمعنى الخبر في قوله تعالى (وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً) أى أخبروا بذلك ، وبمعنى الحكم في قوله
تعالى (أجمعتم سقاية الحاج) أى حكتم بذلك ، ومثله جعله الله حراماً وجعله
حلالاً أى حكم بتحليله وتحريمه ، وجعلت المتحرك متحركاً أى جعلت ماله صار
متحركاً ، وله وجوه كثيرة أوردناها في كتاب الوجوه والنظائر ، والجعل أصل
الدلالة على الفعل لأنك تعلمه ضرورة وذلك أنك إذا رأيت داراً مهدمة ثم
رأيتها مبنية علمت التغير ضرورة ولم تعلم حدوث شيء إلا بالاستدلال (١) .
(الفرق) بين الفعل والخلق والتغيير أن الخلق في اللغة (٢) التقدير يقال
خلقت الأديم إذا قدرته خفياً أو غيره وخلق الثوب وأخلق لم يبق منه إلا تقديره ،
والخلقاء الصخرة الملساء لاستواء أجزائها في التقدير ، وأخولق السحاب استوي
وإنه لخلق بكذا أى شبيه به كأن ذلك مقدر فيه ، والخلق العادة التي يعتادها
الانسان ويأخذ نفسه بها على مقدار بعينه فان زال عنه إلى غيره قيل تخلق بغير
خلقه ، وفي القرآن (ان هذا إلا خلق الأولين) قال الفراء يريد عاداتهم ،
والمخلق التام الحسن لانه قدر تقدير أحسن ، والمتخلق المعتدل في طباعه ، وسمع
بعض الفصحاء كلاماً حسناً فقال هذا كلام مخلوق ، وجميع ذلك يرجع إلى التقدير ،
والمخلوق من الطيب أجزاء خلطت على تقدير ، والناس يقولون لا خالق إلا الله
والمراد أن هذا اللفظ لا يطلق إلا لله إذ ليس أحد إلا وفي فعله سهو أو غلط

(١) في السكندرية « باستدلال » . (٢) في السكندرية « العربية » .

يجرى منه على غير تقدير غير الله تعالى كما تقول لا قديم إلا الله وإن كنا نقول هذا قديم لأنه ليس يصح قول لم يزل موجوداً إلا الله .

(الفرق) بين الخلق والاختلاق أن الاختلاق اسم خص (١) به الكذب وذلك إذا قدر تقديراً يوهم أنه صدق، ويقال خلق الكلام إذا قدره صدقاً أو كذباً، واختلقه إذا جعله كذباً لا غير فلا يكون الاختلاق إلا كذباً والخلق يكون كذباً وصدقاً كما أن الافتعال لا يكون إلا كذباً والقول يكون صدقاً وكذباً.

(الفرق) بين الخلق والكسب أن الكسب الفعل العائد على فاعله بنفع أو ضرر، وقال بعضهم الكسب ما وقع بمراس وعلاج، وقال آخرون الكسب ما فعل بجراحة وهو الجرح وبه سميت جوارح الانسان جوارح وسمى ما يصاد به جوارح وكواسب ولهذا لا يوصف الله بأنه مكتسب والاكتساب فعل المكتسب، والمكتسب إذا كان مصدرأ فهو فعل المكتسب وإذا لم يكن مصدرأ فليس بفعل يقال اكتسب الرجل مالا وعقلا واكتسب ثوابا وعقبا، ويكون بمعنى الفعل في قولك اكتسب طاعة فحده المكتسب هو الجاعل للشيء مكتسباً له بمحادثه اما بنفسه أو غيره فكسب الطاعة هو الجاعل لها مكتسبة بأحداثها ومكتسب المال هو الجاعل له مكتسباً بأحداث ما يملكه به .

(الفرق) بين الكسب والجرح أن الجرح يفيد من جهة اللفظ أنه فعل بجراحة كما أن قولك عنته يفيد أنه من جهة اللفظ للاصابة بالعين، والكسب لا يفيد ذلك من جهة اللفظ .

(الفرق) بين الكسب والكدح أن الكدح الكسب المؤثر في الخلال كتأثير الكدح الذي هو الخدش في الجلد، وقال الله تعالى (إنك كادح الى ربك كدحاً فلاقية) وهو يرجع الى شدة الاجتهاد في السعي والجمع وفلان يكدح لذيابه ويكدح لآخرته أى يجتهد لذلك .

(الفرق) بين الذره والخلق أن أصل الذره الاظهار ومعنى ذرأ الله الخلق أظهرهم بالايجاد بعد العدم، ومنه قيل لليباض الذرأة لظهوره وشهرته وملح ذرأني

(١) في السكندرية . قد خص .

لبياضه والذرو بلا همز التفرقة بين الشيتين ، ومنه قوله تعالى (تذروه الرياح)
وليس من هذا ذريت الخنطة فرقت عنها التين .

(الفرق) بين البرء والخلق أن البرء هو تمييز الصورة وقولهم برأ الله
الخلق أى ميز صورهم ، وأصله القطع ومنه البراءة وهى قطع العلقة وبرئت
من المرض كأنه انقطعت أسبابه عنك وبرئت من الدين وبرأ اللحم من العظم
قطعه وتبرأ من الرجل إذا انقطعت عصمته منه .

(الفرق) بين الأخذ والاتخاذ أن الأخذ مصدر أخذت ييدى ويستعمار
فيقال أخذه بلسانه اذا تكلم فيه بمكروه ، وجاء بمعنى العذاب فى قوله تعالى
(وكذلك أخذ ربك) وقوله تعالى (فأخذتهم الصيحة) وأصله فى العريية
الجمع ومنه قيل للغدير وخذ وأخذ جعلت الهمزة واوا والجمع وخاذ واخاذ ،
والاتخاذ أخذ الشيء لا أمر يستمر فيه مثل الدار يتخذها مسكنا والداية يتخذها
قعدة ، ويكون الاتخاذ التسمية والحكم ومنه قوله تعالى (واتخذوا من دونه آلهة)
أى سموها بذلك وحكموا لها به .

(الفرق) بين الأخذ والتناول أن تناول أخذ الشيء للنفس خاصة ألا
ترى أنك لا تقول تناولت الشيء لزيد كما تقول أخذته لزيد فالأخذ أعم ،
ويجوز أن يقال ان تناول يقتضى أخذ شيء يستعمل فى أمر من الأمور ولهذا
لا يستعمل فى الله تعالى فيقال تناول زيدا كما تقول أخذ زيدا وقال الله تعالى
(واذا أخذنا من النيين ميثاقهم) ولم يقل تناولنا ، وقيل تناول أخذ القليل
المقصود اليه ولهذا لا يقال تناولت كذا من غير قصد اليه ويقال أخذته من غير قصد .

الباب الثامن

في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يجري مع ذلك ، وفي
الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من
التأليف والتصنيف والنظم والتنضيد والممارسة والمجاورة ،
والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل

(الفرق) بين الواحد والفرد أن الفرد يفيد الانفراد من القرن ، والواحد
يفيد الانفراد في الذات أو الصفة ألا ترى أنك تقول فلان فرد في داره
ولا تقول واحد في داره وتقول هو واحد أهل عصره تريد (١) أنه قد انفرد
بصفة ليس لهم مثلها وتقول الله واحد تريد أن ذاته منفردة عن المثل والشبه ،
وسمي الفرد فرداً بالمصدر يقال فرد يفرد فرداً وهو فارد وفرد والفرد مثله .
وقال علي بن عيسى رحمه الله تعالى : الواحد مالا ينقسم في نفسه أو معنى في
صفته دون جملته كإنسان واحد ودينار واحد ، وما لا ينقسم في معنى جنسه كتنحو
هذا الذهب كله وواحد وهذا الماء كله واحد ، والواحد في نفسه ومعنى صفته
بما لا يكون لغيره أصلاً هو الله جل ثناؤه .

(الفرق) بين الانفراد والاختصاص أن الاختصاص انفراد بعض
الأشياء بمعنى دون غيره كالانفراد بالعلم والملك والانفراد تصحيح النفس وغير
النفس ، وليس كذلك الاختصاص لأنه نقيض الاشتراك ، والانفراد
نقيض الأزواج ، والخاصة تحتل الإضافة وغير الإضافة لأنها نقيض العامة
فلا يكون الاختصاص إلا على الإضافة لأنه اختصاص بكذا دون كذا .

(الفرق) بين الواحد والواحد أن الواحد يفيد أنه فارق غيره بمن
شاركه في فن من الفنون ومعنى من المعاني كقولك فارق فلان أو حد دهره في
الجود والعلم تريد أنه فوق أهله في ذلك .

(١) في نسخة « وتريد » بزيادة واو .

(الفرق) بين الفذ والواحد أن الفذ يفيد التقليل دون التوحيد يقال لا يأتينا فلان إلا في الفذ أي القليل ، ولهذا لا يقال لله تعالى فذ كما يقال له فرد .

(الفرق) بين الواحد والمنفرد أن المنفرد يفيد التخلي والانتقاع من القرناء ، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى منفرد كما يقال إنه متفرد ومعنى المنفرد في صفات الله تعالى المتخصص بتدبير الخلق وغير ذلك مما يجوز أن يتخصص به من صفاته وأفعاله .

(الفرق) بين الواحد والوحيد والفريد أن قولك الوحيد والفريد يفيد التخلي من الاثنين يقال فلان فريد ووحيد يعني أنه لا أنيس له ، ولا يوصف الله تعالى به لذلك .

(الفرق) بين قولنا تفرد وبين قولنا توحد أنه يقال تفرد بالفضل والتبيل ، وتوحد تخلي .

(الفرق) بين الوحدة والوحدانية أن الوحدة التخلي ، والوحدانية تفيد نفي الاشكال والنظراء ولا يستعمل في غير الله ولا يقال لله واحدا من طريق العدد ، ولا يجوز أن يقال إنه ثان لزيد لأن الثاني يستعمل فيما يتماثل ، ولذلك لا يقال زيد ثان للحجار ولا يقال انه أحد الاشياء لما في ذلك من الإيهام والتشبيه (١) ولا أنه بعض العلماء وان كان وصفه بأنه عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم .

(الفرق) بين واحد وأحد أن معنى الواحد أنه لا ثاني له فلذلك لا يقال في الثنية واحدا كما يقال رجل ورجلان ولكن قالوا اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثان للآخر ، وأصل أحد أحد مثل أكبر وإحدى مثل كبرى فلما وقع اسمين وكانا كثيرين (٢) الاستعمال هر بوا في إحدى إلى الكبرى لينخف وحذفوا الواو ليفرق بين الاسم والصلة وذلك أن أحد اسم وأكبر صفة والواحد فاعل من وحد يحد وهو واحد مثل وعد يعد وهو واحد والواحد هو الذي لا ينقسم في وهم ولا وجود ، وأصله الانفراد في الذات على ما ذكرنا ، وقال صاحب العين : الواحد أول العدد ، وحد الاثنين ما بين أحدهما عن صاحبه

(١) في السكندرية « من إيهام التشبيه » . (٢) في نسخة « كثيرين » وهو لحن .

بذكر أو عقد فيكون ثانياً له بعطفه عليه ويكون الواحد أولاً له ولا يقال إن الله ثانی اثنين ولا ثالث ثلاثة لأن ذلك يوجب المشاركة في أمر تفرد به فقوله تعالى (ثاني اثنين إذ هما في الغار) معناه أنه ثاني اثنين في التناصر وقال تعالى (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) لأنهم أوجبوا مشاركته فيما ينفرد به من القدم والالهية فأما قوله تعالى (إلا هو ربهم) فمعناه (١) أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنا معك تريد أن خبره لا يخفى عليك .

(الفرق) بين الكل والجمع وأن الكل عند بعضهم هو الاحاطة بالأجزاء ، والجمع الاحاطة بالابعض ، وأصل الكل من قولك تكلمه أى أحاط به ، ومنه الاكليل سمي بذلك لاحاطته بالرأس ، قال وقد يكون الكل الاحاطة بالابعض في قولك كل الناس ويكون الكل ابتداءً توكيداً كما يكون أجمعون إلا أنه يبدأ في الذكر بكل كما قال الله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) لأن كلا تلي العوامل ويبدأ به وأجمعون لا يأتي إلا بعد مذكور ، والصحيح أن الكل يقتضى الاحاطة بالابعض ، والجمع يقتضى الأجزاء ألا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبعاض الانسان جاز أن تقول رأيت كل الانسان ولما لم يجوز أن ترى جميع أجزائه لم يجوز أن تقول رأيت جميع الانسان ، وأخرى فإن الابعض تقتضى كلا والأجزاء لا تقتضى كلا ألا ترى أن الأجزاء يجوز أن يكون كل واحد منها شيئاً بانفراده ولا يقتضى كلا ، ولا يجوز أن يكون كل واحد من الابعض شيئاً بانفراده لأن البعض يقتضى كلا وجملة .

(الفرق) بين البعض والجزء أن البعض ينقسم والجزء لا ينقسم والجزء يقتضى جمعا والبعض يقتضى كلا ، وقال بعضهم يدخل الكل على أعم العام ولا يدخل البعض على أخص الخاص والعموم ما يعبر به الكل والخصوص ما يعبر عنه البعض أو الجزء وقد يجيء الكل للخصوص بقرينة تقوم مقام الاستثناء كقولك لزيد في كل شيء يد ويجيء البعض بمعنى الكل كقوله تعالى (إن الانسان لفي خسر) وحده البعض ما يشمله وغيره اسم واحد ويكون في المتفق

(١) في السكندرية « فغنى أنه ، ولعله تحريف .

والمختلف كقولك الرجل بعض الناس وقولك السواد بعض الالوان ولا يقال الله تعالى بعض الاشياء وإن كان شيئاً واحداً يجب إفراده بالذكر لما يلزم من تعظيمه وفي القرآن (والله ورسوله أحق أن يرضوه) ولم يقل يرضوهما، وقيل أحد البعض التناقص عن الجملة، وقال البلخي رحمه الله البعض أقل من النصف، وحد الجزء الواحد من ذا الجنس، ولهذا لا يسمى القديم جزءاً كما يسمى واحداً.

(الفرق) بين الجزء من الجملة والسهم من الجملة أن الجزء منها ما تقسمت عليه فالاثان جزء من العشرة لأنهما ينقسمان عليهما والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها وكل ذلك يسمى سهماً منها كذا حكى بعضهم، والسهم في اللغة السدس كذا حكى عن ابن مسعود ولذلك قسمت عليه الدوايق لأنه هو العدد التام المساوي لجميع أجزائه، والجزء هو مقدار من مقدار كالتقليل من الكثير إذا كان يستوعب قدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء الستة والستة تتم بأجزائها ولو قلت هذا من الثمانية لنقض لأن أجزاء الثمانية هو واحد وإثنان وأربعة وليست ثلاثة بجزء من الثمانية لأن الجزء ما يتم به العدد والثلاثة لا تتم بها الثمانية فلها كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه وعليه قسمت الدوايق فالسهم منه هو السدس لأنه جزء العدد التام قالوا فإذا أوصى له بسهم من ماله فإن السهم يقع على السدس ويقع على سهام الورثة وما يدخل في قسمة الميراث فأنصبا الورثة تسمى سهاما فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من السدس لأننا لانعطيه الزيادة على الإخس إلا بدلالة وإن كان أنقص من السدس نقصناه من السدس لأنه يسمى سهما ولا نزيده على السدس لأن السدس يعبر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة.

(الفرق) بين الجمع والحشر أن الحشر هو الجمع مع السوق، والشاهد قوله تعالى (وابعث في المدائن حاشرين) أي ابعث من يجمع السحرة ويسوقهم إليك، ومنه يوم الحشر لأن الخلق يجمعون فيه ويساقون إلى الموقف، وقال صاحب المفصل لا يكون الحشر إلا في المكروه، وليس كما قال لأن الله تعالى يقول (يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفداً) وتقول القياس جمع بين مشتبهين بدل

الأول على صحة الثاني ولا يقال في ذلك حشر وأنا يقال الحشر فيما يضح فيه السوق على ما ذكرنا وأقل الجمع عند شيوخنا ثلاثة ، وكذلك هو عند الفقهاء ، وقال بعضهم إثنان واحتج بأنه مشتق من اجتماع شيء الى شيء وهذا وإن كان صحيحا فإنه قد خص به شيء بعينه ، كما أن قولنا دابة وإن كان يوجب اشتقاقه إن جرى على كل مادب فإنه قد خص به شيء بعينه فاما قوله عليه الصلاة والسلام « الاثنان فما فوقهما جماعة » فان ذلك ورد في الحكم لا في تعليم الاسم لأن كلامه ﷺ يجب أن يحمل على ما يستفاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته ، وأما قوله تعالى (هذان خصمان اختصموا) وقوله تعالى (وكنا لحكمهم شاهدين) يعني داود وسليمان عليهما السلام فان ذلك مجاز كقوله تعالى (انا نحن نزلنا الذكر وإناله لحافظون) ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنين لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثة ، واذا كان قول الرجل رأيت الرجال لا يفهم منه إلا ثلاثة علينا أن قول الخصم باطل .

(الفرق) بين الجمع والتأليف أن بعضهم قال لفظ التأليف في العربية يدل على الالتصاق ولفظ الجمع لا (١) يدل على ذلك ألا ترى أنك تقول جمعت بين القوم في المجلس فلا يدل ذلك على أنك ألصقت أحدهم بصاحبه ولا تقول ألفتهم بهذا المعنى وتقول فلان يؤلف بين الزانيين لما يكون من النزاق أحدهما بالآخر عند النكاح ولذلك لا يستعمل التأليف إلا في الاجسام ، والجمع يستعمل في الاجسام والاعراض فيقال تجتمع في الجسم أعراض ، ولا يقال تتألف فيه أعراض ، ولهذا يستعار في القلوب لأنها اجسام فيقال ألف بين القلوب كما قال الله تعالى (وألف بين قلوبهم) ويقال جمع بين الاهوام ولا يقال ألف بين الاهواء لأنها أعراض ، وعندنا أن التأليف والالفة في العربية تفيد الموافقة ، والجمع لا يفيد ذلك ألا ترى أن قولك تألف الشيء وألفته يفيد موافقة بعضه لبعض وقولك اجتمع الشيء وجمعت لا يفيد ذلك ولهذا قال تعالى (وألف بين قلوبهم) لأنها اتفقت على المودة والمصافاة ، ومنه قيل الالفان والاليفان لموافقة أحدهما صاحبه على المودة

والتواصل والأنسة ، والتأليف عند المتكلمين ما يجب حلوله في محلين فانما قيل
يجب ليدخل فيه المعدوم ، والاجتماع عندهم ما صار به الجوهر ان محب لا قرب
قريب منه ، وقد يسمون التأليف بماسة واجتماعا ، وقال بعضهم الخشونة واللين
والصقال يرجع إلى التأليف ، وقال آخرون يرجع الى ذهاب الجسم في جهات .
(الفرق) بين البنية والتأليف أن البنية من التأليف يجرى في استعمال
المتكلمين على ما كان حيوانا يقولون القتل نقض البنية والتأليف عندهم عام ،
وأهل اللغة يجرونها على البناء يقولون بنية وبنية وقال بعضهم بنى بنية من البناء
وبنية من المجد وأنشد قول الخطيب :
أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البناء وان عاهدوا أو فوا وان عقدوا شدوا

(الفرق) بين التأليف والتصنيف أن التأليف أعم من التصنيف وذلك
أن التصنيف تأليف صنف من العلم ولا يقال للكتاب إذا تضمن نقض شيء
من الكلام مصنف لأنه جمع الشيء وضده والقول ونقيضه ، والتأليف يجمع
ذلك كله وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ ومعنى إلى معنى فيه
حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه سواء (١) كان متفقا أو مختلفا والتصنيف
مأخوذ من الصنف ولا يدخل في الصنف غيره .

(الفرق) بين الضم والجمع أن الضم جمع أشياء كثيرة ، وخلافه البث وهو
تفريق أشياء كثيرة ، ولهذا يقال اضمامة من كتب لأنها أجزاء كثيرة ، ثم كثر
حتى استعمل في الشيتين فصاعدا والأصل ما قلنا ، والشاهد قوله عليه الصلاة
والسلام «ضموا مواشيكم حتى تذهب حممة الليل» ويجوز أن يقال ان ضم الشيء
إلى الشيء هو أن يلزقه به ، ولهذا يقال ضمته إلى صدرى ، والجمع لا يقتضى ذلك .
(الفرق) بين المماساة والكون أن الكون هو ما يوجب حصول الجسم في
المحادثات ويحل في الجزء والمفرد ، والمماساة لا توجد إلا في الجزئين وأيضا فانك
تبطل الكون من الحجر بنقلك اياه من غير أن تبطل مماسه ، وتبطل مماساة الجسم
بنقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه ، وأيضا فان الجسم قد تم بين الجسم من

(١) في النسخ « وسواء » بزيادة واو في جميع المواضع السابقة المشابهة لما هنا .

الجهات الست ولا يكون كائناً إلا في مكان واحد وأيضا فانه يوجد الكون،
والمكان معدوم ولا توجد المماسة والمماس معدوم، وأيضا فان المماسة تحل
المماس وتحل (١) مكانه، والكون لا يحل إلا مكانه .

(الفرق) بين المماسة والاعتماد أنه يماس الجسم مافوقه ولا يعتمد على مافوقه
والمماسة تكون في الجهات والاعتماد لا يكون إلا في جهة واحدة والاعتماد
هو المعنى الذي من شأنه في الوجود أن يوجب حركة محله الى إحدى الجهات
الست مع زوال الموانع .

(الفرق) بين الاعتماد والكون أن الاعتماد يحل في غير جهة مكانه
ولا يجوز أن يحل الكون في غير جهة مكانه .

(الفرق) بين الاعتماد والسكون أنه قد يجوز أن يسكن الرجل يده ببسطه
إياها في الهواء أو على شيء من غير أن يعتمد عليه، ولذلك قد يحرك يده مباشرة
من غير أن يعتمد على شيء .

(الفرق) بين الاعتماد والمصاكة أن المصاكة لا تكون إلا مع صوت،
والاعتماد قد يكون بلا صوت وذلك أن المصاكة كون يحصل معه اعتماد وله
صوت (٢) ولا يكون إلا في جسم صلب .

(الفرق) بين السكون والحركة أن السكون يوجد في الجوهر في كل وقت
ولا يجوز خلوه منه وليس كذلك الحركة لأن الجسم يخلو منها إلى السكون .

(الفرق) بين الاضطراب والحركة أن الاضطراب حركات متوالية في
جهتين مختلفتين وهو افتعال من ضرب يقال اضطرب الشيء كأن بعضه يضرب
بعضاً فيتمحص . ولا يكون الاضطراب إلا مكروهاً فيها هو حقيقة فيه أو غير
حقيقة ألا ترى أنه يقال اضطربت السفينة واضطرب حال زيد واضطرب
الثوب، وكل ذلك مكروه وليس الحركة كذلك .

(الفرق) بين النقلة والحركة أن النقلة لا تكون إلا عن مكان وهي التحول
منه إلى غيره، والحركة قد تكون لا عن مكان وذلك أن الجسم قد يجوز أن يحدته

(١) في نسخة « وتوجد » . (٢) في السكندرية « ولد صوتاً » .

الله تعالى لا في مكان ولا يخلو من الحركة أو السكون في الحال الثاني فلن تحرك
تحرك لا عن مكان وإن سكن سكن لا في مكان .

(الفرق) بين الانتقال والزوال أن الانتقال فيما ذكر على بن عيسى يكون
في الجهات كلها ، والزوال يكون في بعض الجهات دون بعض ألا ترى أنه لا يقال
زال من سفلى إلى علو كما يقال انتقل من سفلى إلى علو ، قلنا ويعبر عن العدم
بالزوال فنقول زالت علة زيد ، والانتقال يقتضى منتقلاً إليه والشاهد أنك تعديه
بلى والزوال لا يقتضى ذلك ، والزوال أيضاً لا يكون إلا بعد استقرار وثبات
صحيح أو مقدر تقول زال ملك فلان ولا تقول ذلك إلا بعد ثبات الملك له
وتقول زالت الشمس وهذا وقت الزوال وذلك أنهم كانوا يقدرون أن الشمس
تستقر في كبد السماء ثم تزول وذلك لما يظن من بطء حركتها إذا حصلت هناك .
ولهذا قال شاعرهم :

وزالت زوال الشمس عن مستقرها فمن مخبري في أى أرض غروبها
وليس كذلك الانتقال .

(الفرق) بين الكون والسكون أن الجوهر في حال وجوده كائن وليس
بساكن ، والكون في حال خلق الله تعالى الجسم يسمى كوناً فقط وما يوجد عقيب
ضده منها حركة ويجب أن تحد الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل
احترازاً من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم ، والسكون هو الذى يوجب
كون الجسم في المحاذاة التي كان فيها بلا فصل ودخل فيه الباقي والحادث ، وأعلم
أن القيام والعود والاضطجاع والصعود والنزول وما شاكل ذلك عبارات عن
أكون تقع على صفات معقولة .

(الفرق) بين المجاورة والاجتماع قال على بن عيسى المجاورة تكون بين
جزئين ، والاجتماع يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعداً وذلك أن أقل الجمع ثلاثة
والشاهد تفرقة أهل اللغة بين التثنية والجمع كتفرقتهم بين الواحد والتثنية فالاثان
ليس بجمع كما أن الواحد ليس باثنين قال ولا يكاد العارف بالكلام يقول
اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره فاذا لم يكن معه غيره قال أحضرته

ولم يقل اجتمعت معه كذا قال والذي يقولونه ان أصل المجاورة في العربية تقارب
المحال من قولك أنت جاري وأنا جارك وبيننا جوار، ولهذا قال بعض البلغاء
الجوار قرابة بين الجيران ثم استعملت المجاورة في موضع الاجتماع مجازاً ثم
كثر ذلك حتى صار كالحقيقة .

(الفرق) بين التأليف والترتيب والتنظيم أن التأليف يستعمل فيما يؤلف
على استقامة أو على اعوجاج، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا فيما يؤلف
على استقامة، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقاً وهو أن الترتيب هو
وضع الشيء مع شكله والتنظيم هو وضعه مع ما يظهر به، ولهذا استعمل النظم
في العقود والقلائد لأن خرزها ألوان يوضع كل شيء منها مع ما يظهر به لونه .

(الفرق) بين قولنا الجمع وقولنا أجمع أن أجمع اسم معرفة يؤكد به الاسم
المعرفة نحو قولك المال لك أجمع وهذا مالك أجمع ولا ينصرف لأنه أفعل
معرفة والشاهد على أنه معرفة أنه لا يتبع نكرة أبداً ويجمع فيقال عندي إخوانك
أجمعون ومررت بإخوانك أجمعين ولا يكون إلا تابعاً لا يجوز مررت بأجمعين
وجاءني أجمعون ومؤثته جمعاً يقال طففت بدارك جمعاً ويجمع فيقال مررت بجواريك
جمع وجاءني جواريك جمع، وأجمع جمع جمع تقول جاءني القوم بأجمعهم كما تقول
جاءني القوم بأفلسهم وأكلهم وأعبدهم، وليس هذا الحرف من حروف
التوكيد والشاهد دخول العامل عليه وإضافته وأجمع الذي هو للتوكيد لا يضاف
ولا يدخل عليه عامل ومن أجاز فتح الجيم في قولك جاءني القوم بأجمعهم فقد أخطأ .

الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف

(الفرق) بين التفريق والتفكيك أن كل تفكيك تفريق وليس كل تفريق
تفكيك وإنما التفكيك ما يصعب من التفريق وهو تفريق الملتزقات من المؤلفات
والتفريق يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال فككت النخالة بعضها من بعض
كما يقال فرقها، وقيل التفريق تفكيك ما جمع وألف تقريباً، وهذا يقوله من
لا يثبت للالتزاق معنى غير التأليف .

(الفرق) بين الفصل والفرق أن الفصل يكون في جملة واحدة، ولهذا يقال

فصل الثوب وهذا فصل في الكتاب لأن الكتاب جملة واحدة ثم كثر حتى سمي ما يتضمن جملة من الكلام فصلا ولهذا أيضا يقال فصل الأمر لأنه واحد ولا يقال فرق الأمر لأن الفرق خلاف الجمع فيقال فرق بين الأمرين كما يقال جمع بين الأمرين وقال المتكلمون الحد ما بان الشيء وفصله من أقرب الأشياء شهاً به لأنه إذا قرب شبهه منه صار كالشيء الواحد ويقال أيضا فصلت العضو وهذا مفصل الرسغ وغيره لأن العضو من جملة الجسد ولا يقال في ذلك فرقت لأنه ليس باثنا منه، وقال بعضهم ما كان من الفرق ظاهراً ولهذا يقال لما تضمن جنساً من الكلام فصل واحد لظهوره وتجليه ولما كان الفصل لا يكون إلا ظاهراً قالوا فصل الثوب ولم يقولوا فرق الثوب ثم قد تتداخل الكلمتان لتقارب معنهما.

(الفرق) بين الفصل والفتح أن الفتح هو الفصل بين الشئيين ليظهر ما وراءها ومنه فتح الباب ثم اتسع فيه فقيل فتح إلى المعنى فتحاً إذا كشفه وسميت الأمطار فتوحاً والفتاح الحاكم وقد فتح بينهما أي حكم ومنه قوله تعالى ﴿ افتح بيننا وبين قومنا بالحق ﴾ .

(الفرق) بين القصم والقسم أن القصم بالقاف الكسر مع الإبانة قال أبو بكر القصم مصدر قصمت الشيء قصماً إذا كسرتَه والقصمة من الشيء القطعة منه والجمع قصم . والقصم بالفاء كسر من غير إبانة قال أبو بكر انقصم الشيء انقصاماً إذا تصدع ولم ينكسر ، قال أبو هلال ومنه قوله تعالى (لا انقصام لها) ولم يقل لا انقصام لها لأن الانقصام أبلغ فيما أريد به ههنا وذلك أنه إذا لم يكن لها انقصام كان أحرى أن لا يكون لها انقصام .

(الفرق) بين القط والقد أن القط هو القطع عرضاً ومنه قط القلم والمقط بفتح الميم موضع القط من رأس القلم ويكون مصدرأ ومكاناً ، والمقط بكسر الميم ما يقطع عليه ، والقد تقطع طولاً وكل شيء قطعه طولاً فقد قدته وفي الحديث أن علياً عليه السلام كان إذا علا بالسيف قد وإذا اعترض قط .

(الفرق) بين التفريق والشعب أن الشعب تفريق الأشياء المجتمعة على ترتيب صحيح ألا ترى أنك إذا جمعته ورتبته ترتيباً صحيحاً قلت شعبته

أيضاً فهو يقع على الشيء وضده لأن الترتيب يجمعهما .

(الفرق) بين قولك فرقه وبين قولك بثه أن قولك فرق يفيد أنه باين بين مجتمعين فصاعداً ، وقولك بث يفيد تفريق أشياء كثيرة في مواضع مختلفة متباينة وإذا فرق بين شيئين لم يقل أنه بث وفي القرآن (وبث فيها من كل دابة) .
 (الفرق) بين الفرق والتفريق أن الفرق خلاف الجمع ، والتفريق جعل الشيء مفارقاً لغيره حتى كأنه جعل بينهما فرقا بعد فرق حتى تباينا وذلك أن التفعيل لتكثير الفعل وقيل فرق الشعر فرقا بالتخفيف لأنه جعله فرقتين ولم يتكرر فعله فيه ، والفرق أيضاً الفصل بين الشيئين حكماً أو خبراً ولهذا قال الله تعالى (افرق بيننا وبين القوم الفاسقين) أى انفصل بيننا حكماً في الدنيا والآخرة ، ومن هذا فرق بين الحق والباطل .

(الفرق) بين الفلق واشتق أن الفلق على ما جاء في التفسير هو الشق على أمر كبير ولهذا قال تعالى (فالتق الاصباح) ويقال فلق الحبة عن السنبله وفلق النواة عن النخلة ولا يقولون في ذلك شق لأن في الفلق المعنى الذي ذكرناه ومن ثم سميت الداهية فلقاً وليقة .
 (الفرق) بين القطع والفصل أن الفصل هو القطع الظاهر ولهذا يقال فصل الثوب والقطع يكون ظاهراً وخافياً كالقطع في الشيء الممزق المموه ولا يقال لذلك فصل حتى يبين أحد المفصولين عن الآخر ، ومن ثم يقال فصل بين الخصمين إذا ظهر الحق على أحدهما فزال تعلق أحدهما بصاحبه فتباينا ولا يقال فصل - منع ، ويقال قطعه في المناظرة لأنه قد يكون ذلك من غير أن يظهر ومن غير أن يقطع شغبه وخصومه .

ومما يجرى مع هذا الباب

(الفرق) بين قولنا الجسم لا ينفك من كذا وقولنا لا يبرح ولا يزال ولا يخلو ولا يعرى أن قولنا لا يخلو يستعمل فيما لا يكون هيئة يشاهد عليها كالطعوم والروائح وما جرى مجراها لأن الشيء يخلو من الشيء إذا كان كالجوف له ولهذا يقال خلا البيت من فلان ومن كذا ولا يقال عرى منه لأن العرى إنما هو مما يكون هيئة يشاهد عليها كالألوان ونحوها ، وأصله من قولك

عري زيد من ثيابه لأن الثياب كالهيمّة له ولا يقال خلا منها ، والانفكاك إنما يستعمل في المتجاورين أو مافي حكمهما لأن أصله من التفكك وهو إنما يكون بين الاشياء الصلبة المؤلفة ، ولهذا يستعمل المتكلمون الانفكاك في الاجتماع والالوان لأن ذلك في حكم المجاورة ويستعمل في الاقتراق أيضا لأن الاقتراق يقع مع الاجتماع في اللفظ كثيراً واذا قرب اللفظ من اللفظ في الخطاب أجرى مجراه في أكثر الأحوال .

(الفرق) بين قولنا لم ينفك ولم يبرح ولم يزل أن قولنا لم ينفك يقتضى غيراً لم ينفك منه وهو يستعمل فيما كان الموصوف به لازماً لشيء أو مقارناً له أو مشبهاً بذلك على ما ذكرنا ، ولم يبرح يقتضى مكاناً لم يبرح منه ، وليس كذلك لم يزل فيما قال على بن عيسى إنما يستعمل فيما يوجب التفرقة به كقولك لم يزل موجوداً وحده ولا يقال لم ينفك زيد وحده ، وقال النحويون : لم حرف نفي وزال فعل نفي ومعناه ضد دام فلما دخلت عليه صار معناه دام فقولك لم يزل موجوداً بمعنى قولك دام موجوداً لأن نفي النفي إيجاب ومافي قولك ما زال حرف نفي وفي قولك مادام اسم مبهم ناقص ودام صلتها .

(الفرق) بين الفصل والفتق أن الفتق بين الشيئين الذين كانا ملتصقين أحدهما متصل بالآخر فاذا فرق بينهما فقد فتقا ، وإن كان الشيء واحداً ففرق بعضه من بعض قيل قطع وفصل وشق ولم يقل فتق وفي القرآن (كانا رتقاً ففتقناها) والرتق مصدر رتق رتقا إذا لم يكن بينهما فرجة والرتقاء من النساء التي يمتنع فتقها على مالسها .

الباب التاسع

في الفرق بين المثل والشبه والعديل والنظير وما يخالف ذلك

من المختلف والمتضاد والمتنافي وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الشبه والشبيه أن الشبه أعم من الشبيه ألا تراهم يستعملون

الشبه في كل شيء وقبلها يستعمل الشبيه إلا في المتجانسين تقول زيد يشبه الأسد

أو شبه الكلب ، ولا يكادون يقولون شبيه الأسد وشبيه الكلب ويقولون زيد شبيه عمرو لأن باب فعيل حكمه أن يكون اسم الفاعل الذي يأتي فعله على فعل ولا يأتي ذلك في الصفات فاذا قلت زيد شبيه عمرو فقد بالغت في تشبيهه به وأجريت مجرى ما ثبت لنفسه وإضافته إليه إضافة صحيحة ، وإذا قلت زيد شبه عمرو وعمرو شبه الأسد فهو على الانفصال أى شبه لعمرو وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المثل ، ولهذا تدخل عليه رب وإن أضيف إلى الكاف قال الشاعر :

يارب مثلك في النساء عزيزة ييضاء قد متعتها بإطلاق

تأدخل رب على مثلك ولا تدخل رب إلا على التكرات ، وأما الشبه فصدر سمي به يقال الشبه بينهما ظاهر وفي فلان شبه من فلان ولا يقال فلان شبه ، والشبه عند الفقهاء الصفة التي إذا اشترك فيها الاصل والفرع وجب اشتراكهما في الحكم ، وعند المتكلمين ما إذا اشترك فيه إنسان كانا مثاين ، وكذلك الفرق بين العدل والعديل سواء وذلك أن العدل أعم من العديل وما كان أعم فانه (١) أخص بالنكرة فهو للجنس وغير الجنس تقول عمرو عدلٌ وزيد عديله وعدل الأسد ولا يقال عديله ، وقال بعض النحويين مثل وغير وشبه وسوى لا تعرف بالاضافة وإن أضيفت إلى المعرفة للزوم الاضافة لمعناها وغلبتها على لفظها وذلك أنك اذا قلت هذا المثل لم تخرجه عن أن يكون له مثل آخر ولا يكاد يستعمل إلا على الاضافة حتى ذكر بعض النحويين أنه لا يجوز الغير إنما تقول غيرك وغير زيد ونحو هذا ، وشبهك معرفة وشبهك نكرة تقول مررت برجل شبهك على الصفة ولا يجوز برجل شبيهك لأن شبيهاً معرفة ورجل نكرة ولا يوصف نكرة بمعرفة ولا معرفة بنكرة ، والدليل على أن شبيهك نكرة وإن أضيفته إلى الكاف أنه يكون صفة لنكرة والمراد به الانفصال ولا يجوز شبه بك كما يجوز شبيه بك وذلك أن معنى شبيه بك المعروف بشبهك فأما شبيهك فبمنزلة مثلك عرف بشبهه أولم يعرف .

(الفرق) بين المثل والمثل ان المثليين ما تكافأ في الذات (٢) والمثل بالتحريك

(١) في السكندرية « فهو » . (٢) في نسخة « ان المثل ما يكافأ في الذات » .

الصفة قال الله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) أي صفة الجنة ، وقولك ضربت لفلان مثلاً معناه أنك وصفت له شيئاً ، وقولك مثل هذا كمثل هذا أي صفة كصفته وقال الله تعالى (كمثل الحمار يحمل أسفارا) وحاملو التوراة لا يماثلون الحمار ولكن جمعهم وإياه صفة فاشتركوها فيها .

(الفرق) بين المثل والند أن الند هو المثل المناد من قولك ناد فلان فلانا إذا عاداه وبعده ولهذا سمي الضد نداءً ، وقال صاحب العين : الند ما كان مثل الشيء يضاده في أموره والنديد مثله والندود الشرود والتباد التنافر وأنددت البعير ونددت بالرجل سمعت بعيوبه ، وأصل الباب التشريد فالند لمناداته لصاحبه كأنه يريد تشريده .

(الفرق) بين المثل والشكل أن الشكل هو الذي يشبه الشيء في أكثر صفاته حتى يشكل الفرق بينهما ، ويجوز أن يقال إن اشتقاقه من الشكل وهو الشمال واحد الشمائل قال الشاعر :

حي الجمول بجانب الشكل إذ لا يلائم شكلها شكلي

أي لا توافق شمائلها شمائل فغنى قولك شاكل الشيء الشيء أنه أشبهه في شمائله ثم سمي المشاكل شكلاً كما يسمى الشيء بالمصدر، ولهذا لا يستعمل الشكل إلا في الصور فيقال هذا الطائر شكل هذا الطائر ، ولا يقال الحلاوة شكل الحلاوة ، ومثل الشيء ما يماثله وذاته .

(الفرق) بين المثل والنظير أن المثليين ما تكافأ في الذات (١) على ما ذكرنا ، والنظير ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها كالنحوى نظير النحوى وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه ولا يقال النحوى مثل النحوى لأن التماثل يكون حقيقة في أخص الأوصاف وهو الذات .

(الفرق) بين المثليين والمتفقين أن التماثل يكون بين الذوات على ما ذكرنا والاتفاق يكون في الحكم والفعل تقول وافق فلان فلانا في الأمر ولا تقول ماثله في الأمر .

(١) في الأصل أن المثل ما تكافأ في الذات

(الفرق) بين المثل والعديل أن العديل ما عادل أحكامه أحكام غيره وان لم يكن مثالا له في ذاته ولهذا سمي العدلان عدلين وان لم يكونا مثلين في ذاتهما ولكن لاستوائهما في الوزن فقط .

(الفرق) بين الشبه والمثل أن الشبه يستعمل فيما يشاهد فيقال السواد شبه السواد ولا يقال القدرة كما يقال مثلها . وليس في الكلام شيء يصلح في المماثلة إلا الكاف والمثل فأما الشبه والنظير فهما من جنس المثل ولهذا قال الله تعالى (ليس كمثله شيء) فأدخل الكاف على المثل وهما الاسمان اللذان جعلنا للمماثلة فنفي بهما الشبه عن نفسه فأكد النفي بذلك .

(الفرق) بين العدل والعدل أن العدل بالكسر المثل تقول عندي عدل جاريتك فلا يكون إلا على جار به مثلها، والعدل من قولك عندي عدل جاريتك فيكون على قيمتها من الثمن ومنه قوله تعالى (أو عدل ذلك صياما) .

(الفرق) بين المساواة والمماثلة أن المساواة تكون في المقدارين اللذين لا يزيد أحدهما على الآخر ولا ينقص عنه والتساوي التكافؤ في المقدار ، والمماثلة هي أن يسد أحد الشئتين مسد الآخر كالسوادين .

(الفرق) بين كاف التشبيه وبين المثل أن الشيء يشبه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة إلا إذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته فكان الله تعالى لما قال (ليس كمثله شيء) أفاد أنه لا شبه له ولا مثل ولو كان قوله تعالى (ليس كمثله شيء) نفيا أن يكون لمثله مثل لكان قولنا ليس كمثله زيد رجل مناقضة لأن زيدا مثل من هو مثله والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض (١) تقول ليس كزيد رجل أى في بعض صفاته لأن كل أحد مثله في الذات ، وفلان كالأسد أى في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته وتقول السواد عرض كالبياض ولا تقول مثل البياض .

(الفرق) بين الاستواء والاستقامة أن الاستواء هو تماثل أبعاد الشيء

(١) هذه الجملة ساقطة من الأصل ، والتصويب من السكندرية .

واشتقاقه من السني وهو المثل كأن بعضه سني بعض أي شله، ونقيضه التفاوت وهو أن يكون بعض الشيء طويلاً وبعضه قصيراً أو بعضه تاماً وبعضه ناقصاً. والاستقامة الاستمرار على سنن واحد ونقيضها الاعوجاج وطريق مستقيم لا اعوجاج فيه. (الفرق) بين الاستواء والاتصاف أن الاستواء يكون في الجهات كلها والاتصاف لا يكون إلا علواً.

الفرق بين ما يخالف ذلك

(الفرق) بين الاختلاف والتفاوت أن التفاوت كله مذموم ولهذا نفاه الله تعالى عن فعله فقال (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) ومن الاختلاف ما ليس بمذموم ألا ترى قوله تعالى (وله اختلاف الليل والنهار) فهذا الضرب من الاختلاف يكون على سنن واحد وهو دال على علم فاعله، والتفاوت هو الاختلاف الواقع على غير سنن وهو دال على جهل فاعله.

(الفرق) بين الاعوجاج والاختلاف أن الاعوجاج من الاختلاف ما كان يميل إلى جهة ثم يميل إلى أخرى وما كان في الأرض والدين والطريقة فهو عوج مكسور الأول تقول في الأرض عوج وفي الدين عوج مثله والعوج بالفتح ما كان في العود والحائط وكل شيء منصوب.

(الفرق) بين الاختلاف في المذاهب والاختلاف في الاجناس أن الاختلاف في المذاهب هو ذهاب أحد الخصمين إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، والاختلاف في الاجناس امتناع أحد الشئيين من أن يسد مسد الآخر ويجوز أن يقع الاختلاف بين فريقين وكلاهما مبطل كاختلاف اليهود والنصارى في المسيح.

(الفرق) بين المختلف والمتضاد أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مسد الآخر في الصفة التي يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والخوض، والمتضادان هما اللذان ينتفي أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض فكل متضاد مختلف وليس كل مختلف متضاداً كما أن كل متضاد متمتع اجتماعه وليس كل متمتع اجتماعه

متضاداً وكل مختلف متغاير وليس كل متغاير مختلفاً ، والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواءً يقال زيد ضد عمرو اذا كان مخالفاً له .
 (الفرق) بين التنافي والتضاد أن التنافي لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين ما لا يبقى .
 (الفرق) بين الضد والتكافؤ أن كل ترك ضد وليس كل ضد تركاً لأن فعل غيرى قد يضاد فعلى ولا يكون تركاً له .

(الباب العاشر)

في الفرق بين الجسم والجرم ، والشخص
 والشبح وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الجسم والجرم أن جرم الشيء هو خلقته التي خلق عليها يقال فلان صغير الجرم أى صغير من أصل الخلقه ، وأصل الجرم في العربية القطع كأنه قطع على الصغر أو الكبر ، وقيل الجرم أيضاً الكون والجرم الصوت أورد ذلك بعضهم وقال بعضهم الجرم اسم لجنس الاجسام وقيل الجرم الجسم المحدود والجسم هو الطويل العريض العميق وذلك أنه اذا زاد في طوله وعرضه وعمقه قيل إنه جسم وأجسم من غيره فلا تجيء المبالغة من لفظ اسم عند زيادة معنى إلا وذلك الاسم موضوع لما جاءت المبالغة من لفظ اسمه ألا ترى أنه لا يقال هو أقدر من غيره إلا والمعلومات له أجلى ، وأما قولهم أمر جسم فمجاز ولو كان حقيقة لمجاز في غير المبالغة فقيل أمر جسم وكل ما لا يطلق إلا في موضع مخصوص فهو مجاز .
 (الفرق) بين الجسم والشيء أن الشيء ما يرسم به بأنه يجوز أن يعلم ويخبر عنه ، والجسم هو الطويل العريض العميق ، والله تعالى يقول (وكل شيء فعلوه في الزبر) وليس أفعال العباد أجساماً وأنت تقول لصاحبك لم تفعل في حاجتي شيئاً ولا تقول لم تفعل فيها جسماً ، والجسم اسم عام يقع على الجرم والشخص

والجسد وما بسبيل ذلك ، والشئ أعم لأنه يقع على الجسم وغير الجسم .
(الفرق) بين الجسم والشخص أن الشخص ما ارتفع من الأجسام من
قولك شخص إلى كذا إذا ارتفع وشخصت بصرى إلى كذا أى رفعته إليه وشخص
إلى بلد كذا كأنه ارتفع إليه الأشخاص يدل على السخط والغضب مثل الإحصار .

(الفرق) بين الشخص والشبح أن الشبح ما طال من الأجسام ومن ثم
قيل هو مشبوح الذراعين أى طويلهما ، وهو الشبح والشبح لغتان .

(الفرق) بين الشخص والجثة أن الجثة أ كثر ما تستعمل فى الناس وهو
شخص الإنسان إذا كان قاعداً أو مضطجعا وأصله الجث وهو القطع ، ومنه قوله
تعالى (اجثت من فوق الأرض) والمجثا (١) الحديدية التى يقطع بها الفسيل
ويقال للفسيل (٢) الجثيث فىسمى شخص القاعد جثة لقصره كأنه مقطوع .

(الفرق) بين الشخص والآل أن الآل هو الشخص الذى يظهر لك من
بعيد ، شبه بالآل الذى يرتفع فى الصحارى ، وهو غير السراب وإنما السراب
سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق كأنها ماء ، والآل شخصوس ترتفع فى الصحارى
للناظر وليست بشئ ، وقيل الآل من الشخصوس مالم يشتهه وقال بعضهم الآل
من الأجسام ما طال ولهذا سمي الخشب آلا .

(الفرق) بين الشخص والطلل أن أصل الطلل ما شخص من آثار الديار ثم
سمى شخص الإنسان طلا على التشبيه بذلك ويقال تطالبت أى ارتفعت لا نظر
إلى شئ بعيد ، وأكثر ما يستعمل الطلل فى الإنسان إذا كان طويلا جسيما
يقال لفلان طل ورواء إذا كان فخم المنظر .

(الفرق) بين الطلل والجسد أن الجسد يفيد الكثافة ولا يفيد الطلل والشخص
ذئب وهو من قولك دم جاسد أى جامد ، والجسد أيضا الدم بعينه قال النابغة :
* دم اهريق على الأنصاب من جسد * فيجوز أن يقال إنه سمي جسدا لمافيه من
الدم فهذا خص به الحيوان فيقال جسد الإنسان وجسد الحمار ولا يقال جسد
الخشبة كما يقال جرم الخشبة وإن قيل ذلك فعلى التقريب والاستعارة ويقال

(١) فى النسخ « الجثا » والتصويب من القاموس . (٢) أى النخل الصغير .

ثوب مجسد إذا كان يقوم من كثافة صبغته وقيل للزعفران جسداً تشبهاً بحمرة الدم .
 (الفرق) بين الجسد والبدن أن البدن هو ما علا من جسد الانسان ولهذا
 يقال للزرع التصير الذي يلبس الصدر إلى السرة بدن لأنها تقع على البدن
 وجسم الانسان كله جسد ، والشاهد أنه يقال لمن قطع بعض أطرافه إنه قطع
 شيء من جسده ولا يقال شيء من بدنه وإن قيل فعلى بعد ، وقد يتداخل الاسمان
 إذا تقاربا في المعنى ، ولما كان البدن هو أعلى الجسد وأغظله قيل لمن غلظ من السمن
 قد بدن وهو بدين ، والبدن الابل المسممة للنحر ثم كثر ذلك حتى سمي ما يتخذ
 للنحر بدنة سميته كانت أو مهزولة .

ومما يدخل في هذا الباب

(الفرق) بين الصفة والهيئة أن الصفة من قبيل الاسماء واستعمالها في المسميات
 مجاز وليست الهيئة كذلك ولو كانت هيء الشيء صفة له لكان الهمزة له واصفاً
 له ويوجب ذلك أن يكون المحرك للجسم واصفاً له وهذا خلاف العرف .
 (الفرق) بين الحلية والهيئة أن الحلية هيئة زائدة على الهيئة التي لا بد منها
 كحلية السكين والسيف إنما هي هيئة زائدة على هيئة السكين والسيف وتقول
 حليته إذا هيأته هيئة لم تشمله بل تكون كالعلامة فيه ومن ثم سمي الحلي الملبوس حلياً .
 (الفرق) بين الصورة والهيئة أن الصورة اسم يقع على جميع هيئات الشيء
 لا على بعضها ويقع أيضاً على ما ليس بهيئة ألا ترى أنه يقال صورة هذا الأمر
 كذا ولا يقال هيئته كذا ، وإنما الهيئة تستعمل في البنية ويقال تصورت ماقاله
 وتصورت الشيء كهيئته الذي هو عليه ونهايته من الطرفين سواء كان هيئة أو لا
 ولهذا لا يقال صورة الله كذا لأن الله تعالى ليس بذي نهاية .

(الفرق) بين الصورة والصبغة أن الصبغة هيئة مضمنة بجعل جاعل في دلالة
 الصفة اللغوية وليس كذلك الصورة لأن دلالتها على جعل جاعل قياسي .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين القلب والبال أن القلب اسم للجراحة وسمى بذلك لأنه وضع

في موضعه من الجوف مقلوبا، والبال والحال وحال الشيء عمدة فلما كان القلب عمدة البدن سمي بالافقولنا بال يفيد خلاف ما يفيد قولنا قلب لان قولنا بال يفيد أنه الجارحة التي هي عمدة البدن وقولنا قلب يفيد أنه الجارحة التي وضعت مقلوبة أو الجارحة التي تتقلب بالافكار والعزوم، ويجوز أن يقال إن البال هو الحال التي معها ولهذا يقال اجعل هذا على بالك وقال امرؤ القيس :
 فأصبحت معشوقا وأصبح أهلها عاياه اقيام نبيء النان والبال
 أي سمي الحال في ذكرها وتقول هو في حال حسنة ولا يقال في بال حسن فيفرق بذلك .
 (الفرق) بين الحال والبال أن قولنا لقلب بال يفيد أنه موضع الذكروالقلب يفيد التقلب بالافكار والعزوم على ما ذكرنا .

الباب الحادى عشر

في الفرق بين الاصل والاسم، والجنس والنوع
 والصنف، وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الاصل والاسم أن الاسم لا يكون إلا أصلا وليس كل أصل أسا وذلك أن أس الشيء لا يكون فرعا لغيره مع كونه أصلا . مثال ذلك ن أصل الحائط يسمى أس الحائط وفرع الحائط لا يسمى أسا لعرفه .

(الفرق) بين الاصل والسنخ أن السنخ (١) هو أصل الشيء الداخلى في غيره مثل سنخ السكين والسيف وهو الداخلى في النصاب وسنوخ الانسان ما يدخل منها في عظم الفك فلا يقال سنخ كما يقال أصل ذلك ، والأصل اسم مشترك يقال أصل الحائط وأصل الجبل وأصل الانسان وأصل العداوة بينك وبين فلان كذا والأصل في هذه المسألة كذا وهو في ذلك مجاز وفي الجبل

(١) في نسخة « السنخ » بالجيم وهو تحريف .

والخائض حقيقة ، وحقيقة أصل الشيء ما كان عليه معتمده ومن ثم سمي العقل أصالة لأن معتمد صاحبه عليه ورجل أصيل أى عاقل ، وحقيقة أصل الشيء عندى ما بدى منه ومن ثم يقال ان أصل الانسان التراب وأصل هذا الخائض حجر واحد لأنه بدىء فى بنيانه بالحجر والآجر .

(الفرق) بين الأصل والجذم أن جذم الشجرة حيث تقطع من أصلها ، وأصله من الجذم وهو القطع فلا يستعمل الجذم فيما لا يصلح قطعه ألا ترى أنه لا يقال جذم الكوز وما أشبه ذلك فان استعمل فى بعض المواضع مكان الأصل فعلى التشبيه .

(انفرق) بين الجنس والنوع أن الجنس على قول بعض المتكلمين أعم من النوع قال لأن الجنس هو الجملة المتفقة سواء كان مما يعقل أو من غير ما يعقل قال والنوع الجملة المتفقة من جنس مالا يعقل قال ألا ترى أنه يقال الفاكهة نوع كما يقال جنس ولا يقال للانسان نوع ، وقال غيره النوع ما يقع تحته أجناس بخلاف ما يقوله الفلاسفة أن الجنس أعم من النوع ، وذلك أن العرب لا تفرق الأشياء كلها فتسميها بذلك وأصحابنا يقولون السواد جنس واللون نوع ويستعملون الجنس فى نفس الذات فيقولون التأليف جنس واحد وهذا الشيء جنس انفعال والحركة ليست بجنس الفعل يريدون أنها كون على وجهه ويقولون الكون جنس الفعل وان كان متضاداً لما كان لا يوجد إلا وهو كون ولا يقولون فى العلم ذلك لأنه قد يوجد وهو غير علم ويقولون فى الأشياء المتماثلة انها جنس واحد وهذا هو الصحيح .

(الفرق) بين الجنس والصنف أن الصنف ما يتميز من الاجناس بصفة يقولون السوادات الموجودة صنف على حيالها وذلك لاشتراكها فى الوجود كأنها ما صنف من الجنس فلا يقال للمعدوم صنف لأن التصنيف ضرب من التأليف فلا يجرى التأليف على المعدوم ويجرى على بعض الموجودات حقيقة وعلى بعضها مجازاً .

(الفرق) بين الضرب والجنس أن الضرب اسم يقع على الجنس والصنف ،

والجنس قولك الجر ضرب من الحيوان، والصنف قولك التفاح الحلو صنف والتفاح الحامض صنف، ويقع الضرب أيضا على الواحد الذي ليس بجنس ولا صنف كقولك الموجود على ضربين قديم ومحدث فيوصف القديم بأنه ضرب ولا يوصف بأنه جنس ولا صنف.

(الفرق) بين الجنس والوجه أن الجنس يقع على الذوات، والوجه يتناول الصفات يقال الجواهر جنس من الاشياء ولا يقال وجه منها وإنما يقال الشيء على وجوه أى على صفات.

(الفرق) بين الجنس والقبيل أن الجنس يقتضى الاتفاق، والقبيل لا يقتضيه ألا ترى أنك تقول اللون قبيل والطعم قبيل ولا يقال لذلك جنس ويقال السواد جنس والبياض جنس، ومن الكلام ما يبين قبيلًا من قبيل وهو قولنا لون ومنه ما يبين جنسًا من جنس وهو قولنا سواد.

الباب الثاني عشر

في الفرق بين القسم والحظ والنصيب، وبين السخاء والجود وأقسام العطيات وبين الغنى والجدة وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة

(الفرق) بين الحظ والقسم أن كل قسم حظ وليس كل حظ قسما وإنما القسم ما كان عن مقاسمة ومالم يكن عن مقاسمة فليس بقسم فالانسان إذا مات وترك مالا ووارثا واحداً قيل هذا المال كله حظ هذا الوارث ولا يقال هو قسمه لأنه لا مقاسم له فيه فالقسم ما كان من جملة مقسومة والحظ قد يكون ذلك وقد يكون الجملة كلها.

(الفرق) بين النصيب والحظ أن النصيب يكون في المحبوب والمكروه يقال وفاه الله نصيبه من النعيم أو من العذاب ولا يقال حظه من العذاب إلا على استعارة بعيدة لأن أصل الحظ هو ما يحظه الله تعالى للعبد من الخير، والنصيب

مانصب له لئلا يسوءه كان محبوباً أو مكروهاً ، ويجوز أن يقال الحظ اسم لما يرتفع به المحظوظ ، ولهذا يذكر على جهة المدح فيقال لفلان حظ. وهو محظوظ ، والنصيب ما يصيب الانسان من مقاسمة سواء ارتفع به شأنه أم لا ولهذا يقال لفلان حظ في التجارة ولا يقال له نصيب فيها لأن الربح الذي يناله فيها ليس عن مقاسمة .
 (الفرق) بين النصيب والحصة أن بعضهم قال إن الحصة هي النصيب الذي بين وكشفت وجوهه وزالت الشبهة عنه وأصلها من الحصر وهو أن يخص الشعر عن مقدم الرأس حتى ينكشف ، ومنه قول ابن الأسيدي :

قد حصت البيضة رأسي فما أطعم يوماً غير تمجاع

وفي القرآن (الآن حصص الحق) ولهذا يكتب أصحاب الشروط حصته من الدار كذا ولا يكتبون نصيبه لأن ما تضمنه الحصة من معنى التبيين والكشف لا يتضمنه النصيب ، وعندنا أن الحصة هي ما ثبت للانسان وكل شيء حر كتمه لتبته فقد حصصته وهذه حصتي أي ما ثبت لي وحصته من الدار ما ثبت له منها وليس يقتضى أن يكون عن مقاسمة كما يقتضى ذلك النصيب .

(الفرق) بين النصيب والخلاق أن الخلاق النصيب الوافر من الخير خاصة بالتقدير لصاحبه أن يكون نصيباً له لأن اشتقاقه من الخلق وهو التقدير ويجوز أن يكون من الخلق لأنه مما يوجب الخلق الحسن

(الفرق) بين النصيب والقسط أن النصيب يجوز أن يكون عادلاً وجائراً وناقصاً عن الاستحقاق وزائداً يقال نصيب مخوس وموفور ، والقسط الحصة العادلة مأخوذة من قولك أفسط إذا عدل ويقال قسط القوم الشيء بينهم إذا قسموه على القسط ، ويجوز أن يقال القسط اسم للعدل في القسم ثم سمي العزم على القسط قسطاً كما يسمى الشيء باسم سببه وهو كقولهم للنظر رؤية ، وقيل القسط ما استحق المقسط له من النصيب ولا بد له منه ولهذا يقال للجوهر قسط من المساحة أي لا بد له من ذلك .

(الفرق) بين الرزق والحظ أن الرزق هو العطاء الجاري في الحكم على الادرار ولهذا يقال أرزاق الجند لأنها تجري على ادرار ، والحظ لا يفيد هذ

المعنى وإنما يفيد ارتفاع صاحبه به على ما ذكرنا ، قال بعضهم يجوز أن يجعل الله للعبد حظاً في شيء ثم يقطعه عنه ويزيله مع حياته وبقائه ، ولا يجوز أن يقطع رزقه مع إحيائه ، وبين العلماء في ذلك خلاف ليس هذا موضع ذكره ، وكل ما خلقه الله تعالى في الأرض مما يملك فهو رزق للعباد في الجملة بدلالة قوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وإن كان رزقاً لهم في الجملة فتفصيل قسمته على ما يصح ويجوز من الأملاك ، ولا يكون الحرام رزقاً لأن الرزق هو العطاء الجاري في الحكم وليس الحرام مما حكم به ، وما يفترسه الأسد رزق له بشرط غلبته عليه كما أن غنيمة المشركين رزق لنا بشرط غلبتنا عليه والمشرك يملك ما في يده أما إذا غلبناه عليه بطل ملكه له و صار رزقاً لنا ، ولا يكون الرزق إلا حلالاً فأما قولهم رزق حلال فهو تؤكد كما يقال بلاغة حسنة ولا تكون البلاغة إلا حسنة .
 (الفرق) بين الرزق والغذاء أن الرزق اسم لما يملك صاحبه الانتفاع به فلا يجوز منازعته فيه لكونه حلالاً له ، ويجوز أن يكون ما يغتذيه الإنسان حلالاً وحرماً إذ ليس كل ما يغتذيه الإنسان رزقاً له ألا ترى أنه يجوز أن يغتذى بالسرقة وليست السرقة رزقاً للشارق ولو كانت رزقاً له لم يذم عليها وعلى النفقة مما بل كان يحمد على ذلك والله تعالى مدح المؤمنين بانفاقهم في قوله تعالى (ومما رزقناهم ينفقون) .

(الفرق) بين الاعطاء والهبة أن الاعطاء هو اتصال الشيء إلى الآخذ له ألا ترى أنك تعطى زيدا المال ليرده إلى عمرو وتعطيه ليتجر لك به ، والهبة تقتضى التمليك فاذا وهبته له فقد ملكته إياه ، ثم كثر استعمال الاعطاء حتى صار لا يطلق إلا على التمليك فيقال أعطاء مالا إذا ملكه إياه والأصل ما تقدم .
 (الفرق) بين الاعطاء والانفاق أن الانفاق هو إخراج المال من الملك ، ولهذا لا يقال الله تعالى ينفق على العباد وأما قوله تعالى (ينفق كيف يشاء) فإنه مجاز لا يجوز استعماله في كل موضع وحقيقته أنه يرزق العباد على قدر المصالح ، والاعطاء لا يقتضى إخراج المعطى من الملك ، وذلك أنك تعطى زيدا المال ليشتري لك الشيء وتعطيه الثوب ليخيطه لك ولا يخرج عن ملكك بذلك فلا يقال لهذا انفاق .

(الفرق) بين الهبة والهدية أن الهدية ما يتقرب به المهدي إلى المهدي إليه ، وليس كذلك الهبة ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله يهدي إلى العبد كما يقال إنه يهب له وقال تعالى (فهبلى من لذنك وليا) وتقول أهدي المرءوس إلى الرئيس وهب الرئيس للمرءوس ، وأصل الهدية من قولك هدى الشيء إذا تقدم وسميت الهدية هدية لأنها تقدم أمام الحاجة .

(الفرق) بين الهبة والمنحة أن أصل المنحة الشاة أو البعير يمنحها الرجل أخاه فيحتلبها زمانا ثم يردها ، قال بعضهم لا تكون المنحة إلا الناقة ، وليس كذلك والشاهد ما أنشد الأصمعي رحمه الله تعالى :

أعبد بنى سهم ألسنت براجع منيحتنا فيما ترد المنائح
لها شعر داح وجيد مقاص وجسم حدارى وصدغ مجامح

وهذه صفة شاة ، والمماخ (١) التي لا ينقطع لبنها مع الجذب ، ثم صار كل عطية منحة لكثرة الاستعمال ، وقال بعضهم كل شيء تقصد به قصد شيء فقد منحته إياه كما تمنح المرأة وجهها للرجل وأنشد : قد علمت إذ منحتنى فإها
والهبة عطية منفعة تفضل بها على صاحبك ولذلك لم تكن عطية الدين ولا عطية الثمن هبة ، وهى مفارقة للصدقة لما فى الصدقة من معنى تضمن فقر صاحبها لتصديق حاله فيما ينبنى حاله من فقره .

(الفرق) بين الهبة والنعمة أن النعمة مضمنة بالشكر لأنها لا تكون إلا حسنة وقد تكون الهبة قبيحة بأن تكون مغصوبة .

(الفرق) بين العطية والنحلة أن النحلة ما يعطيه الانسان بطيب نفس ، ومنه قوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) أى عن طيب أنفس ، وقيل لنحلة ديانة ، ومنه قوله نحله الكلام والقصيد إذا نسبها إليه طيب النفس بذلك وانتحل هو ، وقيل النحلة أن تعطيه بلا استعراض ومنه قولهم نحل الوالد ولده ، وفى الحديث « ما نحل والدولده أفضل من أدب حسن » ، وقال على بن عيسى الهبة لا تكون واجبة والنحلة تكون (٢) واجبة وغير واجبة ، وأصلها العطية من

(١) فى النسخ والمجانح ، والتصحيح من القاموس . (٢) فى السكندرية « قد تكون ،

غير معاوضة، ومنه النحلة الديانة لأنها كالنحلة التي هي العطية .

(الفرق) بين المهر والصداق أن الصداق اسم لما يبذله الرجل للمرأة طوعا من غير الزام، والمهر اسم لذلك ولما يلزمه، ولهذا اختار الشروطيون في كتب المهور: صداقها التي تزوجها عليه، ومنه الصداقة لأنها لا تكون بالزام وإكراه ومنه الصدقة، ثم يتداخل المهر والصداق لقرب معناهما .

(الفرق) بين المنحة والعرية أن العرية من النخل، والمنحة في الأبل والشاة وهو أن يعطى الرجل ثمرة نخل سنة أو أكثر من ذلك أو أقل وقد أعراه قال الشاعر * ولكن عرايا في السنين الجوائح * .

(الفرق) بين ذلك وبين الإفقار أن الإفقار مصدر فقر الرجل ظهر بعيره ليركبه ثم يرده، مأخوذ من الفقار وهو عظم الظهر يقال أفقرته البعير أى أمكنته من فقاره .

(الفرق) بين الإفقار والإخبال أن الإخبال أن يعطى الرجل فرسا ليغزو عليه وقيل هو أن يعطيه ماله ينتفع بصوفه ووبره وسمه قال زهير :
هنالك إن يستخبلوا المال يخبلوا *

(الفرق) بين البر والصلة أن البر سعة الفضل المقصود إليه، والبر أيضا يكون بليين الكلام، وبر والده إذا لقيه بجميل القول والفعل قال الراجز :

بني أن البر شيء هين وجه طليق وكلام لين

والصلة البر المتأصل، وأصل الصلة وصلة على فعلة وهي للنوع والهيئة يقال بار وصول أى يصل بره فلا يقطعها، وتواصل القوم تعاملوا بوصول بر كل واحد منهم إلى صاحبه وواصله عامله بوصول البر وفي القرآن (ولقد وصلنا إليهم القول) أى أكثرنا وصول بعضهم ببعض بالحكم الدالة على الرشد .

(الفرق) بين البر والصدقة أنك تصدق على الفقير لسد خلته، وتبرذا للحق لا جتلاب مودته ومن ثم قيل بر الوالدين، ويجوز أن يقال البر هو النفع الجليل ومنه قيل البر محللا له نفعه ويجوز أن يقال البر سعة النفع ومنه فيه البر الشفقة .
(الفرق) بين البر والخير أن البر مضمن بجعل عاجل قد قصد وجه

النفع به فأما الخير فطلق حتى لو وقع عن سهو لم يخرج عن استحقاق الصفة به ، ونقيض الخير الشر ونقيض البر العقوق .

(الفرق) بين الغنيمة والفيء أن الغنيمة اسم لما أخذ من أموال المشركين بقتال ، والفيء ما أخذ من أموالهم بقتال وغير قتال إذا كان سبب أخذه الكفر ولهذا قال أصحابنا إن الجزية والخراج من الفيء

(الفرق) بين الغنيمة والنفل أن أصل النفل في اللغة الزيادة على المستحق ومنه النافلة وهي التطوع ثم قيل لما ينفاء صاحب السرية بعض أصحابه نفلا والجمع أنفال وهو أن يقول ان قتلت قتيلا فلك سلبه أو يقول لجماعة لكم الربع بعد الخمس وما أشبه ذلك ، ولا خلاف في سبب النفل قبل إحراز الغنيمة ، وقال الكوفيون لا نفل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد ، وقال الشافعي يجوز النفل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد ، وقال ابن عباس في رواية الأنفال ما شد عن المشركين إلى المسلمين من غير قتال نحو العبد والداية ولذلك جعلها الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم في قوله (قل الأنفال لله والرسول) وروى عن مجاهد أن الأنفال الخمس جعله الله لأهل الخمس ، وقال الحسن الأنفال من السرايا التي تتقدم أمام الجيش الأعظم ، وأصلها ما ذكرنا ثم أجريت على الغنائم كلها مجازاً .

(الفرق) بين القرض والدين أن القرض أكثر ما يستعمل في العين والورق وهو أن تأخذ من مال الرجل درهما لترد عليه بدله درهما فيبقى ديناً عليك إلى أن ترده فكل قرض دين وليس كل دين قرضاً وذلك أن أئمان ما يشتري بالنساء ديون وليست بقروض فالقرض يكون من جنس ما اقترض وليس كذلك الدين ، ويجوز أن يفرق بينهما بقول قولنا يدينه فيعده أنه يعطيه ذلك ليأخذ منه بدله ، ولهذا يقال قضيت قرضه وأديت دينه وواجبه ، ومن أجل ذلك أيضاً يقال أديت صلاة الوقت وقضيت ما نسيت من الصلاة لأنه بمنزلة القرض .

(الفرق) بين القرض والقرض أن القرض ما يلزم إعطاؤه ، والقرض مالا يلزم إعطاؤه ويقال ما عنده قرض ولا فرض أي ما عنده خير لمن يلزمه

أمره ولا لمن لا يلزمه أمره، وأصل القرض القطع وقد أقرضته إذا دفعت إليه قطعة من المال ومنه المقرض (١) ، ويجوز أن يقال انه سمي قرضاً لتساوى ما يأخذ وما يرد ، والعرب تقول تقارض الرجلان التناهي إذا أتى كل واحد منهما على صاحبه ، وقال الشاعر « وأيدى الندى في الصالحين قروض » وقال بعضهم ما يتقارضان ولا يقال يتقارضان ، وكلاهما عندنا جيد بل الضاد أكثر من الظاء في هذا وأشهر ورواه علي بن عيسى في تفسيره .

(الفرق) بين العمري والرقبي أن العمري هي أن يقول الرجل للرجل هذه الدار لك عمرك أو عمري ، والرقبي أن يقول إن مت قبل رجعت إلى وإن مت قبلك فهي لك ، وذلك أن كل واحد منهما وقت موت صاحبه .

(الفرق) بين العطية والجائزة أن الجائزة ما يعطاه المادح وغيره على سبيل الاكرام ولا يكون إلا بمن هو أعلى من المعطى ، والعطية عامة في جميع ذلك ، وسميت الجائزة جائزة لأن بعض الأئمة في أيام عثمان وأظنه عبدالله بن عامر قصد عدواً من المشركين بينه وبينهم جسر فقال لأصحابه من جاز إليهم فله كذا فجازوه قوم منهم قسم فيهم مالا فسميت العطية على هذا الوجه جائزة .

(الفرق) بين البسلة (٢) والحلوان والرشوة أن البسلة أجرة الرائي وجاء النهي عنها وذلك إذا كانت الرقية بغير ذكر الله تعالى فأما إذا كانت بذكر الله تعالى وبالقرآن فليس بها بأس ويؤخذ الأجر عليها ، والشاهد أن قوماً من الصحابة رقوا من العقرب فدفعت إليهم ثلاثون شاة فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لهم اقسموها واضربوا لي معكم بسهم ، والحلوان أجرة الكاهن وقد نهى عنه يقال حلوته حلواناً ثم كثر ذلك حتى سمي (٣) كل عطية حلواناً قال الشاعر :

فن راكب أحلوه رحلي وناقتي يبلغ عنى الشعر إذ مات قائله

والحلوان أيضاً أن يأخذ الرجل مهر ابنته وذلك عار عندهم قال الراجز :
 لا تأخذ الحلوان من بناتنا ، والرشوة ما يعطاه الحاكم وقد نهى عنها قال النبي ﷺ : لعن الله الراشي والمرثى ، وكانت العرب تسميها الاتاوة وقال أبو يزيد

(١) في السكندرية « المقرضان » . (٢) كغرفة . (٣) في السكندرية « سموا » .

أتوت الرجل أتوا وهي الرشوة قال زهير :

أنى كل أسواق العراق إتاوة وفي كل ماباع امرؤ مكس درهم
قال المكس الخيانة وهو هنا الضريبة التي تؤخذ في الأسواق ويقال مكسه مكساً
إذا خانته ويقال المكس العشر وجاء في الحديث « لا يدخل الجنة صاحب مكس
وقال بعضهم الاسلال الرشوة وفي الحديث « لا اغلال ولا اسلال ، والاغلال
الخيانة ، وقال أبو عبيدة الاسلال السرقة ، وقال بعضهم الا تاوة الخراج .

(الفرق) بين السخاء والجود أن السخاء هو أن يلين الانسان عند السؤال
ويسهل مهره للطالب من قولهم سخوت النار أسخوها سخواً إذا ايتها وسخوت
الاديم لينته وأرض سخاوية لينة ولهذا لا يقال لله تعالى سخى ، والجود كثرة
العطاء من غير سؤال من قولك جادت السماء إذا جادت بمطر غزير ، والفرس
الجواد الكثير الاعطاء للجري والله تعالى جواد لكثرة عطائه فيما تقتضيه
الحكمة فان قيل فلم لا يجوز على الله تعالى الصفة بسخى وجاز عليه الصفة بكبير
وأصل الكبير كبر الجنة أى كبير الشأن، والسخى مصرف من السخاوة كتصرف
الحكيم من الحكمة وكل مصرف من أصله فعنائه فيه، وأما المنقول فليس كذلك
لأنه بمنزلة الاسم العلم في أنه لا يكون فيه معنى ما نقل عنه وإنما يوافق في اللفظ
فقط ، ويجوز أن يكون أصل الجواد إعطاء الخير ومنه فرس جواد وشيء جيد
كأنه يعطى الخير لظهوره فيه وأجاد في أمره إذا أحكمه لاعطاء الخير الذى ظهر فيه .

(الفرق) بين الجواد والواسع أن الواسع مبالغة في الوصف بالجود
والشاهد أنه نقيض قولهم للبخيل ضيق مبالغة في الوصف بالجود وهذا في
أوصاف الخلق مجاز (١) لأن المراد أن عطائه كثير ، وقال بعضهم هو في صفات
الله تعالى بمعنى أنه المحيط بالأشياء علماً من قوله تعالى (وسع كل شيء علماً)
وله وجه آخر في اللغة وهو أن يكون مأخوذاً من الوسع وهو قدر ما تسع له
القوة وهو بمنزلة الطاقة وهو نهاية مقدور القادر فلا يصح ذلك في الله تعالى .
(الفرق) بين الجواد والندى أن الندى اسم للجواد الذى ينال القريب

(١) في السكندرية « فهو في أوصاف الله تعالى وأوصاف الخلق مجاز » .

والبعيد فيبعد مذهبه مشبه بندى المطر لبعده مذهبه وفلان أندى صوتاً من فلان
 أى أبعد مذهبها والمنديات المخزيات (١) التي يبعدها الصوت واحداً مندية . وقال
 الخليل الندي له وجوه ندى الماء وندى الخير وندى الشم وندى الصوت قال الشاعر:
 بعيد ندى التغريد أزمع صوته سجيل وأدناه شحيح محشرح
 وندى الخصر وندى الوجنة كل ذلك من بعد المذهب .

(الفرق) بين الكرم والجود أن الجود هو الذي ذكرناه ، والكرم يتصرف
 على وجوه فيقال لله تعالى كريم ومعناه أنه عزيز وهو من صفات (٢) ذاته
 ومنه قوله تعالى (ما غرك بربك الكريم) أى العزيز الذى لا يغلب ، ويكون بمعنى
 الجواد المفضل فيكون من صفات فعله ، ويقال رزق كريم إذا لم يكن فيه
 إمتنان أى كرم صاحبه ، والكريم الحسن فى قوله تعالى (من كل زوج كريم)
 ومثله (وقل لها قولاً كريماً) أى حسناً والكريم بمعنى المفضل فى قوله تعالى (إن
 أكرمكم عند الله أتقاكم) أى أفضاكم ومنه قوله تعالى (ولقد كرمتنا بنى آدم)
 أى فضلناهم ، والكريم أيضاً السيد فى قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أتاكم
 كريم قوم فاكرموه » أى سيد قوم ، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء الشيء
 عن طيب نفس قليلاً كان أو كثيراً ، والجود سعة العطاء ومنه سمي المطر الغزير
 الواسع جوداً سواء كان عن طيب نفس أولاً ، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء
 من يريد إكرامه وإعزازه ، والجود قد يكون كذلك وقد لا يكون .

(الفرق) بين المال والنشب أن المال إذا لم يقيد فانما يراد به الصامت
 والمائسة ، والنشب ما نشب من العقارات قال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب
 والمال أيضاً يقع على كل ما يملكه الإنسان من الذهب والورق والابل والغنم
 والرقيق والعروض وغير ذلك ، والفقهاء يقولون البيع مبادلة (٣) مال بمال
 وكذلك هو فى اللغة فيجعلون الثمن والمثمن من أى جنس كانا مالا ، إلا أن
 الأشهر عند العرب فى المال المواشى وإذا أرادوا الذهب والفضة قالوا النقد .

(١) فى النسخ « المحرمات » والتصويب من القاموس . (٢) فى الاصل « صفاته »
 وهو تحريف . (٣) فى السكندرية « تبادل » .

(الفرق) بين الغنى والجدة واليسار أن الجدة كثرة المال فقط يقال رجل واجد أى كثير المال، والغنى يكون بالمال وغيره من القوة والمعونة وكل ما ينافى الحاجة، وقد غنى يغنى غنى، واستغنى طلب الغنى، ثم كثر حتى استعمل بمعنى غنى، والغناء ممدوداً من الصوت لامتاعه النفس كامتاع الغنى، والمغانى المنازل للاستغناء بها فى نزولها، والغانية الجارية لاستغنائها بمجالها عن الزينة، وأما اليسار فهو المقدار الذى تيسر معه المطلوب من المعاش فليس ينيء عن الكثرة ألا ترى أنك تقول فلان تاجر موسر ولا تقول ملك موسر لأن أ كثر ما يملكه التاجر قليل فى جنب ما يملكه الملك.

ومما يوافق (١) السخاء المذكور فى هذا الباب

(الفرق) بين التحويل والتمويل أن التحويل اعطاء الخول يقال خوله اذا جعل له خولا كما يقال موله اذا جعل له مالا وسوده اذا جعل له سودداً، وسند كر الخول فى موضعه، وقيل أصل التحويل الارعاء يقال أخوله إبله اذا استرعاه إياها فكثير (٢) حتى جعل كل هبة وعطية تحويلاً كأنه جعل له من ذلك ما يرعاه.

ومما يخالف السخاء فى هذا الباب البخل

(الفرق) بينه وبين الضن (٣) أن الضن أصله أن يكون بالعوارى، والبخل بالهينات ولهذا تقول هو ضنين بعلمه ولا يقال بخيل بعلمه لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهبة وذلك أن الواهب اذا وهب شيئاً خرج من مملكته فاذا أعار شيئاً لم يخرج أن يكون (٤) عالماً به فأشبه العلم العارية فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها ولهذا قال الله تعالى (وما هو على الغيب بضنين) ولم يقل ببخيل.

(الفرق) بين الشح والبخل أن الشح الحرص على منع الخير ويقال زند (٥) شحاح اذا لم يور ناراً وان أشح عليه بالقدح كأنه حريص على منع ذلك، والبخل منع الحق فلا يقال لمن يودى حقوق الله تعالى ببخيل.

(١) فى الاصل ويخالف، (٢) فى السكندرية «ثم كثر»، (٣) فى نسخة «الضيق»، وهو تحريف، (٤) فى السكندرية «من ان يكون»، (٥) فى النسخ «زيد».

الفرق بين ما يخالف الغني (١)

(الفرق) بين الفقر والمسكنة أن الفقر فيما قال الأزهري في تأويل قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) الفقير الذي لا يسأل والمسكين الذي يسأل، ومثله عن ابن عباس والحسن وجابر بن زيد ومجاهد وهو قول أبي حنيفة وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالا وأبلغ في جهة الفقر، ويدل عليه قوله تعالى (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله) إلى قوله تعالى (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) فوصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بمجالهم أغنياء من التعفف ولا يحسبهم أغنياء إلا ولهم ظاهر جميل وعليهم بزة حسنة، وقيل لاعرابي أفقر أنت (٢) فقال بل مسكين وأنشد:

أما الفقير الذي كانت حلوبته (٣) وفق العيال فلم يترك له سبد

فجعل للفقير حلوبة (٣) والمسكين الذي لا شيء له فأما قوله تعالى (كانت لمساكين يعملون في البحر) فأثبت لهم ملك سفينة وسماهم مساكين فإنه روى أنهم كانوا أجرا فيها ونسبها إليهم لتصرفهم فيها والكون بها (٤) كما قال تعالى (لا تدخلوا بيوت النبي) ثم قال (وقرن في بيوتكن) وعن أبي حنيفة فيمن قال مالي للفقراء والمساكين أنهما صنفان. وعن أبي يوسف أن نصف المال لفلان ونصفه للفقراء والمساكين، وهذا يدل على أنه جعلهما صنفا واحدا والقول قول أبي حنيفة، ويجوز أن يقال المسكين هو الذي يرق له الإنسان إذا تأمل حاله وكل من يرق له الإنسان يسميه مسكينا.

(الفرق) بين الفقر والاعدام أن الاعدام أبلغ في الفقر، وقال أهل اللغة المعدم الذي لا يجد شيئا، وأصله من العدم خلاف الوجود وقد أعدم كأنه صار ذا عدم، وقيل في خلاف الوجود عدم للفرق بين المعنيين ولم يقل عدمه الله وإنما قيل أعدمه الله، وقيل في خلافه قد وجد ولم يقل وجده الله وإنما قيل

(١) أكثر هذه العناوين الفرعية غير موجود في السكندرية اكتفاء برؤس الأبواب. (٢) في نسخة «أنت فقير». (٣) في السكندرية «صلوبته» وهو غلط. (٤) لعله «لتصرفهم بها والكون فيها».

أوجده الله، وقال بعضهم الاعدام فقر (١) بعد غنى .

(الفرق) بين الفقير والمصرم أن المصرم هو الذي له صرمة والصرمة الجماعة القليلة من الابل ثم كثر ذلك حتى سمي كل قليل الحال صرماً وان لم تكن له صرمة .
(الفرق) بين الفقير والمملق أن المملق مشتق من الملق وهو الخضوع والتضرع ومنه قيل للاجمة المفترشة ملقة والجمع ملقات فلما كان الفقير في أكثر الحال خاضعاً متضرعاً سمي مملقاً ولا يكون إلا بعد غنى كأنه صار ذا ملق كما تقول أطفلت المرأة اذا صار لها طفل ، ويجوز أن يقال إن الاملاق نقل إلى عدم التمكن من النفقة على العيال ولهذا قال الله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) أى خشية العجز عن النفقة عليهم .

(الفرق) بين الخلة والفقر أن الخلة الحاجة والمختل المحتاج وسميت الحاجة خلة لاختلال الحال بها كأنما صار بها خلل يحتاج إلى سده والخلة أيضاً الخصلة التي يختل إليها أى يحتاج والخلة المودة التي تتخلل الأسرار معها بين الخليين ، وسمى الطريق في الرمل خلا لأنه يتخلل لانعراجه ، والخل الذي يصطبغ به لأنه يتخلل ما عين فيه بلطفه وحدته وخللت الثوب خلا وخبلا وجمع الخلل خلال وفي القرآن (فترى الودق يخرج من خلاله) والخلال ما يخل به الثوب وما يخرج به الشيء من خلل الأسنان فالفقر أبلغ من الخلة لأن الفقر ذهاب المال والخلة الخلل في المال .

(الفرق) بين الفقر والحاجة أن الحاجة هي نقصان ولهذا يقال الثوب يحتاج إلى خزمة وفلان يحتاج إلى عقل وذلك اذا كان ناقصاً ولهذا (٢) قال المتكلمون الظلم لا يكون إلا من جهل أو حاجة أى من جهل بقبحة أو نقصان زاد جبره بظلم الغير ، والفقر خلاف الغنى فأما قولهم فلان مفتقر إلى عقل فهو استعارة ومحتاج إلى عقل حقيقة .

ومما يخالف الحظ الحرمان والحرف

(الفرق) بينهما أن الحرمان عدم الظفر بالمطلوب عند السؤال يقال سأله

(١) في نسخة « يكون فقراً » . (٢) في السكندرية « ولذلك » .

فخرمه ، والحرف عدم الوصول إلى المنافع من جهة الصنائع يقال للرجل إذا لم يصل إلى إحراز المنافع في صناعته إنه محارف وقد يجعل المحروم خلاف المرزوق في الجملة فيقال هذا محروم وهذا مرزوق .

(الفرق) بين الفقير والبائس قال مجاهد وغيره البائس الذي يسأل بيده ، قلنا وإنما سمي من هذه حاله بائساً لظهور أثر البؤس عليه بمد يده للمسألة وهو على جهة المبالغة في الوصف له بالفقر ، وقال بعضهم هو بمعنى المسكين لأن المسكين هو الذي يكون في نهاية الفقر قد ظهر عليه السكون للحاجة وسوء الحال وهو (١) الذي لا يجد شيئاً .

(الفرق) بين المحارف والمحدود أن المحدود على ما قال بعض أهل العلم هو من لا يصل إلى مطلوبه من الظفر بالعبء عند منازعته إياه وقد يستعمل في غير ذلك من وجوه المنع ، والصحيح أن المحدود هو الممنوع من وجوه الخير كلها من قولك حد إذا منع وحده إذا منعه وحدود الله دامنعه عنه بالنهاي .

(الفرق) بين النقص والحاجة أن النقص سبب إلى الحاجة فالمحتاج يحتاج لنقصه ، والنقص أعم من الحاجة لأنه يستعمل فيما يحتاج وفيما لا يحتاج .

(الفرق) بين البخس والنقصان أن البخس النقص بالظلم قال تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) أي لا تنقصوهم ظلماً ، والنقصان يكون بالظلم وغيره . (الفرق) بين النقص والتخفيف أن النقص الاخذ من المقدار كائناً ما كان ، والتخفيف فيما له اعتماد واستعمل التخفيف في العذاب لأنه يجثم على النفوس جثوم ماله ثقل .

ومما يخالف النقصان الزيادة

(الفرق) بينها وبين النماء أن قولك نما الشيء يفيد زيادة من نفسه وقولك زاد لا يفيد ذلك ألا ترى أنه يقال زاد مال فلان بما ورثه عن والده ولا يقال نما ماله بما ورثه وإنما يقال نما الماشية بتناسلها ، والنماء في الذهب والورق مستعار وفي الماشية حقيقة ومن ثم أيضاً سمي الشجر والنبات النامي ومنه يقال نما الخضاب في الإيد والحبر في الكتاب .

ومما يدخل في هذا الباب

(الفرق) بين القنوع والسؤال أن القنوع سؤال الفضل والصلة خاصة ،
والسؤال عام في ذلك وفي غيره يقال قنع يقنع قنوعا إذا سأل وهو قانع وفي
القرآن (وأطعموا القانع والمعتر) قال القانع السائل والمعتر الذي يلم بك لتعطيه
ولا يسأل، اعتره يعتره وعره يعره وقيل عره واعتره واعتراه إذا جاءه يطلب
معروفه ، وقال الليث القانع المسكين الطواف ، وقال مجاهد القانع هنا جارك ولو
كان (١) غنيا ، وقال الحسن القانع الذي يسأل ويقنع بما تعطيه ، وقال الفراء القانع
الذي إن أعطيته شيئا قبله ، وقال أبو عبيدة القانع السائل الذي قنع إليك أي
خضع ، وقال أبو علي هو الفقير الذي يسأل ، وقال إبراهيم القانع الذي يجلس
في بيته والمعتر الذي يعتريك .

الباب الثالث عشر

في الفرق بين العز والشرف والرياسة والسودد ، وبين الملك والسلطان والدولة
والتمكين والنصرة والاعانة ، وبين الكبير والعظيم ، والفرق
بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين العز والشرف أن العز يتضمن معنى الغلبة (٢) والامتناع
على ما قلنا فأما قولهم عز الطعام فهو عزيز فعناه قل حتى لا يقدر عليه فشبهه
بمن لا يقدر عليه لقوته ومنعته لأن العز بمعنى القلة ، والشرف إنما هو
في الأصل شرف المكان ومنه قولهم أشرف فلان على الشيء إذا صار فوقه
ومنه قيل شرفة القصر وأشرف على التلف إذا قاربه ، ثم استعمل في كرم النسب
فقيل للقرشي شريف وكل من له نسب مذكور عند العرب شريف ، ولهذا لا يقال
لله تعالى شريف كما يقال له عزيز .

(١) في السكندرية « وإن كان » . (٢) في نسخة « القلة » .

(الفرق) بين السيد والصمد أن السيد المالك لتدبير السواد وهو الجمع وسمى سواداً لأن مجتمعه سواد إذا رؤى من بعيد ، ومنه يقال للسواد الأعظم ويقال لهم الدهماء لذلك والدهمة السواد ، وقولنا الصمد يقتضى القوة على الأمور (١) وأصله من الصمد وهو الأرض الصلبة والجمع صماد والصمدة صخرة شديدة التمكن فى الأرض ، ويجوز أن يقال إنه يقتضى قصد الناس إليه فى الحوائج من قولك صمدت صمدة أى قصدت قصدة ، وكيفما كان فإنه أبلغ من السيد ألا ترى أنه يقال لمن يسود عشيرته سيد ولا يقال له صمد حتى يعظم شأنه فيكون المقصود دون غيره ، ولهذا يقال سيد صمد ولم يسمع صمد سيد .

(الفرق) بين قولك يسوسهم وبين قولك يسودهم أن معنى قولك يسودهم أنه يلى تدبيرهم ومعنى قولك يسوسهم أنه ينظر فى دقيق أمورهم مأخوذة من السوس ، ولا تجوز الصفة به على الله تعالى لأن الأمور لا تدق عنه وقد ذكرنا ذلك قبل .

(الفرق) بين سيد القوم وكبيرهم أن سيدهم هو الذى يلى تدبيرهم ، وكبيرهم هو الذى يفضلهم فى العلم أو السن أو الشرف وقد قال تعالى (فعله كبيرهم) فيجوز أن يكون الكبير فى السن ، ويجوز أن يكون الكبير فى الفضل ويقال لسيد القوم كبيرهم ولا يقال لكبيرهم سيدهم إلا إذا ولى تدبيرهم ، والكبير فى أسماء الله تعالى هو الكبير الشأن الممتنع من مساواة الأصغر له بالتضعيف (٢) والكبير الشخص الذى يمكن مساواته للأصغر بالتجزئة (٣) ويمكن مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والصفة بهذا لا تجوز على الله تعالى ، وقال بعضهم الكبير فى أسماء الله تعالى بمعنى أنه كبير فى أنفس العارفين غير أن يكون له نظير .

(الفرق) بين مالك ومالك أن مالك يفيد مملوكا ، وملاك لا يفيد ذلك ولكنه (٤) يفيد الأمر وسعة المقدرة على أن المالك أوسع من المملك لأنك تقول الله مالك الملائكة والانس والجن (٥) ومالك الأرض والسماء ومالك

(١) فى الاصل «الاصوب» . (٢) من قوله «التضعيف» إلى «التضعيف» الآتية ساقط من نسخة . (٣) فى السكندرية «بالتجربة» وساقط من غيرها . (٤) فى نسخة «ولكن» . (٥) هنا زيادة «قال الفرزدق» وما بعدها الى البيت غير موجود فى السكندرية .

السحاب والرياح ونحو ذلك ، ومالك لا يحسن إلا في الملائكة والانس
والجن قال الفرزدق :

سبحان من عنت الوجوه لوجهه ملك الملوك ومالك الغفر
ولو قال ملك (١) العفر لم يحسن .

(الفرق) بين مالك ومليك أن المليك مبالغة مثل سميع وعليم ولا يقتضى
مملوكا وهو بمعنى فاعل إلا أنه يتضمن معنى التكثير والمبالغة، وليس معنى قولنا
فاعل أنه فعل فعلا استحق من أجله الصفة بذلك وإنما يراد به أعمال ذلك في
الاعراب على تقدير أسماء الفاعلين .

(الفرق) بين الملك والمملك أن الملك هو استفاضة الملك وسعة المقذور
لمن له السياسة والتدبير والمملك استحقاق تصريف الشئ لمن هو أولى به من غيره .
(الفرق) بين كبير القوم وعظيم القوم أن عظيم القوم هو الذى ليس فوقه
أحد منهم فلا تكون الصفة به إلا مع السوود والسلطان فهو مفارق للكبير
وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى عظيم فارس ، والعظيم فى أسماء
الله تعالى بمعنى الشأن والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيف، وأصل
الكلمة القوة ومنه سمي العظيم عظيما لقوته، ويجوز أن يقال إن أصله عظيم الجثة
ثم نقل لعظيم الشأن كما فعل بالكبير وقال تعالى (عذاب يوم عظيم) فسماه
عظيما لعظم ما فيه من الآلام والبلاء (٢)، وما اتسع لأن يكون فيه العظم استحق
بأن يوصف أنه عظيم .

(الفرق) بين العظيم والكبير أن العظيم قد (٣) يكون من جهة الكثرة ومن
غير جهة الكثرة ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم وإن لم يوصف بأنه
كثير ، وقد يعظم الشئ من جهة الجنس ومن جهة التضاعف . وفرق بعضهم
بين الجليل والكبير بأن قال الجليل فى أسماء الله تعالى هو العظيم الشأن المستحق
للحمد ، والكبير فيما يجب له من صفة الحمد ، والأجل بما ليس فوقه من هو أجل
منه ، وأما الأجل من ملوك الدنيا فهو الذى ينفرد فى الزمان بأعلى مراتب

(١) فى الاصل «مالك». (٢) فى الاصل «والملاذ». (٣) «قد» ساقطة من نسخة .

الجلالة، والجلال اذا أطلق كان مخصوصا بعظم الشأن ويقال حكم جليلة للنفع بها ويوصف المال الكثير بأنه جليل ولا يوصف الرمل الكثير بذلك لما كان من عظم النفع في المال، وسميت الجلة جلة لعظمها والمجلة الصحيفة سميت بذلك لما فيها من عظم الحكم والعهود .

(الفرق) بين الجلالة والهيبة أن الجلالة ما ذكرناه، والهيبة خوف الاقدام على الشيء فلا يوصف الله بأنه يهاب كما لا يوصف بأنه لا يقدم عليه لأن الاقدام هو الهجوم (١) من قدام فلا يوصف الله تعالى بأن له قداما ووراء، والهيبة هو أن يعظم في الصدور فيترك الهجوم عليه .

(الفرق) (٢) بين الصفة منه عز وجل بأنه على وبين الصفة للسيد من العباد بأنه رفيع أن الصفة بعلى منقولة إلى علم إنسان بالقهر والاقترار ومنه (ان فرعون علا في الأرض) أي قهر أهلها وقوله تعالى (ولعلا بعضهم على بعض) فقيل لله تعالى على من هذا الوجه، ومعناه أنه الجليل بما يستحق من ارتفاع الصفات، والصفة بالرفيع تصرف من علو المكان وقد ذكرنا أن في المصرف معنى ما صرف منه فهذا لا يقال الله رفيع، والأصل في الارتفاع زوال الشيء عن موضعه إلى فوق، ولهذا يقال ارتفع الشيء بمعنى زال وذهب، والعلو لا يقتضى الزوال عن أسفل ولهذا يقال ارتفع الشيء وان ارتفع قليلا لأنه زال عن موضعه إلى فوق ولا يقال علا اذا ارتفع قليلا، ويجوز أن يقال الصفة برفيع لا تجوز على الله تعالى لأن الارتفاع يقتضى الزوال: فأما قوله تعالى (رفيع الدرجات) فهو كقوله كثير الاحسان في أن الصفة للثاني في الحقيقة .

(الفرق) بين الصعود والارتفاع أن الصعود مقصور على الارتفاع في المكان ولا يستعمل في غيره ويقال صعد في السلم والدرجة ولا يقال صعد أمره، والارتفاع والعلو يشترط فيهما جميع ذلك، والصعود أيضا هو الذهاب إلى فوق فقط وليس الارتفاع كذلك ألا ترى أنه يقال ارتفع في المجلس ورفعت مجلسه وان لم يذهب به في علو ولا يقال أصعدته إلا إذا أعليته .

(١) في نسخة « العزم » . (٢) هذا الفرق غير موجود في السكندرية .

(الفرق) بين الصعود والرقى أن الرقى أعم من الصعود ألا ترى أنه يقال رقى في الدرجة والسلم كما يقال صعد فيهما ويقال رقيت في العلم والشرف إلى أبعد غاية ورقى في الفضل ولا يقال في ذلك صعد والصعود على ما ذكرنا مقصور على المكان ، والرقى يستعمل فيه وفي غيره فهو أعم وهو أيضا يفيد التدرج في المعنى شيئاً بعد شيء ، ولهذا سمي الدرج مراتى وتقول ما زلت أراقبه حتى بلغت به الغاية أى أعلو به شيئاً شيئاً .

(الفرق) بين الصعود والاصعاد أن الاصعاد في مستوى الارض ، والصعود في الارتفاع يقال اصعدنا من الكوفة إلى خراسان وصعدنا في الدرجة والسلم والجبل . (الفرق) بين الأعلى وفوق أن أعلى الشيء منه يقال هو في أعلى النخلة يراد أنه في نهاية قامتها وتقول السماء فوق الأرض فلا يقتضى ذلك أن تكون السماء من الأرض وأعلى يقتضى أسفل ، وفوق يقتضى تحت وأسفل الشيء منه وتحتة ليس منه ألا ترى أنه يقال وضعته تحت الكوز ولا يقال وضعته أسفل الكوز بهذا المعنى ويتمال أسفل البئر ولا يقال تحت البئر .

(الفرق) بين الرفيع والمجيد أن المجيد هو الرفيع في علو شأنه ، والماجد هو العالى الشأن في معاني صفاته ، وقيل المجيد الكريم في قوله تعالى (بل هو قرآن مجيد) أى كريم فيما يعطى من حكمه وقيل فيما يرجى من خيره ، وأصل المجد العظم إلا أنه جرى على وجهين عظم الشخص وعظم الشأن فيقال تجمدت الابل تجمداً إذا عظمت أجسامها لجودة السكلا وأمجد القوم ابلهم إذا رعوها كلاً جيداً فى أول الربيع ، ويقال فى علو الشأن مجد الرجل مجداً وأمجداً امجاداً اذا عظم شأنه لغتان ومجدت الله تعالى تمجيداً عظمته .

(الفرق) بين الاله والمعبود بحق أن الاله هو الذى يحق له العبادة فلا إله إلا الله وليس كل معبود بحق له العبادة ألا ترى أن الاصنام معبودة والمسيح معبود ولا يحق له ولها العبادة .

(الفرق) بين قولنا الله وبين قولنا إله أن قولنا الله اسم لم يسم به غير الله وسمى غير الله الها على وجه الخطأ وهى تسمية العرب الاصلنام آلهة وأما قول

الناس لا معبود إلا الله فعنا أنه لا يستحق العبادة إلا الله تعالى .

(الفرق) بين قولنا يحق له العبادة وقولنا يستحق العبادة أن قولنا يحق له العبادة يفيد أنه على صفة يصح أنه منعم ، وقولنا يستحق يفيد أنه قد أنعم واستحق وذلك أن الاستحقاق مضمن بما يستحق لاجله .

(الفرق) بين قولنا الله وقولنا اللهم أن قولنا الله اسم واللهم نداء والمراد به يا الله فحذف حرف النداء وعوض الميم في آخره .

(الفرق) بين الصفة برب والصفة بسيد أن السيد مالك من يجب عليه . طاعته نحو سيد الأمة والغلام ، ولا يجوز سيد الثوب كما يجوز رب الثوب ، ويجوز رب بمعنى سيد في الإضافة ، وفي القرآن (فيسقى ربه خمراً) وليس ذلك في كل موضع ألا ترى أن العبد يقول لسيدته يا سيدى ولا يجوز أن يقول ياربى فاما قول عدى بن زيد :

إن ربى لولا تداركه المملك بأهل العراق ساء العذير

يعنى النعمان بن المنذر ، والعذير الحال فان ذلك كان مستعملاً ثم ترك استعماله كما ترك أبيت اللعن وعم صباحا (١) وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين الصفة برب والصفة بمالك أن الصفة برب أفخم من الصفة بمالك لأنها من تحقيق القدرة على تدبير ممالك فقولنا رب يتضمن معنى الملك والتدبير فلا يكون إلا مطاعاً أيضاً والشاهد قول الله تعالى (اتخذوا أجبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) أى سادة يطيعونهم ، والصفة بمالك تقتضى القوة على تصريف ممالك وهو من قولك ملكك العجين إذا أجدت عجته (٢) فقوى ومنه قول الشاعر :

ملكك بها كفى فأنهرت فتقها يرى قائم من دونها ماوراءها

أى قويت بها كفى ، ثم كثر حتى جرى على معنى مالك فى الحكم كالصبي المالك لما لا يقدر على تصريفه إلا فى الحكم أى حكمه حكم القادر على تصريف ماله ، ولذلك لم يحسن إطلاق الصفة برب إلا على الله تعالى ، والصفة برب أيضاً تقتضى معنى المصلح ومنه ربيت النعمة إذا أصلحتها باتمامها وأديم مر بوب مصلح ويجوز

(١) فى السكندرية ، وعمر ضياعاً ، وهو تحريف . (٢) فى السكندرية ، وأخذت عجوة .

أن يقال إن قولنا رب يقتضى معنى ولاية الأمر حتى يتم ومن ثم قيل رب الولد ورب السمسم وشاة ربي وهى مثل النفساء من النساء وقيل لها ذلك لأنها تربي ولدها فالباء فى الترية أصلها باء نقلت إلى حرف العلة كما قيل فى الظن التظنى .
 (الفرق) بين الصفة برب والصمة بقادر أن الصفة بقادر أعم من حيث تجرى على المقدور نحو قادر أن يقوم ، ولا يجوز الصفة برب إلا فى المقدر المصرف المدبر وصفة قادر تجرى فى كل وجه وهو الأصل فى هذا الباب ، وقال بعضهم لا يقال الرب إلا لله فرده بعضهم وقال قد جاء عن العرب خلاف ذلك وهو قول الحارث بن حلزة :

وهو الرب والشهيد على يوم الجبارين والبلاء بلاء

والقول الأول هو الصحيح لأن قوله الرب ههنا ليس باطلاق لأنه خبر هو وكذلك الشهيد والشهيد هو الرب وهما يرجعان إلى هو فاذا كان الشهيد هو الرب وقد خص الشهيد بيوم الجبارين فينبغى أن يكون خصوصه خصوصا للرب لأنه هو ، وأما قول عدى بن زيد :

ورأى الرب مغبوط بصحته وطالب الوجه يرضى الحال مختارا

فان ذلك من خطابهم ومثله تسميتهم الصنم لها ومسيلة رحمانا (١) وأراد بالوجه وجه الحق (الفرق) بين السيد والمالك أن السيد فى المالكين كالعبد فى المملوكات فكما لا يكون العبد إلا بمن (٢) يعقل فكذلك لا يكون السيد إلا بمن يعقل ، والمالك يكون كذلك ولغيره فيقال هذا سيد العبد ومالك العبد ويقال هو مالك الدار ولا يقال سيد الدار ويقال للقادر مالك فعله ولا يقال سيد فعله والله تعالى سيد لأنه مالك لجنس من يعقل .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الملك والدولة أن الملك يفيد اتساع المقدور على ما ذكرنا ، والدولة انتقال حال سارة من قوم إلى قوم ، والدولة ما ينال من المال بالدولة فيتداوله القوم بينهم هذا مرة وهذا مرة ، وقال بعضهم الدولة فعل المنتهين والدولة

(١) سبأنى الكلام على ذلك فى الفرق بين الرحيم والرحمن . (٢) فى السكندرية «من جنس ماء» .

الشيء الذي ينتهب ، ومثلها غرفة لما في يدك والغرفة فعلة من غرفت ومثل ذلك خطوة للموضع وخطوة فعلة من خطوات ، وجمع الدولة دول مثل غرف ومن قال دول (١) فهي لغة والأول الأصل .

(الفرق) بين الملك والسلطان أن السلطان قوة اليد في القهر للجمهور الأعظم وللجماعة اليسيرة أيضاً ألا ترى أنه يقال الخليفة سلطان الدنيا وملك الدنيا وتقول لأمرير البلد سلطان البلد ولا يقال له ملك البلد لأن الملك هو من اتسعت مقدرته على ما ذكرنا فالملك هو القدرة على أشياء كثيرة ، والسلطان القدرة سواء كان على أشياء كثيرة أو قليلة ولهذا يقال له في داره سلطان ولا يقال له في داره ملك ولهذا يقال هو مسلط علينا وإن لم يملكنا ، وقيل السلطان المانع المسلط على غيره من أن يتصرف عن مراده ولهذا يقال ليس لك على فلان سلطان فتمنجه من كذا .

(الفرق) بين قولك الملك وقولك ملك اليمين أن ملك اليمين متى أطلق علم منه الأمة والعبد المملوك ولا يطلق على غير ذلك لا يقال للدار والداية وما كان من غير بني آدم ملك اليمين وذلك أن ملك العبد والأمة أحص من ملك غيرها ألا ترى أنه يملك التصرف في الدار بالنقض والبناء ولا يملك ذلك في بني آدم ويجوز عارية الدار وغيرها من العروض ولا يجوز عارية العروج .

(الفرق) بين التمكين والتملك أن تمكين الحائز يجوز ولا يجوز تملكه لأنه إن ملكه الحوز فقد جعل له أن يحوز وليس كذلك التمكين لأنه يمكن مع الزجر ودل على أنه ليس له أن يحوز وليس كل من مكن من الغصب قدمه .

(الفرق) بين الولاية والعمالة أن الولاية أعم من العمالة وذلك أن كل من ولي شيئاً من عمل السلطان فهو وال فالقاضي وال والأمرير وال والعامر وال وليس القاضي عاملاً ولا الأمرير وإنما العامل من يلي جباية المال فقط فكل عامل وال وليس كل وال عاملاً وأصل العمالة أجرة من يلي الصدقة ثم كثر استعمالها حتى أجريت على غير ذلك .

(١) أي بكسر الدال وفتح الواو .

(الفرق) بين الاعانة والنصرة أن النصره لا تكون إلا على المنازع المغالب والخصم المناوى المشاغب، والاعانة تكون على ذلك وعلى غيره تقول أعانته على من غالبه ونازعه ونصره عليه وأعانته على فقره إذا أعطاه ما يعينه وأعانته على الاحمال (١) ولا يقال نصره على ذلك فالاعانة عامة والنصرة خاصة .

(الفرق) بين الاعانة والتقوية أن التقوية من الله تعالى للعبد هي اقدار على كثرة المقدور ومن العبد تعبد إعطاؤه المال وإمداده بالرجال وهي أبغ من الاعانة الا ترى أنه يقال أعانته بدرهم ولا يقال قواه بدرهم وإنما يقال قواه بالأموال والرجال على ما ذكرنا، وقال على بن عيسى التقوية تكون على صناعات والنصرة لا تكون إلا في منازعة .

(الفرق) بين النصير والولى أن الولاية قد تكون باخلاص المودة، والنصر تكون بالمعونة والتقوية وقد لا تمكن النصره مع حصول الولاية فالفرق بينهما بين (الفرق) بين السيد والهيام أن الهيام هو الذى يمضى همه فى الامور ولا يوصف الله تعالى به لأنه لا يوصف بالهم .

(الفرق) بين الهيام والقمقام أن القمقام هو السيد الذى تجتمع له امور ولا تتفرق عليه شؤنه من قولهم تقمقم الشيء إذا تجمع وققم عصبه جمعا ويقال للبحر ققمام لأنه يجمع المياه .

(الفرق) بين الولاية بفتح الواو والنصرة أن الولاية النصره لمحبة المنصور لا للرياء والسمة لانها تضاد العداوة ، والنصرة تكون على الوجهين .

(الفرق) بين الحكم والقضاء أن القضاء يقتضى فصل الامر على التمام من قولك قضاه إذا أتمه وقطع عمله ومنه قوله تعالى (ثم قضى أجلا) أى فصل الحكم با (وقضينا إلى بنى اسرائيل) أى فصلنا الاعلام به وقال تعالى (قضينا عليه الموت) أى فصلنا أمر موته (فقضاهن) (٢) سبع سموات) فى يومين أى فصل الامر به ، والحكم يقتضى المنع عن الخصومة من قولك أحكمته إذا منعته قال الشاعر
أبى حنيفة أحكموا سفهاءكم
إنى أخاف عليكم أن أغضبا

(١) فى السكندرية «على حمل الحمل» . (٢) فى النسخ «وقضاهن» بالواو .

ويجوز أن يقال الحكم فصل الأمر على الاحكام بما يقتضيه العقل والشرع فاذا قيل حكم بالباطل فعنايه أنه جعل الباطل موضع الحق ، ويستعمل الحكم في مواضع لا يستعمل فيها القضاء كقولك حكم هذا كحكم هذا أى هما متماثلان في السبب أو العلة أو نحو ذلك وأحكام الاشياء تنقسم قسمين (١) حكم يرد إلى أصا ، وحكم لا يرد إلى أصل لانه أول في بابه .

(الفرق) بين الحاكم والحكم أن الحكم يقتضى أنه أهل أن يتحاكم إليه ، والحاكم الذى من شأنه أن يحكم . فالصفة بالحكم أمدح وذلك أن صفة حاكم جار على الفعل فقد يحكم الحاكم بغير الصواب فاما من يستحق الصفة بحكم فلا يحكم الا بالصواب لانه صفة تعظيم ومدح .

(الفرق) بين القضاء والقدر أن القدر هو وجود الافعال على مقدار الحاجة اليها والكفاية لما فعلت من أجله ويجوز أن يكون القدر هو الوجه الذى أردت ايقاع المراد عليه ، والمقدر الموجد له على ذلك الوجه ، وقيل أصل القدر هو وجود الفعل على مقدار ما أراده الفاعل ، وحقبة ذلك فى أفعال الله تعالى وجودها على مقدار المصلحة ، والقضاء هو فصل الأمر على التمام .

(الفرق) بين القدر والتقدير أن التقدير يستعمل فى أفعال الله تعالى وأفعال العباد ، ولا يستعمل القدر إلا فى أفعال الله عز وجل (٢) وقد يكون التقدير حسنا وقيحا كالتقدير المنجم موت زيد واقطاره واستغنائه ، ولا يكون القدر إلا حسنا .

(الفرق) بين قولك قضى إليه وقضى به أن قولك قضى إليه أى أعلمه وقوله تعالى (وقضينا إليه ذلك الأمر) أى أعلمناه ثم فسر الأمر الذى ذكره فقال (إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) فكأنه قال وقضينا إليه ان دابر هؤلاء مقطوع ، ومعنى قولنا قضى به أنه فصل الأمر به على التمام .

(الفرق) بين التقدير والتدبير أن التدبير هو تقويم الأمر على ما يكون فيه صلاح عاقبته ، وأصله من الدبر وأدبار الأمور عواقبها وآخر كل شىء دبره

(١) فى نسخة « إلى قسمين » . (٢) فى السكندرية « جل اسمه » .

وفلان يتدبر أمره أى ينظر فى اعقابه ليصلحه على ما يصلحها ، والتقدير تقويم
 الأمر على مقدار يقع معه الصلاح ولا يتضمّن العاقبة
 (الفرق) بين قولك قدر له كذا ومنى له كذا أن المنى لا يكون إلا تقدير
 المكروه يقال منى له الشر ولا يقال منى له الخير ومن ثم سميت المنية منية ويقال
 أعلمت ما منيت (١) به من فلان ، والتقدير يكون فى الخير والشر .
 (الفرق) بين السياسة والتدبير أن السياسة فى التدبير المستمر ولا يقال
 للتدبير الواحد سياسة فكل سياسة تدبير وليس كل تدبير سياسة ، والسياسة
 أيضا فى الدقيق من أمور المسوس على ما ذكرنا قبل فلا يوصف الله تعالى به لذلك .

الباب الرابع عشر

فى الفرق بين الانعام والاحسان وبين النعمة والرحمة والرأفة والنفع
 والخير وبين الحلم والصبر والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك

(الفرق) بين الانعام والاحسان أن الانعام لا يكون الا من المنعم
 على غيره لانه متضمن بالشكر الذى يجب وجوب الدين ، ويجوز احسان
 الانسان الى نفسه تقول لمن يتعلم العلم انه يحسن (٢) الى نفسه ولا تقول منعم على
 نفسه ، والاحسان متضمن بالحمد ويجوز حمد الحامد لنفسه ، والنعمة متضمنة
 بالشكر ولا يجوز شكر الشاكر لنفسه لانه يجرى مجرى الدين ولا يجوز أن
 يودى الانسان الدين الى نفسه ، والحمد يقتضى تبقية الاحسان إذا كان للخير ،
 والشكر يقتضى تبقية النعمة ، ويكون من الاحسان ما هو ضرر مثل تعذيب الله
 تعالى أهل النار ، وكل من جاء بفعل حسن فقد أحسن ألا ترى أن من أقام
 حداً فقد أحسن وان أنزل بالمحدود ضرراً ثم استعمل فى النفع والخير خاصة
 فيقال أحسن إلى فلان إذا نفعه ولا يقال أحسن إليه إذا حده ويقولون للنفع كله

(١) فى السكندرية « منيتا » . (٢) فى السكندرية « محسن » .

إحساناً ولا يقولون للضرر كله إساءة فلو كان معنى الاحسان هو النفع على الحقيقة
 لكان معنى الإساءة الضرر على الحقيقة لأنه ضده، والائب يحسن إلى ولده بسقيه
 الدواء المر وبالفسد والحجامة ولا يقال نعم عليه بذلك ويقال أحسن إذا أتى بفعل
 حسن ولا يقال أقبح إذا أتى بفعل قبيح اكتشفوا بقوهم أساء، وقد يكون أيضاً من
 النعمة ما هو ضرر مثل التكليف نسميه نعمة لما يؤدي إليه من اللذة والسرور.
 (الفرق) بين الاحسان والنفع أن النفع قد يكون مر غير قصدوا الاحسان
 لا يكون إلا مع القصد تقول ينفعني العدو بما فعله بي إذا أراد بك ضراً فوق نفعاً
 ولا يقال أحسن إلى في ذلك.

(الفرق) بين الاحسان والاجمال أن الاجمال هو الاحسان الظاهر من قولك
 رجل جميل كأنما يجري فيه السمن وأصل الجميل الودك (١) واجتمعت الرجل إذا
 طبخ العظام ليخرج ودكها، ويقال أحسن إليه فيعدى بالي وأجمل في أمره لأنه
 فعل الجميل في أمره ويقال أنعم عليه لأنه دخله معنى علو نعمة عليه فهي
 غامرة له، ولذلك يقال هو غريق في النعمة ولا يقال غريق في الاحسان
 والاجمال ويقال أجمل الحساب فيعدى ذلك بنفسه لأنه مضمن بمفعول ينبيء
 عنه من غير وسيلة، وقد يكون الاحسان مثل الاجمال في استحقاق الحمد به
 وكما يجوز أن يحسن الإنسان إلى نفسه يجوز أن يجمل في فعله لنفسه.

(الفرق) بين الفضل والاحسان أن الاحسان قد يكون واجباً وغير واجب،
 والفضل لا يكون واجباً على أحد وإنما هو ما يتفضل به من غير سبب يوجهه :
 (الفرق) بين الطول والفضل أن الطول هو ما يستطيل به الإنسان على
 من يقصده به ولا يكون إلا من المتبوع إلى التابع ولا يقال لفضل التابع على
 المتبوع طول، ويقال طال عليه وتطول وطل عليه إذا سأله ذلك قال الشاعر :

* أقر لكي يزداد طولك طولاً *

وقال الله تعالى (أولو الطول منهم) أي من معه فضل يستطل به على عشرته .
 (الفرق) بين الآلاء والنعم أن الآلى واحد والآء وهي النعمة التي تتلو

غيرها من قولك وليه يليه إذا قرب منه وأصله ولي، وقيل واحد الآلاء الى وقال بعضهم الا الى مقلوب من الى الشيء اذا عظم على قال فهو اسم للنعمة العظيمة (الفرق) بين الافضال والتفضل أن الافضال من الله تعالى نفع تدعو إليه الحكمة وهو تعالى يفضل لاحالة لأن الحكيم لا يخالف ما تدعو إليه الحكمة وهو كالانعام في وجوب الشكر عليه ، وأصله الزيادة في الاحسان ، والتفضل التخصيص بالنفع الذي يوليه القادر عليه وله أن لا يوليه والله تعالى متفضل بكل نفع يعطيه إياه من ثواب وغيره فإن قات الثواب واجب من جهة انه جزاء على الطاعة فكيف يجوز أن لا يفعله قلنا لا يفعله بان لا يفعل سببه المؤدى اليه . (الفرق) بين المتفضل والفاضل أن الفاضل هو الزائد على غيره في خصلة من خصال الخير والفضل الزيادة يقال فضل الشيء في نفسه إذا زاد وفضله غيره إذا زاد عليه وفضله بالتشديد إذا أخبر بزيادته على غيره ولا يوصف الله تعالى بأنه فاضل لأنه لا يوصف بالزيادة والنقصان .

(الفرق) بين النعمة والرحمة أن الرحمة الانعام على المحتاج اليه وليس كذلك النعمة لأنك إذا أنعمت بمال تعطيه إياه فقد أنعمت عليه ولا تقول إنك رحمته . (الفرق) بين الرحمن والرحيم أن الرحمن على ما قال ابن عباس (١) أرق من الرحيم يريد أنه أبلغ في المعنى لأن الرقة والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما والرحمة من الله تعالى على عباده ونعمته عليهم في باب الدين والدنيا ، وأجمع المسلمون أن الغيث رحمة من الله تعالى ، وقيل معنى قوله رحيم أن من شأنه الرحمة وهو على تقدير يديم ، والرحمن في تقدير بزمان وهو اسم خص به البارئ جل وعز، ومثله في التخصيص قولنا لهذا النجم سماك وهو مأخوذ من السمك الذي هو الارتفاع وليس كل مرتفع سماكاً وقولنا للنجم الآخر دبران لأنه يدبر الثريا ، وليس كل مادبر شيئاً يسمى دبراناً فأما قولهم اسميلة رحمان اليمامة فشيء وضعه له أصحابه على وجه الخطأ كما وضع غيرهم اسم الإلهية لغير الله وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله وأن الرحمن أشد مبالغة لأنه أشد عدولا وإذا

(١) ابن عباس ، غير موجودة في السكندرية .

كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولا كان أشد مبالغة .

(الفرق) بين الرحمة والرفقة أن الرفقة والغلظة يكونان في القلب وغيره خلقة والرحمة فعل الراحم والناس يقولون رقق عليه فرحمه يجعلون (١) الرفقة سبب الرحمة .
(الفرق) بين الشفيق والرفيق أنه قد يرق الانسان لمن لا يشفق عليه كالذي يئد المومودة فيرق لها لا محالة لأن طبع الانسانية يوجب ذلك ولا يشفق عليها لأنه لو أشفق عليها ما أدها .

(الفرق) بين الرأفة والرحمة أن الرأفة أبلغ من الرحمة ولهذا قال أبو عبيدة إن في قوله تعالى (رؤف رحيم) تقدماً وتأخيراً أراد أن التوكيد يكون في الأبلغ في المعنى فاذا تقدم الأبلغ في اللفظ كان المعنى مؤخراً .

(الفرق) بين المنفعة والخير أن من المعصية ما يكون منفعة وقد شهد الله تعالى بذلك في قوله (قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس) وما كانت فيه منفعة فهو منفعة ولا تكون المعصية خيراً وقد أجريت الصفة بنسافع على الموجب للنفع فقل طعام نافع ودواء نافع .

(الفرق) بين المنفعة والنعمة أن المنفعة تكون حسنة وقييحة كما أن المضرة تكون حسنة وقييحة والمنفعة القبيحة منفعتك الرجل تنفعه ليسكن إليك فتغته ، والنعمة لا تكون إلا حسنة ، ويفرق بينهما أيضاً فتقول الانسان يجوز أن ينفع نفسه ولا يجوز أن ينعم عليها .

(الفرق) بين المتاع والمنفعة أن المتاع النفع الذي تتعجل به اللذة وذلك إما لوجود اللذة وأما بما يكون معه اللذة نحو المال الجليل والمالك النفيس وقد يكون النفع بما تتأجل به اللذة نحو إصلاح الطعام وتبريد الماء لوقت الحاجة إلى ذلك .
(الفرق) بين الانعام والتمتع أن الانعام يوجب الشكر، والتمتع كالذي يتمتع الانسان بالطعام والشراب ليستتم إليه فيتمكن من اغتصاب ماله والايان على نفسه .
(الفرق) بين الخير والنعمة ان الانسان يجوز أن يفعل بنفسه الخير كما يجوز أن ينفعها ولا يجوز أن ينعم عليها فالخير والنفع من هذا الوجه متساويان ،

والنفع هو إيجاب اللذة بفعلها أو السبب إليها ونقيضه الضر وهو إيجاب الأذى بفعله أو التسبب إليه .

(الفرق) بين النعمة والنعماء أن النعماء هي النعمة الظاهرة وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمر والبضياء ، والنعمة قد تكون خافية فلا تسمى نعمة .

(الفرق) بين اللذة والنعمة أن اللذة لا تكون إلا مشتهاة ويجوز أن تكون نعمة لا تشتهى كالتكليف وإنما صار التكليف نعمة لأنه يعود عليها بمنافع وملاذ وإِنما سمي ذلك نعمة لأنه سبب للنعمة كما يسمى الشيء باسم سببه .

(الفرق) بين النعمة والمنة أن المنة هي النعمة المقطوعة من جوائنها كأنها قطعة منها، ولهذا جاءت على مثال قطعة ، وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى (لهم أجر غير ممنون) أى غير مقطوع وسمى الدهر منوناً لأنه يقطع بين الألف وسمى الاعتداد بالنعمة مناً لأنه يقطع الشكر عايتها .

(الفرق) بين الاحسان والافضال أن الاحسان النفع الحسن ، والافضال النفع الزائد على أقل المقدار وقد خص الاحسان (١) بالفضل ولم يجب مثل ذلك في الزيادة لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة كما اختص النجم بالسمك ولا يجب مثل ذلك في كل مرتفع .

(الفرق) بين البر والقربان أن القربان البر الذي يتقرب به إلى الله وأصله المصدر مثل الكفران والشكران .

الفرق بين ما يخالف النفع والاحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما جرى معه

(الفرق) بين الضر والضر أن الضر خلاف النفع ويكون حسناً وقبيحاً فالقيح الظلم وما بسببه والحسن شرب الدواء المر رجاء العافية، والضر بالضم الهزال وسوء الحال ورجل مضرور سيء الحال ، ومن وجه آخر أن الضر أباح

(١) في السكندرية «الانسان»

من الضرر لأن الضرر يجرى على ضره يضره ضراً فيقع على أقل قليل الفعل لأنه مصدر جار على فعله كالصفة الجارية على الفعل ، والضر بالضم كالصفة المعدولة للمبالغة .

(الفرق) بين الضر والضرأ أن الضراء هي المضرة الظاهرة وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء على ما ذكرنا .

(الفرق) بين الضراء والبأساء أن البأساء ضراء معها خوف وأصلها البأس وهو الخوف يقال لا بأس عليك أى لا خوف عليك وسميت الحرب بأساً لما فيها من الخوف والبأس الرجل إذا لحقه بأس وإذا لحقه بؤس أيضاً وقال تعالى (فلا تبتئس بما كانوا يفعلون) أى لا يلحقك بؤس ويجوز أن يكون من البأس أى لا يلحقك خوف بما فعلوا وجاء البأس بمعنى الإثم فى قولهم لا بأس بكذا (١) أى لا إثم فيه ويقال أيضاً لا بأس فيه أى هو جائز شائع .

(الفرق) بين الضر والسوء أن الضر يكون من حيث لا يعلم المقصود به والسوء لا يكون إلا من حيث يعلم ومعلوم أنه يقال ضررت فلانا من حيث لا يعلم ولا يقال سؤته إلا إذا جاهرته بالمكروه .

(الفرق) بين المضرة والاساءة أن الاساءة قبيحة وقد تكون مضرة حسنة إذا قصد بها وجه يحسن نحو المضرة بالضرب للتأديب وبالكمد للتعلم والتعليم .
(الفرق) بين السوء والسوء أن السوء مصدر أضيف المنعوت إليه تقول هو رجل سوء ورجل السوء بالفتح وليس هو من قولك سؤته وفى المثل لا يعجز مسك السوء عن عرق السوء أى لا يعجز الجلد الردى عن الريح الرديئة ، والسوء بالضم المكروه يقال ساءه يسوقه سوءاً إذا لقي منه مكروهاً ، وأصل الكلمتين الكراهة إلا أن استعمالهما يكون على ما وصفنا .

(الفرق) بين الاساءة والسوء أن الاساءة اسم للظلم يقال أساء إليه إذا ظلمه والسوء اسم الضرر والغم يقال ساءه يسوؤه إذا ضره وغمه وإن لم يكن ذلك ظلاماً .
(الفرق) بين الضر والشر أن السقيم وعذاب (٢) جهنم ضر فى الحقيقة

(١) فى السكندرية « فى كذا » . (٢) فى السكندرية (وعقاب) .

وشر مجازاً ، وشرب الدواء المر رجاء العافية ضرر يدخله الانسان على نفسه وليس بشر ، والشاهد على أن السقم وعذاب جهنم لا يسمى شرأ على الحقيقة أن فاعله لا يسمى شريراً كما يسمى فاعل الضر ضاراً ، وقال أبو بكر بن الاخشاد رحمه الله تعالى السقم وعذاب جهنم شر على الحقيقة وإن لم يسم فاعلهما شريراً لأن الشرير هو المنهمك في الشر القبيح وليس كل شر قبيحاً ولا كل من فعل الشر شريراً كما أنه ليس كل من شرب الشراب شريباً وإنما الشريب المنهمك في الشرب المحظور ، والشر عنده ضربان حسن وقبيح فالحسن السقم وعذاب جهنم والقبيح الظلم وما يجرى مجراه قال ويجوز أن يقال للشيء الواحد إنه خير وشر إذا أردت بأحد القولين إخباراً عن عاقبته وإنما يكونان تقيضين إذا كانا من وجه واحد .

(الفرق) بين الصبر والحلم أن الحلم هو الامهال بتأخير العقاب المستحق ، والحلم من الله تعالى عن العصاة في الدنيا فعل ينأى تعجيل العقوبة من النعمة والعافية ، ولا يجوز الحلم إذا كان فيه فساد على أحد من المكلفين وليس هو الترك لتعجيل العقاب لأن الترك لا يجوز على الله تعالى لأنه فعل يقع في محل القدرة يضاد المتروك ولا يصح الحلم إلا من يقدر على العقوبة وما يجرى مجراها من التأديب بالضرب وهو بمن لا يقدر على ذلك ولهذا قال الشاعر :

لاصفح ذل ولكن (١) صفح أحلام ولا يقال لتارك الظلم حليم إنما يقال حلم عنه إذا أقر عقابه أو عفا عنه ولو عاقبه كان عادلاً ، وقال بعضهم ضد الحلم السفه ، وهو جيد لأن السفه خفة وعجلة وفي الحلم أناة وإمهال ، وقال المفضل السفه في الأصل قلة المعرفة بوضع الامور مواضعها وهو ضعف الرأي ، قال أبو هلال وهذا يوجب أنه ضد الحلم لأن الحلم من الحكمة والحكمة وجود الفعل على جهة الصواب ، قال المفضل ثم أجرى السفه على كل جهل وخفة يقال سفه رأيه سفهاً ، وقال الفراء سفه غير متعد وإنما ينصب رأيه على التفسير ، وفيه لغة أخرى سفه يسفه سفاهة ، وقيل السفه في قوله تعالى (فان كان الذي عليه الحق سفياً) هو

الصغير وهذا يرجع إلى أنه القليل المعرفة ، والدليل على أن الحلم أجرى مجرى
الحكمة نقيضاً للسفه قول المتلمس :

لذى الحلم قبل اليوم ماتقرع العصا وما علم الانسان إلا ليعلم
أى لذى المعرفة والتمييز، وأصل السفه الخفة ثوب سفیه أى خفيف ، وأصل الحلم
فى العربية اللين ورجل حلیم أى لين فى معاملته فى الجزاء على السبيته بالاناة ،
وحلم فى النوم لأن حال النوم حال سكون وهدوء واحتمل الغلام وهو محتلم
وحالم يرجع إلى قولهم حلم فى النوم ، وحلمة الثدى النأىء فى طرفه لما يخرج منها
من اللبن الذى يحلم الصبى وحلم الأديم ثقل بالحلم وهو قردان عظيمة لينة الملمس
وتحلم الرجل تكلف الحلم . والصبر حبس النفس لمصادفة المكروه ، وصبر
الرجل حبس نفسه عن إظهار الجزع والجزع إظهار ما يلحق المصاب من
المضض (١) والغم وفى الحديث (يصبر الصابر ويقتل القاتل) والصابر ههنا
هو الذى يصبر النفس عن القتل ، ولا تجوز الصفة على الله تعالى بالصبر لأن
المضار لا تلحقه وتجاوز الصفة عليه بالحلم لأنه صفة مدح وتعظيم وإذا قال
قائل اللهم حلمك عن العصاة أى إمهالك فذلك جائز على شرائط الحكمة من
غير أن يكون فيه مفسدة وإمهال الله تعالى إياهم مظاهرة عليهم .

(الفرق) بين الصبر والاحتمال أن الاحتمال للشيء يفيد كظم الغيظ فيه ،
والصبر على الشدة يفيد حبس النفس عن المقابلة عليه بالقول والفعل ، والصبر
عن الشيء يفيد حبس النفس عن فعله وصبرت على خطوب الدهر أى حبست
النفس عن الجزع عندها ولا يستعمل الاحتمال فى ذلك لأنك لا تتعاط منه .

(الفرق) بين الحلم والامهال أن كل حلم إمهال وليس كل إمهال حلماً لأن
الله تعالى لو أمهل من أخذه لم يكن هذا الامهال حلماً لأن الحلم صفة مدح
والامهال على هذا الوجه مذموم وإذا كان الأخذ والامهال سواء فى الاستصلاح
فالا مهال تفضل والانتقام عدل وعلى هذا يجب أن يكون ضد الحلم السفه إذا
كان الحلم واجباً لأن ضده استفساد فلو فعله لم يكن ظالماً إلا أنه لم يكن حكمة

ألا ترى أنه قد يكون الشيء سفها وإن لم يكن ضده حلما وهذا نحو صرف الثواب عن المستحق إلى غيره لأن ذلك يكون ظلما من حيث حرمة من استحقه ويكون سفها من حيث وضع في غير موضعه ولو أعطى مثل ثواب المطيعين من لم يطعم لم يكن ذلك ظلما لا حدولا لكن كان سفها لأنه وضع الشيء في غير موضعه ، وليس يجب أن تكون ائابة المستحقين حلما وإن كان خلاف ذلك سفها أثبت بذلك أن الحلم يقتضى بعض الحكمة وان السفه يضاد ما كان من الحلم واجبا لا ما كان منه تفضلا وأن السفه نقيض الحكمة في كل وجه ، وقولنا الله حلیم من صفات الفعل ويكون من صفات الذات بمعنى أهل لأن يحلم إذا عصي ، ويفرق بين الحلم والامهال من وجه آخر وهو أن الحلم لا يكون إلا عن المستحق للانتقام وليس كذلك الامهال ألا ترى أنك تمهل غريمك إلى مدة ولا يكون ذلك منك حلما ، وقال بعضهم لا يجوز أن يمهل أحد غيره في وقت إلا لياخذ في وقت آخر .
 (الفرق) بين الامهال والانظار أن الانظار مقرون بمقدار ما يقع فيه النظر ، والامهال مبهم ، وقيل الانظار تأخير العبد لينظر في أمره والامهال تأخيره ليسهل ما يتكلمه من عمله .

(الفرق) بين الحلم والوقار أن الوقار هو الهدوء وسكون الأطراف وقلة الحركة في المجلس ، ويقع أيضا على مفارقة الطيش عند الغضب ، مأخوذ من الوقر وهو الحمل ، ولا تجوز الصفة به على الله سبحانه وتعالى .
 (الفرق) بين الوقار والسكينة أن السكينة مفارقة الاضطراب عند الغضب والخوف وأكثر ما جاء في الخوف ألا ترى قوله تعالى (فانزل الله سكينته عليه) وقال (فانزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) ويضاف إلى القلب كما قال تعالى (هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين) فيكون هينة وغير هينة ، والوقار لا يكون إلهية .

(الفرق) بين (١) ذلك وبين الرزاة أن الرزاة تستعمل في الإنسان وغيره فهي أعم يقال رجل رزين أى ثقيل ولا يقال حجر وقور .

(الفرق) بين الرجاح والرزانة أن الرجاح أصله الميل ومنه رجحت كفة الميزان إذا مالت لثقل ما فيها ومنه زن وأرجح ، يوصف الرجل بالرجاح على وجه التشبيه كأنه وزن مع غيره فصار أثقل منه وليس هو صفة تختص بالإنسان على الحقيقة ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال للإنسان ترجح أي كن راجحاً ولكن يقال له ترجح أي تمايل ، ويجوز أن يقال له ترزن أي كن رزيناً وهي أيضاً تستعمل في التثبت والسكون ، والرجاح في زيادة الفضل فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الوقار والتوقير أن التوقير يستعمل في معنى التعظيم يقال وقرته إذا عظمته وقد أقيم الوقار موضع التوقير في قوله تعالى (مالكم لا ترجون لله وقاراً) أي تعظيماً وقال تعالى (وتعزروه وتوقروه) وقال أبو أحمد ابن أبي سلمة رحمه الله : الله جل اسمه لا يوصف بالوقار ويوصف العباد بأنهم يوقرونه أي يعظمونه ولا يقال إنه وقور بمعنى عظيم كما يقال إنه يوقر بمعنى يعظم لأن الصفة بالوقور ترجع إليه إذا وصف بها ، قال أبو هلال وهي غير لائنة به لأن الوقار مما تتغير به الهيئة ، قال أبو أحمد والصفة بالتوقير ترجع إلى من توقره ، قال أبو هلال أيده الله تعالى عندنا أنه يوصف بالتوقير إن وصف به على معنى التعظيم لا لغير ذلك .

(الفرق) بين الوقار والسمت أن السمت هو حسن السكوت وقالوا هو كالصمت فأبدل الصاد سيناً كما يقال خطيب مستقع ومصقع ، ويجوز أن يكون السمت حسن الطريقة واستواؤها من قولك هو على سمت البلد ، وليس السمت من الوقار في شيء .

(الفرق) بين الحلم والاناة أن الاناة هي البطء في الحركة وفي مقاربة الخطو في المشى ولهذا يقال للمرأة البدينة أناة قال الشاعر :

رمته أناة من ربيعة عامر
نوم الضحى في مآتم أي مآثم

ويكون المراد بها في صفات الرجال المتمهل في تدبير الأمور ومفارقة التعجل (١) فيها كأنه يقاربه بمقاربة لطيفة من قولك أنى الشيء إذا قرب وتأنى أي تمهل

ليأخذ الأمر من قرب ، وقال بعضهم الاناة السكون عند الحالة المزعجة .
 (والفرق) بينها وبين التؤدة أن التؤدة مفارقة الخفة في الأُمور وأصلها
 من قولك وأده يئسده إذا أثقله بالتراب ومنه المؤودة وأصل التاء فيها واو
 ومثلها التخممة وأصلها من الوخامة والتهمة وأصلها من وهمت والتره وأصله
 من ترت فالتؤدة تفيد من هذا خلاف ما تفيد الاناة وذلك أن الاناة تفيد
 مقارنة الأُمور والتسبب اليه بسهولة والتؤدة تفيد مفارقة الخفة ولولا أنارجعنا
 إلى الاشتقاق لم نجد بينهما فرقا ويجوز أن يقال إن الاناة هي المبالغة في الرفق
 بالأُمور والتسبب اليها من قولك آن الشيء إذا انتهى ومنه (حميم آن) وقوله
 (غير ناظرين إناه) أي نهايته من النضج .

ومما يخالف ذلك

(الفرق) بين الطيش والسفه أن السفه تقيض الحكمة على ما وصفنا
 ويستعار في الكلام القبيح فيقال سفه عليه إذا أسمعه القبيح ويقال للجاهل سفهه ،
 والطيش خفة معها خطأ في الفعل وهو من قولك طاش السهم إذا خف فمضى
 فوق الهدف فشبه به الخفيف المفارق لصواب الفعل .

(الفرق) بين السرعة والعجلة أن السرعة التقدم فيما ينبغي أن يتقدم فيه
 وهي محمودة وتقيضها مذموم وهو الإبطاء، والعجلة التقدم فيما لا ينبغي أن يتقدم
 فيه وهي مذمومة ، وتقيضها محمود وهو الاناة ، فأما قوله تعالى (وعجلت إليك
 رب لترضى) فان ذلك بمعنى أسرعت .

الباب الخامس عشر

في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجري مع ذلك وفي الفرق
بين الضمان والوكالة والزعامة وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الحفظ والرعاية أن تقيض الحفظ الاضاعة وتقيض الرعاية
الاهمال ولهذا يقال للماشية اذا لم يكن لها راع همل والاهمال هو ما يؤدي إلى
الضياع فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لتلايهلك، والرعاية فعل
السبب الذي يصرف المكاره عنه ومن ثم يقال فلان يرعى العهود بينه وبين
فلان أى يحفظ الاسباب التى تبقى معها (١) تلك العهود ومنه راعى المواشى
لتفقدته أمورها ونفى الاسباب التى يخشى عليها للضياع منها . فأما قولهم للساهر
أنه يرعى النجوم فهو تشبيهه براعى المواشى لأنه يراقبها كما يراقب الراعى مواشيه .
(الفرق) بين الحفظ والحراسة أن الحراسة هى إمالة الشيء إلى جانب
يسلم فيه من الآفة ومن ثم يقال كلات السفينة اذا قربتها إلى الارض والحراسة
مرفاً السفينة فالحفظ أعم لأنه جنس الفعل فان استعملت (٢) احدى الكلمتين
في مكان الاخرى فالتقارب معنيهما .

(الفرق) بين الحفظ والحراسة أن الحراسة حفظ مستمر ، ولهذا سمي
الحارس حارساً لأنه يحرس فى الليل كله أو لأن ذلك صناعته فهو يديم فعله ،
واشتقاقه من الحرس وهو الدهر والحراسة هو أن يصرف الآفات عن الشيء
قبل أن تصيبه صرفاً مستمراً فاذا أصابته فصرفها عنه سمي ذلك تخليصاً وهو مصدر
والاسم الخلاص ويقال حرس الله عليك النعمة أى صرف عنها الآفة صرفاً
مستمراً والحفظ لا يتضمن معنى الاستمرار وقد حفظ الشيء وهو حافظ والحفيظ
مبالغة وقالوا الحفيظ فى اسماء الله بمعنى العليم والشهيد فتأويله الذى لا يعزب
عنه الشيء ، وأصله أن الحافظ للشيء عالم به فى أكثر الاحوال اذا كان من خفيات
عليه أحواله لا يتأتى له حفظه، قال أبو هلال أيده الله تعالى والحفيظ بمعنى عليم

(١) فى السكندرية « الذى يبقى معه » . (٢) فى النسخ « استعمل » .

نوسع ألا ترى أنه لا يقال ان الله حافظ لقولنا وقد امانا على معنى قولنا فلان يحفظ القرآن ولو كان حقيقة لجرى في باب العلم كله .

(الفرق) بين الحفيظ والرقيب أن الرقيب هو الذي يرقبك لتلا يخفى عليه فعلك وأنت تقول لصاحبك اذا فقتش عن أمورك أرقيب على أنت وتقول راقب الله أى اعلم أنه يراك فلا يخفى عليه فعلك ، والحفيظ لا يتضمن معنى التفقيش (١) عن الامور والبحث عنها .

(الفرق) بين المهيمن والرقيب أن الرقيب هو الذي يرقبك مفتشا عن أمورك على ما ذكرنا وهو من صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ وبمعنى العالم لأن الصفة بالتفقيش لا تجوز عليه تعالى . والمهيمن هو القائم على الشيء بالتدبير ومنه قول الشاعر :
ألا ان خير الناس بعد نبيهم مهيمنه التاليه فى العرف والنكر

يريد القائم على الناس بعده وقال الاصمعى (ومهيمنا عليه) أى قفانا والقفان فارسى معرب وقال عمر رضى الله عنه انى لاستعين بالرجل فيه عيب ثم أكون على قفانه أى على تحفظ أخباره والقفان بمعنى المشرف .

(الفرق) بين الوكيل فى صفات الله تعالى وبينه (٢) فى صفات العباد أن الوكيل فى صفات الله بمعنى المتولى القائم بتدبير خلقه لأنه مالك لهم رحيم بهم وفى صفات غيره إنما يعقد بالتوكيل .

(الفرق) بين الحفظ والحماية أن الحماية تكون لما لا يمكن احرازه وحصره مثل الأرض والبلد تقول هو يحمى البلد والأرض وإليه حماية البلد ، والحفظ يكون لما يحرز ويحصر وتقول هو يحفظ دراهمه ومتاعه ولا تقول يحمى دراهمه ومتاعه ولا يحفظ الأرض والبلد إلا أن يقول ذلك عامى لا يعرف الكلام .

(الفرق) بين الحفظ والضبط أن ضبط الشيء شدة الحفظ له لتلا يفلت منه شيء ولهذا لا يستعمل فى الله تعالى لأنه (٣) لا يخاف الافلات ويستعار فى الحساب فيقال فلان يضبط الحساب اذا كان يتحفظ فيه من الغلط .

(الفرق) بين الكفالة والضمان أن الكفالة تكون بالنفس والضمان يكون

(١) فى نسخة «التفقير» . (٢) فى السكندرية «وبين الوكيل» . (٣) فى النسخ «بانه» .

بأن مال الأتري أنك تقول كفلت زي داو تريد اذا التزمت (١) تسليمه، وضمت الأرض اذا التزمت اداء الأجر عنها ولا يقال كفلت بالأرض لأن عينها لا تغيب فيحتاج الى احضارها فالضمان التزام شيء عن المضمون والكفالة التزام نفس المكفول به ومنه كفلت الغلام اذا ضمته إليك لتعوله ولا تقول ضمته لأنك إذا طولبت به لزمك تسليمه ولا يلزمك تسليم شيء عنه وفي القرآن (وكفلها زكريا) ولم يقل ضمها، ومن الدليل على أن الضمان يكون للمال والكفالة للنفس أن الانسان يجوز أن يضمن عن لا يعرفه، ولا يجوز أن يكفل من لا يعرفه لأنه إذا لم يعرفه لم يتمكن من تسليمه ويصح أن يؤدي عنه وان لم يعرفه .

(الفرق) بين الضمين والحميل أن الحملية ضمان الدية خاصة تقول حملت حمالة وأنا حميل وقال بعض العرب حملت دما عولت فيها على مالي وآمالى فقدمت مالي وكنت من أكبر آمالى فان حملتها فكم من غم شفيت وهم كفيت وان حال دون ذلك حائل لم أذم يومك ولم أياس من غدك . والضمان يكون في ذلك وفي غيره .

(الفرق) بين الرئيس والزعيم أن الزعامة تفيد القوة على الشيء ومنه قوله تعالى (وانا به زعيم) أى أنا قادر على أداء ذلك يعنى أن يوسف (٢) زعيم به لأن المنادى بهذا الكلام كان يؤدي عن يوسف عليه السلام وانما أنا قادر على أداء ذلك لأنهم كانوا في زمن قحط لا يقدر فيه على الطعام ومن ثم قيل للرياسة الزعامة وزعيم القوم رئيسهم لأنه أقواهم وأقدرهم على ما يريدونه فان سمي الكفيل زعيما فعلى جهة المجاز والأصل ما قلناه والزعامة اسم للسلاح كله وسمى بذلك لأنه يتقوى به على العدو والله أعلم .

(١) في نسخة «كفلت» . (٢) د يوسف ، من زيادات السكندرية .

الباب السادس عشر

في الفرق بين الهداية والصالح والسداد وما يخالف ذلك
من الغي والفساد وما يقرب منه

(الفرق) بين الهداية والارشاد أن الارشاد إلى الشيء هو التطريق إليه والتبيين له . والهداية هي التمكن من الوصول اليه وقد جاءت الهداية للمهتدي في قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم) فذكر انهم دعوا بالهداية وهم مهتدون لاحالة ولم يحجىء مثل ذلك في الارشاد ويقال أيضا هداة الى المكروه كما قال الله تعالى (فاهدوهم إلى صراط الجحيم) وقال تعالى (إنك لعلي هدى مستقيم) والهدى الدلالة فاذا كان مستقيما فهو دلالة الى الصواب والايان هدى لأنه دلالة إلى الجنة وقد يقال الطريق هدى ولا يقال أرشده إلا إلى المحبوب والراشد هو القابل للارشاد والرشيد مبالغة من ذلك ، ويجوز أن يقال الرشيد الذي صلح بما نى نفسه عما يبعث عليه الخير والراشد القابل لما دل عليه من طريق الرشد والمرشد الهادي للخير والادل على طريق الرشد ومثل ذلك مثل من يقف بين طريقين لا يدري أيهما يؤدي إلى الغرض المطلوب فاذا دله عليه دال فقد أرشده وإذا قبل هو قول الذال فسلك قصد السبيل فهو راشد وإذا بعثه نفسه على سلوك الطريق القاصد فهو رشيد والارشاد والسداد والصواب حق من يعمل عليه أن ينجو وحق من يعمل على خلافه أن يهلك .

(الفرق) بين الهدى والبيان أن البيان في الحقيقة اظهار المعنى للنفس كأننا ما كان فهو في الحقيقة من قبيل القول . والهدى بيان طريق الرشد ليسلك (١) دون طريق الغي هذا اذا أطلق فاذا قيد استعمل في غيره فقيل هدى الى النار وغيرها . (الفرق) بين الخير والصالح أن الصالح الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ويكون في الضر والنفع كالمريض يكون صلاحا للانسان في وقت دون الصحة وذلك أنه يؤدي إلى النفع في باب الدين فاما الا لم الذي لا يؤدي

(١) « ليسلك » زائدة في السكندرية .

إلى النفع فلا يسمى صلاحاً مثل عذاب جهنم فإنه لا يؤدي إلى نفع ولا هو نفع في نفسه ويقال أفعال الله تعالى كلها خير ولا يقال عذاب الآخرة خير للمعذبين به وقيل الصلاح التغير إلى استقامة الحال والصلاح المتغير إلى استقامة الحال ولهذا لا يقال لله تعالى صالح والصلاح في الدين يجري على الفرائض والنوافل دون المباحات لأنه مرغّب فيه ومأمور به فلا يجوز أن يرغب في المباح ولا أن يؤمر به لأن ذلك عبث، والخير هو السرور والحسن وإذا لم يكن حسناً لم يكن خيراً لما يؤدي إليه من الضرر الزائد على المنفعة به ولذلك لم تكن المعاصي خيراً وإن كانت لذة وسروراً ولا يقال للبرص خير كما يقال له صلاح فإذا جعلت خيراً أفعل فقلت المرض خير لفلان من الصحة كان ذلك جائزاً ويقال الله تعالى خير لنا من غيره ولا يقال هو أصلح لنا من غيره لأن أفعل إنما يزيد على لفظ فاعل مبالغة فإذا لم يصح أن يوصف بأنه أصلح من غيره والخير اسم من أسماء الله تعالى وفي الصحابة رجل يقال له عبد خير وقال أبو هشام تسمية الله تعالى بأنه خير مجاز قال ويقال خار الله لك ولم يجيء أنه خائر .

(الفرق) بين الهداية والنجاة أن النجاة تقيّد الخلاص من المكروه والهداية تقيّد التمكن من الوصول إلى الشيء ولفظهما ينبيء عن معنيهما وهو أنك تقول نجاه من كذا وهداه إلى كذا فالنجاة تكون من الشيء والهداية تكون إلى الشيء وإنما ذكرناهما والفرق بينهما لأن بعضهم ذكر أنهما سواء .

(الفرق) بين الفوز والنجاة أن النجاة هي الخلاص من المكروه، والفوز هو الخلاص من المكروه مع الوصول إلى المحبوب ولهذا سمي الله تعالى المؤمنين فائزين لنجاتهم من النار ويلهم الجنة ولما كان الفوز يقتضى نيل المحبوب قيل فاز بطلبته وقال تعالى (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً) أي أنال الخير نيلاً كثيراً .

(الفرق) بين الفوز والظفر أن الظفر هو العلو على المناوئ المنازع قال الله تعالى (من بعد أن أطفركم عليهم) وقد يستعمل في موضع الفوز يقال ظفر ببعيته ولا يستعمل الفوز في موضع الظفر ألا ترى أنه لا يقال فاز بعدوه كما

يقال ظفر بعدوه بعينه فالظفر مفارق للفوز وقال علي بن عيسى الفوز الظفر بدلا من الوقوع في الشر وأصله نيل الحظ من الخير وفوز اذا ركب المفازة وفوز أيضا إذامات لأنه قد صار في مثل المفازة .

(الفرق) بين النجاة والتخلص أن التخلص يكون من تعقيد وان لم يكن أذى والنجاة لا تكون إلا من أذى ولا يقال لمن لا خوف عليه نجا لأنه لا يكون ناجيا إلا بما يخاف .

(الفرق) بين الصلاح والفلاح أن الصلاح ما يتمكن به من الخير أو يتخاص به من الشر . والفلاح نيل الخير والنفع الباقي أثره وسمي الشيء الباقي الأثر فلحا ويقال للأكار فلاح لأنه يشق الأرض شقا باقيا في الأرض (١) والافلاح المشقوق الشفة السفلى ، يقال هذه علة صلاحه ولا يقال فلاحه بل يقال هي سبب فلاحه ويقال موته صلاحه لأنه يتخاص به من الضرر العاجل ولا يقال هو فلاحه لأنه ليس ينفع يناله ويقال أيضا لكل من عقل وحزم وتكاملت فيه حلال الخير قد أفلح ولا يقال صلح إلا إذا تغير إلى استقامة الحال ، والفلاح لا يفيد التغيير ويجوز أن يقال الصلاح وضع الشيء على صفة ينتفع به سواء انتفع أو لا ، ولهذا يقال أصلحنا أمر فلان فلم ينتفع بذلك فهو كالتفجع في أنه يجوز أن لا ينتفع به ، ويقال فلان يصلح للقضاء ويصلح أمره ولا يستعمل الفلاح في ذلك .

ومما جرى مع هذا

(الفرق) بين التسديد والتقويم أن التسديد هو التوجيه للصواب فيقال سددهم اذا وجهه وجه الصواب ، والتقويم إزالة الاعوجاج كتقويم الرمح والقدح ثم يستعار فيقال قوم العمل فالتسديد المقوم لسبب الصلاح ، والتسديد يكون في السبب المواد كتسديد السهم للإصابة ، ويكون في السبب المؤدى كاللطف الذي يؤدي الى الطاعة ، والسبب على وجهين مولد ومؤد فالمولد هو الذي لا يتبع المسبب إلا به لنقص القادر عن فعله دونه . والمؤدى هو الداعي الى الفعل دعاء الترغيب والترهيب والتسديد من أكبر

(١) في السكندرية « باقى الاثر » .

الأسباب لانه يكون في المولد والمؤدى والتسديد للحق لا يكون إلا مع طلب الحق فأمامع الاعراض عنه والتشاغل بغيره فلا يصح والاصلاح تقويم الأمر على ما تدعو إليه الحكمة .

(الفرق) بين الرشد والرشد قال أبو عمرو بن العلاء الرشد الصلاح قال الله تعالى (فان آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) والرشد الاستقامة في الدين ومنه قوله تعالى (ان تعلمنى مما علمت رشداً) وقيل هما الغتان مثل العدم والعدم .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الاحكام والاتقان أن اتقان الشيء اصلاحه وأصله من اتقن وهو الترنوق (١) الذى يكون فى المسيل أو البئر وهو الطين المختلط بالحمأة يؤخذ فيصلح به التأسيس وغيره فيسد خلله ويصلحه فيقال أتقنه اذا (٢) طلاه بالتقن ثم استعمل فيما يصح معرفته فيقال أتقنت كذا أى عرفته صحيحاً كأنه لم يدع فيه خلافاً ، والاحكام إيجاد الفعل محكماً ولهذا قال الله تعالى (كتاب احكمت آياته) أى خلقت محكمة ولم يقل أتقنت لأنها لم تخلق وبها خلل ثم سد خللها وحكى بعضهم أتقنت الباب اذا أصلحته قال أبو هلال رحمه الله تعالى ولا يقال أحكمته إلا اذا ابتدأته محكماً .

(الفرق) بين الاحكام والرصف أن الرصف هو جمع شيء إلى شيء يشاكله ، واحكام الشيء خلقه محكماً ولا يستعمل رصف إلا فى الأجسام ؛ والاحكام والاتقان يستعملان فيها وفى الاعراس فيقال فعل متقن ومحكم ولا يقال فعل مرصوف إلا أنهم قالوا رصف هذا الكلام حسن وهو مجاز لا يتعدى هذا الموضع .

(الفرق) بين احكام الشيء وابعاده أن ابعاده تقويته وأصله فى تقوية الجبل وهو فى غيره مستعار .

(الفرق) بين الابعاد والتأريب أن التأريب شدة العقد يقال أرب العقد إذا جعل عقداً فوق عقد وهو خلاف النشاط يقال نشطه اذا عقده بأنشطة وهو عقد ضعيف وارهه اذا أحكم عقده وأنشطه إذا حل الأنشطة .

(١) فى النسخ « الرنوق » والتصويب من القاموس . (٢) فى نسخة « أى » .

الفرق بين ما يخالف الهداية وغيرها مما يجري في الباب

(الفرق) بين الزيغ والميل أن الزيغ مطلقاً لا يكون إلا الميل عن الحق يقال فلان من أهل الزيغ ويقال أيضاً زاغ عن الحق ولا أعرف زاغ عن الباطل لأن الزيغ اسم لميل مكروه ولهذا قال أهل اللغة الفرغ زيغ في الرسغ، والميل عام في المحبوب والمكروه .

(الفرق) بين الميل والميل أن الميل مصدر ويستعمل فيما يرى وفيما لا يرى مثل ميلك إلى فلان ومال الحائط ميلاً، وميل بالتحريك اسم يستعمل فيما يرى خاصة تقول في العود ميل وفي فلان ميل إذا كان يميل في أحد الجانبين من خلقه .
(الفرق) بين العشو والفساد أن العشو كثرة الفساد وأصله من قولك ضبع عشاء إذا كثرت الشعر على وجهها وكذلك الرجل وعاش يعيث لغة وعشا يعشو أفصح اللغتين ومنه قوله عز وجل (ولا تعشوا في الأرض مفسدين)

(الفرق) بين الفساد والقيح أن الفساد هو التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة والشاهد أنه نقيض الصلاح وهو الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة وإذا قصر عن المقدار أو أفرط لم يصلح وإذا كان على المقدار أصلح والقيح ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار .

(الفرق) بين الفساد والغى أن كل غى قبيح ويجوز أن يكون فساد ليس بقبيح كفساد التفاحة بتعينها ويذهب بذلك إلى أنها تغيرت عن الحال التي كانت عليها وإذا قلنا فلان فاسد اقتضى ذلك أنه فاجر وإذا قلت إنه غاقتضى فساد المذهب والاعتقاد .

(الفرق) بين الغى والضلال أن أصل الغى الفساد ومنه يقال غوى الفصيل إذا بشم من كثرة شرب اللبن وإذا لم يرو من لبن أمه فمات هزلاً . فالسكمة من الأضداد، وأصل الضلال الهلاك ومنه قولهم ضلت الناقة إذا هلكت بضياعها وفي القرآن (إذا ضللنا في الأرض) أي هلكنا بتقطع أوصالنا فالذي يوجب أصل السكمتين أن يكون الضلال عن الدين أبلغ من الغى فيه ويستعمل الضلال أيضاً في الطريق كما يستعمل في الدين فيقال ضل عن الطريق إذا فارقه ولا يستعمل الغى إلا في الدين خاصة فهذا فرق آخر وربما استعمل

الغى في الخيبة يقال غوى الرجل إذا خاب في مطلبه وأنشد قول الشاعر :
 فن يلق خيراً يحمد الناس أمره ومن يغو لا يعدم على الغى لأنما
 وقيل أيضاً معنى البيت أن من يفعل الخير يحمد ومن يفعل الشر يذم ففعل من
 المعنى الأول ويقال أيضاً ضل عن الثواب ومنه قوله تعالى (كذلك يضل الله
 الكافرين) والضلال بمعنى الضياع يقال هو ضال في قومه أى ضائع ومنه قوله
 تعالى (ووجدك ضالاً فهدى) أى ضائعاً في قومك لا يعرفون منزلتك ويجوز
 أن يكون ضالاً أى في قوم ضالين لأن من أقام في قوم نسب إليهم كما قيل
 خالد الحذاء لنزوله بين الحذائين وأبو عثمان المازني لأقامته في بني مازن ولم يكن
 منهم، وقال أبو علي رحمه الله (ووجدك ضالاً فهدى) أى وجدك ذاهباً إلى النبوة
 فهى ضالة عنك كما قال تعالى (أن تضل إحداهما) وإنما الشهادة هى الضلالة عنها
 وهذا من المقلوب المستفيض في كلامهم ويكون الضلال الإبطال ومنه (أضل
 أعمالهم) أى أبطلها، ومنه (ألم يجعل كيدهم في تضليل) ويقال ضلاني فلان أى
 سماني ضالاً، والضلال يتصرف في وجوه لا يتصرف الغى فيها .

(فرق) بين الحنف والحنيف أن الحنف هو العدول عن الحق والحنيف
 الحمل على الشيء حتى ينقصه، وأصله من قولك تحيفت الشيء إذا تنقصته من حافاته .
 (الفرق) بين الميل والميد أن الميل يكون في جانب واحد والميد هو أن يميل
 مرة يمئة ومرة يسرة ومنه قوله تعالى (وجعلنا في الأرض رواسي أن تميد بكم)
 أى تضطرب يمئة ويسرة ومعروف أنه لم يرد أنها تميد في جانب واحد وإنما
 أراد الاضطراب والاضطراب يكون من الجانبين قال الشاعر :

حيثهم ميالة تميد ملاءة الحسن لها حديد

يريد أنها تميل من الجانبين لأن قوامها

الباب السابع عشر

في الفرق بين التكليف والاختبار والفتنة والتجريب وبين اللطف

والتوفيق وبين اللطف واللاطف وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين التكليف والابتلاء أن التكليف إلزام ما يشق إرادة الإنسانية عليه، وأصله في العربية اللزوم ومن ثم قيل كلف بفلاحة يكلف بها كلفاً إذا لزم حبها ومنه قيل الكلف في الوجه للزومه إياه والتكلف للشيء الملزوم به على مشقة وهو الذي يلتزم ما لا يلزمه أيضاً ومنه قوله تعالى (وما أنا من المتكلفين) ومثله المكلف والابتلاء هو استخراج ما عند المبتلى وتعرف حاله في الطاعة والمعصية بتحميله المشقة وليس هو من التكليف في شيء فان سمي التكليف ابتلاءً في بعض المواضع فقد يجري على الشيء اسم ما يقاربه في المعنى، واستعمال الابتلاء في صفات الله تعالى مجاز معناه أنه يعامل العبد معاملة المبتلى المستخرج لما عنده ويقال للنعمة بلاء لأنه يستخرج بها الشكر والبلى يستخرج قوة الشيء باذها به إلى حال البال فهذا كله أصل واحد (الفرق) بين التكليف والتحميل أن التحميل لا يكون إلا لما يستنقل ولهذا قال تعالى (لا تحمل علينا إصراً) والاصر الثقل والتكليف قد يكون لما لا تثقل (١) له نحو الاستغفار تقول كلفه الله الاستغفار ولا تقول حملة ذلك .

(الفرق) بين الابتلاء والاختبار أن الابتلاء لا يكون إلا بتحميل المكروه والمشاق والاختبار يكون بذلك وبفعل المحبوب ألا ترى أنه يقال اختبره بالانعام عليه ولا يقال ابتلاه بذلك ولا هو مبتلى بالنعمة كما قد يقال اختبره بالانعام عليه ولا تقول ابتلاه بذلك ولا هو مبتلى بالنعمة كما قد يقال إنه محتبر بها، ويجوز أن يقال إن الابتلاء يقتضي استخراج ما عند المبتلى من الطاعة والمعصية، والاختبار يقتضي وقوع الخبر بحاله في ذلك والخبر العلم الذي يقع بكنهه الشيء وحقيقته فالفرق بينهما بين .

(١) في النسخ « ينقل » .

(الفرق) بين الفتنة والاختبار أن الفتنة أشد الاختبار وأبغى ، وأصله عرض الذهب على النار لتبين صلاحه من فساده ومنه قوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) ويكون في الخير والشر ألا تسمع قوله تعالى (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) وقال تعالى (لأسقيناهم (١) ماء غدقاً لنفتنهم فيه) فجعل النعمة فتنة لأنه قصد بها المبالغة في اختبار المنعم عليه بها كالذهب إذا أريد المبالغة في تعرف حاله فمراني أدخل النار ، والله تعالى لا يختبر العبد لتغيير حاله في الخير والشر وإنما المراد بذلك شدة التكليف .

(الفرق) بين الاختبار والتجريب أن التجريب هو تكرير الاختبار والاكتشاف منه ويدل على هذا أن التفعيل هو للمبالغة والتكرير ، وأصله من قولك جربه إذا داواه من الجرب فنظر أصلح حاله أم لا ومثله قرد البعير إذا نزع عنه القردان وقرع الفصيل إذا داواه من القرع وهو داء معروف ولا يقال إن الله تعالى يجرب قياساً على قولهم يختبر ويبتلى لأن ذلك مجاز والمجاز لا يقاس عليه .

الفرق بين اللطف والتوفيق والعصمة واللطف والركة

وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين اللطف والتوفيق أن اللطف هو فعل تسهل به الطاعة على العبد ولا يكون لطفاً إلا مع قصد فاعله وقوع ما هو لطف فيه من الخير خاصة فأما إذا كان ما يقع عنده قبيحاً وكان الفاعل له قد أراد ذلك فهو انتقاد وليس بلطف . والتوفيق فعل ما تتفق معه الطاعة وإذا لم تتفق معه الطاعة لم يسم توفيقاً ولهذا قالوا إنه لا يحسن الفعل . وقرقا آخر وهو أن التوفيق لطف يحدث قبل الطاعة بوقت فهو كالمصاحب لها في وقته لأن وقته يلي وقت فعل الطاعة ولا يجوز أن يكون وقتها واحداً لأنه بمنزلة مجيء زيد مع عمرو وإن كان بعده بلا فصل فأما إذا جاء بعده بأوقات فإنه لم يجيء معه ، واللطف قد يتقدم الفعل بأوقات يسيرة يكون له معها تأثير في نفس الملتوف له ولا يجوز أن يتقدمه بأوقات كثيرة

حتى لا يكون له معها في نفسه تأثير فكل توفيق لطف وليس كل لطف توفيقا
ولا يكون التوفيق ثوابا لأنه يقع قبل الفعل ولا يكون الثواب ثوابا لما لم يقع
ولكن التسمية بموفق على جهة المدح يكون ثوابا على ما سلف من الطاعة ، ولا
يكون التوفيق إلا لما حسن من الأفعال يقال وفق فلان للانصاف ولا تقول
وفق للظلم ويسمى توفيقا وإن كان منقضيا في حال ما وصف به أنه توفيق فيه
كما يقال زيد وافق عمرا في هذا القول وإن كان قول عمرو قد انقضى ، واللفظ
يكون التدبير الذي ينفذ في صغير الأمور وكبيرها فله تعالى لطف ومعناه أن
تدبيره لا يخفى عن شيء ولا يكون ذلك إلا باجرأته على حقه . والأصل في
اللفظ التدبير ثم حذف وأجريت الصفة للمدير على جهة المبالغة وفلان لطف
الحيلة إذا كان يتوصل إلى بغيته بالرفق والسهولة ويكون اللطف حسن العشرة
والمداخلة في الأمور بسهولة واللفظ أيضا صغر الجسم خلاف الكثافة
واللفظ أيضا صغر الجسم وهو خلاف الخفاء في المنظر وفي اللطف معنى المبالغة
لأنه فيعمل وفي موفق معنى تكثير الفعل وتكريره لأنه مفعول والعصمة هي
اللطيفة التي يمتنع بها عن المعصية اختياراً والصفة بمعصوم إذا أطلقت فهي صفة
مدح وكذلك الموفق فإذا أجرى على التقييد فلا مدح فيه ولا يجوز أن يوصف
غير الله بأنه يعصم ويقال عصمه من كذا ووقفه لكذا ولطف له في كذا فكل
واحد من هذه الأفعال يعدي بحرف وههنا يوجب أيضا أن يكون بينهما فروق
من غير هذا الوجه الذي ذكرناه وشرح هذا يطول فتركته كراهة الاكثار
وأصولها في اللغة واشتقاقاتها أيضا توجب فروقا من وجوه أخر فاعلم ذلك .

(الفرق) بين اللطيف واللفظ أن اللطف هو البر وجميل الفعل من قولك فلان
يبرني ويلطفني ويسمى الله تعالى لطيفا من هذا الوجه أيضا لأنه يواصل نعمه إلى عباده .

(الفرق) بين اللطف والرفق أن الرفق هو اليسر في الأمور والسهولة في
التوصل إليها وخلافه العنف وهو التشديد في التوصل إلى المطلوب ، وأصل
الرفق في اللغة النفع ومنه يقال أرفق فلان فلانا إذا مكنته مما يرتفق به ومرافق
البيت المواضع التي ينتفع بها زيادة على ما لا بد منه . ورفيق الرجل في السفر

يسمى بذلك لانتفاعه بصحبته وليس هو على معنى الرفق واللفظ ويجوز أن يقال سمى رفيقا لأنه يرافقه في السير أى يسير إلى جانبه فيل مرفقه .
 (الفرق) بين اللطف والمدارة أن المدارة ضرب من الاحتيال والختل من قولك دريت الصيد إذا ختلته وإنما يقال داريت الرجل إذا توصلت إلى المطلوب من جهته بالحميلة والختل .

الباب الثامن عشر

في الفرق بين الدين والملة والطاعة والعبادة والفرض والوجوب والحلال والمباح وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الدين والملة أن الملة اسم لجملة الشريعة، والدين اسم لما عليه كل واحد من أهلها ألا ترى أنه يقال فلان حسن الدين ولا يقال حسن الملة وإنما يقال هو من أهل الملة ويقال لخلاف الذمى الملى نسب إلى جملة الشريعة فلا يقال له ديني وتقول ديني الملائكة ولا تقول ملتي ملة الملائكة لأن الملة اسم للشرائع مع الاقرار بالله . والدين ما يذهب اليه الانسان ويعتقد أنه يقربه إلى الله وان لم يكن فيه شرائع مثل دين أهل الشرك وكل ملة دين وليس كل دين ملة واليهودية ملة لأن فيها شرائع وليس الشرك ملة وإذا أطلق الدين فهو الطاعة العامة التي يجازى عليها بالثواب مثل ^تله تعالى (إن الدين عند الله الاسلام) وإذا قيد اختلف دلالاته وقد يسمى كل واحد من الدين والملة باسم الآخر في بعض المواضع لتقارب معنيهما والاصل ما قلناه، والفرس تزعم أن الدين لفظ فارسي وتحسب بأنهم يجدونه في كتبهم المؤلفة قبل دخول العربية أرضهم بألف سنة ويذكرون أن لهم خطا يكتبون به كتابهم المنزل بزعمهم يسمى دين دوري أى كتابه الذى سماه بذلك صاحبهم زرادشت ونحو نجد للدين أصلا وإشتقاقا صحيحا في العربية وما كان كذلك لانحكم عليه بأنه أعجمي وإن صح ما قالوه .

فإن الدين قد حصل في العربية والفارسية اسما لشيء واحد على جهة الاتفاق وقد يكون على جهة الاتفاق ما هو أعجب من هذا ، وأصل الملة في العربية المثل وهو أن يعدو الذئب على سن ضربا من العدو فسميت الملة ملة لاستمرار أهلها عليها وقيل أصلها التكرار من قولك طريق مليل إذا تكرر سلوكه حتى توطأ ومنه المثلل وهو تكرار الشيء على النفس حتى تضجر وقيل الملة مذهب جماعة يحمي بعضهم لبعض عند الأُمور الحادثة وأصلها من المليلة وهي ضرب من الحمى ومنه الملة موضع النار وذلك أنه إذا دفن فيه اللحم وغيره تكرر عليه الحمى حتى ينضج . وأصل الدين الطاعة ودان الناس للملكهم أى أطاعوه . ويجوز أن يكون أصله العادة ثم قيل للطاعة دين لأنها تعتاد وتوطن النفس عليها .

(الفرق) بين العباداة والطاعة أن العباداة غاية الخضوع ولا تستحق إلا بغاية الانعام ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله تعالى ولا تكون العباداة إلا مع المعرفة بالمعبرد والطاعة الفعل الواقع على حسب ما أراه المرید متى كان المرید أعلى رتبة ممن يفعل ذلك وتكون للخالق والمخلوق والعبادة لا تكون إلا للخالق والطاعة في مجاز اللغة تكون اتباع المدعو الداعي إلى مادعاه إليه وإن لم يقصد التبع كالإنسان يكون مطيعاً للشيطان وإن لم يقصد أن يطيعه ولكنه اتبع دعاه وإرادته .

(الفرق) بين الطاعة وموافقة الإرادة أن موافقة الإرادة قد تكون طاعة وقد لا تكون طاعة وذلك إذا لم تقع موقع الداعي إلى الفعل كمنحو إرادتك أن يتصدق زيد بدرهم من غير أن تشعر بذلك فلا يكون بفعله مصيعة لك ولو علمه ففعله من أجل إرادتك كان مطيعاً لك ولذلك لو أحس بدعائك إلى ذلك فمال معه كان مطيعاً لك .

(الفرق) بين الطاعة والخدمة أن الخادم هو الذى يطوف على الإنسان متحققاً في حوائجه ولهذا لا يجوز أن يقال إن العبد يخدم الله تعالى ، وأصل السكامة الاطافة بالشيء ومنه سمي الخنخال خدمة ثم كثر ذلك حتى سمي الاشتغال بما يصلح به شأن الخدموم خدمة وليس ذلك من الطاعة والعبادة في شيء ألا ترى أنه يقال فلان يخدم المسجد إذا كان يتعهد به بتظيف وغيره ، وأما

الحفد فهو السرعة في الطاعة ومنه قوله تعالى (بنين وحفدة) وقولنا في القنوت وإليك نسعى ونحفد .

(الفرق) بين العبيد والخول أن الخول هم الذين يختصون بالانسان من جهة الخدمة والمهنة ولا تقتضى الملك كما تقتضيه العبيد (١) ولهذا لا يقال الخلق خول الله كما يقال عبيده (٢) .

(الفرق) بين العبيد والمملوك أن كل عبد مملوك وليس كل مملوك عبداً لأنه قد يملك المال والمتاع فهو مملوك وليس بعبد والعبد هو المملوك من نوع ما يعقل ويدخل في ذلك الصبي والمعتموه وعباد الله تعالى الملائكة والانس والجن .
(الفرق) بين الدين والشريعة أن الشريعة هي الطريقة المأخوذة فيها إلى الشيء ومن ثم سمي الطريق إلى الماه شريعة ومشرفة وقيل الشارع لكثرة الأخذ فيه والدين ما يطاع به المعبود ولكل واحد من دين وليس لكل واحد من الشريعة والشريعة في هذا المعنى نظير الملة إلا أنها تقيدها بغيره الطريق المأخوذة مالا تقيده الملة ويقال شرع في الدين شريعة كما يقال طرق فيه طريقاً والملة تقيدها استمرار أهلها عليها .

(الفرق) بين المتقى والمتقى والمؤمن أن الصفة بالمتقى أمدح من الصفة بالمتقى لأنه عدل عن الصفة الجارية على الفعل للمبالغة، والمتقى أمدح من المؤمن لأن المؤمن يطلق بظاهر الحال والمتقى لا يطلق إلا بعد الخبرة وهذا من جهة الشريعة والأول من جهة دلالة اللغة، والإيمان نقيض الكفر والفسق جميعاً لأنه لا يجوز أن يكون الفعل إيماناً فسقاً كما لا يجوز أن يكون إيماناً كفراناً إلا أن يقابل النقيض في اللفظ بين الإيمان والكفر أظهر .

(الفرق) بين الحسن والحسنة أن الحسنة هي الأعلى في الحسن لأن الهاء داخلية للمبالغة فلذلك قلنا إن الحسنة تدخل فيها الفروض والنوافل ولا يدخل فيها المباح وإن كان حسناً لأن المباح لا يستحق عليه الثواب ولا الحمد ولذلك رغب في الحسنة وكانت طاعة فيه المباح لأن كل مباح حسن ولكنه لا ثواب فيه ولا حمد فليس هو بحسنة .

(١) في نسخة « كما تقتضى العبيد » . (٢) في السكندرية « هم عبيده » .

(الفرق) بين الطاعة والقبول إنما تقع رغبة أو رهبة، والقبول مثل الاجابة يقع حكمة ومصلحة ولذلك حسنت الصفة لله تعالى بأنه مجيب وقابل ولا تحسن الصفة له بأنه مطيع.

(الفرق) بين الاجابة والقبول وبين قولك أجب واستجاب أن القبول يكون للاعمال قبل الله عمله، والاجابة الادعية يقال أجاب دعاءه وقولك أجب معناه فعل الاجابة واستجاب طلب أن يفعل الاجابة لأن أصل الاستفعال لطلب الفعل وصلاح استجاب بمعنى أجب لأن المعنى فيها يؤول إلى شيء واحد وذلك أن استجاب طلب الاجابة بقصده إليها وأجاب أوقع الاجابة بفعلها.

(الفرق) بين الاجابة والطاعة أن الطاعة تكون من الأدنى للأعلى لأنها في موافقة الارادة الواقعة موقع المسألة ولا تكون إجابة الا بأن تفعل لموافقة الدعاء بالأمر ومن أجله كذا قال علي بن عيسى رحمه الله.

(الفرق) بين المذهب والمقالة أن المقالة قول يعتمد عليه قائله وينظر فيه يقال هذه مقالة فلان إذا كان سمي له فيها هذا السبيل والمذهب ما يميل اليه من الطرق سواء كان يطلق القول فيه أو لا يطلق والشاهد أنك تقول هذا مذهبي في السماع والأكل والشرب لشيء (١) تختاره من ذلك وتميل إليه تناظر فيه أولاً. وفرق آخر وهو أن المذهب يفيد أن يكون الذاهب اليه معتقداً له أو بحكم المعتقد والمقالة لا تفيد ذلك لأنه يجوز أن يقوله وينظر فيه ويعتقد خلافه فعلى هذا يجوز أن يكون مذهب ليس بمقالة ومقالة ليس بمذهب.

(الفرق) بين الفرض والوجوب أن الفرض لا يكون إلا من الله، والايجاب يكون منه ومن غيره تقول فرض الله تعالى على العبد كذا وأوجبه عليه وتقول أوجب زيد على عبده والملك على رعيته كذا ولا يقال فرض عليهم ذلك وإنما يقال فرض لهم العطاء ويقال فرض له القاضي، والواجب يجب في نفسه من غير إيجاب يجب له من حيث أنه غير متعد وليس كذلك الفرض لأنه متعد ولهذا صح وجوب الثواب على الله تعالى في حكمته ولا يصح فرضه، ومن وجه آخر

أن السنة المؤكدة تسمى واجبا ولا تسمى فرضا مثل سجدة التلاوة هي واجبة على من يسمعها وقيل على من قعد لها ولم يقل إنها فرض ومثل ذلك الوتر في أشباهه كثيرة، وفرق آخر أن العقليات لا يستعمل فيها الفرض ويستعمل فيها الوجوب تقول هذا واجب في العقل ولا يقال فرض في العقل وقد يكون الفرض والواجب سواء في قولهم صلاة الظهر واجبة وفرض لا فرق بينهما ههنا في المعنى وكل واحد منهما من أصل فأصل الفرض الحز في الشيء تقول فرض في العود فرضا إذا حز فيه حزاً، وأصل الوجوب السقوط يقال وجبت الشمس للمغيب إذا سقطت ووجب الحائط وجبة أي سقط ، وحد الواجب والفرض عند من يقول ان القادر لا يخلو من الفعل والترك ماله ترك قبيح وعند من يميز خلو القادر من الفعل والترك ما إذا لم يفعله استحق العقاب وليس يجب الواجب لايجاب موجب له ولو كان كذلك لكان القبيح واجبا إذا أوجبه موجب ، والافعال ضربان أحدهما ألا يقارنه داع ولا قصد ولا علم فليس له حكم زائد على وجوده كفعل الساهي والنائم، والثاني يقع مع قصد وعلم أو داع وهذا على أربعة أضرب أحدها ما كان لفاعله أن يفعله من غير أن يكون له فيه مثل المباح ، والثاني ما يفعله لعاقبة محمودة وليس عليه في تركه مضرة ويسمى ذلك ندبا ونفلا وتطوعا وان لم يكن شرعيا سمي تفضلا واحسانا وهذا هو زائد (١) على كونه مباحا، والثالث ماله فعله وان لم يفعله لحقه مضرة وهو الواجب والفرض وقد يسمى المحتم واللازم ، والرابع الذي ليس له فعله وان فعله استحق الذم وهو القبيح والمحذور والحرام .

(الفرق) بين الفرض والحتم أن الحتم امضاء الحكم على التوكيد والاحكام يقال حتم الله كذا وكذا وقضاه قضاءً حتماً أي حكم به حكماً مؤكداً وليس هو من الفرض والايجاب في شيء لأن الفرض والايجاب يكونان في الأوامر والحتم يكون في الاحكام والاقتضية وإنما قيل للفرض فرض حتم على جهة الاستعارة والمراد أنه لا يرد كما أن الحكم الحتم لا يرد والشاهد أن العرب

(١) في نسخة « وهذه أمور زائدة » .

تسمى الغراب حاتماً لأنه يحتم عندهم بالفراق أى يقضى به وليس يريدون أنه يفرض ذلك أو يوجبه .

(الفرق) بين الإيجاب والالتزام أن الالتزام يكون فى الحق والباطل يقال ألزمته الحق وألزمته الباطل ، والإيجاب لا يستعمل إلا فيما هو حق فإن استعمل فى غيره فهو مجاز والمراد به الالتزام .

(الفرق) بين الالتزام واللزوم أن اللزوم لا يكون إلا فى الحق يقال لزم الحق ولا يقال لزم الباطل ، والالتزام يكون فى الحق والباطل يقال ألزمه الحق وألزمه الباطل على ما ذكرنا .

(الفرق) بين الحلال والمباح أن الحلال هو المباح الذى علم إباحته بالشرع ، والمباح لا يعتبر فيه ذلك تقول المشى فى السوق مباح ولا تقول حلال ، والحلال خلاف الحرام والمباح خلاف المحظور وهو الجنس الذى لم يرغب فيه ، ويجوز أن يقال هو ما كان لفاعله أن يفعله ولا ينبىء عن مدح ولا ذم وقيل هو ما أعلم المكلف أو دل على حسنه وأنه لا ضرر عليه فى فعله ولا تركه ، ولذلك لا توصف أفعال الله تعالى بأنها مباحة ولا توصف أفعال البهائم بذلك فمعنى قولنا أنه على الإباحة أن للمكلف أن ينتفع به ولا ضرر عليه فى ذلك وإرادة المباح والأمر به قبيح لأنه لا فائدة فيه إذ فعله وتركه سواء فى أنه لا يستحق عليه ثواب وليس كذلك الحلال .

(الفرق) بين النافلة والتدب أن التدب فى اللغة ما أمر به وفى الشرع هو النافلة والنافلة فى الشرع واللغة سواء ، والنافلة فى اللغة أيضاً اسم للعطية والنوفلة الجواد والجمع نوفلون ، ويقال أيضاً للعطية نوفل والجمع نوافل .

(الفرق) بين السنة والنافلة أن السنة على وجوه أحدها أنا إذا قلنا فرض سنة فالمراد به المندوب إليه وإذا قلنا الدليل على هذا الكتاب والسنة فالمراد بها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا قلنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمراد بها طريقته (١) وعادته التى دام عليها وأمر بها فهى فى الواجب والتفعل وجميع

ذلك ينبىء عن رسم تقدم وسبب فرد والنفل والنافلة ما تبدبه من غير سبب .
 (الفرق) بين السنة والعادة أن العادة ما يديم الانسان فعله من قبل نفسه ،
 والسنة تكون على مثال سبق وأصل السنة الصورة ومنه يقال سنة الوجة أى
 صورته وسنة القمر أى صورته، والسنة فى العرف تواتر وآحادا لتواتر ما جاز
 حصول العلم به لكثرة روايته وذلك أن العلم لا يحصل فى العادة إلا إذا كثرت
 الرواة، والآحاد ما كان رواته القدر الذى لا يعلم صدق خبرهم لقلتهم وسواء
 رواه واحد أو أكثر والمرسل ما أسنده الراوى إلى من لم يره ولم يسمع
 منه ولم يذكر من بينه وبينه .

(الفرق) بين العادة والدأب أن العادة على ضربين اختيار أو اضطرار
 فالاختيار كتعود شرب النبيذ وما يجرى مجراه مما يكثر الانسان فعله فيعتاده
 ويصعب عليه مفارقه والاضطرار مثل أكل الطعام وشرب الماء لأقامة الجسد
 وبقاء الروح وما شاكل ذلك ، والدأب لا يكون إلا اختياراً ألا ترى أن العادة
 فى الأكل والشرب المقيمين للبدن لا تسمى دأبا .

(الفرق) بين قولك يجب كذا وقولك ينبغى كذا أن قولك ينبغى كذا
 يقتضى أن يكون المبتغى حسنا ، وإن كان لازماً أولاً والواجب لا يكون إلا لازماً .
 (الفرق) بين قولنا يجوز كذا وقولك يجزىء كذا أن قولك يجوز كذا
 بمعنى يسوغ ويحل كما تقول يجوز للمسافر أن ينظر ونحوه ويجوز قراءة
 (مالك يوم الدين) و (ملك يوم الدين) ويكون معنى الشك نحو قولك يجوز
 أن يكون زيد أفضل من عمرو، ويجوز بمعنى جواز النقد وقال بعضهم يجوز
 بمعنى يمكن ولا يمتنع نحو قولك يجوز من زيد القيام وإن كان معلوماً أن القيام
 لا يقع منه . وقال أبو بكر الأشهاد أكره هذا القول لأن المسلمين لا يستجيزون
 أن يقولوا يجوز الكفر من الملائكة حتى يصبروا كابليس لقدنهم على ذلك
 ولأن يقولوا يجوز من الله تعالى وقوع الظلم لقدن ته عليه إلا أن يقد وأصل
 هذا كء من قولك جاز أى وجد مسلكاً مضى فيه ومنه الجواز فى الطريق
 والمحاز فى اللغة ، فقولك قراءة جائزة معناها أن قارئها وجد لها مذهباً يأمن معه

أن يرد عليه وإذا قلت يجوز أن يكون فلان خيراً من فلان فمعناه أن وهمك قد توجه إلى هذا المعنى منه فإذا علمته لم يحسن فيه ذكر الجواز ، والجائز لا بد أن يكون منيباً عما سواه ألا ترى أن قائلها لو قال يجوز أن يعبد العبد ربه لم يكن ذلك كلاماً مستقيماً إذا لم يكن منيباً عما سواه وقولنا هذا الشيء يجرىء يفيد أنه وقع موقع الصحيح فلا يجب فيه القضاء ويقع به التملك ان كان عقداً وقد يكون المنهى عنه مجزئاً نحو التوضؤ بالماء المغصوب والذبح بالسكين المغصوب وطلاق البدعة والوطء في الحيض والصلاة في الدار المغصوبة محرمة عند الفقهاء لأنه مهي عنها لا بشرائط الفعل الشرعية ولكن لحق صاحب الدار لأنه لو أذن في ذلك لجاز ولا يكون المنهى عنه جائزاً فالفرق بينهما بين ، وذهب أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله تعالى إلى أن الصلاة في الدار المغصوبة غير مجزئة لأنه قد أخذ على المصلي ينوي أداء الواجب ولا يجوز أن ينوي ذلك والفعل معصية .

ومما يخالف ذلك

(الفرق) بين المردود والفاسد وبين المنهى عنه وبين الفاسد أن المردود ما وقع على وجه لا يستحق عليه الثواب وذلك أنه خلاف المقبول والقبول من الله تعالى إيجاب الثواب ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً مثل التوضؤ بالماء المغصوب وغيره مما ذكرناه آنفاً والمنهى عنه ينهى عن كراهة الناهي له ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً أيضاً فكل واحد من المنهى عنه والمردود يفيد ما لا يفيد الآخر، والفاسد لا يكون مجزئاً فهو مفارق لهما .

(الفرق) بين الحسن والمباح أن كل مباح حسن وليس كل حسن مباحاً وذلك أن أفعال الطفل والملجأ قد تكون حسنة وليست بمباحة .

(الفرق) بين الاذن والاباحة أن الاباحة قد تكون بالعقل والسمع ، والاذن لا يكون إلا بالسمع وحده ، وأما الاطلاق فهو إزالة المنع عن يجوز عليه ذلك، ولهذا لا يجوز أن يقال ان الله تعالى مطلق وان الاشياء مطابقة له .

(الفرق) بين الاسلام والايمان والصلاح أن الصلاح استقامة الحال وهو مما يفعله العبد لنفسه ويكون بفعل الله له لطفاً وتوفيقاً ، والايمان طاعة الله التي

يؤمن بها العقاب على ضدها وسميت النافلة إيمانا على سبيل التبعية لهذه الطاعة ،
والاسلام طاعة الله التي يسلم بها من عقاب الله و صار كالعلم على شريعة محمد
ﷺ ، ولذلك ينتفى منه اليهود وغيرهم ولا ينتفون من الايمان .

(الفرق) بين الاثمين والمؤمنين أن الاثمين الثقة في نفسه، والمؤمن الذي يأمنه غيره .
(الفرق) بين الكفر والاحداد أن الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب
فمنها الشرك بالله ومنها الجحد للنبوة ومنها استحلال ما حرم الله وهو راجع إلى
جحد النبوة وغير ذلك بما يطول الكلام فيه وأصله التغطية، والاحداد اسم خص
به اعتقاد نفي التقديم مع إظهار الاسلام وليس ذلك كفر الاحداد ألا ترى أن
اليهودى لا يسمى ملحدا وان كان كافرا وكذلك النصرانى وأصل الاحداد
الميل ومنه سمي اللحد لحدا لأنه يحفر في جانب القبر .

(الفرق) بين الرياء والنفاق أن النفاق إظهار الايمان مع اسرار الكفر
وسمى بذلك تشبيها بما يفعله اليربوع وهو أن يجعل بحجره بابا ظاهرا وبابا
باطنا يخرج منه إذا طلبه الطالب ولا يقع هذا الاسم على من يظهر شيئا ويخفي
غيره إلا الكفر والايمان وهو اسم اسلامى والاسلام والكفر اسمان
اسلاميان فلما حدثا وحدث في بعض الناس اظهار أحدهما مع إبطان الآخر
سمى ذلك نفاقا، والرياء اظهار جميل الفعل رغبة في حمد الناس لافى ثواب الله
تعالى فليس الرياء من النفاق فى شيء فان استعمل أحدهما فى موضع الآخر
فعلى التشبه والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الذنب والقييح أن الذنب عند المتكلمين ينبىء عن كون
المقدور مستحقا عليه العقاب وقديكون قبيحا لا عقاب عليه كالقيح يقع من الطفل
قالوا ولا يسمى ذلك ذنبا وإنما يسمى الذنب ذنبا لما يتبعه من الذم ، وأصل الكلمة
على قولهم الاتباع ومنه قيل ذنب الدابة لأنه كالتابع لها والذنوب الدلو التي
لها ذنب ، ويجوز أن يقال ان الذنب بفيد أنه الرذل من الفعل الدنى وسمى
الذنب ذنبا لأنه أرذل ما فى صاحبه وعلى هذا استعماله فى الطفل حقيقة .

(الفرق) بين الذنب والمعصية أن قولك معصية ينبىء عن كونها منيها

عنها والذنب ينبىء عن استحقاق العقاب عند المنكلمين وهو على القول الآخر فعل
ردىء والشاهد على أن المعصية تنبىء عن كرتها منها قولهم أمرته فعصاني،
والنهي ينبىء عن الكراهة، ولهذا قال أصحابنا (١) المعصية ما يقع من فاعله على
وجه قد نهى عنه أو كره منه .

(الفرق) بين المحذور والحرام أن الشيء يكون محظوراً إذا نهى عنه ناه وإن
كان حسناً كفرض (٢) السلطان التعامل ببعض النقود أو الرعى ببعض الأرضين
وإن لم يكن قبيحاً، والحرام لا يكون إلا قبيحاً، وكل حرام محذور وليس
كل محذور حراماً، والمحذور يكون قبيحاً إذا دلت الدلالة على أن من حضره
لا يحظر إلا القبيح كالمحذور في الشريعة وهو ما أعلم المكلف أو دل على قبحه،
ولهذا لا يقال إن أفعال البهائم محظورة وإن وصفت بالقبح وقال أبو عبد الله
الزبيرى الحرام يكون مؤبداً والمحذور قد يكون إلى غاية. وفرق أصحابنا بين
قولنا والله لا آكله فقالوا إذا حرمه على نفسه حنث بأكل الخبز وإذا قال والله لا آكله
لم يحنث حتى يأكله كله وجعلوا تحريمه على نفسه بمنزلة قوله والله لا آكل منه شيئاً .

(الفرق) بين الطغيان والعتو أن الطغيان مجاوزة الحد في المكروه مع غلبة
وقهر ومنه قوله تعالى (إنا لما طغى الماء) الآية يقال طغى الماء إذا جاوز الحد في
الظلم، والعتو المبالغة في المكروه فهو دون الطغيان ومنه قوله تعالى (وقد بلغت
من الكبر عتياً) قالوا كل مبالغ في كبر أو كفر أو فساد فقد عتأ فيه ومنه قوله
تعالى (ريح صرصر عاتية) أى مبالغة في الشدة ويقال جبار عات أى مبالغ في
الجبرية ومنه قوله تعالى (فعتت عن أمر ربها) يعنى أهلها تكبروا على ربهم فلم يطيعوه .

(الفرق) بين الكفر والشرك أن الكفر خصال كثيرة على ما ذكرنا وكل
خصلة منها تضاد خصلة من الإيمان لأن العبد إذا فعل خصلة من الكفر فقد
ضيع خصلة من الإيمان، والشرك خصلة واحدة وهو إيجاد الهية مع الله أو دون
الله واشتقاقه ينبىء عن هذا المعنى ثم كثير حتى قيل لسلك كفر شرك على وجه
التعظيم له والمبالغة في صفة وأصله كفر النعمة ونقيضه الشكر ونقيض الكفر

(١) فى النسخ « أصحاب » (٢) فى السكندرية « الفرق » وهو من غيرها ساقط .

بالله الايمان وإنما قيل لمضيق الايمان كافر لتضييعه حقوق الله تعالى وما يجب عليه من شكر نعمه فهو بمنزلة الكافر لها وتقيض الشرك في الحقيقة الاخلاص ثم لما استعمل في كل كفر صار نقيضه الايمان ولا يجوز أن يطلق اسم الكفر إلا لمن كان بمنزلة الجاحد لنعم الله وذلك لعظم مامعه من المعصية وهو اسم شرعي كما أن الايمان اسم شرعي .

(الفرق) بين الفسق والخروج أن الفسق في العريضة خروج مكروه ومنه يقال للفأرة الفويسقة لأنها تخرج من جحرها للافساد وقيل فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها لأن ذلك فساد لها ومنه سمي الخروج من طاعة الله بكبيرة فسقا ومن الخروج مذموم ومحمود والفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الفسق والفجور أن الفسق هو الخروج من طاعة الله بكبيرة، والفجور الانبعاث في المعاصي والتوسع فيها وأصله من فولك أن فرت السكر إذا خرقت فيها خرقاً واسعاً فانبعث الماء كل منبعث فلا يقال لصاحب الصغيرة فاجر كما لا يقال لمن خرقت في السكر خرقاً صغيراً أنه قد فجر السكر ثم كثر استعمال الفجور حتى خص بالزنا واللواط وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين قولك كفر انعمة وقولك بطر النعمة أن قولك بطرها يفيد أنه عظمها وبغى فيها . وكفرها يفيد أنه عظمها فقط ، وأصل البطر الشق ومنه قيل للبيطار بيطار وقد بطرت الشيء أى شققته وأهل اللغة يقولون البطر سوء استعمال النعمة وكذلك جاء في تفسير قوله تعالى (بطرت معيشتها) (ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطراً ورثاء الناس) .

(الفرق) بين الظلم والجور أن الجور خلاف الاستقامة في الحكم، وفي السيرة السلطانية تقول جار الحاكم في حكمه والسلطان في سيرته إذا فارق الاستقامة في ذلك، والظلم ضرر لا يستحق ولا يعقب عوضاً سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما ألا ترى أن خيانه الدانق والدرهم تسمى ظناً ولا تسمى جوراً فإن أخذ ذلك على وجه القهر أو الميل سمي جوراً وهذا واضح ، وأصل الظلم نقصان الحق، والجور العدول عن الحق من قولنا جار عن الطريق إذا عدل

عنه وخولف بين النقيضين ف قيل في نقيض الظلم الانصاف وهو إعطاء الحق على التمام ، وفي نقيض الجور العدل وهو العدول بالفعل إلى الحق .

(الفرق) بين السوء والقبيح أن السوء مأخوذ من أنه يسوء النفس بمآقره لها وقد يلتذ بالقبيح صاحبه كالزنا وشرب الخمر والغصب .

(الفرق) بين الظلم والهضم أن الهضم نقصان بغض الحق ولا يقال لمن أخذ جميع حقه قد هضم . والظلم يكون في البعض والسكل وفي القرآن (فلا) (١) يخاف ظلماً ولا هضمًا) أي لا يمنع حقه ولا بعض حقه وأصل الهضم في العربية النقصان ومنه قيل للمنخفض من الأرض هضم والجمع اهضام .

(الفرق) بين الظلم والغشم أن الغشم كره الظلم وعمومه توصف به الولاية لأن ظلمهم يعم ولا يكاد يقال غشمي في المعاملة كما يقال ظلمني فيها وفي المثل وال غشوم خير من فتنة تدوم وقال أبو بكر الغشم اعتسافك الشيء ثم قال يقال غشم السلطان الرعية يغشمهم ، قال الشيخ أبو هلال رحمه الله الاعتساف خبط الطريق على غير هداية فكأنه جعل الغشم ظلمًا يجري على غير طرائق الظلم المعهودة .

(الفرق) بين الظلم والبغى أن الظلم ماذ كرهناه ، والبغى شدة الطلب لما ليس بحق بالتغليب وأصله في العربية شدة الطلب ومنه يقال دفعنا بغى السماء خلفنا أي شدة مطرها ، وبغى لمجرح يبغى إذا تراعى إلى فساد يرجع إلى ذلك وكذلك البغاء وهو الزنا وقيل في قوله تعالى (والاثم والبغى بغير الحق) أنه يريد الرأس على الناس بالغبلة والاستطالة .

(الفرق) بين القبح والفحش أن الفاحش الشديد القبح ويستعمل القبح في الصور فيقال القرد قبيح الصورة ولا يقال فاحش الصورة ويقال هو فاحش القبح وهو فاحش الطول وكل شيء جاوز حد الاعتدال مجاوزة شديدة فهو فاحش وليس كذلك القبيح .

(الفرق) بين الحرام والسحت أن السحت مبالغة في صفة الحرام ، ولهذا يقال حرام سحت ولا يقال سحت حرام ، وقيل السحت يفيد أنه حرام ظاهر

(١) في نسخة « لا يخاف » وفي السكندرية « ولا يخاف » .

فقولنا حرام لا يفيد أنه سحت وقولنا سحت يفيد أنه حرام ويجوز أن يقال أن السحت الحرام الذي يستأصل الطاعات من قولنا سحته إذا استأصلته، ويجوز أن يكون السحت الحرام الذي لا بركة له فكأنه مستأصل، ويجوز أن يكون المراد به أنه يستأصل صاحبه.

(الفرق) بين الأثم والخطيئة أن الخطيئة قد تكون من غير تعدد ولا يكون الأثم إلا تعمداً، ثم كثر ذلك حتى سميت الذنوب كلها خطايا كما سميت إسرافاً، وأصل الإسراف مجاوزة الحد في الشيء.

(الفرق) بين الأثم والذنب أن الأثم في أصل اللغة التقصير أثم يأثم إذا قصر ومنه قول الأعرابي:

جمالية تعقل بالرداف إذا كذب الآثامات المهجيرا

الاغتلاء بعد الخطو، والرداف جمع رديف، وكذب قصر، وعنى بالآثامات المقصرات ومن ثم سمي الجزر إثماً لأنها تقصر بشاربها لذهابها بعقله.

(الفرق) بين الأثم والأثم أن الأثم المتهادي في الأثم، والأثم فاعل الأثم. (الفرق) بين الذنب والجرم أن الذنب ما يتبعه الذم أو ما يتبع عليه العبد من قبيح فعله، وذلك أن أصل الكلمة الاتباع على ما ذكرنا فأما قولهم للصبي قد أذنب فانه مجاز، ويجوز أن يقال الأثم هو القبيح الذي عليه تبعه، والذنب هو القبيح من الفعل ولا يفيد معنى التبعة، ولهذا قيل للصبي قد أذنب ولم نقل قد أثم، والأصل في الذنب الرذل من الفعل كالذنب الذي هو أرذل ما في صاحبه، والجرم ما ينقطع به عن الواجب وذلك أن أصله في اللغة القطع ومنه قيل للصرام الجرام وهو قطع التمر.

(الفرق) بين الحوب والذنب أن الحوب يفيد أنه مزجور عنه وذلك أن أصله في العربية الزجر ومنه يقال في زجر الأبل حوب حوب وقد سمي الجمل به لأنه يزجر وحاب الرجل يحوب وقيل للنفس حوباً لأنها تزجر وتدعى.

(الفرق) بين الوزر والذنب أن الوزر يفيد أنه يشقل صاحبه وأصله الثقل ومنه قوله تعالى (ووضعنا عنك وزرك الذي أنقض ظهرك) وقال تعالى (حتى

تضع الحرب أوزارها) أى أثقالها يعنى السلاح وقال بعضهم الوزر من الوزر وهو الملجأ يفيد أن صاحبه ملتجئ إلى غير ملجأ والاول أجود .

ومما يخالف الظلم المذكور فى الباب العدل

(الفرق) بينه وبين الانصاف أن الانصاف إعطاء النصف ، والعدل يكون فى ذلك وفى غيره ألا ترى أن السارق إذا قطع قيل إنه عدل عليه ولا يقال إنه أنصف ، وأصل الانصاف أن تعطيه نصف الشيء وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان وربما قيل أطلب منك النصف كما يقال أطلب منك الانصاف ثم استعمل فى غير ذلك بما ذكرناه ويقال أنصف الشيء إذا بلغ نصف نفسه ونصف غيره إذا بلغ نصفه .

(الفرق) بين العدل والقسط أن القسط هو العدل البين الظاهر ومنه سمي المكيال قسطاً والميزان قسطاً لأنه يصور لك العدل فى الوزن حتى تراه ظاهراً وقد يكون من العدل ما يخفى ولهذا قلنا إن القسط هو النصيب الذى بينت وجوهه وتقسط القوم الشيء تقاسموا بالقسط .

(الفرق) بين العدل والحسن أن الحسن ما كان القادر عليه فعله ولا يتعلق بنفع واحد أو ضره ، والعدل حسن يتعلق بنفع زيد أو ضره غيره (١) ألا ترى أنه يتأتى إن كل الحلال حسن وشرب المباح حسن وليس ذلك بعدل .

الفرق بين ما يخالف ذلك

من التوبة والاعتذار والعفو والغفران وما يجرى معه

(الفرق) بين التوبة والاعتذار أن التائب مقر بالذنب الذى يتوب منه معترف بعدم عذره فيه والمعتذر يذكر أن له فيما أتاه من المكروه عذراً ولو كان الاعتذار التوبة لجاز أن يقال اعتذر إلى الله كما يقال تاب إليه وأصل العذر إزالة الشيء عن جهته اعتذر إلى فلان فعذره أى أزال ما كان فى نفسه عليه فى الحقيقة أو فى الظاهر ويقال عذرتك عذيراً ، ولهذا يقال من عذرى من فلان وتأويله من يأتينى بعذر منه ومنه قوله تعالى (عذراً أو نذراً) والنذر جمع نذير .

(الفرق) بين الندم والتوبة أن التوبة أخص من الندم وذلك أنك قد

(١) فى السكندرية « عمرو » .

تندم على الشيء ولا تعتقد قبحة، ولا تكون التوبة من غير قبح فكل توبة ندم وليس كل ندم توبة.

(الفرق) بين الاستغفار والتوبة أن الاستغفار طلب المغفرة بالدعاء والتوبة أو غيرهما من الطاعة، والتوبة الندم على الخطيئة مع العزم على ترك المعاودة فلا يجوز الاستغفار مع الاصرار لأنه مسلبة لله ما ليس من حكمه ومشيتته مالا تفعله مما قد نصب الدليل فيه وهو تحكم عليه كما يتحكم المتأمر المتعظم على غيره بأن يأمره بفعل ما أخبر أنه لا يفعله.

(الفرق) بين التأسف والندم أن التأسف يكون على الفئات من فعلك وفعل غيرك والندم جنس من أفعال القلوب لا يتعلق إلا بواقع من فعل النادم دون غيره فهو مباين لأفعال القلوب وذلك أن الإرادة والعلم والتمنى والغبط قد يقع على فعل الغير كما يقع على فعل الموصوف به، والغضب يتعلق بفعل الغير فقط.

(الفرق) بين العفو والغفران أن الغفران يقتضى إسقاط العقاب وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب فلا يستحق الغفران إلا المؤمن المستحق للثواب وهذا (١) لا يستعمل إلا في الله فيقال غفر الله لك ولا يقال غفر زيد لك إلا إذا قليلا والشاهد على شذوذه أنه لا يتصرف في صفات العبد كما يتصرف في صفات الله تعالى ألا ترى أنه يقال استغفرت الله تعالى ولا يقال استغفرت زيدا، والعفو يقتضى إسقاط اللوم والذم ولا يقتضى إيجاب الثواب، ولهذا يستعمل في العبد فيقال عفا زيد عن عمرو وإذا عفا عنه لم يجب عليه إثابته إلا أن العفو والغفران لما تقارب معناهما تداخلا واستعملا في صفات الله جل اسمه على وجه واحد فيقال عفا الله عنه وغفر له بمعنى واحد وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا وذلك أنك تقول عفا عنه فيقتضى ذلك إزالة شيء عنه وتقول غفر له فيقتضى ذلك إثبات شيء له.

(الفرق) بين الغفران والستر أن الغفران أخص وهو يقتضى إيجاب الثواب والستر سترك الشيء بستر ثم استعمل في الاضراب عن ذكر الشيء فيقال

(١) في نسخة «ولهذا».

ستر فلان على فلان إذا لم يذكر ما طلع عليه من عثراته وستر الله عليه خلاف فضحه ولا يقال لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له لأن الغفران ينبىء عن استحقاق الثواب على ما ذكرنا، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق.

(الفرق) بين الصفح والغفران أن الغفران ما ذكرناه. والصفح التجاوز عن الذنب من قولك صفحت الورقة إذا تجاوزتها وقيل هو ترك مؤاخذه المذنب بالذنب وان تبدى له صفحة جميلة ولهذا لا يستعمل في الله تعالى .

(الفرق) بين الاحباط والتكفير أن الاحباط هو إبطال عمل البر من الحسنات بالسيئات وقد حبط هو ومنه قوله تعالى (وحبط ما صنعوا فيها) وهو من قولك حبط بطنه إذا فسد بالمأكل الرديء، والتكفير إبطال السيئات بالحسنات وقال تعالى (كفر عنهم سيئاتهم).

(الفرق) بين قولك أبطل وبين قولك أدحض ان أصل الإبطال الإهلاك ومنه سمي الشجاع بطلا لاهلاكه قرنه، وأصل الأدحاض الإذلال فقولك أبطله يفيد أنه أهلكه وقولك أدحضه يفيد أنه أزاله ومنه مكان دحض إذا لم تثبت عليه الإقدام وقد دحض إذا زل ومنه قوله تعالى (حجنتهم داخضة عند ربهم).

﴿ الباب التاسع عشر ﴾

في الفرق بين الثواب والعوض، وبين العوض والبدل، وبين القيمة

والثمن، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب

والعذاب والألم والوجع وما يجرى مع ذلك.

(الفرق) بين الثواب والعوض أن العوض يكون على فعل العوض، والثواب لا يكون على فعل المثيب وأصله المرجوع وهو ما يرجع إليه العامل، والثواب من الله تعالى نعيم يقع على وجه الاجلال وليس كذلك العوض لانه يستحق بالألم فقط وهو مشامة من غير تعظيم فالثواب يقع على جهة المكافأة على الحقوق

والعوض يقع على جهة المثامنة في اليوع .

(الفرق) بين الثواب والأجر أن الأجر يكون قبل الفعل المأجور عليه والشاهد أنك تقول ما عمل حتى أخذ أجرى ولا تقول لا عمل (١) حتى أخذ ثوابي لأن الثواب لا يكون إلا بعد العمل على ما ذكرنا هذا على أن الأجر لا يستحق له إلا بعد العمل كالثواب إلا أن الاستعمال يجري بما ذكرناه وأيضاً فإن الثواب قد شهر في الجزاء على الحسنات ، والأجر يقال في هذا المعنى ويقال على معنى الأجرة التي هي من طريق المثامنة بأدنى الأثمان وفيها معنى المعاوضة بالانتفاع .

(الفرق) بين العوض والبذل أن العوض ما تعقب به الشيء على جهة المثامنة تقول هذا الدرهم عوض من خاتمك وهذا الدينار عوض من ثوبك ولهذا يسمى ما يعطى الله الأطفال على إيلامه إياهم اعواضاً ، والبذل ما يقيم مقامه ويوقع موقعه على جهة التعاقب دون المثامنة ألا ترى أنك تقول لمن أساء إلى من أحسن إليه أنه بدل نعمته كقراً لأنه أقام الكفر مقام الشكر فلا تقول عوضه كقراً لأن معنى المثامنة لا يصح في ذلك ، ويجوز أن يقال العوض هو البذل الذي ينتفع به وإذا لم يجعل على الوجه الذي ينتفع به لم يسم عوضاً ، والبذل هو الشيء الموضوع مكان غيره لينتفع به أولاً ، قال ابن دريد الإبدال جمع بديل مثل أشراف وشريف وفتيق وافئاق ، وقد يكون البذل الخلف من الشيء ، والبذل عند النحويين مصدر سمي به الشيء الموضوع مكان آخر قبله جارياً عليه حكم الأول وقد يكون من جنسه وغير جنسه ألا ترى أنك تقول مررت برجل زيد فتجعل زيدا بدلاً من رجل وزيد معرفة ورجل نكرة والمعرفة من غير جنس النكرة .

(الفرق) بين تبديل الشيء والايان بغيره أن الايان بغيره لا يقتضى رفعه بل يجوز بقاءه معه ، وتبديله لا يكون إلا برفعه ووضع آخر مكانه ولو كان تبديله والايان بغيره سواء لم يكن لقوله تعالى (إئت بقرآن غير هذا أو بدله) فائدة .

(١) في السكندرية ، اعلم ، وساقط من غيرها .

وفيه كلام كثير أوردناه في تفسير هذه السورة، وقال الفراء يقال بدله إذا غيره وأبدله جاء ببدله .

(الفرق) بين العوض والتمن أن التمن يستعمل فيما كان عيناً أو ورقاً، والعوض يكون من ذلك ومن غيره تقول أعطيت ثمن الساعة عيناً أو ورقاً وأعطيت عوضاً من ذلك أو من العوض وإذا قيل التمن من غير العين والورق فهو على التشبيه .
(الفرق) بين القيمة والتمن أن القيمة هي المساوية لمقدار المثل من غير نقصان ولا زيادة، والتمن قد يكون بخس أو قد يكون وقفاً وزائداً والمثل لا يدل على التمن فمثل ماله ثمن مملوك وليس كل مملوك له ثمن . وقال الله تعالى (ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً) فأدخل الباء في الآيات وقال في سورة يوسف (وشروه بثمن بخس) فأدخل الباء في التمن، قال الفراء هذا لأن العروض كلها أنت مخير في إدخال الباء فيها إن شئت قلت اشتريت بالثوب كسداً وإن شئت قلت اشتريت بالكساء ثوباً أيهما جعلته ثمناً لصاحبه جاز فإذا جمعت إلى الدراهم والدنانير وضعت الباء في التمن لأن الدراهم أبدأ ثمن .

(الفرق) بين الشراء والاستبدال أن كل شراء استبدال وليس كل استبدال شراءاً لأنه قد يستبدل الإنسان غلاماً بغلام وأجيراً بأجير ولم يشتره .
(الفرق) بين العذاب والالتم أن العذاب أخص من الالتم وذلك أن العذاب هو الالتم المستمر والالتم يكون مستمر أو غير مستمر ألا ترى أن قرصة البعوض ألم وليس بعذاب فإن استمر ذلك قلت عذبي البعوض الليلة فكل عذاب ألم وليس كل ألم عذاباً، وأصل الكلمة الاستمرار ومنه يقال ماء عذب لا استمراره في الخلق .
(الفرق) بين الالتم والوجع أن الوجع أعم من الالتم تقول ألمني زيد بضرته إياي وأوجعني بذلك وتقول أوجعني ضربني ولا تقول ألمني ضربني وكل ألم هو ما يلحقه بك غيرك، والوجع ما يلحقك من قبل نفسك ومن قبل غيرك ثم استعمل أحدهما في موضع الآخر .

(الفرق) بين الالتم والوصب أن الوصب هو الالتم الذي يلزم البدن لزوماً دائماً ومنه يقال ولا واصبة إذا كانت بعيدة كأنها من شدة بعدها لا غاية لها ومنه

قوله تعالى (وله الدين واصباً) وقوله تعالى (ولهم عذاب واصب).

(الفرق) بين العذاب والعقاب أن العقاب ينهى عن استحقاق وسمى بذلك لأن الفاعل يستحقه عقيب فعله، ويجوز أن يكون العذاب مستحقاً وغير مستحق، وأصل العقاب التلو وهو تأدية الأول إلى الثاني يقال عقب الثاني الأول إذا تلاه وعقب الليل النهار والليل والنهار هما عقيبان وأعقبه بالغبطة حسرة إذا أبدله بها وعقب باعتذار بعد إساءة وفي التنزيل (ولى مدبراً ولم يعقب) أى لم يرجع بعد ذهابه تالياً له مجيئه وفيه (لامعقب لحكمه) وتعقبت فلانا تتبعت أمره واستعقبته منه خيراً وشرراً أى استبدلت بالأول ما يتلوه من الثاني، وتعاقبا الأمر تناوبا به بما يتلو كل واحد منهما الآخر وعاقبت اللص بالقطع الذى يتلو سرقة واعتقب الرجلان العقبة إذا ركبا كل واحد منهما على منابذة الآخر (والعاقبة للمتقين) وعلى المجرمين لأنها تعقب المتقين خيراً والمجرمين شرراً كما تقول الدائرة لفلان على فلان.

(الفرق) بين البلاء والنقمة أن البلاء يكون ضرراً ويكون نفعاً وإذا أردت النفع قلت أبلية وفى القرآن (وليبلى المؤمنين منه بلاءاً حسناً) ومن الضربلوتة، وأصله أن تختبره بالمكروه وتستخرج ماعنده من الصبر به ويكون ذلك ابتداءً والنقمة لا تكون إلا جزاءً وعقوبة وأصلها شدة الانكار تقول نقمت عليه الأمر إذا أنكرته عليه وقد تسمى النقمة بلاءً والبلاء لا يسمى نقمة إذا كان ابتداءً والبلاء أيضاً اسم للنعمة وفى كلام الأحنف البلاء ثم الثناء أى النعمة ثم الشكر.

(الفرق) بين قولك أنكر وبين قولك نقم أن قولك نقم أبلغ من قولك أنكر ومعنى نقم أنكر انكار المعاقب ومن سبى العقاب نقمة.

(الفرق) بين العقاب والانتقام أن الانتقام سلب النعمة بالعذاب، والعقاب جزاء على الجرم لأن العقاب تقيض الثواب والانتقام تقيض الانعام.

(الفرق) بين الخوف والحذر والخشية والفرع أن الخوف توقع الضرر لمشكوك فى وقوعه ومن يتيقن الضرر لم يكن خائفاً له وكذلك الرجاء لا يكون إلا مع الشك ومن يتيقن النفع لم يكن راجياً له، والحذر توقي الضرر وسواء

كان مذنونا أو متيقنا ، والحذر يدفع الضرر ، والخوف لا يدفعه ولهذا يقال
خذ حذرك ولا يقال خذ خوفك .

(الفرق) بين الحذر والاحتراز أن الاحتراز هو التحفظ من الشيء الموجود ،
والحذر هو التحفظ بما لم يكن إذا علم أنه يكون أو ظن ذلك .

(الفرق) بين الخوف والخشية أن الخوف يتعلق بالمكروه وبترك المكروه
تقول خفت زيدا كما قال تعالى (يخافون ربهم من فوقهم) وتقول خفت المرض
كما قال سبحانه (ويخافون سوء الحساب) والخشية تتعلق بمنزل المكروه ولا
يسمى الخوف من نفس المكروه خشية ولهذا قال (يخشون ربهم) ويخافون سوء
الحساب) فان قيل أليس قد قال (إني خشيت أن تقول فرقت بين بنى اسرائيل)
قلنا انه خشى القول المؤدى إلى الفرقة والمؤدى إلى الشيء بمنزلة من يفعلها
وقال بعض العلماء يقال خشيت زيدا ولا يقال خشيت ذهاب زيد فان قيل
ذلك فليس على الاصل ولكن على وضع الخشية مكان الخوف ، وقد يوضع
الشيء مكان الشيء إذا قرب منه .

(الفرق) بين الخشية والشفقة أن الشفقة ضرب من الرقة وضعف القلب
ينال الانسان ومن ثم يقال للأم إنها تشفق على ولدها أى ترق له وليست هى
من الخشية والخوف فى شيء والشاهد قوله تعالى (والذين (١) هم من خشية
ربهم مشفقون) ولو كانت الخشية هى الشفقة لما حسن أن يقول ذلك لما
لا يحسن أن يقول يخشون من خشية ربهم ، ومن هذا الاصل قولهم ثوب شفق
إذا كان رقيقا وشبهت به البداء لأنها حمرة ليست بالحكمة فقولك أشفقت من
كذا معناه ضعف قلبي عن احتماله .

(الفرق) بين الخوف والرهبة أن الرهبة طول الخوف واستمراره ومن
ثم قيل للراهب راهب لأنه يديم الخوف ، والخوف أصله من قولهم جميل
رهب إذا كان طويل العظام مشبوح الخلق والرهابه العظم الذى على رأس
المعدة يرجع إلى هذا وقال على بن عيسى الرهبة خوف يقع على شريطة لا مخافة

(١) فى الأصل « إن الذين » .

والشاهد أن نقيضها الرغبة وهي السلامة من المخاوف مع حصول فائدة والخوف مع الشك بوقوع الضرر والرغبة مع العلم به يقع على شريطة كذا وإن لم تكن تلك الشريطة لم تقع .

(الفرق) بين التخويف والانذار أن الانذار تخويف مع إعلام موضع المخافة من قولك نذرت بالشيء إذا علمته فاستعددت له فاذا خوف الانسان غيره وأعلمه حال ما يخوفه به فقد أنذره ، وإن لم يعلمه ذلك لم يقل أنذره ، والنذر ما يجعله الانسان على نفسه إذا سلم مما يخافه ، والانذار إحسان من المنذر وكلما كانت المخافة أشد كانت النعمة بالانذار أعظم ولهذا كان النبي ﷺ أعظم الناس منه بانذاره لهم عقاب الله تعالى .

(الفرق) بين الانذار والوصية أن الانذار لا يكون إلا منك لغيرك وتكون الوصية منك لنفسك ولغيرك تقول أوصيت نفسي كما تقول أوصيت غيري ولا تقول أنذرت نفسي ، والانذار لا يكون إلا بالزجر عن القبيح وما يعتقد المنذر قبحه . والوصية تكون بالحسن والقبيح لأنه يجوز أن يوصى الرجل الرجل بفعل القبيح كما يوصى بالحسن ولا يجوز أن ينذره إلا فيما هو قبيح ، وقيل النذارة نقيضة البشارة وليست الوصية نقيضة البشارة .

(الفرق) بين الخوف والهلع والفرع أن الفرع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هدة وما أشبه ذلك وهو انزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل وتقول فرغت منه فتعديه بمن وخفته فتعديه بنفسه فمغنى خفته أى هو نفسه خوفاً ومعنى فرغت منه أى هو ابتداء فرغى لأن من لا ابتداء الغاية وهو يؤكد ما ذكرناه ، وأما الهلع فهو أسوأ الجزع وقيل الهلع على ما فسره الله تعالى في قوله تعالى (إن الانسان خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً) ولا يسمى هلوعاً حتى تجتمع فيه هذه الخصال .

(الفرق) بين الخوف والهول أن الهول مخافة الشيء لا يدري على ما يقحم عليه منه كهول الليل وهول البحر وقد هالني الشيء وهو هائل ولا يقال أمر مهول إلا أن الشاعر قال في بيت :

ومهول من المناهل وحش ذى عراقيب اخر مذاق
وتفسير المهول أن فيه هولا والعرب إذا كان الشيء له يخرجونه على فاعل
كقوله دارع وإذا كان الشيء أنشئ فيه أخرجه على مفعول مثل يحبون فيه
ذلك ومديون عليه ذلك وهذا قول الخليل .

(الفرق) بين الخوف والوجل أن الخوف خلاف الطمأنينة وجل الرجل
يوجل وجلا إذا قلق ولم يطمئن ويقال أنا من هذا على وجل ومن ذلك (١)
على طمأنينة ولا يقال على خوف في هذا الموضع ، وفي القرآن (الذين إذا ذكر
الله وجلت قلوبهم) أى إذا ذكرت عظمة الله وقدرته لم تطمئن قلوبهم إلى
ما قدموه من الطاعة وظنوا أنهم مقصرون فاضطربوا من ذلك وقلقوا فليس
الوجل من الخوف فى شيء ، وخاف متعد ووجل غير متعد وصيغتهما مختلفتان
أيضا وذلك يدل على فرق (٢) بينهما فى المعنى .

(الفرق) بين الاتقاء والخشية أن فى الاتقاء معنى الاحتراس مما يخاف
وليس ذلك فى الخشية .

(الفرق) بين الخوف والبأس والبؤس أن البأس يجرى على العدة من
السلاح وغيرها ونحوه قوله تعالى (وأنزله الحديد فيه بأس شديد) ويستعمل
فى موضع الخوف مجازا فيقال لا بأس عليك ولا بأس فى هذا الفعل أى لا كراهة فيه .

(الفرق) بين الخيرة والدهش أن الدهش خيرة مع تردد واضطراب ولا
يكون إلا ظاهرا أو يجوز أن تكون الخيرة خافية كخيرة الانسان بين أمرين تروى فيهما
ولا يدرى على أيهما يقدم ولا يظهر خيرة ولا يجوز أن يدهش ولا يظهر دهشته .

(الفرق) بين الخجل والحياء أن الخجل معنى يظهر فى الوجه لغم يلحق
القلب عند ذهاب حجة أو ظهور على ريبة وما أشبه ذلك فهو شيء تتغير به
الهيئة ، والحياء هو الارتداع بقوة الحياء ولهذا يقال فلان يستحي فى هذا الحال
أن يفعل كذا ، ولا يقال يخجل أن يفعله فى هذه الحال لان هيئته لا تتغير منه قبل
أن يفعله فالخجل مما كان والحياء مما يكون ، وقد يستعمل الحياء موضع الخجل

(١) فى السكندرية « ومن هذا » . (٢) « على فرق » غير موجودة فى الأصل .

توسعاً ، وقال الانباري أصل الخجل في اللغة الكسل والتواني وقلة الحركة في طلب الرزق ثم كثر استعمال العرب له حتى أخرجوه على معنى الانقطاع في الكلام ، وفي الحديث «إذا جعتن وقعتن وإذا شبعتن خجلتن» وقعتن أى ذلتن وخجلتن كسلتن ، وقال أبو عبيدة الخجل ههنا الا شرو قيل هو سوء احتمال العناء وقد جاء عن العرب الخجل بمعنى الدهش قال السكيت :

فلم يدفعوا عندنا ما لهم لوقع الحروب ولم يخجلوا
أى لم يبقوا دهشين مبهوتين .

(الفرق) بين الرجاء والطمع أن الرجاء هو الظن بوقوع الخير الذى يعترى صاحبه الشك فيه إلا أن ظنه فيه أغلب وليس هو من قبيل العلم ، والشاهد أنه لا يقال أرجو أن يدخل النبي الجنة لكون ذلك متيقناً ويقال أرجو أن يدخل الجنة إذ لم يعلم ذلك . والرجاء الأمل فى الخير والخشية والخوف فى الشر لانهما يتكاملان مع الشك فى المرجو والخوف ولا يكون الرجاء إلا عن سبب يدعو إليه من كرم المرجو أو ما به إليه ، ويتعدى بنفسه تقول رجوت زيدا والمراد رجوت الخير من زيد لأن الرجاء لا يتعدى إلى أعيان الرجال . والطمع ما يكون من غير سبب يدعو إليه فإذا طمعت فى الشيء فكأنك حدثت نفسك به من غير أن يكون هناك سبب يدعو إليه ، ولهذا ذم الطمع ولم يذم الرجاء ، والطمع يتعدى الى المفعول بحرف فتقول طمعت فيه كما تقول فرقت منه وحذرت منه واسم الفاعل طمع مثل حذرو فرق ودثب إذا جعلته كالنسبة وإذا بنيت على الفعل قلت طامع .

(الفرق) بين الوجل والأمل أن الأمل رجاء يستمر فلاجل هذا قيل للنظر فى الشيء اذا استمر وطال تأمل ، وأصله من الأميل وهو الرمل المستطيل .

(الفرق) بين اليأس والقنوط والخيبة أن القنوط أشد مبالغة من اليأس وأما الخيبة فلا تكون إلا بعد الأمل لأنها امتناع نيل ما أمل ، فأما اليأس فقد يكون قبل الأمل وقد يكون بعده ، والرجاء واليأس نقيضان يتعاقبان كتعاقب الخيبة والظفر ، والخائب المنقطع عما أمل .

الباب العشرون

في الفرق بين الكبر والتيه والجبرية والزهو وبين ما يخالف ذلك
من التذلل والخضوع والخشوع والهون وما بسبيل ذلك

(الفرق) بين الكبر والتيه أن الكبر هو إظهار عظم الشأن وهو في صفات
الله تعالى مدح لأن شأنه عظيم وفي صفاتنا ذم لأن شأننا صغير وهو أهل
للعظمة ولسنا لها بأهل ، والشأن ههنا معنى صفاته التي هي في أعلى مراتب التعظيم
ويستحيل مساواة الأصغر له فيها على وجه من الوجوه ، والكبير الشخص والكبير
في السن والكبير في الشرف والعلم يمكن مساواة الصغير له أما في السن فتضاعف
مدة البقاء في الشخص تتضاعف أجزاءه وأما بالعلم فباكتساب مثل ذلك العلم .
والتيه أصله الحيرة والضلال وإنما سمي المتكبر تأمها على وجه التشبيه بالضلال
والتحير ولا يوصف الله به ، والتيه من الأرض ما يتحير فيه وفي القرآن
(يتيهون في الأرض) أي يتحiron .

(الفرق) بين الكبر والكبرياء أن الكبر ما ذكرناه والكبرياء هي الغز
والملك وليست من الكبر في شيء والشاهد قوله تعالى (وتكون لكما الكبرياء
في الأرض) يعني الملك والسلطان والعزة ، وأما التكبر فهو إظهار الكبر مثل
التشجع إظهار الشجاعة إلا أنه في صفات الله تعالى بمعنى أنه يحق له أن يعتقد
أنه الكبير وهو على معنى قولهم تقدس وتعالى لا على ترفع علينا وتعظم وقيل
المتكبر في صفاته بمعنى أنه المتكبر عن ظلم عباده .

(الفرق) بين الكبر والجبرية والجبروت أن الجبرية أبلغ من الكبر
وكذلك الجبروت ويدل على هذا فخامة لفظها وفخامة اللفظ تدل على فخامة
المعنى فيما يجري هذا المجرى ، ولهذا قال أهل العربية المملوكوت أبلغ من الملك
لفخامة لفظه وكذلك الطاغوت أبلغ من الطاغى لفخامة لفظه ولكن كثر
استعمال الطاغوت حتى سمي كل ما عبد من دون الله طاغوتا وسمى الشيطان به

لشدة طغيانه ، وكل من جاوز الحد في ضرب أو معصية من الشر والمكروه فقد طغى ، وتجبر أبلغ من تكبر ، وقال بعض العلماء تجبر الرجل إذا تعظم بالقهر وهذا يؤيد ما قلناه من أنه أبلغ من تكبر لأن التكبر لا يتضمن معنى القهر ، والجبار القهار والجبار العظيم في قوله تعالى (إن فيها قوما جبارين) والجبار المتسلط في قوله تعالى (وما أنت عليهم بجبار) وقال الجبار القتال في قوله تعالى (وإذا بطشتم بطشتم جبارين) قالوا قتالين ، والاجبار الاكراه وجبر النقص إتمامه وجبر المصيبة رفعها بالنعمة والجبارة خشب الجبر واجتبر وتجبر تعظم بالقهر والجبار الذى لا أرش فيه وقيل الجبار في صفات الله تعالى بمعنى أنه لا يبالي بالأذى وأصله في النخلة التي فانت اليد ، ويقال تجبر الرجل مالا إذا أصاب مالا وتجبر التبت إذا نبت في يبسه الرطب ، وقال ابن عطاء الجبار في أسماء الله تعالى جل اسمه بمعنى أنه يجبر الكسر ، والجبرية مصدر منسوب إلى الجبروت بحذف الواو والتاء والجبروت أيضاً يجرى مجرى المصادر ومعناه المبالغة في التجبر .

(الفرق) بين الكبر والزهو أن الكبر إظهار عظم الشأن وهو فينا خاصة رفع النفس فوق الاستحقاق ، والزهو على ما يقتضيه الاستعمال رفع شيء أتاها من مال أو جاه وما أشبه ذلك ألا ترى أنه يقال زها الرجل وهو مزهو كأن شيئاً زهاه أى رفع قدره عنده وهو من قولك زهت الريح الشيء إذا رفعتة والزهو التزديد في الكلام .

(الفرق) بين الزهو والنخوة أن النخوة هو أن ينصب رأسه من الكبر ولهذا يقال في رأسه نخو ويتصرف في العربية كتصرف الزهو فيقال نخا الرجل فهو منخو إلا أنه لم يسمع نخاه كذا كما يقال زهاه كذا .

(الفرق) بين النخوة والخزوانة أن الخزوانة هو أن يشمخ أنفه من الكبر ويفتح منخره ، ولهذا يقال في أنفه خزوانة ولا يقال في أنفه نخوة ويقال أيضاً في رأسه خزوانة إذا مال رأسه من الكبر شبهها بامالة أنفه .

(الفرق) بين العجب والكبر أن العجب بالشيء شدة السرور به حتى لا يعادله شيء عند صاحبه تقول هو معجب بفلانة إذا كان شديد السرور بها وهو معجب

بنفسه إذا كان مسروراً بخصالها . ولهذا يقال أعجبه كما يقال سر به فليس العجب من الكبر في شيء ، وقال علي بن عيسى العجب عقد النفس على فضيلة لها ينبغي أن يتعجب منها وليست هي لها .

(الفرق) بين الاستكبار والاستكاف أن في الاستكاف معنى الأنفة وقد يكون الاستكبار طلب من غير أنفة وقال تعالى (ومن يستكف عن عبادته ويستكبر) أي يستكف عن الاقرار بالعبودية ويستكبر عن الاذعان بالطاعة . (الفرق) بين الخشوع والخضوع أن الخشوع على ما قيل فعل يرى فاعله ان من يخضع له فوفاً وأنه أعظم منه ، والخشوع في الكلام خاصة والشاهد قوله تعالى (وخشعت الأصوات للرحمن) وقيل هما من أفعال القلوب وقال ابن دريد يقال خضع الرجل للمرأة وأخضع إذا ألان كلامه لها قال والخاضع المطأطئ رأسه وعنقه وفي التنزيل (فظلت أعناقهم لها خاضعين) وعند بعضهم أن الخشوع لا يكون إلا مع خوف الخاشع الخشوع له ولا يكون تكلفاً ولهذا يضاف إلى القلب فيقال خشع قلبه وأصله البس ومنه يقال قف خاشع للذي تغلب عليه السهولة ، والخضوع هو التظامن والتطأطؤ ولا يقتضى أن يكون معه خوف ، ولهذا لا يجوز إضافته إلى القلب فيقال خضع قلبه وقد يجوز أن يخضع الانسان تكلفاً من غير أن يعتقد أن الخضوع له فوفاً ولا يكون الخشوع كذلك ، وقال بعضهم الخضوع قريب المعنى من الخشوع إلا أن الخضوع في البدن والاقرار بالاستجداء والخشوع في الصوت .

(الفرق) بين التواضع والتذلل أن التذلل إظهار العجز عن مقاومة من يتذلل له . والتواضع إظهار قدرة من يتواضع له سواء كان ذا قدرة على المتواضع أو لا ألا ترى أنه يقال العبد متواضع لخدمته أي يعاملهم معاملة من لهم عليه قدرة ولا يقال يتذلل لهم لأن التذلل إظهار العجز عن مقاومة المتذلل له وأنه قاهر وليست هذه صفة الملك مع خدمه .

(الفرق) بين التذلل والذل أن التذلل فعل الموصوف به وهو إدخال النفس في الذل كالتحلم إدخال النفس في الحلم والذليل المفعول به الذل من قبل غيره

في الحقيقة وإن كان من جهة اللفظ فاعلا ، ولهذا يمدح الرجل بأنه متدال ولا يمدح بأنه ذليل لأن تذله لغيره اعترافه له والاعتراف حسن ويقال العلماء متدلون لله تعالى ولا يقال أذلاء له سبحانه .

(الفرق) بين الذل والضعة أن الضعة لا تكون إلا بفعل الانسان بنفسه ولا يكون بفعل غيره وضيعا كما يكون بفعل غيره ذليلا ، وإذا غلبه غيره قيل هو ذليل ولم يقل هو وضعيع ويجوز أن يكون ذليلا لأنه يستحق الذل كالمؤمن يصير في ذل الكفر فيعيش به ذليلا وهو عزيز في المعنى فلا يجوز أن يكون الوضعيع رفيعا .

(الفرق) بين الذل والصغار أن الصغار هو الاعتراف بالذل والاقرار به واطهار صغر الانسان ، وخلافه الكبر وهو اظهار عظم الشأن ، وفي القرآن (سيصيب الذين أجرموا صغار عند الله) وذلك أن العصاة بالآخرة مقرون بالذل معترفون به ويجوز أن يكون ذليل لا يعترف بالذل .

(الفرق) بين الذل والخزى أن الخزى ذل مع افتضاح وقيل هو الانقماح لقبح الفعل ، والخزاية الاستحياء لانه انقماح عن الشيء لما فيه من العيب قال ابن درستويه الخزى الاقامة على السوء خزى يخزى خزيا وإذا استحيما من سوء فعله أو فعل به قيل خزى يخزى خزاية لانهما في معنى واحد وليس ذلك بشيء لان الاقامة على السوء والاستحياء من السوء ليسا بمعنى واحد .

(الفرق) بين الضراعة والذل أن الضراعة مشتقة من الضرع والضرع معرض لحالبه والشارب منه فالضرع هو المنقاد الذي لا امتناع به ، ومنه التضرع في الدعاء والسؤال وغيرهما ومنه الضريع الذي ذكره سبحانه وتعالى (١) في كتابه إنما هو من طعام وذل لا منفعة فيه لا كله كما وصفه الله تعالى بقوله (لا يسمن ولا يغني من جوع) ويجوز أن يقال التضرع هو أن يميل أصبعه يمينا وشمالا خوفا وذلا ومنه سمى الضرع ضرعا لميل اللبن إليه ، والمضارعة المشابهة لآنها ميل إلى الشبه مثل المقاربة .

(١) يشير إلى الآية « ليس لهم طعام إلا من ضريع لا يسمن ولا يغني من جوع » .

(الفرق) بين الخضوع والذل أن الخضوع ماذ كرهناه والذل الانقياد كرهنا ونقيضه العز وهو الالباء والامتناع والانقياد على كرهه وفاعله ذليل ، والذل الانقياد طوعا وفاعله ذلول .

(الفرق) بين الخضوع والاخبات أن الخبت هو المطمئن بالايمان وقيل هو المجتهد بالعبادة وقيل الملازم للطاعة والسكون وهو من أسماء المدوح مثل المؤمن والمتقى وليس كذلك الخضوع لأنه يكون مدحا وذما، وأصل الاخبات أن يصير الى خبت تقول أخبت إذا صار إلى خبت وهو الارض المستوية الواسعة كما تقول أنجد إذا صار إلى نجد، فالاخبات على ما يوجبه الاشتقاق هو الخضوع المستمر على استواء .

(الفرق) بين الاذلال والاهانة أن اذلال الرجل للرجل هنا أن يجعله منقادا على الكره أو في حكم المنقاد ، والاهانة أن يجعله صغير الأمر لا يزال به والشاهد قولك استهان به أي لم يبال به ولم يلتفت إليه ، والاذلال لا يكون إلا من الأعلى للأدنى ، والاستهانة تكون من النظير للنظير ونقيض الاذلال الاعزاز ونقيض الاهانة الاكرام فليس أحدهما من الآخر في شيء إلا أنه لما كان الذل يتبع الهوان سمي الهوان ذلا واذلال أحدنا لغيره غلبته له على وجه يظهر ويشتهر ألا ترى أنه اذا غلبه في خلوة لم يقل انه أذله، ويجوز أن يقال ان اهانة أحدنا صاحبه هو تعريف الغير انه غير مستصعب عليه واذلاله غلبته عليه لا غير ، وقال بعضهم لا يجوز أن يذل الله تعالى العبد ابتداءً لأن ذلك ظلم ولكن يذله عقوبة ألا ترى أنه من قاد غيره على كرهه من غير استحقاق فقد ظلمه ويجوز أن يهينه ابتداءً بأن يجعله فقيرا فلا يلتفت إليه ولا يبالى به، وعندنا أن نقيض الاهانة الاكرام على ما ذكرنا فكما لا يكون الاكرام من الله إلا ثوابا فكذلك لا تكون الاهانة إلا عقابا، والهوان نقيض الكرامة والاهانة تدل على العداوة وكذلك العز يدل على العداوة والبراءة والهوان مأخوذ من تهوين القدر، والاستخفاف مأخوذ من خفة الوزن والالم يقع للعقوبة ويقع للمعاوضة والاهانة لا تقع إلا عقوبة ويقال يستدل على نجابة الصبي بمحبته الكرامة، وقد قيل الذلة الضعف عن المقاومة

ونقيضها العزة وهي القوة على الغلبة ومنه الذلول وهو المقود من غير صعوبة
لأنه ينقاد انقياد الضعيف عن المقاومة وأما الذليل فإنه ينقاد على مشقة .

(الفرق) بين الذليل والمهين والمدعن أن المهين هو المستضعف وفي القرآن
(أم أنا خير من هذا الذي هو مهين) وفيه (من سلاقم من مأم مهين) قال أهل
التفسير أراد الضعيف قال المفضل هو فعيل من المهانة يقال من يمهن مهنة مهانة
ومهنته مهنا وأنا ماهن وهو مهون ومهين، ويقال هو من المهنة وهي العمل وامتهنته
امتنانا إذا ابتدئته، ومن ثم قيل للخادم ماهن والجمع مهنة ومهان ، وأما الاذعان
في العربية فهو الاسراع في الطاعة وليس هو من الذل والهون في شيء .

(الفرق) بين الحقير والصغير أن الحقير من كل شيء ما نقص عن المقدار
المعهود لجنسه يقال هذه دجاجة حقيرة إذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج
ويكون الصغير في السن وفي الحجم تقول طفل صغير وحجر صغير ولا يقال
حجر حقير لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم فاذا نقص شيء منها عنه سمي
حقيراً كما أن الدجاج والحجل وما أشبهها لها أقدار معلومة فاذا نقص شيء من
جملتها عنه سمي حقيراً ، والصغير يكون صغيراً بالاضافة إلى ما هو أكبر منه وسواء
كان من جنسه أو لا فالكوز صغير بالاضافة إلى الجرة والحجل صغير بالاضافة
إلى الفيل ولا يقال للجمل صغير على الاطلاق وإنما يقال هو صغير بجنب الفيل .

(الفرق) بين اليسير والقليل أن القلة تقتضي نقصان العدد يقال قوم قليل
وقليلون وفي القرآن (شرذمة قليلون) يريد أن عددهم ينقص عن عدة غيرهم
وهي نقيض الكثرة وليست الكثرة إلا زيادة العدد وهي في غيره استعارة
وتشبيه ، واليسير من الأشياء ما يتيسر تحصيله أو طلبه ولا يقتضي ما يقتضيه
القليل من نقصان العدد ألا ترى أنه يقال عدد قليل ولا يقال عدد يسير ولكن
يقال مال يسير لأن جمع مثله يتيسر فإن استعمل اليسير في موضع القليل فقد
يجرى اسم الشيء على غيره إذا قرب منه .

(الفرق) بين الكثير والوافر أن الكثرة زيادة العدد ، والوفور اجتماع آخر
الشيء حتى يكثر حجمه ألا ترى أنه يقال كردوس وافر والكردوس عظم عليه

لحم ولا يقال كردوش كثير وتقول حظ وافر ولا تقول كثير وإنما تقول
حظوظ كثيرة ورجال كثيرة ولا يقال رجل كثير فهذا يدل على أن الكثرة
لا تصح إلا في ما له عدد وما لا يصح أن يعد لا تصح فيه الكثرة إلا على استعارة وتوسع .
(الفرق) بين الجم والكثير أن الجم الكثير المجتمع ومنه قيل جمّة البئر
لا اجتماعها وقال أهل اللغة جمّة البئر الماء المجتمع فيها والجمّة من الشعر سميت جمّة
لا اجتماعها وأجمت الفرس إذا أرحتة يتجمع قوته ، وأجم الشيء إذا قرب كأنه
قصد الاجتماع معك ويجوز أن يكون كثيراً غير مجتمع .

الباب الحادى والعشرون

فى الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح والاستهزاء
والسخرية وما يخالف ذلك

(الفرق) بين العبث واللعب واللهو أن العبث ما خلا عن الإرادات إلا إرادة
حدوثه فقط ، واللهو واللعب يتناولهما غير إرادة حدوثهما إرادة وقعا بهما لهوا
ولعبا ألا ترى أنه كان يجوز أن يقامع إرادة أخرى فيخرجها عن كونها لهوا
ولعبا ، وقيل اللعب عمل للذة لا يراعى فيه داعى الحكمة كعمل الصبي لأنه
لا يعرف الحكيم ولا الحكمة وإنما يعمل للذة .

(الفرق) بين اللهو واللعب أنه لالهو لا اللعب وقد يكون لعب ليس بلهو
لأن اللعب يكون للتأديب كاللعب بالشطرنج وغيره ولا يقال لذلك لهو وإنما
اللهو لعب لا يعقب نفعاً وسى لهوا لأنه يشغل عما يعنى من قولهم ألهانى الشيء
أى شغلنى ومنه قوله تعالى (ألهاكم التكاثر) .

(الفرق) بين المزاح والاستهزاء أن المزاح لا يقتضى تحقير من يمازحه
ولا اعتقاد ذلك ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك ولا يقتضى

ذلك تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يقتضى الاستئناس بهم على ما ذكرناه في أول الكتاب، والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزأ به واعتقاد تحقيره .

(الفرق) بين الاستهزاء والسخرية أن الإنسان يستهزأ به من غير أن يسبق منه فعل يستهزأ به من أجله، والسخر يدل على فعل يسبق من المسخور منه والعبارة من اللفظين تدل عن صحة ما قلناه وذلك أنك تقول استهزأت به فتعدى الفعل منك بالباء والباء للإصاق كأنك ألصقت به استهزأه من غير أن يدل على شيء وقع الاستهزاء من أجله وتقول سخرت منه فيقتضى ذلك من وقع السخر من أجله كما تقول تعجبت منه فيدل ذلك على فعل وقع التعجب من أجله ويجوز أن يقال أصل سخرت منه التسخير وهو تدليل الشيء وجعلك إياه منقاداً فكأنك إذا سخرت منه جعلته كالمنقاد لك ودخلت من للتبويض لأنك لم تسخره كما تسخر الدابة وغيرها وإنما خدعته عن بعض عقله وبني الفعل منه على فعلت لأنه بمعنى عنيت وهو أيضاً كالمطاوعة والمصدر السخرية كأنها منسوبة إلى السخرة مثل العبودية واللصوصية وأما قوله تعالى (ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً) فانما هو بعث الشيء المسخر ولو وضع موضع المصدر جازء، والهزء يجرى مجرى العبث ولهذا جاز هزأت مثل عبثت فلا يقتضى معنى التسخير فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين المزاح والهزل أن الهزل يقتضى تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه والمزاح لا يقتضى ذلك ألا ترى أن الملك يمازح خدمه وإن لم يتواضع لهم تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه والنبي ﷺ يمازح ولا يجوز أن يقال يهزل ويقال لمن يسخر يهزل ولا يقال يمزح .

(الفرق) بين المزاح والمجون أن المجون هو صلابة الوجه وقلة الحياء من قولك مجن الشيء يمجن مجونا إذا صلب وغلظ ومنه سميت الخشبة التي يدق عليها الفصار الثوب مجنة وأصل المجنة البقعة الغليظة تكون في الوادى وأصلها موجنة فقلبت الواو ياء الكسرة ما قبلها ومنه الوجين وهو الغليظ من الأرض ومنه ناقة وجناء صلبة شديدة وقيل هي الغليظة الوجنات والوجنة ما صلب من الوجه ،

والمجون كلمة مولدة لم تعرفه العرب وإنما تعرف أصله وهو الذي ذكرناه ،
وقيل المزاج الإبهام للشيء في الظاهر وهو على خلافه في الباطن من غير اغترار
للإيقاع في مكروهه ، والاستهزاء الإبهام لما يجب في الظاهر والأمر على خلافه
في الباطن على جهة الاغترار .

(الفرق) بين الجد والانكاش أن الانكاش سرعة السير يقال انكش
سيره إذا أسرع فيه ثم استعمل في كل شيء تصح فيه السرعة فنقول انكش
على النسخ والكتابة وما يجري مع ذلك، والجد صدق القيام في كل شيء تقول
جد في السير وجد في إغاثة زيد وفي نصرته ولا يقال انكش في إغاثة زيد
ونصرته إذ ليس مما تصح فيه السرعة .

الباب الثاني والعشرون

في الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسحر والشعبذة ، والمكر والكيد
وما يقرب من ذلك ، وبين العجب والأمر وما بسبيله

(الفرق) بين الحيلة والتدبير أن الحيلة ما أحيل به عن وجهه فيجلب به
تنفع أو يدفع به ضرر ، فالحيلة بقدر النفع والضرر من غير وجه وهي في قول الفقهاء
على ضربين محظور ومباح فالمباح أن تقول لمن يحلف على وطء جاريته في حال
شرائه لها قبل أن يستبريها اعتقها وتزوجها ثم طأها وأن تقول لمن يحلف
على وطء امرأته في شهر رمضان أخرج في سفر وطأها . والمحظور أن تقول
لمن ترك صلوات ارتد ثم أسلم يسقط عنك قضاؤها ، وإنما سمي ذلك حيلة
لأنه تسمى أحيل من جهة إلى جهة أخرى ويسمى تدبيراً أيضاً . ومن التدبير
عالم لا يكون حيلة وهو تدبير الرجل لإصلاح ماله وإصلاح أمر ولده وأصحابه ،
وقد ذكرنا اشتقاق التدبير قبل .

(الفرق) بين السحر والشعبذة أن السحر هو التمويه وتخييل الشيء بخلاف حقيقة مع إرادة تجوزة على من يقصده به وسواء كان ذلك في سرعة أو ببطء ، وفي القرآن (يخيّل إليه من سحرهم أنها تسعى) والشعبذة ما يكون من ذلك في سرعة فكل شعبذة سحر وليس كل سحر شعبذة .

(الفرق) بين السحر والتمويه أن التمويه هو تغطية الصواب وتصوير الخطأ بغير صورته ، وأصله طلاء الحديد والصفير (١) بالذهب والفضة ليوهم أنه ذهب وفضة ، ويكون التمويه في الكلام وغيره تقول كلام بموه إذا لم تسين حقايقه ، وحلى بموه إذا لم يعين (٢) جنسه . والسحر اسم لما دق من الحيلة حتى لا تظن الطريقة ، وقال بعضهم التمويه اسم لكل حيلة لا تأثير لها قال ولا يقال تمويه إلا وقد عرف معناه والمقصد منه ، ويقال سحر وإن لم يعرف المقصد منه ولهذا قيل : التمويه ما لا يثبت ، وقيل التمويه أن ترى شيئا مجوزاً له بغيره كما يفعل بموه الحديد فيجوز به بالذهب . وسمى النبي ﷺ البيان سحراً وذلك أن البليغ يبلغ بيلاغته ما لا يبلغ الساحر بلطافة حيلته .

(الفرق) بين العجب والامر أن الامر العجب الظاهر المكشوف ، والشاهد أن أصل الكلمة الظهور ومنه قيل للعلامة الامارة لظهورها والامرة والامارة ظاهر الحال ، وفي القرآن (لقد جئت شيئاً إمرأ) .

(الفرق) بين العجب والاد أن الاد العجب المنكر . وأصله من قولك أد البعير كما تقول ند أي شرد فالاد العجب الذي خرج عما في العادة من أمثاله ، والعجب استعظام الشيء لخفاء سببه والمعجب ما يستعظم لخفاء سببه .

(الفرق) بين العجب والظريف (٣) أن الظريف (٣) خلاف التليد (٤) وهي ما يستطرفه الانسان من الاموال (٥) ، والتليد (٤) المال القديم الموروث من المال أعجب إلى الانسان سمي كل عجيب طريفاً وإن لم يكن مالا .
(الفرق) بين الخدع والكيد أن الخدع هو إظهار ما ينطق خلافه أراد

(١) في نسخة « الصقل » . (٢) في نسخة « بين » . (٣) في نسخة « الظريف » .

(٤) في نسخة « البليد » وفي السكندرية مهملة من النقط . (٥) في السكندرية « المال » .

اجتلاب نفع أو دفع ضرر ، ولا يقتضى أن يكون بعد تدبر ونظر وفكر
 ألا ترى أنه يقال خدعه في البيع إذا غشه من جشاه وهمه الانصاف وإن كان
 ذلك بديهية من غير فكر ونظر ، والسكيد لا يكون إلا بعد تدبر وفكر ونظر ،
 ولهذا قال أهل العربية : السكيد التدبير على العدو وإرادة إهلاكه ، وسميت الحيلة
 التي يفعلها أصحاب الحروب بقصد إهلاك أعدائهم مكاييد لأنها تكون بعد
 تدبر ونظر ، ويحىء السكيد بمعنى الإرادة وهو قوله تعالى (كذلك كدنا ليوسف
 أى أردنا ، ودل على ذلك بقوله (إلا أن يشاء الله) وإن شاء الله بمعنى المشيئة ،
 ويجوز أن يقال السكيد الحيلة التي تقرب وقوع المقصود به من المكروه وهو
 من قولهم كاد يفعل كذا أى قرب إلا أنه قيل في هذا يكاد وفي الأولى يكيد
 للتصرف في الكلام والفرقة بين المعنيين ، ويجوز أن يقال إن الفرق بين الخدع
 والسكيد أن السكيد اسم لفعل المكروه بالغير قهراً تقول كادني فلان أى ضرتني
 قهراً ، والخدعة اسم لفعل المكروه بالغير من غير قهر بل بأن يريد بأنه ينفعه ،
 ومنه الخديعة في المعاملة وسمى الله تعالى قصد أصحاب الفيل مكة كيداً في قوله
 تعالى (ألم يجعل كيدهم في تضليل) وذلك أنه كان على وجه القهر .

(الفرق) بين الخدع والغرور أن الغرور إيهام يحمل الانسان على فعل
 ما يضره مثل أن يرى السراب فيحسبه ماءً فيضيع ماله فيهلك عطشاً وتضيع
 الماء فعل أداه إليه غرور السراب إياه ، وكذلك غر إبليس آدم ففعل آدم الأكل
 الضار له . والخدع أن يستر عنه وجه الصواب فيوقعه في مكروه ، وأصله
 من قولهم خدع الضب إذا توارى في جحره وخدعه في الشراء أو البيع إذا
 أظهر له خلاف ما أبطن فضره في ماله ، وقال علي بن عيسى : الغرور إيهام حال
 السرور فيما الأمر بخلافه في المعلوم وليس كل إيهام غروراً لأنه قد يوهمه
 مخوفاً ليحذر منه فلا يكون قد غره ، والاعتزاز ترك الحزم فيما يمكن أن
 يتوثق فيه فلا عنز في ركوبه ، ويقال في الغرور غره فضيع ماله وأهلك نفسه ،
 والغرور قد يسمى خدعاً ، والخدع يسمى غروراً على التوسع والأصل ما قلناه ،
 وأصل الغرور الغفلة ، والغر الذي لم يجرب الأمور يرجع إلى هذا فكأن الغرور

يوقع المغرور فيما هو غافل عنه من الضرر ، والخدع مرجع يستتر عنه وجه الأمر .
 (الفرق) بين الكيد والمكر أن المكر مثل الكيد في أنه لا يكون إلا مع تدبر وفكر إلا أن الكيد أقوى من المكر ، والشاهد أنه يتعدى بنفسه والمكر يتعدى بحرف فيقال كاده يكيده ومكر به ولا يقال مكره والذي يتعدى بنفسه أقوى ، والمكر أيضا تقدير ضرر الغير من أن يفعل به ألا ترى أنه لو قال له أقدر أن أفعل بك كذا لم يكن ذلك مكرأ وإنما يكون مكرأ إذا لم يعلمه به ، والكيد اسم لا يقاع المكرهه بالغير قهراً سواء علم أو لا ، والشاهد قولك فلان يكايدني فسمى فعله كيداً وإن علم به ، وأصل الكيد المشقة ، ومنه يقال فلان يكيده لنفسه أى يقاسى المشقة ، ومنه الكيد لا يقاع مافيه من المشقة ويجوز أن يقال الكيد ما يقرب وقوع المقصود به من المكرهه على ما ذكرناه ، والمكر ما يجتمع به المكرهه من قولك جارية بمكورة الخلق أى ملتفة مجتمعة اللحم غير رهلة .
 (الفرق) بين الحيلة والمكر أن من الحيلة ما ليس بمكر وهو أن يقدر نفع الغير لا من وجهه فيسمى ذلك حيلة مع كونه نفعاً ، والمكر لا يكون نفعاً .
 وفرق آخر وهو أن المكر بقدر ضرر الغير من غير أن يعلم به وسواء كان من وجهه أولاً ، والحيلة لا تكون إلا من غير وجهه ، وسمى الله تعالى ما توعد به السكفار مكراً في قوله تعالى (فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون) وذلك أن الماكر ينزل المكرهه بالممكور به من حيث لا يعلم فإما كان هذا سبيل ما توعدهم به من العذاب سماه مكرأ ، ويجوز أن يقال سماه مكرأ لأنه دبره وأرسله في وقته ، والمكر في اللغة التدبير على العدو فلما كان أصلهما واحداً قام أحدهما مقام الآخر ، وأصل المكر في اللغة القتل ومنه قيل جارية بمكورة أى ماتفة البدن وإنما سميت الحيلة مكرأ لأنها قبلت على خلاف الرشد .
 (الفرق) بين الغرر والخطر أن الغرر يفيد ترك الحزم والتوثق فيتمكن ذلك فيه والخطر ركوب المخاوف رجاء بلوغ الخطير من الأمور ولا يفيد مفارقة الحزم والتوثق .

الباب الثالث والعشرون

في الفرق بين الحسن والوضاء والبهجة والطهارة والنظافة ، وما

يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك

(الفرق) بين الحسن والوضاء أن الوضاء تكون في الصورة فقط لأنها تتضمن معنى النظافة يقال غلام وضى إذا كان حسنا نظيفا ومنه قيل الوضوء لأنه نظافة ووضؤ الانسان وهو وضى ووضاء كما تقول رجل قراء وقد يكون حسناً ليس بنظيف ، والحسن أيضا يستعمل في الافعال والاخلاق ولا تستعمل الوضاء إلا في الوضوء ، والحسن على وجهين حسن في التدبير وهو من صفة الافعال والحسن في المنظر على السماع يقال صورة حسنة وصوت حسن .

(الفرق) بين الحسن والقسامة أن القسامة حسن يشتمل على تقاسيم الوجه والقسم المستوي أبعاضه في الحسن والحسن يكون في الجملة والتفصيل والحسن أيضا يكون في الافعال والاخلاق ، والقسامة لا تكون إلا في الصور .
(الفرق) بين الحسن والوسامة أن الوسامة هي الحسن الذي يظهر للناظر ويزيد عند التوسيم هو التأمل يقال توسمته إذا تأملته وهو على حسب ما قال الشاعر:
يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا

والوسامة أبلغ من الحسن وذلك أنك إذا كررت النظر في الشيء الحسن وأكثرت التوسيم له نقص حسنه عندك ، والتوسيم هو الذي تزيد حسنه على تكرير النظر .

(الفرق) بين الحسن والبهجة أن البهجة حسن يفرح به القلب ، وأصل البهجة السرور ورجل بهج وبهيج مسرور وابتهج إذا سر ثم سمي الحسن الذي يبهج القلب بهجة ، وقد يسمى الشيء باسم سديه ، والبهجة عند الخليل حسن لون الشيء ونضارته قال ويقال رجل بهج أي مبتهج بأمر يسره فأشار إلى ما قلناه .

(الفرق) بين الحسن والصباحة أن الصباحة إشراق الوجه وصفاء بشرته مأخوذ من الصبح وهو بريق الحديد وغيره وقيل للصبح صبح لبريقه ، وأما

الملاحظة فهي أن يكون الموصوف بها حلوًا مقبول الجملة وأن لم يكن حسنًا في التفصيل ، قال العرب الملاحظة في الفم والحلاوة في العينين والجمال في الأنف والظرف في اللسان ، ولهذا قال الحسن إذا كان اللص ظريفًا لم يقطع يريد أنه يدافع عن نفسه بحلاوة أسنانه وبحسن منطقه ، والمشهور في الملاحظة هو الذي ذكرته .
 (الفرق) بين الحسن والجمال أن الجمال هو ما يشتهر ويرتفع به الإنسان من الأفعال والأخلاق ومن كثرة المال والجسم وليس هو من الحسن في شيء ألا ترى أنه يقال لك في هذا الأمر جمال ولا يقال لك فيه حسن ، وفي القرآن (ولكم فيها (١) جمال حين تريحون وحين تسرحون) يعني الخيل والابل . والحسن في الأصل الصورة ثم استعمل في الأفعال والأخلاق ، والجمال في الأصل للأفعال والأخلاق والأحوال الظاهرة ثم استعمل في الصور ، وأصل الجمال في العربية العظم ومنه قيل الجملة لأنها أعظم من التفريق والجمال الحبل الغليظ والجمال سمي جملاً لعظم خلقته ، ومنه قيل للشحم المذاب جميل لعظم نفعه .

(الفرق) بين الجمال والنبيل أن النبيل هو ما يرتفع به الإنسان من الرواء ومن المنظر ومن الأخلاق والأفعال وما يختص به من ذلك في نفسه دون ما يضاف يقال رجل نبيل في فعله ومنظره وفرس نبيل في حسنه وتماحه ، والجمال يكون في ذلك وفي المال وفي العشيرة والأحوال الظاهرة فهو أعم من النبيل ألا ترى أنه يقال لك في المال والعشيرة جمال ولا يقال لك في المال نبيل ولا هو نبيل في ماله ، والجمال أيضاً يستعمل في موضع الحسن فيقال وجه جميل كما يقال وجه حسن ولا يقال نبيل بهذا المعنى ، ويجوز أن يكون معنى قولهم وجه جميل أنه يجري فيه السمن ويكون اشتقاقه من الجميل وهو الشحم المذاب .

(الفرق) بين الجمال والبهاء أن البهاء جهارة المنظر يقال رجل بهي إذا كان مجهر المنظر وليس هو في شيء من الحسن والجمال قال ابن دريد بهي بهي بهاء أمن النبيل ، وقال الزجاج من الحسن ، والذي قال ابن دريد ألا ترى أنه يقال شيخ بهي ولا يقال غلام بهي ويقال بهائه بالتمر إذا أنست به وناقته بهاء إذا أنست بالحالب .

(١) في السكندرية « فيه » وهو تحريف .

(الفرق) بين الجمال والسر وأن السر وهو الجودة ، والسرى من كل شىء الجيد منه يقال طعام سرى وفرس سرى وكل ما فضل جنسه فهو سرى وسرارة لقوم وجوههم لفضلهم عليهم ولا يوصف الله تعالى بالسر وكما لا يوصف بالجودة والفضل .
 (الفرق) بين السكمال والتمام ان قولنا كمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به ولهذا قال المتكلمون العقل كمال علوم ضروريات يميز بها التقيح من الحسن يريدون اجتماع علوم ولا يقال تمام علوم لأن التمام اسم للجزء والبعض الذى يتم به الموصوف بأنه تام ولهذا قال أصحاب النظم القافية تمام البيت ولا يقال كمال البيت ويقولون البيت بكماله أى باجتماعه والبيت تمامه أى بقافيته ، ويقال هذا تمام حقلك للبعض الذى يتم به الحق ولا يقال كمال حقلك فان قيل لم قلت إن معنى قول المتكلمين كمال علوم اجتماع علوم ؟ قلنا لا اختلاف بينهم فى ذلك والذى يوضحه أن العقل المحدود بأنه كمال علوم هو هذه الجملة واجتماعها ولهذا لا يوصف المراهق بأنه عاقل وان حصل بعض هذه العلوم أو أكثرها له وإنما يقال له عاقل إذا اجتمعت له .

(الفرق) بين البشر والبشاشة أن البشر أول ما يظهر من السرور بلقى من يلقاك ، ومنه البشارة وهى أول ما يصل إليك من الخبر السار فاذا وصل إليك ثانياً لم يسم بشارة ولهذا قالت الفقهاء إن من قال من بشرنى بمولود من عبيدى فهو حر أنه يعتق أول من يخبره بذلك والمعية هى الخبر السار وصل أولاً أو أخيراً وفى المثل البشر علم من أعلام النجاح . والهشاشة هى الخفة للمعروف وقد هشتت ياهذا بكسر الشين وهو من قولك شىء هش إذا كان سهل المتناول فاذا كان الرجل سهل العطاء قيل هو هش بين الهشاشة . والبشاشة إظهار السرور بمن تلقاه وسواء كان أولاً أو أخيراً .

(الفرق) بين ذلك وبين طلاقة الوجه أن طلاقة الوجه خلاف العبوس والعبوس تكره الوجه عند اللقاء والسؤال وطلاقة انحلال ذلك عنه وقدطلق يطلق طلاقة كما قيل صبح صباحة وملح ملاحه ، وأصل الكلمة السهولة والانحلال وكل شىء تطلقه من حبس أو تحله من وثاق فينصرف كيف شاء أو تحلله بعد تحريره

أو تبيحه بعد المنع تقول أطلقته وهو طلق وطلق ، ومنه طلقت المرأة لأن ذلك تخليص من الحمل .

(الفرق) بين الطهارة والنظافة أن الطهارة تكون في الخلقة والمعاني لأنها تقتضى منافاة العيب يقال فلان طاهر الاًخلاق وتقول المؤمن طاهر مطهر يعنى أنه جامع للخصال المحمودة ، والكافر خبيث لأنه خلاف المؤمن وتقول هو طاهر الثوب والجسد . والنظافة لا تكون إلا في الخلق واللباس وهي تفيد منافاة الدنس ولا تستعمل في المعاني وتقول هو نظيف الصورة أى حسنها ونظيف الثوب والجسد ولا تقول نظيف الخلق .

(الفرق) بين القبح والسماجة أن السماجة فعل العيب والشاهد قول الهذلي: فمنهم صالح وسميح ، وجعل السماجة نقيض الصلاح والصلاح فعل فكذلك ينبغى أن تكون السماجة فلو كانت السماجة قبح الوجه لم يحسن أن يقول ذلك ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول فمنهم صالح وقيح الوجه ، وقال ابن دريد ربما قيل لمن جاء بعيب سميحاً ، ثم اتسع في السماجة فاستعمل مكان قبح الضرورة فقيل وجه سميح وسميح كما قيل قبيح كأنه جاء بعيب لأن القبح عيب .

(الفرق) بين القبيح والوحش أن الوحش الهزيل وقد تو حش الرجل إذا هزل وتو حش أيضاً إذا تجوع فسمى القبيح المنظر باسم الهزيل لأن الهزيل قبيح ، ويجوز أن يقال إن الوحش هو المتناهى في القباحة حتى يتو حش الناظر من النظر إليه ويكون الوحش على هذا التأويل بمعنى الموحش وتو حش الرجل أيضاً إذا تعرى ، ويجوز أن يكون الوحش تعارى من الحسن وهو شبيه بما تقدم من ذكر الهزال .

(الفرق) بين السرور والاستبشار أن الاستبشار هو السرور بالبشارة والاستفعال للطلب والمستبشر بمنزلة من طالب السرور في البشارة فوجده ، وأصل البشارة من ذلك لظهور السرور في بشرة الوجه .

(الفرق) بين السرور والفرح أن السرور لا يكون إلا بما هو نفع أو لذة على الحقيقة ، وقد يكون الفرح بما ليس بنفع ولا لذة كفرح الصبي بالرقص والعدو والسباحة وغير ذلك مما يتعبه ويؤذيه ولا يسمى ذلك سروراً ألا ترى

أنك تقول الصبيان يفرحون بالسباحة والرقص ولا تقول يسرون بذلك ،
ونقيض السرور الحزن ومعلوم أن الحزن يكون بالمرأى فينبغي أن يكون
السرور بالفوائد وما يجرى مجراها من الملاذ ، ونقيض الفرح العم وقد يغتم
الإنسان بضرر يتوهمه من غير أن يكون له حقيقة وكذلك يفرح بما لا حقيقة له
كفرح الحالم بالمني وغيره ، ولا يجوز أن يحزن ويسر بما لا حقيقة له ، وصيغة
الفرح والسرور في العربية تنبي عما قلناه فيهما وهو أن الفرح فعل مصدر فعل
فعلاً وفعل المصاوعة والانفعال فكأنه شيء يحدث في النفس من غير سبب
يوجبها ، والسرور اسم وضع موضع المصدر في قولك سر سروراً وأصله سرأ
وهو فعل متعدٍ ويقتضى فاعلاً فهو مخالف للفرح من كل وجه ، ويقال فرح
إذا جعلته كالنسبة وفارح إذا بنيت على الفعل ، قال الفراء : الفرح الذي يفرح
في وقته والفارح الذي يفرح فيما يستقبل مثل طمع وطامع .

(الفرق) بين السرور والجدل أن الجدل هو السرور الثابت مأخوذ من
قولك جادل أي منتصب ثابت لا يبرح مكانه ، وجدل كل شيء أصله ، ورجل
جدلان ولا يقال جادل إلا ضرورة .

(الفرق) بين السرور والحبور أن الحبور هي النعمة الحسنة من قولك
حبرت الثوب إذا حسنته وفسر قوله تعالى (في روضة تجرون) أي تنعمون
وإنما يسمى السرور حبوراً لأنه يكون مع النعمة الحسنة ، وقيل في المثل ما من
دار ملئت حبرة إلا استملاً عبرة قالوا الخبرة ههنا السرور والعبرة الحزن ، وقال العجاج
الحمد لله الذي أعطى الحبر هو إلى الحق ان المولى شكر

وقال الفراء الحبور الكرامة ، وعندنا أن هذا على جهة الاستعارة ، والأصل فيه
النعمة الحسنة ومنه قولهم للعالم حبر لأنه حبر بأحسن الأخلق ، والمداد
حبر لأنه يحسن الكتب .

(الفرق) بين الهم والغم أن الهم هو الفكر في إزالة المكروه واجتلاب
المحبوب ، وليس هو من الغم في شيء ألا ترى أنك تقول لصاحبك اهتم في
حاجتي ولا يصح أن تقول اغمم بها . والغم معنى يتقبض القلب معه ويكون

لوقوع ضرر قد كان أو توقع ضرر يكون أو يتوهمه وقد سمي الحزن الذي تطول مدته حتى يذيب البدن هما، واشتقاقه من قولك انهم (١) الشحم إذا ذاب وهمه إذا ذاب. (الفرق) بين الحزن والكرب أن الحزن تكاثف الغم وغلظه مأخوذ من الأرض الحزنت وهو الغليظ الصلب، والكرب تكاثف الغم مع ضيق الصدر ولهذا يقال لليوم الحار يوم كرب أى كرب من فيه وقد كرب الرجل وهو مكروب وقد كربه إذا غمه وضيق صدره .

(الفرق) بين الحزن والكآبة أن الكآبة أثر الحزن البادى على الوجه ومن ثم يقال عليه كآبة ولا يقال علاه حزن أو كرب لأن الحزن لا يرى ولكن دلالاته على الوجه وتلك الدلالات تسمى كآبة والشاهد قول النابغة :

إذا حل بالأرض البرية أصبحت كئيبة وجه غبا غير طائل
فجعل الكآبة فى الوجه .

(الفرق) بين الغم والحسرة والأسف أن الحسرة غم يتجدد لفوت فائدة فليس كل غم حسرة . والأسف حسرة معها غضب أو غيظ والأسف الغضبان المتلهف على الشيء ثم كثر ذلك حتى جاء فى معنى الغضب وحده فى قوله تعالى (فلما آسفونا اتقمنا منهم) أى أغضبونا ، واستعمال الغضب فى صفات الله تعالى مجاز وحقيقته إيجاب العقاب للمغضوب عليه .

(الفرق) بين الحزن والبث أن قولنا الحزن يفيد غلظ الهم ، وقولنا البث يفيد أنه يثبت ولا ينكتم من قولك أثبته ما عندى وبنثته إذا أعلمته إياه ، وأصل الكلمة كثرة التفريق ومنه قوله تعالى (كالفراش المبثوث) وقال تعالى (إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله) فمطف البث على الحزن لما بينهما من الفرق فى المعنى وهو ما ذكرناه .

(١) فى الاصل « أيهم » ، والتصويب من القاموس .

الباب الرابع والعشرون

في الفرق بين الارسال والانفاذ ، وبين النبي والرسول

(الفرق) بين الارسال والانفاذ أن قولك أرسلت زيدا إلى عمرو يقتضى أنك حملته رسالة إليه أو خبراً وما أشبه ذلك ، والانفاذ لا يقتضى هذا المعنى ألا ترى أنه إن طلب منك انفاذ زيد إليه فأنفذته إليه قلت أنفذته ولا يحسن أن تقول أرسلته وإنما يستعمل الارسال حيث يستعمل الرسول .

(الفرق) بين البعث والارسال أنه يجوز أن يبعث الرجل إلى الآخر الحاجة يخصه دونك ودون المبعوث إليه كالصبي تبعثه إلى المكتب فتقول بعثته ولا تقول أرسلته لأن الارسال لا يكون إلا برسالة وما يجري مجراها .

(الفرق) بين البعث والانفاذ أن الانفاذ يكون حملاً وغير حمل ، والبعث لا يكون حملاً ويستعمل فيما يعقل دون مالا يعقل فتقول بعثت فلانا بكتابي ولا يجوز أن تقول بعثت كتابي اليك كما تقول أنفذت كتابي اليك ، وتقول أنفذت اليك جميع ماتحتاج اليه ولا تقول في ذلك بعثت ولكن تقول بعثت اليك بجميع ماتحتاج اليه فيكون المعنى بعثت فلانا بذلك .

(الفرق) بين البعث والنشور أن بعث الخلق إسم لاخراجهم من قبورهم إلى الموقف ومنه قوله تعالى (من بعثنا من سرقدا) والنشور اسم لظهور المبعوثين وظهور أعمالهم للخلائق ومنه قولك نشرت اسمك ونشرت فضيلة فلان إلا أنه قيل أنشر الله الموتى بالالف ونشرت الفضيلة والشوب للفرق بين المعنيين .

(الفرق) بين الرسول والنبي أن النبي لا يكون الا صاحب معجزة وقد يكون الرسول رسولا لغير الله تعالى فلا يكون صاحب معجزة . والانباء عن الشيء قد يكون من غير تحمیل النبأ ، والارسال لا يكون بتحمیل ، والنبوة يغلب عليها الاضافة إلى النبي فيقال نبوة النبي لأنه يستحق منها الصفة التي هي على طريقة الفاعل ، والرسالة تضاف إلى الله لأنه المرسل بها ولهذا قال برسالتي

ولم يقل بنبوتى والرسالة جملة من البيان يحملها القائم بها ليؤديها الى غيره ،
والنبوة تكليف القيام بالرسالة فيجوز إبلاغ الرسالات ولا يجوز إبلاغ النبوات .
(الفرق) بين المرسل والرسول أن المرسل يقتضى إطلاق غيره له ،
والرسول يقتضى إطلاق لسانه بالرسالة .

﴿ الباب الخامس والعشرون ﴾

في الفرق بين الزمان والدهر ، والأجل والمدة ، والسنة والعام وما يجري مع ذلك
(الفرق) بين الدهر والمدة أن الدهر جمع أوقات متوالية مختلفة كانت أو غير
مختلفة ولهذا يقال الشتاء مدة ولا يقال دهر لتساوى أوقاته في برد الهواء وغير
ذلك من صفاته ، ويقال للسنين دهر لأن أوقاتها مختلفة في الحز والبرد وغير
ذلك ، وأيضا من المدة ما يكون أطول من الدهر ألا تراهم يقولون هذه الدنيا
دهور ولا يقال الدنيا مدد ، والمدة والأجل متقاربان فكما أن (١) من الأجل
ما يكون دهورا فكذلك المدة .

(الفرق) بين المدة والزمان أن اسم الزمان يقع على كل جمع من الأوقات
وكذلك المدة إلا أن أقصر المدة أطول من أقصر الزمان ولهذا كان معنى قول
القائل لآخر إذا سأله أن يمهل أمهلنى زمانا آخر غير معنى قوله مدة أخرى لأنه
لاخلاف بين أهل اللغة ان معنى قوله مدة أخرى أجل أطول من زمن ، وبما
يوضح الفرق بينهما أن المدة أصلها المد وهو الطول ويقال مده إذا طوله إلا
أن بينها وبين الطول فرقا وهو أن المدة لا تقع على أقصر الطول ولهذا يقال
مد الله فى عمرى ، ولا يقال لوقتين مدة كما لا يقال لجوهرين إذا ألفا انهما خط
ممدود ويقال لذلك طول فاذا صح هذا وجب أن يكون قولنا الزمان مدة يراد
به أنه أطول الأزمنة كما إذا قلنا للتويل انه ممدود كان مرادنا أنه أطول من

غيره فأما قول القائل آخر الزمان فعناه أنه آخر الأزمنة لأن الزمان يقع على الواحد والجمع فاستقبلوا أن يقولوا آخر الأزمنة والازمان فكتفوا بزمان .
 (الفرق) بين الزمان والوقت أن الزمان أوقات متوالية مختلفة أو غير مختلفة فالوقت واحد وهو المقدر بالحركة الواحدة من حركات الفلك وهو يجرى من الزمان مجرى الجزء من الجسم والشاهد أيضاً أنه يقال زمان قصير وزمان طويل ولا يقال وقت قصير .

(الفرق) بين الوقت والميقات أن الميقات أقدر ليعمل فيه عمل من الاعمال، والوقت وقت الشيء قدره مقدر أو لم يقدره ولهذا قيل مواقيت الحج للمواضع التي قدرت للاحرام وليس الوقت في الحقيقة ساعة غير حكمة الفلك وفي ذلك كلام كثير ليس هذا موضع ذكره .

(الفرق) بين العام والسنة أن العام جمع أيام والسنة جمع شهور الأتري أنه لما كان يقال أيام الربيع قيل عام الربيع ولما لم يقل شهور الربيع لم يقل سنة الربيع ويجوز أن يقال العام يفيد كونه وقتاً لشيء والسنة لا تفيد ذلك ولهذا يقال عام الفيل ولا يقال سنة الفيل ويقال في التاريخ سنة مائة وسنة خمسين ولا يقال عام مائة وعام خمسين إذ ليس وقتاً لشيء مما ذكر من هذا العدد ومع هذا فإن العام هو السنة والسنة هي العام وان اقتضى كل واحد منهما مالا يقتضيه الآخر مما ذكرناه كما أن الكل هو الجمع والجمع هو الكل وان (١) كان الكل احاطة بالابغاض والجمع احاطة بالاجزاء .

(الفرق) بين السنة والحجة أن الحجة تفيد أنها يحج فيها والحجة المرة الواحدة من حج يحج والحجة فعلة مثل الجلسة والقعدة ثم سميت بها السنة كما يسمى الشيء باسم ما يكون فيه .

(الفرق) بين الحين والسنة أن قولنا حين اسم جمع أوقاتا متناهية سواء كان سنة أو شهوراً أو أياماً أو ساعات ولهذا جاء في القرآن لمعان مختلفة ، وبينه وبين الدهر فرق وهو أن الدهر يقتضى أنه أوقات متوالية مختلفة على ما ذكرنا ولهذا

قال الله عز وجل حاكيا عن الدهريين (وما يملكننا إلا الدهر) أى يملكنا الدهر باختلاف أحواله ، والدهر أيضاً لا يكون إلا ساعات قليلة ويكون الحين كذلك .
 (الفرق) بين الدهر والعصر أن الدهر هو ما ذكرناه والعصر لكل مختلفين معناهما واحد مثل الشتاء والصيف والليله واليوم والغداة والسحر يقال لذلك كله العصر ، وقال المبرد فى تأويل قوله عز وجل (والعصر إن الانسان لفي خسر) قال العصر ههنا الوقت قال ويقولون أهل هذا العصر كما يقولون أهل هذا الزمان ، والعصر اسم للسنين الكثيرة قال الشاعر :

أصبح منى الشباب قد نكرا إن بان منى فقد ثوى عصرا
 وتقول عاصرت فلانا أى كنت فى عصره أى زمن حياته .

(الفرق) بين الوقت والساعة أن الساعة هى الوقت المنقطع من غيره ، والوقت اسم الجنس ولهذا تقول إن الساعة عندى ولا تقول الوقت عندى .

(الفرق) بين البكرة والغداة والمساء والعشاء والعشى والأصيل أن الغداة اسم لوقت والبكرة فعلة من بكر يبكر بكوراً ألا ترى أنه يقال صلاة الغداة وصلاة الظهر والعصر فتضاف إلى الوقت ولا يقال صلاة البكرة وإنما يقال جاء فى بكرة كما تقول جاء فى غدوة وكلاهما فعل مثل النقلة ثم كثر استعمال البكرة حتى جرت على الوقت وإذا فاء النوى سى عشية ثم أصيل بعد ذلك وينال فاء النوى إذا زاد على طول الشجرة ويقال أتيت عشية أمس وسأته العشية ليومك الذى أنت فيه وسأته عشى غد بعير هاء وسأته بالعشى والغداة أى كل عشى وكل غداة ، والطفل وقت غروب الشمس والعشاء بعد ذلك وإذا كان بعيد العصر فهو المساء ويقال للرجل عند العصر إذا كان يبادر حاجة قد أمسيت وذلك على المبالغة .

(الفرق) بين الزمان والحقة أن الحقة اسم للسنة إلا أنها تفيد غير ما تفيد السنة وذلك أن السنة تفيد أنها جمع شهور والحقة تفيد أنها ظرف لأعمال ولا أمور تجرى فيها مأخوذة من الحقيقة وهى ضرب من الظروف تتخذ من الأدم يجعل الركاب فيها متاعه وتشد خلف رحله أو سرجه . وأما البرهة فبعض الدهر ألا ترى أنه يقال برهة من الدهر كما يقال قطعة من الدهر وقال بعضهم هى فارسية معربة .

(الفرق) بين المدة والأجل أن الأجل الوقت المضروب لانقضاء الشيء ولا يكون أجلاً يجعل جاعل وما علم أنه يكون في وقت فلا أجل له إلا أن يحكم بأنه يكون فيه وأجل الانسان هو الوقت لانقضاء عمره ، وأجل الدين محله وذلك لانقضاء مدة الدين ، وأجل الموت وقت حلوله وذلك لانقضاء مدة الحياة قبله فأجل الآخرة الوقت لانقضاء ما تقدم قبلها قبل ابتدائها ويجوز أن تكون المدة بين الشئيين بجعل جاعل وبغير جعل جاعل ، وكل أجل مدة وليس كل مدة أجلاً .

(الفرق) بين النهار واليوم أن النهار اسم للضياء المنفصح الظاهر لحصول الشمس بحيث ترى عيبتها أو معظم ضوئها وهذا حد النهار وليس هو في الحقيقة اسم للوقت ، واليوم اسم لمقدار من الأوقات يكون فيه هذا السنة ولهذا قال النحويون : إذا سرت يوماً فأنت موقت تريد مبلغ ذلك ومقداره وإذا قلت سرت اليوم أو يوم الجمعة فأنت مؤرخ فاذا قلت سرت نهاراً أو النهار فلست بمؤرخ ولا بموقت وإنما المعنى سرت في الضياء المنفصح ولهذا يضاف النهار إلى اليوم فيقال سرت نهار يوم الجمعة ، ولهذا لا يقال للغلس والسحر نهار حتى يستضيء الجو .

(الفرق) بين الدهر والأبد أن الدهر أوقات متوالية مختلفة غير متناهية وهو في المستقبل خلاف قط في الماضي وقوله عز وجل (خالدين فيها أبداً) حقيقة وقولك افعل هذا مجاز والمراد المبالغة في إيصال هذا الفعل .

(الفرق) بين الوقت واذ وهما جميعاً اسم لشيء واحد حتى يمكن أحدهما ولم يتمكن الآخر أو مضمن بالمضاف إليه ليكون البيان غير معناه بحسب ذلك المضاف إليه والوقت مطلق .

﴿الباب السادس والعشرون﴾

في الفرق بين الناس والخلق ، والعالم والبشر ، والورى والأنام وما يجرى مع ذلك والفرق بين الجماعات وضروب القرابات ، وبين الصحبة والقرابة وما بسيد ذلك (الفرق) بين الناس والخلق أن الناس هم الانس خاصة وهم جماعة لا واحد لها من لفظها ، وأصله عندهم أناس فلما سكنت الهمزة أدغمت اللام كما قيل لنا

وأصله لكن أنا ، وقيل الناس لغة مفردة فاشتقاقه من النوس وهو الحركة ناس
ينوس نوسا إذا تحرك والاناس لغة أخرى ولو كان أصل الناس أناسا ل قيل في
التصغير أنيس وإنما يقال نويس فاشتقاق أناس من الانس خلاف الوحشة
وذلك أن بعضهم يأنس ببعض ، والخلق مصدر سمي به المخلوقات والشاهد قوله
عز وجل (خلق السموات بغير عمدترونها) ثم عدد الأشياء من الجماد والنبات
والحيوان ثم قال (هذا خلق الله) وقد يختص به الناس فيقال ليس في الخلق
مثله كما تقول ليس في الناس مثله ، وقد يجري على الجماعات الكثيرة فيقال
جاءني خلق من الناس أي جماعة كثيرة .

(الفرق) بين الانسى والانسان أن الانسى يقتضى مخالفة الوحش ويدل
على هذا أصل الكلمة وهو الأانس والانس خلاف الوحشة والناس يقولون
إنسى ووحشى ، وأما قولهم إنسى ووحشى والانس والجن أجرى في هاتين
مجرى الوحش فاستعمل في مضادة الانس ، والانسان يقتضى مخالفته البهيمية
فيذكرون أحدهما في مضادة الآخر ويدل على ذلك أن اشتقاق الانسان من
النسيان وأصله انسيان فلهذا يصغر فيقال أنيسان ، والنسيان لا يكون إلا بعد
العلم فسمى الانسان انسانا لأنه ينسى ما علمه وسميت البهيمية بهيمة لأنها
أبهمت على العلم والفهم ولا تعلم ولا تفهم فهي خلاف الانسان ، والانسانية
خلاف البهيمية في الحقيقة وذلك أن الانسان يصح أن يعلم إلا أنه ينسى
ما علمه والبهيمية لا يصح أن تعلم .

(الفرق) بين الناس والورى أن قولنا الناس يقع على الاحياء والأموات ، والورى
الاحياء منهم دون الأموات ، وأصله من ورى الزنديرى إذا ظهر النار فسمى الورى
ورى لظهوره على وجه الأرض ، ويقال الناس الماضون ولا يقال الورى الماضون .

(الفرق) بين العالم والناس أن بعض العلماء قال أهل كل زمان عالم وأنشد
* وخندق هامة هذا العالم * وقال غيره ما يحوى الفلك عالم ، ويقول الناس
العالم السفلى يعنون الأرض وما عليها والعالم العلوى يريدون السماء وما فيها
ويقال على وجه التشبيه الانسان العالم الصغير ويقولون الى فلان تدبير العالم

يعنون الدنيا ، وقال آخرون : العالم اسم لأشياء مختلفة وذلك أنه يقع على الملائكة والجن والانس وليس هو مثل الناس لأن كل واحد من الناس إنسان وليس كل واحد من العالم ملائكة .

(الفرق) بين العالم والدنيا أن الدنيا صفة والعالم اسم تقول العالم السفلي والعالم العلوي فتجعل العالم اسماً وتجعل العلوي والسفلي صفة وليس في هذا إشكال فأما قوله تعالى (ولدار الآخرة خير) فقيه حذف أى دار الساعة الآخرة وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين الانام والناس أن الانام على ما قال بعض العلماء يقتضى تعظيم شأن المسمى من الناس قال الله عز وجل (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم) وإنما قال لهم جماعة وقيل رجل واحد وان أهل مكة قد جمعوا لكم ، ولا تقول جأنى الانام تريد بعض الانام وجمع الانام أنام قال عدى ابن زيد إن الانسى قلنا جمع نعلمه فيما من الانام والائم جمع أمة وهى النعمة . (الفرق) بين الناس والبرية أن قولنا برية يقتضى تميز الصورة وقولنا الناس لا يقتضى ذلك لأن البرية فعيلة من برأ الله الخلق أى ميز صورهم ، وترك همزه لكثرة الاستعمال كما تقول هم الحايية والذرية وهى من ذره الخلق ، وقيل أصل البرية البرى وهو القطع وسمى برية لأن الله عز وجل قطعهم من جملة الحيوان فأفردهم بصفات ليست لغيرهم ، وذكر أن أصلها من البرى وهو التراب ، وقال بعض المتكلمين : البرية اسم اسلامى لم يعرف فى الجاهلية ، وليس كما قال لأنه جاء فى شعر النابغة وهو قوله :
قم فى البرية فأحدرها عن الفند * والنابعة جاهلى الأبيات .

(الفرق) بين الناس والبشر أن قولنا البشر يقتضى حسن الهيئة وذلك أنه مشتق من البشارة وهى حسن الهيئة يقال رجل بشير وامرأة بشيرة إذا كان حسن الهيئة فسمى الناس بشراً لأنهم أحسن الحيوان هيئة ، ويجوز أن يقال إن قولنا بشر يقتضى الظهور وسموا بشراً لظهور شأنهم ، ومنه قيل لظاهر الجلد بشرة ، وقولنا الناس يقتضى النوس وهو الحركة ، والناس جمع والنشر

واحد وجمع وفي القرآن (ما هذا إلا بشر مثلكم) وتقول محمد خير البشر يعنون الناس كلهم ويثنى البشر فيقال بشران وفي القرآن (لبشرين مثلنا) ولم يسمع أنه يجمع (١) .
 (الفرق) بين الناس والجملة أن الجملة اسم يقع على الجماعات المجتمعة من الناس حتى يكون لهم معظم وسواد وذلك أن أصل الكلمة الغلظ والعظم ومنه قيل الجبل لغلظه وعظمه ورجل جبل وامرأة جملة غليظة الخلق وفي القرآن (واتقوا الذي خلقكم والجملة الاولين) وقال تعالى (ولقد أضل منكم جبلا كثيرا) أى جماعات مختلفة مجتمعة أمثالكم والجبل أول الخلق جبلة إذا خلقه الخلق الاوّل وهو أن يخلقه قطعة واحدة قبل أن يميز صورته ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « جبلت القلوب على حب من أحسن إليها ، وذلك أن القلب قطعة من اللحم وذلك يرجع إلى معنى الغلظ .

وخلاف الانسى الجنى

(الفرق) بينه وبين الشيطان أن الشيطان هو الشرير من الجن ولهذا يقال للانسان إذا كان شريراً شيطان ولا يقال جنى لأن قولك شيطان يفيد الشر ولا يفيد قولك جنى وإنما يفيد الاستتار ولهذا يقال على الاطلاق لعن الله الشيطان ولا يقال لعن الله الجنى ، والجنى اسم الجنس والشيطان صفة .
 (الفرق) بين الرجل والمرء أن قولنا رجل يفيد القوة على الاعمال ولهذا يقال فى مدح الانسان إنه رجل ، والمرء يفيد أنه أدب النفس ولهذا يقال المرءة أدب مخصوص .

(الفرق) بين الجماعة والفوج والثلة والزمرة والحزب أن الفوج الجماعة الكثيرة ومنه قوله تعالى (ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجا) وذلك أنهم كانوا يسلامون فى وقت ثم نزلت هذه الآية وقبيلة قبيلة ومعلوم أنه لا يقال للثلة فوج كما يقال لهم جماعة ، والثلة الجماعة تندفع فى الامر جملة من قولك تلك الحائط إذا نقضت أسفله فاندفع سافطاً كله ثم كثر ذلك حتى سمي كل بشر ثالا ومنه ثل عرشه ، وقيل الثل الهلاك ، والزمرة جماعة لها صوت لا يفهم وأصله من الزمار وهو صوت الاثني من النعام ومنه قيل الزمرة وقرب منها الزجلة

(١) فى التيمورية الكاملة « ولم يسمع أن البشر يجمع . »

وهي الجماعة لها زجل وهو ضرب من الأصوات ، وقال أبو عبيدة الزمرة جماعة في تفرقة ، والحزب الجماعة تتحزب على الأمر أي تتعاون وحزب الرجل الجماعة التي تعينه فيقوى (١) أمره بهم وهو من قولك حز بنى الأمر إذا اشتد على كأنه فرى إذا المرء . (الفرق) بين الجماعة والبوش أن البوش هم الجماعة الكثيرة من أخلاط الناس ولا يقال لبنى الأب الواحد بوش (٢) ويقال أيضاً جماعة من الخبير ولا يقال بوش من الخبير لأن الخبير كلها جنس واحد وأما العصبة فالعشرة وما فوقها قليلا ومنه قوله عز وجل (ونحن عصبة) وقيل هي من العشرة إلى الأربعين وهي في العربية الجماعة من الفرسان والركب ركبان الأبل خاصة ولا يقال للفرسان ركب ، والعدى رجال يعدون في الغزو (٣) والرجل جمع راجل والنقيضة هي الطليعة وهم قوم يتقدمون الجيش فينقون الأرض أي ينظرون ما فيها من قولك نقضت المكان إذا نظرت ، والمقنب نحو الثلاثين يغزى بهم ، والخطرة نحو الخمسة إلى العشرة يغزى بهم ، والكتيبة العسكر المجتمع فيه آلات الحرب من قولك كتبت الشيء إذا جمعته ، وأسماء الجماعات كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وإنما نذكر المشهور منها فمن ذلك :

(الفرق) بين الجماعة والطائفة أن الطائفة في الأصل الجماعة التي من شأنها الطوف في البلاد للسفر ويجوز أن يكون أصلها الجماعة التي تستوى بها حلقة يطاف عليها ثم كثر ذلك حتى سمي كل جماعة طائفة ، والطائفة في الشريعة قد تكون اسمها الواحد قال الله عز وجل (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) ولا خلاف في أن اثنين إذا اقتتلا كان حكمهما هذا الحكم وروى في قوله عز وجل (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) أنه أراد واحداً وقال يجوز قبول الواحد بدلالة قوله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة) إلى أن قال (لعلهم يحذرون) أي ليحذروا فأوجب العمل في خبر الطائفة ، وقد تكون الطائفة واحداً .

(الفرق) بين الجماعة والفريق أن الجماعة الثانية من جماعة أكثر منها تقول

(١) في نسخة « فيقر » (٢) في النسخة « نوح » والتصويب من القاموس (٣) في نسخة « السفر » .

جاء في فريق من القوم ، وفريق الخيل ما يفارق جمهورها في الحلبة (١) فيخرج منها وفي مثل أسرع من فريق الخيل ، والجماعة تقع على جميع ذلك .

(الفرق) بين الجماعة والفئة أن الفئة هي الجماعة المتفرقة من غير هامن قولك فأوت رأسه أي فلقته وانفأى الفرج إذا انفرج مكسوراً ، والفئة في الحرب القوم يكونون ردة المحاربين يعنون إليهم إذا حالوا ومنه قوله عز وجل (أومتحيزاً إلى فئة) ثم قيل لجمع كل من يمنع أحداً وينصره فئة ، وقال أبو عبيدة الفئة الأعوان .

(الفرق) بين الشيعة والجماعة أن شيعة الرجل هم الجماعة المائلة إليه من محبتهم له وأصلها من الشيع وهو الحطب الدقاق التي تجعل مع الجزل في النار لتشتعل كأنه يجعلها تابعاً للحطب الجزل لتشرق .

(الفرق) بين الناس والثبة أن الثبة الجماعة المجتمعة على أمر يمدحون به وأصلها ثبت الرجل تثبته إذا أثبت عليه في حياته خلاف أثبته إذا أثبت عليه بعد وفاته قال الله عز وجل (فانفروا ثباتاً) وذلك لاجتماعهم على الاسلام ونصرة الدين .

(الفرق) بين القوم والقرن أن القرن اسم يقع على من يكون من الناس في مدة سبعين سنة والشاهد قول الشاعر :

إذا ذهب القرن الذي أنت فيهم وخلفت في قرن فأنت غريب

وسموا قرناً لأنهم حد الزمان الذي هم فيه ، ويعبر بالقرن عن القوة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « فانها تطلع بين قرني الشيطان » أراد أن الشيطان في ذلك الوقت أقوى ويجوز أن يقال إنهم سموا قرناً لاقتراانهم في العصر ، وقال بعضهم : أهل كل عصر قرن : وقال الزجاج القرن أهل كل عصر فيهم نبي أو من له طبقة عالية في العالم فجعله من اقتران أهل العصر بأهل العلم فاذا كان في زمان فترة وغلبة جهل لم يكن قرناً ، وقال بعضهم القرن اسم من أسماء الأزمنة فكل قرن سبعون سنة ، وأصله من المقارنة وذلك أن أهل كل عصر أشكال ونظراء ورد وأسنان متقاربة ومن ثم قيل هو قرنه أي على سنه ومنه

(١) في الأصل أغلاط صححناها من بجمع الأمثال .

هو قرنه لا فترانه معه في القتال، والقوم هم الرجال الذين يقوم بعضهم مع بعض في الأمور ولا يقع على النساء إلا على وجه التبع كما قال عز وجل (كذبت قوم نوح المرسلين) والمراد الرجال والنساء تبع لهم ، والشاهد على ما قلناه قول زهير :
وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء
فأخرج النساء من القوم .

(الفرق) بين الجماعة والملا أن الملا الأشراف الذين يملؤون العيون جمالا والقلوب هيمه ، وقال بعضهم : الملا الجماعة من الرجال دون النساء ، والأول الصحيح وهو من ملائ ، ويجوز أن يكون الملا الجماعة الذين يقومون بالأمور من قولهم هو مليء بالامر إذا كان قادراً عليه ، والمعنيان يرجعان إلى أصل واحد وهو الملاء .

(الفرق) بين النفر والرهط أن النفر الجماعة نحو العشرة من الرجال خاصة ينفرون لقتال وما أشبهه ، ومنه قوله عز وجل (مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اناقلتم إلى الأرض) ثم كثر ذلك حتى سموا نفراً وإن لم ينفروا . والرهط الجماعة نحو العشرة يرجعون إلى أب واحد وسموا رهطاً بقطعة أو لم يقطع أطرافها مثل الشرك فتكون فروعها شتى وأصلها واحد تلبسها الجارية يقال لها رهط والجمع رهاط قال الهذلي * وطعن مثل تعطيط الرهاط . وتقول ثلاثة رهط وثلاثة نفر لانه اسم لجماعة ، ولو كان اسماً واحداً لم تجز اضافة الثلاثة إليه كما لا يجوز أن تقول ثلاثة رجل وثلاثة فلس وقال عز وجل (وكان في المدينة تسعة رهط) على التذكير لانه وإن كان جماعة فان لفظه مذكر مفرد فيقال تسعة على اللفظ وجاء في التفسير أنهم كانوا تسعة رجال والمعنى على هذا وكان في المدينة تسعة من رهط .

(الفرق) بين الجماعة والشردمة أن الشردمة البقية من البقية والقطف منه قال الله عز وجل (شردمة قليلون) أي قطعة وبقية لأن فرعون أضل منهم الكثير فبقيت منهم شردمة أي قطعة قال الشاعر :

جاء الشتاء وقبضى اخلاق شرادم يضحك مني التواق
وقال آخر يجدن في شرادم النعال .

الفروق بين ضروب القربات

(الفرق) بين الأهل والآل أن الأهل يكون من جهة النسب والاختصاص فمن جهة النسب قولك أهل الرجل لقربته الأدين ، ومن جهة الاختصاص قولك أهل البصرة وأهل العلم ، والآل خاصة الرجل من جهة القرابة أو الصحبة تقول آل الرجل لأهله وأصحابه ولا تقول آل البصرة وآل العلم وقالوا آل فرعون أتباعه وكذلك آل لوط ، وقال المبرد إذا صغرت العرب الآل قالت أهل فيدل على أن أصل الآل الأهل ، وقال بعضهم الآل عيدان الخيمة وأعمدتها وآل الرجل مشهور بذلك لأنهم معتمده ، والذي يرفع في الصحارى آل لأنه يرتفع كما ترفع عيدان الخيمة ، والشخص آل لأنه كذلك .

(الفرق) بين الولد والابن أن الابن يفيد الاختصاص ومداومة الصحبة ولهذا يقال ابن الفلاة لمن يداوم سلوكها وابن السرى لمن يكثر منه ، وتقول تبتت ابناً إذا جماعته خاصاً بك ، ويجوز أن يقال إن قولنا هو ابن فلان يقتضى أنه منسوب إليه ولهذا يقال الناس بنو آدم لأنهم منسوبون إليه وكذلك بنو إسرائيل ، والابن في كل شيء صغير فيقول الشيخ للشاب يابني ويسمى الملك رعيته الأبناء وكذلك أنبياء من بنى إسرائيل كانوا يسمون أبنائهم ولهذا كنى الرجل بأبي فلان وإن لم يكن له ولد على التعظيم ، والحكام والعلماء يسمون المتعلمين أبنائهم ويقال لطالبي العلم أبناء العلم وقد يكنى بالابن كما يكنى بالأب كقولهم ابن عرس وابن نمرة وابن آوى وبنت طبق وبنت نعش وبنت وردان ، وقيل أصل الابن التأليف والاتصال من قولك بنته وهو مبنى وأصله بنى وفيل بنومول هذا جمع على أبناء فكان بين الأب والابن تأليف ، والولد يقتضى الولادة ولا يقتضيا الابن والابن يقتضى أباً والولد يقتضى والدأ ، ولا يسمى الانسان والدأ إلا إذا صار له ولد وليس هو مثل الأب لأنهم يقولون في التكنية أبو فلان وإن لم يلد فلاناً ولا يقولون في هذا والد فلان إلا أنهم قالوا في الشاة والد في حملها قبل أن تلد وقد ولدت إذا ولدت إذا أخذ ولدها والابن للذكر والولد للذكر والاشئ .

(الفرق) بين الآل والعترة أن العترة على ما قال المبرد النصاب ومنه عترة

فلان أى منصبه، وقال بعضهم العترة أصل الشجرة الباقى بعد قطعها قالوا فعترة الرجل أصله، وقال غيره عترة أترجل أهله وبنو أعمامه الأذنون واحتجوا بقول أبى بكر رضى الله عنه عن عترة رسول الله ﷺ يعنى قرىشافهى مفارقة للأل على كل قول لأن الآل هم الأهل والاتباع والعترة هم الأصل فى قول والأهل وبنو الأعمام فى قول آخر .

(الفرق) بين الأبناء والذرية أن الأبناء يختص به أولاد الرجل وأولاد بناته لأن أولاد البنات منسوبون إلى آبائهم كما قال الشاعر :

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

ثم قيل للحسن والحسين عليهما السلام ولدا رسول الله ﷺ على التكريم ثم صار اسماً لها لكثرة الاستعمال، والذرية تنتظم الأرباب والذكور والاناث والشاهد قوله عز وجل (ومن ذريته داود وسليمان) ثم أدخل عيسى فى ذريته .

(الفرق) بين العقب والولد أن عقب الرجل ولده الذكور والاناث وولد بنيه من الذكور والاناث إلا أنهم لا يسمون عقباً إلا بعد وفاته فهم على كل حال ولده والفرق بين الاسمين بين .

(الفرق) بين الولد والسبط أن أكثر ما يستعمل السبط فى ولد البنت ومنه قيل للحسن والحسين رضى الله عنهما سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد يقال للولد سبط إلا أنه يفيد خلاف ما يفيد لأن قولنا سبط يفيد أنه يمتد ويطول، وأصل الكلمة من السبوط وهو الطول والامتداد ومنه قيل السباط لامتداده بين الدازين والسبطانة ما يرمى فيها البندق من ذلك، والسبط شجر سمي بذلك لامتداده وطوله .

(الفرق) بين البعل والزوج أن الرجل لا يكون بعلاً للمرأة حتى يدخل بها وذلك أن البعل النكاح والملاعبة ومنه قوله عليه السلام « أيام أكل وشرب وبعل ، وقال الشاعر :

وكم من حصان ذات بعل تركتها إذا الليل أذجى لم تجد من تباعله

وأصل الكلمة القيام بالأمر ومنه يقال للنخل إذا شرب بعروقه ولم يحتج إلى

سقى بعل كأنه يقوم بمصالح نفسه .

ومما جرى مع ذلك

(الفرق) بين الصاحب والقرين أن الصحبة تفيد ارتفاع أحد الصاحبين بالآخر ولهذا يستعمل في الأدمين خاصة فيقال صحب زيد عمرا وصحبه عمرو ولا يقال صحب النجم النجم أو الكون الكون، وأصله في العربية الحفظ ومنه يقال صحبك الله وسر مصاحبا أي محفوظاً وفي القرآن (ولا هم منا يصحبون) أي يحفظون وقال الشاعر: * وصاحب من دواعي الشر مصطحب * والمقارنة تفيد قيام أحد القرينين مع الآخر ويجرى على طريقته وإن لم ينفعه ومن ثم قيل قران النجوم، وقيل للبعيرين يشد أحدهما إلى الآخر بجمل قرينان فاذا قام أحدهما مع الآخر لبطش فيهما قرنان فانما خولف بين المثاليين لاختلاف المعنيين والأصل واحد.

(الفرق) بين المولى والولى أن الولى يجرى في الصفة على المعان والمعين تقول الله ولى المؤمنين أي معينهم والمؤمن ولى الله أي المعان بنصر الله عز وجل، ويقال أيضا المؤمن ولى الله والمراد أنه ناصر لا وليائه ودينه، ويجوز أن يقال الله ولى المؤمنين بمعنى أنه يلى حفظهم وكلامتهم كولى الطفل المتولى شأنه، ويكون الولى على وجوه منها ولى المسلم الذى يلزمه القيام بحقه إذا احتاج إليه ومنها الولى الخليف المعاهد ومنها ولى المرأة القائم بأمرها ومنها ولى المقتول الذى هو أحق بالمطالبة بدمه. وأصل الولى جعل الثانى بعد الأول من غير فصل من قولهم هذا يلى ذاك ولياً وولاه الله كأنه يلى أمره ولم يكله إلى غيره وولاه أمره وكله إليه كأنه جعله بيده وتولى أمر نفسه قام به من غير وسيطة وولى عنه خلاف وولى إليه ووالى بين رمتين جعل إحداهما تلى الأخرى والاولى هو الذى الحكمة إليه أدمى، ويجوز أن يقال معنى الولى أنه يجب الخير لوليه كما أن معنى العدو أنه يريد الضرر لعدوه. والمولى على وجوه هو السيد والمملوك والخليف وابن العم والاولى بالشىء والصاحب ومنه قول الشاعر:

ولست بمولى سواة أدمى لها فان لسوات الأمور مواليا

أى صاحب سواة، وتقول الله مولى المؤمنين بمعنى أنه معينهم ولا يقال إنهم هو اليه بمعنى أنهم معينو أوليائه كما تقول إنهم أولياؤه بهذا المعنى.

(الفرق) بين الخلة والصدقة أن الصدقة اتفاق الضمائر على المودة فاذا أضر كل واحد من الرجلين مودة صاحبه فصار باطنه فيها كظاهرة سيما صديقين ولهذا لا يقال الله صديق المؤمن كأنه وليه ، والخلة الاختصاص بالكرام ولهذا قيل إبراهيم خليل الله لا اختصاص الله إياه بالرسالة وفيها تكريم له ، ولا يجوز أن يقال الله خليل إبراهيم لأن إبراهيم لا يجوز أن يخص الله بتكريم (١) ، وقال أبو علي رحمه الله تعالى : يقال للمؤمن إنه خليل الله ، وقال علي بن عيسى لا يقال ذلك إلا لنبى لأن الله عز وجل يختصه بوجبه ولا يختص به غيره قال والانباء كلهم أخلاء الله .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الصفوة والصفو أن الصفو مصدر سمي به الصافي من الأشباه إختصاراً واتساعاً ، والصفوة خالص كل شيء ، ولهذا يقال : محمد صلى الله عليه وسلم صفوة الله ولا تقول صفواً لله فالصفوة والصفو مختلفان وإن كانا من أصل واحد كالخبر والخبر ، ولو كان الصفوة والصفو لغتين على ما ذكر ثعلب في الفصيح لتيل محمد صلى الله عليه وسلم صفو الله كما قيل صفوة الله .
(الفرق) بين الاصطفاء والاختيار أن اختيار الشيء أخذك خير مافيه في الحقيقة أو خيره عندك ، والاصطفاء أخذ ما يصفو منه ثم كثر حتى استعمل أحدهما موضع الآخر واستعمل الاصطفاء فيما لا صفو له على الحقيقة .

الباب السابع والعشرون

في الفرق بين الاظهار والافشاء والجهر

أن الافشاء كثرة الاظهار ومنه أفشى القوم إذا كثر ما لهم مثل أمشوا والفساء (٢) كثرة المال ومثله المشاء (٣) وقريب منه النماء والضياء وقد أسمى القوم وأصبوا وأمشوا وأفشوا إذا كثر ما لهم ، ولهذا يقال فشى الخير في القوم أو الشر إذا ظهر بكثرة وفشنا فيها الحرب إذا ظهر وكثر ، والظهار يستعمل في كل شيء والافشاء لا يصح إلا فيما لا تصح فيه الكثرة ولا يصح في ذلك ألا ترى أنك تقول هو ظاهر المروءة ولا تقول كثير المروءة .

(١) في التيمورية الكاملة بتكرمة . (٢) في النسخ « النساء » . (٣) في النسخ « المساء »

(الفرق) بين الجهر والاظهار أن الجهر عموم الاظهار والمبالغة فيه ألا ترى أنك إذا كشفت الأمر للرجل والرجلين قلت أظهرته لهما ولا تقول جهرت به إلا إذا أظهرته للجماعة الكثيرة فيزول الشك ولهذا قالوا (أرنا الله جهرة) أى عياناً لا شك معه، وأصله رفع الصوت يقال جهر بالقراءة إذا رفع صوته بها وفي القرآن (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) أى بقراءتك في صلاتك، وصوت جهير رفيع الصوت ولهذا يتعدى بالياء فيقال جهرت به كما تقول رفع صوته به لأنه في معناه وهو في غير ذلك استعارة، وأصل الجهر إظهار المعنى للنفس وإذا أخرج الشيء من وعاء أو بيت لم يكن ذلك جهراً وكان إظهاراً، وقد يحصل الجهر تقيض الهمس لأن المعنى يظهر للنفس بظهور الصوت.

(الفرق) بين الجهر والكشف أن الكشف مضمن بالزوال ولهذا يقال لله عز وجل كاشف الضر ولم يجز في تقيضه ساتر الضر لأن تقيضه من الستر ليس متضمناً بالثبات فيجوز مجراه في ثبات الضر كما جرى هو في زوال الضر والجهر غير مضمن بالزوال.

(الفرق) بين الاعلان والجهر أن الاعلان خلاف السكتان وهو إظهار المعنى للنفس ولا يقتضى رفع الصوت به، والجهر يقتضى رفع الصوت به ومنه يقال رجل جهير وجهورى إذا كان رفيع الصوت.

(الفرق) بين البدو والظهور أن الظهور يكون بقصد وبغير قصد تقول استتر فلان ثم ظهر وبدل هذا على قصده للظهور، ويقال ظهر أمر فلان وإن لم يقصد لذلك فأما قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر) فمعنى ذلك الحدوث وكذلك قولك ظهرت في وجهه حمرة أى حدثت ولم يعن أنها كانت فيه فظهرت، والبدو ما يكون بغير قصد تقول بدا البرق وبدا الصبح وبدت الشمس وبدالى في الشيء لأنك لم تقصد للبدو، وقيل في هذا بدو وفي الأول بدء وبين المنين فرق والأصل واحد.

(الفرق) بين السكتان والاختفاء والستر والحجاب وما يقرب من ذلك أن السكتان هو السكوت عن المعنى وقوله تعالى (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات) أى يسكتون عن ذكره، والاختفاء يكون في ذلك وفي غيره،

والشاهد أنك تقول أخفيت الدرهم في الثوب ولا تقول كتمت ذلك وتقول كتمت المعنى وأخفيته قالوا خفاء أعم من السكتان .

(الفرق) بين قولك سترته وبين قولك كسنته أن معنى كسنته صنته والموضع السكين هو المصون وذلك أنه يكون كسناً وإن لم يكن مستوراً ، وقيل الدر المكتون لأنه في حق إصان فيه ، وجارية مكنونة في الحجاب أي مصونة قال الأعشى * ويضة في الدحص مكنونة * والبيضة ليست بمستورة وإنما هي مصونة عن التخرج والانكسار ، واكتنبت الشيء في نفسى إذا صنته عن الأداء ودخلت فيه الألف والسلام على معنى جعلت له كذا ، وفي القرآن (ما تكن صدورهم) .

(الفرق) بين الغشاء والغطاء أن الغشاء قد يكون رقيقاً يبين ما تحته ويتوهج الرأى أنه لا شيء عليه لرقته ، ومن ثم سميت أغشية البدن وهي أعصاب رقيقة قد غشى بها كثير من أعضاء البدن مثل الكبد والطحال فالغطاء يقتضى ستر ما تحته والغشاء لا يقتضى ذلك ومن ثم قيل غشى على الإنسان لأن ما يعتره من الغشى ليس بشيء بين والغطاء لا يكون إلا كشيء ملاصقاً ، وقيل الغشاء يكون من جنس الشيء والغطاء ما يقتضيه من جنسه كان أو من غير جنسه ولذلك تقول تغطيت بالثياب ولا تقول تغطيت بها فان استعمل الغشاء موضع الغطاء فعلى التوسع .

(الفرق) بين الغطاء والستر أن الستر ما يستر عن غيرك وإن لم يكن ملاصقاً لك مثل الحائط والجبل ، والغطاء لا يكون إلا ملاصقاً ألا ترى أنك تقول تسترت بالحيطان ولا تقول تغطيت بالحيطان وإنما تغطيت بالثياب لأنها ملاصقة لك ، والغشاء أيضاً لا يكون إلا ملاصقاً .

(الفرق) بين الستر والحجاب والغطاء أنك تقول حجبني فلان عن كذا ولا تقول سترني عنه ولا غطاني ، وتقول احتجبت بشيء كما تقول تسترت به فالحجاب هو المانع والمنوع به والستر هو المستور به ، ويجوز أن يقال حجاب الشيء ما قصد ستره ألا ترى أنك لا تقول لمن منع غيره من الدخول إلى الرئيس داره من غير قصد المنع له أنه حجبه ، وإنما يقال حجبه إذا قصد منعه ولا تقول احتجبت بالبيت إلا إذا قصدت منع غيرك عن مشاهدتك ألا ترى أنك

إذا جلست في البيت ولم تقصد ذلك لم تقل إنك قد احتجبت . و فرق آخر أن
الستر لا يمنع من الدخول على المستور والحجاب يمنع .

— الباب الثامن والعشرون —

في الفرق بين الطلب والسؤال والروم والاختضاء وما يجرى مع ذلك ،
والفرق بين البعث والانفاذ وما يقرب منه

(الفرق) بين الطلب والسؤال أن السؤال لا يكون إلا كلاما ويكون
الطلب السعي وغيره ، وفي مثل : عليك الهرب وعلى الطلب .

(الفرق) بين الطلب والمحاولة أن المحاولة الطلب بالحيلة ثم سعى كل طلب محاولة .

(الفرق) بين الالتماس والطلب أن الالتماس طلب باللمس ثم سعى كل

طلب التماسا مجازاً .

(الفرق) بين الطلب والبحث أن البحث هو طلب الشيء مما يخالطه فأصله

أن يبحث التراب عن شيء يطالبه فالطلب يكون لذلك ولغيره ، وقيل فلان يبحث

عن الأمور تشبيها بمن يبحث التراب لاستخراج الشيء .

(الفرق) بين الطلب والاختضاء أن الاختضاء على وجهين أحدهما اختضاء

الدين وهو طلب أدائه والآخر مطالبة المعنى لغيره كأنه ناطق بأنه لا بد منه ،

وهو على وجوه منها الاختضاء لوجود المعنى كاختضاء الشكر من حكيم لوجود

النعمة وكاختضاء وجود النعمة لصحة الشكر وكاختضاء وجود مثل آخر وليس

كالضد الذي لا يحتمل ذلك وكاختضاء القادر المقذور والمقذور القادر وكاختضاء

وجود الحركة المحل من غير أن يقتضى وجود المحل وجود الحركة لأنه قد

يكون فيه السكون واقتضاء الشيء لغيره قد يكون بجعل جاعل وبغير جعل جاعل

وذلك نحو ضرب يقتضى ذكر الضارب بعده بوضع واضع اللغة له على هذه الجهة

وضرب لا يقتضى ذلك وكلاهما يدل عليه .

(الفرق) بين الطلب والروم أن الروم على ما قال على بن عيسى طاب

الشيء ابتداءً ولا يقال رمت إلا لما تجده قبل ويقال طلبت في الأمرين ، ولهذا

لا يقال رمت الطعام والماء وقيل لا يستعمل الروم في الحيوان أصلاً لا يقال

رمت زيدا ولا رمت فرسا وإنما يقال رمت أن يفعل زيد كذا فيرجع الروم إلى فعله وهو الروم والمرام (١)

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين أوحى ووحى أن وحى جعله على صفة كقولك مسفرة ، وأوحى جعل فيها معنى الصفة لأن أفعل أصله التعدية كذا قال علي بن عيسى .

الباب الثامن والعشرون^(٢)

في الفرق بين الكتب والنسخ ، وبين النشور والكتاب والدفتر والصحيفة وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الكتب والنسخ أن النسخ نقل معاني الكتاب ، وأصله الإزالة ومنه نسخت الشمس الظل ، وإذا نقلت معاني الكتاب إلى آخر فكانت أسقطت الأولى وأبطلته ، والكتب قد يكون نقلا وغيره وكل نسخ كتب وليس كل كتب نسخاً .
(الفرق) بين الزبر والكتب أن الزبر الكتابة في الحجر نقرأ ثم كثر ذلك حتى سمي كل كتابة زبراً ، وقال أبو بكر أكثر ما يقال الزبر وأعرفه الكتابة في الحجر قال وأهل اليمن يسمون كل كتابة زبراً ، وأصل الكلمة الفخامة والغلظ ومنه سميت القطعة من الحديد زبرة والشعر المجتمع على كتف الأسد زبرة ، وزبرت البئر إذا طويتها بالحجارة وذلك لغلظ الحجارة وإنما قيل للكتابة في الحجر زبر لأنها كتابة غليظة ليس كما يكتب في الرقوق والكواغد وفي الحديث « الفقير الذي لا زبر له » قالوا لا معتمد له وهو مثل قوهم رقيق الحال كأن الزبر فخامة الحال ، ويجوز أن يقال الزبور كتاب يتضمن الزجر عن خلاف الحق من قولك زبره إذا زجره وسمي زبور داود لكثرة مزاجره ، وقال الزجاج الزبور كل كتاب ذي حكمة .

(١) هنا في الأصل والنسخة التيمورية الكاملة فروق تقدمت وهي : الفرق بين الارسال والأنفاذ ، الفرق بين البعث والارسال ، الفرق بين البعث والأنفاذ ، الفرق بين البعث والنشور ، الفرق بين الرسول والنبي ، الفرق بين المرسل والرسول .
(٢) هنا في النسخ تكرار في عد هذا الباب .

(الفرق) بين المنشور والكتاب أن قولنا عند فلان منشور يفيد أن عنده مكتوباً يقريه ويؤيده، والمنشور في الاصل صفة الكتاب وفي القرآن (كتاباً يلقاه منشوراً) لأنه قد صار اسماً للكتاب المفيد الفائدة التي ذكرنا والكتاب لا يفيد ذلك .

(الفرق) بين الكتاب والدفترا أن الكتاب يفيد أنه مكتوب ولا يفيد الدفتر ذلك ألا ترى أنك تقول عندي دفتر بياض ولا تقول عندي كتاب بياض .
(الفرق) بين الصحيفة والدفتر أن الدفتر لا يكون إلا أوراقاً مجموعة ، والصحيفة تكون ورقة واحدة . تقول عندي صحيفة بياض فإذا قلت صحف أفدت أنها مكتوبة ، وقال بعضهم يقال صحائف بياض ولا يقال صحف بياض وإنما يقال من صحائف الى صحف ليفيد أنها مكتوبة وفي القرآن (وإذا الصحف نشرت) وقال أبو بكر : الصحيفة قععة من آدم أبيض أو ورق يكتب فيه .

(الفرق) بين الكتاب والمصحف أن الكتاب يكون ورقة واحدة ويكون جملة أوراق ، والمصحف لا يكون إلا جماعة أوراق صحفت أي جمع بعضها إلى بعض ، وأهل الحجاز يقولون مصحف بالكسر أخرجه مخرج ما يتعاطى باليد وأهل نجد يقولون مصحف وهو أجود اللغتين ، وأكثر ما يقال المصحف لمصحف القرآن ، والكتاب أيضا يكون مصدرأ بمعنى الكتابة تقول كتبت كتاباً وعلمته الكتاب والحساب وفي القرآن (ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس) أي كتاباً في قرطاس ولو كان الكتاب هو المكتوب لم يحسن ذكر القرطاس .

(الفرق) بين الكتاب والسفر أن السفر الكتاب الكبير ، وقال الزجاج الأُسفار الكتب الكبار وقال بعضهم السفر الكتاب يتضمن علوم الديانات خاصة والذي يوجه الاشتقاق أن يكون السفر الواضح الكاشف للمعاني من قولك أسفر الصبح إذا أضاء ، وسفرت المرأة نقابها إذا ألقته فأنكشف وجهها وسفرت البيت كنيسته وذلك لازالتك التراب عنه حتى تنكشف أرضه وسفرت الريح التراب أو السحاب إذا فشعته فأنكشف السماء .

(الفرق) بين الكتابة والمجلة أن المجلة كتاب يحتوي على أشياء جليلة من الحكم وغيرها قال النابغة :

مجلتهم ذات الاله ودينهم كريم به يرجون حسن العواقب
ولا يقال للكتاب إذا اشتمل على السخف والمجون وما شاكل ذلك مجلة .

الباب التاسع والعشرون

في الفرق بين غاية الشيء ومداه ، ونهايته وحده وآخره

وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين غاية الشيء والمدى أن أصل الغاية الراية وسميت نهاية الشيء
غايته لأن كل قوم ينتهون الى غايتهم في الحرب أى رايتهم ، ثم كثر حتى قيل
لكل ما ينتهى إليه غاية ولكل غاية نهاية ، والأصل ما قلناه ، ومدى الشيء ما بينه
وبين غايته والشاهد قول الشاعر :

ولم ندر ان خضنا من الموت خيضة لم العمر باق والمدى متناول
يعنى مدى العمر والمعنى أن الأمل منفسح لما بينه وبين الموت ، ومن ذلك
قولهم هو منى مدى البصر أى هو حيث يناله بصرى كأن بصرى ينفسح بينى
وبينه ، ثم كثر ذلك حتى قيل للغاية مدى كما يسمى الشيء باسم ما يقرب منه .
(الفرق) بين الأمد والغاية أن الأمد حقيقة والغاية مستعارة على ما ذكرنا
ويكون الأمد ظرفاً من الزمان والمكان فالزمان قوله تعالى (فطال عليهم الأمد)
والمكان قوله تعالى (تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً) .

(الفرق) بين آخر الشيء ونهايته أن آخر الشيء خلاف أوله وهما اسمان ،
والنهاية مصدر مثل الحماية والكفاية إلا أنه سمي به منقطع الشيء فقيل هو نهايته
أى منتهاه ، وخلاف المنتهى المبتدأ فكما أن قولك المبتدأ يقتضى ابتداء فعل من
جهة اللفظ وقد انتهى الشيء إذا بلغ مبلغاً لا يزداد عليه وليس يقتضى النهاية منتهى
إليه ولو اقتضى ذلك لم يصح أن يقال للعالم نهاية وقيل الدار الآخرة لأن
الدينا تؤدى إليها والدينا بمعنى الأولى ، وقيل الدار الآخرة كما قيل مسجد
الجامع والمراد مسجد اليوم الجامع ودار الساعة الآخرة ، وأما حق اليقين فهو
كقولك محض اليقين ومن اليقين وليس قول من يقول هذه إضافة الشيء إلى
نعتة بشيء لأن الإضافة توجب دخول الأول في الثانى حتى يكون فى ضمنه ،

والنعت تحلية وإنما يحلى بالشيء الذى هو بالحقيقة ويضاف إلى ماهو غيره فى الحقيقة تقول هذا زيد الطويل فالطويل هو زيد بعينه ولو قلت زيد الطويل وجب أن يكون زيد غير الطويل ويكون فى تلك الطويل ، ولا يجوز إضافة الشيء إلا إلى غيره أو بعضه فغيره نحو عبد زيد وبعضه نحو ثوب حرير (١) وخاتم ذهب أى من حرير ومن ذهب ، وقال المازنى عام الأول وإنما هو عام زمن الأول .

(الفرق) بين الآخر والآخر ان الآخر بمعنى ثان وكل شيء يجوز أن يكون له ثالث وما فوق ذلك يقال فيه آخر ويقال للمؤنث أخرى ومالم يكن له ثالث فما فوق ذلك قيل الأول والآخر ومن هذا ربيع الأول وربيع الآخر .

(الفرق) بين الحد والنهية والعاقبة أن النهاية ما ذكرناه ، والحد يفيد معنى تمييز المحدود من غيره ، ولهذا قال المتكلمون حد القدرة كذا وحد السواد كذا وسعى حدا لأنه يمنع غيره من المحدود فيما هو حد له وفى هذا تمييز له من غيره ، ولهذا قال الشروطيون اشترى الدار بمحدودها ولم يقولوا بنهاياتها لأن الحد أجمع للمعنى ، ولهذا يقال للعالم نهاية ولا يقال للعالم حد فان قيل فعلى الاستعارة وهو بعيد ، وعندهم أن حد الشيء منه فقال أبو يوسف والحسن بن زياد : إذا كتب حدا الأول دار زيد دخات دار زيد فى الشراء ، وقال أبو حنيفة لا تدخل فيه وإن كتب حدا الأول المسجد وأدخله فسد البيع فى قولها وقال أبو حنيفة لا يفسد لأن هذا على مقتضى العرف وقصد الناس فى ذلك معروف ، وأما العاقبة فهى ما تؤدى إليه انتأدية والعاقبة هى الكائنة بالنسب الذى من شأنه التأدية وذلك أن السبب على وجهين مولد ومؤد وإنما العاقبة فى المؤدى فالعاقبة يؤدى إليها السبب المقدم وليس كذلك إلا آخره لأنه قد كان يمكن أن تجعل هى الأولى فى العدة .

(الفرق) بين الجانب والناحية والجهة قال المتكلمون (٢) ان جانب الشيء غيره وجهته ليست غيره ألا ترى أن الله تعالى لو خلق الجزء (٣) الذى لا يتجزأ مفرداً لكانت له جهات ست بدلالة أنه يجوز أن تجاوره ستة أجزاء من كل جهة جزء ولا يجوز أن يقال إن له جوانب لأن جانب الشيء ما قرب من بعض جهاته ألا ترى أنك تقول للرجل خذ على جانبك اليمين تريد ما يقرب من هذه

(١) فى نسخة «خز» . (٢) فى التيمورية القديمة «بعض المتكلمين» (٣) فى النسخة «الجن» .

الجهة لو كان جانبك اليمين أو الشمال منك لم يمكنك الاخذ فيه ، وقال بعضهم ناحية الشيء كله وجهته بعضه أو ما هو في حكم البعض . يقال ناحية العراق أى العراق كلها وجهة العراق يراد بها بعض أطرافها . وعند أهل العربية أن الوجه مستقبل كل شيء ، والجهة التحو يقال كذا على جهة كذا قاله الخليل ، قال ويقال رجل أحمر من جهته الحمرة وأسود من جهة السواد ، والوجهة القبلة قال تعالى (وايكل وجهه) أى فى كل وجه استقبلته وأخذت فيه ، وتجاه الشيء ما استقبلته يقال توجهوا إليك وتوجهوا إليك كل يقال غير ان قولك توجهوا إليك على معنى ولوا وجوههم والتوجه الفعل اللازم والناحية فاعلة بمعنى مفعولة وذلك أنها منحوة أى مقصودة كما تقول راحلة وإنما هى رحولة وعيشة راضية أى مرضية .

(الفرق) بين الجانب والكنف أن الكنف هو ما يمسد الشيء من أحد جانبيه ولهذا يستعمل فى المعونة فيقال أكتف الرجل إذا أعانه وكنفته إذا حطته وكنفت الابل إذا حطتها فى حظيرة من الشجر ، ويجوز أن يقال الفرق بين الجانب والكنف أن الكنف هو الجانب المعتمد عليه وليس كذلك الجانب .

﴿ الباب الثالثون ﴾

فى الفرق بين أشياء مختلفة

(الفرق) بين الهبوط والنزول أن الهبوط نزول يعقبه إقامة ، ومن ثم قيل هبطنا مكان كذا أى نزلناه ومنه قوله تعالى (اهبطوا مصر) وقوله تعالى (قلنا اهبطوا منها جميعا) ومعناه انزلوا الأرض الاقامة فيها ، ولا يقال هبط الأرض إلا إذا استقر فيها ويقال نزل وإن لم يستقر .

(الفرق) بين الطعن والرحل أن الطعن هو الرحيل فى الهوادج ومن ثم سميت المرأة إذا كانت فى هودجها طعينة ثم كثر ذلك حتى سميت كل امرأة طعينة ، والطعان حبل يشد به الهودج قال الشاعر :

كما حاد الأرب عن الطعان * والمطعون المشدود بالطعان ، ثم كثر الطعن حتى قيل لسكل رحل طعن والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الهنى والمرى أن الهنى هو الخالص الذى لا تكدير فيه

ويتألف ذلك في الطعام وفي كل فائدة لم يعترض عليها ما يفسدها، والمرى المحمود العاقبة يقال مرى ما فعلت أى أشرفت على سلامة عاقبته، وقال الكسائى تقول هنأى الطعام ومرأى الطعام بغير الف فاذا افردت قلت أمرأى بغير همز، وقال المبرد هذا الكلام لو كان له وجه لكان قنأ أن يأتي فيه بعلة وهل يكون فعل على شيء إذا كان وحده فاذا كان مع غيره انتقل لفظه والمراد واحد وإنما الصحيح ما أعلمتك وأمرأى بغير همز معناه هضمته معدق.

(الفرق) بين النبذ والطرح أن النبذ اسم لالتقاء الشيء استهانة به وإظهاراً للاستغناء عنه ولهذا قال تعالى (فنبذوه وراء ظهورهم) وقال الشاعر:
نظرت إلى عنوانه فنبذته كنبذك نعلاً أخلفت من نعالكا
والطرح اسم لجنس الفعل فهو يكون لذلك ولغيره.

(الفرق) بين التنحية والإزالة أن الإزالة تكون إلى الجهات الست، والتنحية الإزالة إلى جانب اليمين أو الشمال أو خلف أو قدام ولا يقال الماصد به أو سفلى به نحى وإنما التنحية في الأصل تحصيل الشيء في جانب ونحو الشيء جانبه.

(الفرق) بين قولك تابعت زيدا وقولك وافقته أن قولك تابعت يفيد أنه قد تقدم منه شيء اقتديت به فيه، ووافقته يفيد أنكما اتفقتا معا في شيء من الأشياء. ومنه سمي التوفيق توفيقاً، ويقول أبو علي رحمة الله عليه ومن تابعه يريد به أصحابه ومنه سمي التابعون التابعين، وقال أبو علي رحمة الله ومن وافقه يريد من قال بقوله وإن لم يكن من أصحابه، وأيضاً فإن النظر لا يقال إنه تابع لنظيره لأن التابع دون المتبوع ويجوز أن يوافق النظر النظر.

(الفرق) بين قولك اجتزأ به وقولك اكتفى به أن قولك اجتزأ يقتضى أنه دون ما يحتاج إليه وأصله من الجزء وهو اجتزاء الأبل بالرطب عن الماء وهى وإن اجتزأت به يقتضى أنه دون ما يحتاج إليه عنه فهى محتاجة إليه بعض الحاجة والا كنفاء يفيد أن ما اكتفى به قدر الحاجة (١) من غير زيادة ولا نقصان تقول فلان فى كفاية أى فيما هو وفق حاجته من العيش.

(الفرق) بين المحض والخالص أن المحض هو الذى يكون على وجهه لم

(١) من قوله «من غير» إلى «العيش» زائد فى التيمورية القديمة على النسخ.

يخالطه شيء . والخالص هو المختار من الجملة ومنه سمي الذهب النقي عن العشن خالصاً ، ومن الأول قولهم لبن محض أى لم يخالطه ماء .

(الفرق) بين العدل والعداء أن العداء ما يجعل بدل الشيء لينزل على حاله التي كان عليها وسواء كان مثله أو أنقص منه ، والعدل ما كان من العداء مثلاً ما يفدى ومنه قوله تعالى (ولا يقبل منها عدل) وقال تعالى (أو عدل ذلك صياماً) أى مثله .
(الفرق) بين قولك تكادنى الشيء وقولك شق على أن معنى قولك يكادنى أذانى ومعنى قولك شق على والاشق الطويل سمي بذلك لبعده أوله من آخره والشقة البعد والشقة من الثياب ترجع إلى هذا ، وأما قولهم بهظنى الشيء فيمنه شق على حتى غلبني والباهظ الشاق الغالب ، وأما قولهم بهرنى الشيء فان الباهر الذى يغلب من غير تكلف ومنه قيل القمر الباهر .

(الفرق) بين الصراط والطريق والسبيل أن الصراط هو الطريق السهل قال الشاعر :
خشونا أرضهم بالخيل حتى تركناهم أذل من الصراط
وهو من الذل خلاف الصعوبة وليس من الذل خلاف العز ، والطريق لا يقتضى السهولة ، والسبيل اسم يقع على ما يقع عليه الطريق وعلى ما لا يقع عليه الطريق تقول سبيل الله وطريق الله وتقول سبيلك أن تفعل كذا ولا تقول طريقك أن تفعل به ويراد به سبيل ما يقصده فيضاف إلى القاصد ويراد به القصد وهو كالحجة فى بابها والطريق كالارادة .

(الفرق) بين قولك عندى ولدنى أن لدنى يتممكن تمكن عند ألا ترى أنك تقول هذا القول عندى صواب ولا تقول لدنى صواب وتقول عندى مال ولا تقول لدنى مال ولكن تقول لدنى مال إلا أنك تقول ذلك فى المال الحاضر عندك ويجوز أن تقول عندى مال وإن كان غائباً عنك لأن لدنى هو لما يملك وقال بعضهم لدن لغة لدنى .

(الفرق) بين قولك عندى كذا وقولك قبلى كذا وقولك فى بيتى كذا قال الفقهاء أصل هذا الباب أن المقر مأخوذ بما فى لفظه لا يسقطه عنه ما يقتضيه ولا يزداد ما ليس فيه فعلى هذا إذا قال لفلان على ألف درهم ثم قال هى وديعة لم يصدق لأن موجب لفظه الدين وهو قوله على لأن كلمة على ذمة فليس له

اسقاطه ، وكذا إذا قال له قبلي ألف درهم لأن هذه اللفظة تتوجه إلى الضمان وإلى الأمانة إلا أن الضمان عليها أغنّب حتى سمي الكفيل قبيلًا فإذا أطلق كان على الضمان وأخذ به إلا أن يقيد به بالأمانة فيقول له قبلي ألف درهم وديعة وقوله على لا يتوجه إلى الضمان فيلزمه به الدين ولا يصدق في صرفه عند فصل أو وصل ، وقوله وعندى وفي منزلى وما أشبه ذلك من الأماكن لا يقتضى الضمان ولا الذمة لأنها ألفاظ الأمانة .

(الفرق) بين قولك من مالى وقولك فى مالى أن قولك فى مالى إقرار بالشركة، وقولك من مالى إقرار بالهبة فإذا قال له من دراهمى درهم فهو للهبة وإن قال له فى دراهمى كان ذلك إقرار بالشركة .

(الفرق) بين مع وعند أن قولك مع يفيد الاجتماع فى الفعل وقولك عند يفيد الاجتماع فى المكان ، والذى يدل على أن عند تفيد المسكان ولا تفيد مع أنه يجوز ذهب إلى عند زيد ولا يجوز ذهب إلى مع زيد ومن ثم يقال أنا معك فى هذا الأمر أى معينك فيه كأنى مشاركتك فى فعله ولا تقول فى هذا المعنى أنا عندك .

(الفرق) بين الرسوخ والثبات أن الرسوخ كمال الثبات والشاهد أنه يقال للشئ المستقر على الأرض ثابت وإن لم يتعلق بها تعلقاً شديداً ، ولا يقال راسخ ولا يقال حائط راسخ لأن الجبل أكمل ثباتاً من الحائط وقال الله تعالى (والراسخون فى العلم) أى الثابتون فيه ، وقد تكلمنا فى ذلك قبل ويتمولون هو أرسخهم فى المكرمات أى أكملهم ثباتاً فيها ، وأما الرسو فلا يستعمل إلا فى الشئ الثقيل نحو الجبل وما شاكله من الأجسام الكبيرة يقال جبل راس ولا يقال حائط راس ولا عود راس وفى القرآن (بسم الله مجريها ومرساها) شبهها بالجبل لعظمها فالرسو هو الثبات مع العظم والثقل والعلو فان استعمل فى غير ذلك فعلى التشبيه والمقاربة نحو قولهم ارست العود فى الأرض .

(الفرق) بين أخدمت النار وأطفأتها أن الاختماد يستعمل فى الكثير والاطفاء فى الكثير والقليل يقال أخدمت النار وأطفأت النار ويقال أطفأت السراج ولا يقال أخدمت السراج وطفئت النار يستعمل فى الخمود مع ذكر النار فىقال خدمت نيران الظلم ويستعار الطفى فى غير ذكر النار فىقال طفىء غضبه ولا يقال خدم غضبه

وفي الحديث (الصدقة تطفي غضب الرب) وقيل الجنود يكون بالغلبة والقهر والاطفاء بالمدارة والرفق ولهذا يستعمل الاطفاء في الغضب لأنه يكون بالمدارة والرفق ، والاختاد يكون بالغلبة ولهذا يقال خمدت نيران الظلم والفتنة .
وأما الخرد والمه ود فالفرق بينهما أن خرد النار أن يسكن لها ويبقى جمرها ، وهو دهاهاها البتة . وأما الوقود بضم الواو فاشتعال النار والوقود بالفتح ما يوقد به .
(الفرق) بين القناعة والقصد أن القصده هو ترك الاسراف والتقتير جميعاً والقناعة الاقتصار على القليل والتقتير ألا ترى أنه لا يقال هو قنوع إلا إذا استعمل دون ما يحتاج إليه ومقتصد لمن لا يتجاوز الحاجة ولا يتصرف دونها وترك الاقتصاد مع الغنى ذم وترك القناعة معه ليس بدم وذلك أن تقيض الاقتصاد الاسراف ، وقيل الاقتصاد من أعمال الجوارح لأنه تقيض الاسراف وهو من أعمال الجوارح والقناعة من أعمال القلوب .

(الفرق) بين الوسيلة والذريعة أن الوسيلة عند أهل اللغة هي القرية وأصلها من قولك سألت أسال أي طلبت وهما يتساووان أي يطلبان القرية التي ينبغي أن يطلب مثلها وتقول توسلت إليه بكذا فتجعل كذا طريقاً إلى بغيتك عنده ، والذريعة إلى الشيء هي الطريقة إليه ولهذا يقال جعلت كذا ذريعة إلى كذا فتجعل الذريعة هي الطريقة نفسها وليست الوسيلة هي الطريقة فالفرق بينهما بين .
(الفرق) بين قولنا فاض وبين قولنا سال أنه يقال فاض إذا سال بكثرة ومنه الافاضة من عرفة وهو أن يندفعوا منها بكثرة . وقولنا سال لا يفيد الكثرة ، ويجوز أن يقال فاض إذا سال بعد الامتلاء وسال على كل وجه .

(الفرق) بين النجم والكوكب أن الكوكب اسم للكبير من النجوم وكوكب كل شيء معظمه ، والنجم عام في صغيرها وكبيرها ، ويجوز أن يقال : الكواكب هي الثوابت ومنه يقال فيه كوكب من ذهب أو فضة لأنه ثابت لا يزول والنجم الذي يطلع منها ويغرب ولهذا قيل للنجم منجم لأنه ينظر فيما يطلع منها ولا يقال له كوكب .
(الفرق) بين الاقول والغيوب أن الاقول هو غيوب الشيء وراء الشيء ولهذا يقال أفل النجم لأنه يغيب وراء جهة الارض ، والغيوب يكون في ذلك وفي غيره ألا ترى أنك تقول غاب الرجل إذا ذهب عن البصر وإن لم يستعمل

ولا في الشمس والقمر والنجوم ، والغيوب يستعمل في كل شيء وهذا أيضاً فرق بين .
 (الفرق) بين الزلزلة والرجفة أن الرجفة الزلزلة العظيمة ولهذا يقال زلزلت
 الأرض زلزلة خفيفة ولا يقال رجفت إلا إذا زلزلت زلزلة شديدة وسميت
 زلزلة الساعة رجفة لذلك ، ومنه الأرجاف وهو الأخبار باضطراب أمر الرجل
 ورجف الشيء إذا اضطرب يقال رجفت منه إذا تقلقت .

(الفرق) بين السليخ والأخراج أن السليخ هو إخراج ظرف أو ما يكون بمنزلة
 الظرف له ، والأخراج عام في كل شيء وهو الأزالة من محيط أو ما يجري مجرى المحيط .
 (الفرق) بين الخلط واللبس أن اللبس يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل
 وما يجري مجراهما وتقول في الكلام لبس ، والخلط يستعمل في العرض والجسم
 فتقول خلطت الأمرين ولبستهما وخلطت النوعين من المتاع ولا يقال لبستهما أو حد
 اللبس منع النفس من إدراك المعنى بما هو كالستر له وقتنا ذلك لأن أصل الكلمة الستر .
 (الفرق) بين الرجوع والنفى أن النفي هو الرجوع من قرب ومنه قوله تعالى
 (فان فاء فان الله غفور رحيم) يعني الرجوع ليس ببعيد ، ومنه سمي مال
 المشركين فيما لذلك كأنه فاء من جانب إلى جانب .

(الفرق) بين قولك هو قمين به وقولك هو حرى به وخليق به وجدير
 به أن القمين يقتضى مقاربة الشيء والدنونه حتى يرجى تحقيقه ولذلك قيل خبز
 قمين إذا بدا ينكرح كأنه دننا من الفساد ويقال للقودح الذي تتخذ منه الكوامخ
 القمن ، وقولك حرى به يقتضى أنه مأواه فهو أبلغ من القمين ومن ثم قيل
 لماوى الطير حراها ولموضع بيضها الحرى ، وإذا رجا الإنسان أمراً وطلبه قيل
 تحراه كأنه طالب مستقره ومأواه ومنه قول الشاعر :

فان نتجت مهراً كريماً فبالحرى وإن يك أفراف فمن قبل الفحل
 وأما خليق به بين الخلافة فعناه أن ذلك مقدر فيه وأصل الخلق التقدير ، وأما
 قولهم جدير به فعناه أن ذلك يرتفع من جهته ويظهر من قولك جدر الجدار
 إذا بنى وارتفع ومنه سمي الحائط جداراً .

(الفرق) بين اللبس والمس أن اللبس يكون باليد خاصة ليعرف اللين
 من الخشونة والحرارة من البرودة ، والمس يكون باليد وبالجر وغير ذلك

ولا يقتضى أن يكون باليد ولهذا قال تعالى (مستهم البأساء) وقال (وإن يمسسك الله بضر) ولم يقل يلمسك .

(الفرق) بين الرجوع والاياب أن الاياب هو الرجوع إلى منتهى المقصد ، والرجوع يكون لذلك ولغيره ألا ترى أنه يقال رجع إلى بعض الطريق ولا يقال آب إلى بعض الطريق ولكن يقال ان حصل في المنزل ، ولهذا قال أهل اللغة التأويب أن يمشى الرجل في حاجته ثم يعود فيثبت في منزله ، وقال أبو حاتم رحمه الله التأويب أن يسير النهار أجمع ليسكون عند الليل في منزله وأنشد :

البايتون قريبا من بيوتهم ولو يشاءون أبو الحى أو طرفوا
وهذا يدل على أن الاياب الرجوع إلى منتهى المقصد ولهذا قال تعالى (إن إلينا إيابهم) كأن القيامة منتهى قصدهم لأنها لا منزلة بعدها .

(الفرق) بين الرجوع والانقلاب أن الرجوع هو المصير إلى الموضع الذى قد كان فيه قبل ، والانقلاب المصير إلى نقيض ما كان فيه قبل ويوضح ذلك قولك انقلب الطين خزفاً فأما رجوعه خزفاً فلا يصح لأنه لم يكن قبل خزفاً .
(الفرق) بين الرجوع والانابة أن الانابة الرجوع إلى الطاعة فلا يقال لمن رجع إلى معصية أنه أناب ، والمنيب اسم مدح كالمؤمن والمتقى .

(الفرق) بين الهدى والبدنة أن البدن ما تبطن من الابل أى تسمن يقال بدنت الناقة إذا سمنتها وبدن الرجل سمن ، ثم كثر ذلك حتى سميت الابل بدنا مهزولة كانت أو سميته فالبدنة اسم يختص به البعير إلا أن البقرة لما صارت فى الشريعة فى حكم البدنة قامت مقامها وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ، فصار البقر فى حكم البدن ولذلك كان يقلد البقرة كتقليد البدنة فى حال وقوع الاحرام بها لاساقها ولا يقلد غيرها ، والهدى يكون من الابل والبقر والغنم ولا تكون البدنة من الغنم والبدنة لا يقتضى إهداؤها إلى موضع والهدى يقتضى اهداؤه إلى موضع لقوله تعالى (هدياً بالغ الكعبة) فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى فمن قال على بدنة جازله نحرها بغير مكة وهو كقوله على جزور ومن قال على هدى لم يجز أن يذبحه إلا بمكة ، وهذا قول جماعة من التابعين وبه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وقال غيرهم إذا

قال علي بدنة أو هدى فبمكة وإذا قال جزور فحيث يرى وهو قول أبي يوسف .
 (الفرق) بين قولك حاق به وقولك نزل به أن النزول عام في كل شيء
 يقال نزل بالمكان ونزل به الضيف ونزل به المكروه ولا يقال حاق إلا في
 نزول المكروه فقط تقول حاق به المكروه يحمق حيقا وحميقا ومنه قوله تعالى
 (وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) يعني العذاب لأنهم كانوا إذا ذكر لهم العذاب
 استهزءوا به وأراد جزاء استهزئتهم ، وقيل أصل حاق حق لأن المضاعف قد
 يقبل إلى حرف نحو قول الراجز تقضى البازي إذا البازي كسر وهذا حسن
 في تأويل هذه الآية لأن فيه معنى الخبر الذي أتت به الرسل .

(الفرق) بين الضيق والخرج أن الخرج ضيق لا منفذ فيه مأخوذ من الحرجة
 وهي الشجر الملتف حتى لا يمكن الدخول فيه ولا الخروج منه ولهذا جاء بمعنى
 الشك في قوله تعالى (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت) أي شكالان
 الشاك في الأمر لا ينفذ فيه ومثله (فلا يكن في صدرك حرج منه) وليس كل
 ما خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين أرادهم به ألا ترى إلى قوله
 (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى) والقصاص في العمد فكأنه
 أثبت لهم الإيمان مع قتل العمد وقتل العمد يبطل الإيمان وإنما أراد أن يعلمهم الحكم
 فيمن يستوجب ذلك ونحوه قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا
 أضعافا مضاعفة) وقد تكلمنا في هذا الحرف في كتاب تصحيح الوجوه والنظائر
 بأكثر من هذا وما قلنا قال بعض المفسرين في قوله تعالى (وما جعل عليكم في
 الدين من حرج) أنه أراد ضيقا لا مخرج منه وذلك أنه يتخلص من الذنب
 بالتوبة فالتوبة مخرج وترك ما يصعب فعله على الإنسان بالرخص ويحتاج به في الاختلاف
 فيه من الحوادث فقيل إن ما أدى إلى الضيق فهو منقذ وما أوجب التوسعة فهو أولى .
 (الفرق) بين المحق والأذهاب أن المحق يكون للأشياء ولا يكون في الشيء

الواحد يقال محق الدينارين ولا يقال محق الدينار إذا أذهب بعينه ولكن تقول محق
 الدينار إذا أردت قيمته من الورق فأما قوله تعالى (يمحق الله الربا) فإنه أراد
 أن ثواب عامله يمحق والثواب أشياء كثيرة والشاهد قوله تعالى (ويربى
 الصدقات) ليس أنه يربى نفسها وإنما يربى ثوابها فلذلك يمحق ثواب فاعل

الربا ونحن نعلم أن المال يزيد بالربا في العاجل .

(الفرق) بين الوضيعة والخسران أن الوضيعة ذهاب رأس المال ولا يقال لمن ذهب رأس ماله كله قد وضع، والشاهد أنه من الوضع خلاف الرفع والشئ إذا وضع لم يذهب وإنما قيل وضع الرجل على الاختصار والمعنى أن التجارة وضعت من رأس ماله وإذا فقد ماله وضع لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس ماله وإذا نقص ماله فقد وضع لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس المال كله ثم كثر حتى سمي ذهاب بعض رأس المال خسراً ونا وقال الله تعالى (خسروا أنفسهم) لأنهم عدمو الانتفاع بها فكأنها هلكت وذهبت أصلاً فلم يقدر منها على شيء . وأصل الخسران في العربية الهلاك .

(الفرق) بين المضي والذهاب أن المضي خلاف الاستقبال ولذا يقال ماض ومستقبل وليس كذلك الذهاب ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر ، وقال علي بن عيسى قبل نقيض بعد ونظيرهما من المكان خلف وأمام فقيل فيما مضى قبل وفيما يأتي بعد ويقال المستقبل والماضي .

(الفرق) بين الاقبال والمضي والمجئ أن الاقبال الايتان من قبل الوجه والمجئ ايتان من أى وجه كان .

(الفرق) بين قولك جئته وجئت إليه أن في قولك جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول الـ ، وجئته قصدته بمجيء وإذا لم تعد، لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك جاء المطر .

(الفرق) بين المقاربة والملاقة أن الشبيبين يتقاربان وبينهما حاجز يقال التقى الحدان والفارسان، والملاقة أيضاً أصلها أن تكون من قدام الأترى أنه لا يقال لقيته من خلفه وقيل اللقاء اجتماع الشئ مع الشئ على طريق المقاربة وكذلك يصح اجتماع عرضين في المحل ولا يصح التقاؤهما، وقيل اللقاء يقتضى الحجاب يقال احتجب عنه ثم لقيه وأما المصادفة فأصلها أن تكون من جانب والصدفان جانباً الوادى ومنه قوله تعالى (إذا ساوى بين الصدفين) .

(الفرق) بين الندى والمجلس والمقامة أن الندى هو المجلس الأهم ومن

ثم قيل هو أنطقهم في الندى، ولا يقال في المجلس إذا خلا من أهله ندى وقد تنادى القوم إذا تجالسوا في الندى، والمقامة بالضم المجلس يؤكل فيه ويشرب والمقامة بالفتح المجلس الذي يتحدث فيه، والمقامة بالفتح أيضا الجماعة وأما المقام فالاقامة والمقام بالفتح مصدر قام يقوم مقاما والمقام أيضا موضع القيام. (الفرق) بين أقام بالمكان وغنى بالمكان أن معنى قولك غنى بالمكان يغنى غنيا أنه أقام به إقامة مستغنى به عن غيره وليس في الإقامة هذا المعنى.

(الفرق) بين العكوف والاقامة أن العكوف هو الاقبال على الشيء والاحتباس فيه، ومنه قول الراجز: باتت بيتاً حوضها عكوفاً، ومنه الاعتكاف لأن صاحبه مقبل عليه يحبس فيه غير مشغول بغيره والاقامة لا تقتضى ذلك. (الفرق) بين المجلس والمحفل أن المحفل هو المجلس الممتلئ من الناس من قوهم ضرع حافل إذا كان ممتلئاً.

(الفرق) بين الدنو والقرب أن الدنو لا يكون إلا في المسافة بين شيئين تقول داره دانية ومزاره دان، والقرب عام في ذلك وفي غيره تقول قلوبنا تتقارب ولا تقول تتدانى وتقول هو قريب بقلبه ولا يقال دان بقلبه إلا على بعد. (الفرق) بين قولك طل دمه وقولك أهدر دمه أن قولك طل دمه معناه أنه بطل ولم يطلب به ويقال طل القميل نفسه وطله فلان إذا أبطله وأما أهدر فهو أن يبده السلطان أو غيره وقد هدر الدم هدرًا وهو هادر كأنه مأخوذ من قولك هدر الشيء إذا غلى وفار وكذلك هدر الحمامة وهو مادام ولج في صوته بمنزلة غليان القدر ويقال للمستعمل من الناس قد هدر دمه.

(الفرق) بين الظل والنيء أن الظل يكون ليلاً ونهاراً ولا يكون النيء إلا بالنهار وهو مافء من جانب إلى جانب أي رجوع، والنيء الرجوع ويقال النيء التبع لأنه يتبع الشمس وإذا ارتفعت الشمس إلى موضع المقال من ساق الشجرة قيل قد عقل الظل.

(الفرق) بين الوسط والوسط أن الوسط لا يكون إلا ظرفاً تقول فعدت وسط القوم وثوبى وسط الثياب وإنما تخبر عن شيء فيه الثوب وليس به فاذا حركت السين كان اسماً وكان بمعنى بعض الشيء تقول وسط رأسه صلب فترفع

لا نك إنما تخبر عن بعض الرأس لا عن شيء فيه ، والوسط اسم الشيء الذي لا ينفك من الشيء المحيط به جوانبه كوسط الدار وإذا حركت السنين دخلت عليه في فتقول احتجم في وسط رأسه ووسط رأسه بموضع هذا في وسط القوم ولا يقال قعدت في وسط القوم كما لا يقال قعدت في بين القوم كما أن بين لا يدخل عليه في فكذلك لا تدخل على ما أدى عنه بين .

(الفرق) بين قولك البين والوسط أن الوسط يضاف إلى الشيء الواحد وبين تضاف إلى شيئين فصاعداً لأنه من البيئونة تقول قعدت وسط الدار ولا يقال قعدت بين الدارين أى حيث تباين إحداها صاحبتهما وقعدت بين القوم أى حيث يتباينوا من المكان ، والوسط يقتضى اعتدال الاطراف إليه ولهذا قيل الوسط العدل في قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) .

(الفرق) بين الطلوع والبروز والشروق أن البروز أول الطلوع ولهذا قال تعالى (فلما رأى الشمس بازغة) أى لما رآها في أول أحوال طلوعها تفكر فيها فوقع له أنها ليست بالله ولهذا سمي الشرط تزيغاً لأنه شق خفى كأنه أول الشق يقال بزغ قوائم الدابة إذا شرطها واسم ما يزغ به المبزغ وقيل البروز نحو البروز وبزغ قوائم الدابة إذا شرطها ليبرز الدم ، والشروق الطلوع تقول طلعت ولا يقال شرق الرجل كما يقال طلع الرجل فالطلوع أعم .

(الفرق) بين الذوق وإدراك الطعم أن الذوق ملابسة يحس بها الطعم وإدراك الطعم يتبين به من ذلك الوجه وغير تضمنين ملابسة الحبل وكذلك يقال ذقته فلم أجد له طعماً .

(الفرق) بين قوله لا يغفر أن يشرك به وقوله لا يغفر الشرك به فيما قال على بن عيسى أن لا تدل على الاستقبال وتدل على وجه الفعل في الإرادة ونحوها إذا كان قد يريد الإنسان الكفر مع التوهم أنه إيمان كما يريد النصراني عبادة المسيح ويجوز ارادته ان يكفر مع التوهم انه إيمان . والفرق من جهة أخرى أن المصدر لا يدل على زمان وان يفعل على يدل على زمان ففى قولك ان مع الفعل زيادة ليست في الفعل .

(الفرق) بين الاستقامة والاصابة أن الاصابة مضمنة بملابسة الغرض

وليس كذلك الاستقامة لأنه قد يمر على الاستقامة ثم ينقطع عن الغرض الذي هو المقصد في الطلب .

(الفرق) بين قولك أتى فلان وجاء فلان أن قولك جاء فلان كلام تام لا يحتاج إلى صلة وقولك أتى فلان يقتضى مجيئه بشئ ولهذا يقال جاء فلان نفسه ولا يقال أتى فلان نفسه ثم كثير ذلك حتى استعمل أحد اللغظين في موضع الآخر .
(الفرق) بين أولاء وأولئك أن أولاء لما قرب وأولئك لما بعد كما أن ذا لما قرب وذلك لما بعد وإنما السكاف للخطاب ودخلها معنى البعد لأن أبعد عن المخاطب يحتاج من اعلامه وإنه مخاطب بذكره لما لا يحتاج إليه ما قرب منه لو صرح أمره .
(الفرق) بين من يأتيه فله درهم والذي يأتيه فله درهم أن جواب الجزاء يدل على أنه يستحق من الفعل الأول والفاء في خبر الذي مشبهة بالجزاء وليست به وإنما دخلت لتدل على أن الدرهم يجب بعد الاتيان .

(الفرق) بين الجواب بالفاء وبين العطف أن العطف يوجب الاشتراك في المعنى والجواب يوجب أن الثاني بالأول كقوله تعالى (ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب) .

(الفرق) بين الركون والسكون أن الركون السكون إلى الشئ بالحب له والانصات إليه وتقيضه النفور عنه والسكون خلاف الحركة وإنما يستعمل في غيره مجازاً .
(الفرق) بين لما ولم ان لما يوقف عليها نحو قد جاء زيد فتقول لما أى لما يجيء ولا يجوز في ذلك كلامهم كاد ولما كاد يفعل ولم يفعل ، ولما جواب قد فعل ولم جواب فعل لأن قد لتوقع وقال سيديويه ليست مافى لما زائدة لأن لما تقع في مواضع لا تقع فيها لم فاذا قال القائل لم يأتي زيد فهو نفى لقوله أتاني زيد وإذا قال لما يأتي فمعناه أنه لم يأت وإنما يتوقعه .

(الفرق) بين التابع والتالى أن التالى فيما قال على بن عيسى ثان وان لم يكن يتدبر بتدبر الأول . والتابع إنما هو المتدبر بتدبر الأول ، وقد يكون التابع قبل المتبوع في المكان كتقدم المدلول وتأخر الدليل وهو مع ذلك يأمر بالعدول تارة إلى الشمال وتارة إلى اليمين كذا قال .

(الفرق) بين الخالى والماضى أن الخالى يقتضى خلو المكان منه وسواء خلا

منه بالغيبة أو بالعدم ومنه لا يخلو الجسم من حركة أو سكون لا متناح خلو
المكان منهما واما لا يخلو الشيء من أن يكون موجوداً أو معدوماً فعناؤه أنه لا يخلو من
أن يصح له معنى إحدى الصفتين .

(الفرق) بين سوف والسين في سيفعل ان سوف اطماع كقو لهم سوفته
أى أطمعته فيما يكون وليس كذلك السين .

(الفرق) بين قولك مالك لا تفعل كذا وقولك لم لا تفعل ان قولك لم
لا تفعل أعم لأنه قد يكون بحال يرجع إلى غيره ومالك لا تفعل بحال يرجع إليه .

(الفرق) بين المكان والمكانة ان المكانة الطريقة يقال هو يعمل على مكانته
ومكينته أى على طريقته ومنه قوله تعالى (على مكانتكم إنا عاملون) والمكان
مفعل من يكون ويكون مصدرأ وموضعا .

(الفرق) بين قولك تماما له وتاما عليه في قوله تعالى (تماما على الذى
أحسن) أن تماما له يدل على نقصانه قبل تكمله وتاما عليه يدل على نقصانه
فقط لانه يقتضى مضاعفة عليه .

(الفرق) بين أم وأو أن أم استفهام وفيها ادعاء إذا عادت الالف نحو أن يد فى
الدار وليس ذلك فى أو، ولهذا اختلف الجواب فيهما فكان فى أم بالتعبير وأو بنعم أو لا .
(الفرق) بين النار والسعير والجحيم والحريق أن السعير هو النار الملتهبة
الحراقة أعنى أنها تسمى حريقا فى حال إحراقها للاحراق يقال فى العود نار وفى
الحجر نار ولا يقال فيه سعير، والحريق النار الملتهبة شيئا وإهلا كما له، ولهذا
يقال وقع الحريق فى موضع كذا ولا يقال وقع السعير فلا يقتضى قولك
السعير ما يقتضيه الحريق ولهذا يقال فلان مسعر حرب كأنه يشعلها ويلهبها
ولا يقال محرق ، والجحيم نار على نار وجر على جمر، وجاحمه شدة تلهبه
وجاحم الحرب أشد موضع فيها ويقال لعين الأسد جحمة لشدة توقدها وأما
جهنم فيفيد بعد القعر من قولك جهنم إذا كانت بعيدة القعر .

(الفرق) بين النور والضياء أن الضياء ما يتخلل الهواء من أجزاء النور
فيبيض بذلك، والشاهد أنهم يقولون ضياء النهار ولا يقولون نور النهار إلا أن
يعنوا الشمس فالنور الجملة التى يتشعب منها، والضوء مصدر ضاء يضاء ضوءاً

يقال ضاء وأضاء أى ضاء هو وأضاء غيره .

(الفرق) بين النطفة والمنى أن قولك النطفة يفيد أنها ماء قليل والماء القليل تسميه العرب النطفة يقولون هذه نطفة عذبة أى ماء عذب، ثم كثر استعمال النطفة فى المنى حتى صار لا يعرف باطلاً فيه غيره وقولنا المنى يفيد أن الولد يقدر منه وهو من قولك منى الله له كذا أى قدره ومنه المنى الذى يوزن به لأنه مقدر تقديراً معلوماً .
(الفرق) بين قولك أزاله عن موضعه وأزله أن الازلال عن الموضع هو الازالة عنه دفعة واحدة من قولك زلت قدمه ومنه قيل أزل إليه النعمة إذا اصطنعها إليه بسرعة ومنه قيل للذنب الذى يقع من الإنسان على غير اعتماد زلة والصفاء الزلال بمعنى المزل .

(الفرق) بين الضيق والضيق قال المنفصل الضيق بالفتح فى الصدر والمكان ، والضيق بالكسر فى البخل وعسر الخلق ومنه قوله تعالى (ولا تك فى ضيق مما يمكرون) وقال غيره الضيق مصدر والضيق اسم ضاق الشئ ضيقاً وهو الضيق والضيق ما يلزمه الضيق وهذا المثل يكون لما تلزمه الصفة مثل سيد وميت والضائق ما يكون فيه الضيق عارضا ومنه قوله تعالى (وضائق به صدورك) .
(الفرق) بين الخلف والخالف أنه يقال لمن جاء بعد الأول خلف شراً كان أو خيراً والدليل على الشر قول لبيد : * وبتمت فى خلف كجلد الأجر *
وعلى الخير قول حسان :

لنا القدم الأعلى عليك وخلفنا لا ولنا فى طاعة الله تابع
والخلف بالتحريك ما أخلف عليك بدلا مما أخذ منك .

(الفرق) بين ما ولا أن لا سؤال استفهام كقولك أتقول كذا فيكون الجواب لا، وما جواب عن الدعوى تقول قلت كذا فيكون الجواب ما قلت .
(الفرق) بين السكب والصب والسفوح والهمول والهطل أن السكب هو الصب المتتابع، ولهذا يقال فرس سكب إذا كان يتابع الجرى ولا يقطعه ومنه قوله تعالى (وماء مسكوب) لأنه دائم لا ينقطع ، والصب يكون دفعة واحدة، ولهذا يقال صبه فى القالب ولا يقال سكبه فيه لأن ما يصب فى القالب يصب دفعة واحدة، والسفوح اندفاع الشئ السائل وسرعة جريانه، ولهذا قيل دم مسفوح

لأن الدم يخرج من العرق خروجاً سريعاً ، ومنه سفح الجبل لأن سيله يندفع إليه بسرعة ، والهمول يفيد أن الهامل يذهب كل مذهب من غير مانع ولهذا قيل أهملت المواشى إذا تركتها بلا راع فهي تذهب حيث تشاء بلا مانع ، وأما الهمر فكثرة السيلان في سهولة ومنه يقال همر في كلامه إذا أكثر منه ورجل مهمار كثير الكلام وطيبة همير بسيطة الجسم ، والهطل دوام السيلان في سكون كذا حكى السكري وقال الهطلان مطر إلى اللين ماهو ، وأما السح فهو عموم الانصباب ومنه يقال شاة ساح كأن جسمها أجمع يصب ود كال (١) .

(الفرق) بين اللمع واللمح أن اللمع أصله في البرق وهي البرقة ثم الأخرى المرة بعد المرة ، واللمح مثل اللمع في ذلك إلا أن اللمع لا يكون إلا من بعيد هكذا حكاه السكري في تفسير قول امرئ القيس :

وتخرج منه لامعات كأنها اكف تلقى الفوز عند المفيض

والبرق أصله فيما يقع به الرعب ولهذا استعمل في التهديد .

(الفرق) بين التبديل والابدال قال الفراء التبديل تغيير الشيء عن حاله ، والابدال جعل الشيء مكان الشيء .

(الفرق) بين اللو والذنوب أن اللو تكون فارغة وملاى ، والذنوب لا تكون إلا ملاى ولهذا سمي النصيب ذنوباً قال الشاعر :

انا إذا ساجننا شريب لنا ذنوب وله ذنوب فان أبى كان له القليب

فلولا أنها مملوءة ما كان لقوله * لنا ذنوب وله ذنوب * معنى وكذا قول علقمة * فحق لساس من نذاك ذنوب * ساجننا شاركننا في الاستقاء

بالسجال والذنوب تذكر وتؤنث . وهكذا :

(الفرق) بين الكأس والقدر وذلك أن الكأس لا تكون إلا مملوءة والقدر تكون مملوءة وغير مملوءة . وكذلك الفرق بين الخوان والمائدة وذلك أنها لا تسمى مائدة إلا إذا كان عليها طعام وإلا فهو خوان والله سبحانه وتعالى أعلم .

تم الكتاب بحمد الله وعونه

وعد ابواب السكتاب في المقدمة يغنى عن الفهرس

(الخطأ والصواب واختلافات نسخة قابلناها بعد الطبع)

		الصفحة السطر
٢٤	١٣٩	ساجبة بنينا ١٢ ٨٣
١٥٤	١٢٤٩	روثة أنفها ١٩ ٨٩
١	٢٠٢	على المنعة ٧ ١٠٥
٢	٢٠٢	على المنعة ٩ ١٠٥
١٥	٣٠٥	تطلع عليها ٢٠ ١٠٨
٢٠	٢١٣	بحيث لا قرب أقرب منه ٢ ١١٩
٢١	٢١٣	
ومنه قيل البر لسعته		
في لسان العرب والحيارين		
آجن مدقان		
الشيء أنشئ		
إياها من مال		
بين العجيب والطريف		
وهو ما استطرفه		

دِيْوَانُ المَعْسَائِيِّ

للإمامِ اللُّغَوِيِّ الأَدِيبِ أَبِي هِلَالِ العَسْكَرِيِّ

تفضلت « مجلة الهداية الاسلامية الجليلة » بتقريره بقولها :

هو كتاب جامع لأبواب الأدب وفنونه ، يروحك منه أنه لم يترك باباً من الوصف إلا أتى عليه ، وهو جزآن ، مصصح على نسختي الامامين الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود الشنقيطي ، مع مقابلة بعضها بنسخة المتحف البريطاني .

بجمع الزوائد ومنبع الفوائد لليشنجي (في الزيادات على كتب السنن الستة) ١٠ أجزاء

منجد المقرئين ومرشد الطالبين وطبقات قراء العشرة لابن الجزري

شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (ثمانية أجزاء)

شرح أدب الكاتب للجو اليعقوبي . المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جنى .

تجريد التمهيد لمافي الموطأ من المعاني والاسانيد المسمى بالتصحي لحديث الموطأ

وتراجم شيوخ الامام مالك واختلاف الموطآت لابن عبد البر .

الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة . المسائل والاجوبة لابن قتيبة

القصود والامم في التعريف بأنساب العرب والعجم والانباء على قبائل الرواه

(وهو المدخل للاستيعاب) لابن عبد البر . الحاوي للفتاوى للسيوطي

الاتقاء في فضائل الفقهاء . مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم لابن عبد البر

إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم لابن طولون

الاعلان بالتويع لمن ذم التاريخ للسخاوي (وهو كتاريخ للتاريخ الاسلامي)

الكشف عن مساوي المتنبي للصاحب بن عباد وذم الخطأ في الشعر لابن فارس

تبيين كذب المفتري فيما نسب الى الامام الاشعري المعروف بطبقات الاشاعرة

لابن عساكر (فيه زهاء ثمانين ترجمة)

شروط الائمة الخمسة (البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي) للحازمي

انتقاد (المغنى عن الحفظ والكتاب) للقدسي

جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين للمحبي (وهو كعجم للمثنيات العربية)

أخبار الظراف والمتماجين (من الرجال والنساء) لابن الجوزي

رسائل تاريخي لابن طولون : الفلك المشحون بأحوال محمد بن طولون والشمعة

المضية في أخبار القلعة الدمشقية والمعزة في تاريخ المازة والنكت التاريخية

الحث على التجارة والصناعة والعمل والرد على من يدعى التوكل بترك العمل للخلال

ذيول تذكرة الحفاظ للحسيني وابن فهد والسيوطي والطهطاوي

دفع شبه التشبيه لابن الجوزي ، الطب الروحاني لابن الجوزي

بيان زغل العلم والطلب للذهبي (وهو كموجز من تواريخ العلوم الاسلامية)

اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل لابن علان ورسالة في النحو للصادق

الموكل في واقف من العربية اللغات العجمية وأصول الكلمات اللغوية للسيوطي

التطفيل وأخبار الطفيليين وأشعارهم للخطيب البغدادي

